



التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



© 2020 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة عالمياً

طلبات (إعادة) طبع مقتطفات من المطبوعة أو تصويرها توجّه إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيت الأمم المتحدة،
ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

جميع الطلبات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص ولا سيما الحقوق الثانوية توجّه أيضاً إلى الإسكوا.

البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org; الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org
مطبوعة للأمم المتحدة صادرة عن الإسكوا.

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمّن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز
القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو بشأن سلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

لا يعني ذكر أسماء ومنتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها. جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يُشر إلى خلاف ذلك.

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

إن الآراء الواردة في هذه المادة الفنية هي آراء المؤلفين، وليست بالضرورة آراء الأمانة العامة للأمم المتحدة.

بضرورة بذل جهود أكثر جرأة وأكثر تضامناً في سبيل المساواة والاستدامة. فعلى التصدي لجميع أوجه عدم المساواة ولا سيما بين الجنسين، والتخلي بالجرأة اللازمة للتخلي عما درجنا عليه من أنماطٍ لم تعد ممكنة في استخدام مواردنا الطبيعية.

لمنطقتنا نصيب كبير من الصراعات والاحتلال. صراعات تدمر شعوباً ومجتمعات وبلداناً وتبدد مكاسب التنمية، وتلقي بعبئها على المستقبل. وفي منطقتنا أيضاً طاقة كبيرة من الشباب، يتملكهم قلق إزاء قلة فرص العمل وعدم كفاية نظم التعليم، لكنهم ينبضون بالطموح والحماس، ويملكون قدرة على تسخير قوة التكنولوجيا والابتكار، ويتحلون بروح التجديد والتغيير.

لم يعد من مجال لاستنفاد الجهود في محاولات مجزأة. فالتحول، عبر جميع قطاعات العمل الإنمائي، إلى مجتمعات تسودها العدالة والمساواة والازدهار والسلم، يتجاوز كل الحدود المصلحية والمفاهيمية، تماماً كما تتجاوز التحديات والعوائق كل حدود. ولسنا هنا بصد تكرار ما سبق وقيل، بل نستلهم الضرورة الوجودية لإحداث تحول على مسار التنمية المستدامة وإزالة جميع العوائق التي تقف دونه.

يصدر هذا التقرير بينما العالم يصرع وباءً منقطع النظير من حيث الحجم والأثر. وما نشهده من أزمات في هذه المرحلة هو دليل ساطع على ترابطنا شعوباً وبلداناً ومناطق. أزمات تطرح علامات استفهام كثيرة على جهوزيتنا واستعدادنا لمواجهة صدمات من هذا الحجم، سواء كانت اجتماعية أم سياسية أم اقتصادية أم بيئية. اليوم، أكثر من أي وقت مضى، نحن بحاجة إلى تغيير هيكل، تغيير يضعنا على مسار التحول المنشود. بقي لنا عشر سنوات حتى عام 2030، ونحن على عتبة عقد جديد، أمامنا الكثير من العمل. علينا العمل بنمط مختلف ولا يسعنا سوى التواضع في التقييم وقراءة الإنجازات، والطموح في التقدم ومواجهة العوائق حتى يكون جهدنا الجماعي، في أسرة الأمم المتحدة العاملة في المنطقة، على قدر الالتزام بعدم إهمال أحد.



رولا دشتي
وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة
الأمينة التنفيذية للإسكوا



يتناول التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 الأوضاع الراهنة في المنطقة، ويرصد التقدم على مسار تنفيذ خطة عام 2030 وأهدافها السبعة عشر مع كل ما يكتنفها من ترابط وتشابك. ويحدد التحليل الكمي والنوعي الذي يتضمنه هذا التقرير موقع المنطقة العربية من المقاصد العالمية، ويستعرض العوائق الهيكلية أمام التحول الجذري، كما يلقي الضوء على فئات البلدان والأشخاص المعرضة للإهمال، وعلى التدخلات الاستراتيجية اللازمة لإزالة العوائق.

في هذا التقرير طموحٌ وتواضع على السواء.

طموحٌ في الإصرار على أن المنطقة قادرة، بالتغييرات الهيكلية والسياسات المتكاملة، على الوفاء بوعود خطة عام 2030، والإقرار بأن الإنجاز، ولو رُصد بالأهداف والمقاصد والمؤشرات، يبقى مقياسه الحقيقي في ما يحققه من أثر على الشعوب والمجتمعات والبيئة الطبيعية. ولا يغفل التقرير ربط جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة بإطار حقوق الإنسان العالمية وكل ما ينشده من عدالة ومساواة وحكم سليم، وما يصبو إليه من عالم خال من جميع أشكال الإقصاء والتهميش.

أما التواضع فهو في خلوّ هذا التقرير من الحلول السحرية. وفي ذلك ما يحثنا جميعاً على التواضع فنعتزف بأننا لسنا على مسار تحقيق خطة التنمية المستدامة في المنطقة العربية بحلول عام 2030، وأن سياسات التنمية في بلدان المنطقة لا تزال مجزأة، وأن الفقر وعدم المساواة في تزايد، وأن نهج تضافر جهود المجتمع ككل لتحقيق خطة عام 2030 لم يرق بعد إلى التنفيذ، وأن اقتصاداتنا، على الرغم من جهود التنويع، لا تزال بعيدة في هيكليتها عن الاستدامة والإنتاجية. وهذا يحتم علينا الإقرار

شكر وتقدير

عمل على إعداد التقرير العربي للتنمية المستدامة فريق متعدد التخصصات من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بإدارة كريمة القري، رئيسة مجموعة العمل المعنية بخطة عام 2030، وميساء يوسف، مسؤولة في شؤون التنمية المستدامة؛ وتحت إشراف وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا، رولا دشتي، ونائب الأمينة التنفيذية للإسكوا، منير تابت.

وهذا التقرير هو ثمرة جهود متفانية لفريق عمل مشترك بين الوكالات بقيادة الإسكوا، يضم منظمة العمل الدولية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث،

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

وتولى فريق رفيع من الخبراء الإقليميين في مجال التنمية المستدامة مراجعة التقرير في اجتماع لفريق الخبراء عُقد في بيروت يومي 21 و22 حزيران/يونيو 2019، وتقديم الملاحظات القيمة على ما تلاه من مسودات.

وخالص التقدير لأسرة الأمم المتحدة والزملاء والخبراء الذين ساعدوا في وضع التصور العام لهذا التقرير وقدموا المعلومات والمساهمات القيمة لإثراء أقسامه وفصوله. فلولا إدراكهم العميق لتحديات التنمية وإمكاناتها في المنطقة العربية وتفانيهم في خدمة شعوبها لما ردد هذا التقرير صدًى ملحاً للتحرك العاجل والعمل. ومن آرائهم الملهمة وجهودهم الحثيثة، في مساهماتهم الخطية وفي المناقشات المتواصلة طوال أشهر، استلهم التقرير الشكل والنص والمضمون.

التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020

منسقة التقرير

كريمة القري

المؤلفة الرئيسية

ميساء يوسف

الأوراق الخلفية

كاميرون ألن

هانبا صبيدين ديماسي

جوسلين دي يونغ

سارة سلمان

زينة عبلا

البحث الإحصائي وتحليل البيانات

ألياش كونشيش

هانبا صبيدين ديماسي

فرح الشامي

إندا نيفين

المساهمات في الأقسام والفصول

الإسكوا: خالد أبو إسماعيل، وفاء أبو الحسن، نبال إدلبي، محمد أريس، فاليريا بانكوف، ميرنا الحاج بربر، محمد البزري، ربيع بشور، ياسين بلحاج-بوعبد الله، منجي بيده، لارا جدد، دانييل جريسوولد، ندى جعفر، أكرم خليفة، مروان خواجه، لارا الخوري، زياد خياط، ندى دروزة، تالار دميرجيان، ناثن ريس، نيرنجان سارنجي، واكين ساليدو ماركوس، جورج ستيفان، راضية سداوي، أيمن الشربيني، كارول شوشاني شرفان، يوسف شعبتاني، محمد الشمنقي، أنجيليك صالحه، أسامة صفا، هشام طه، ربي عرجا، محمد نوار العوّا، عادل الغابري، إلياس غضبان، منى فتاح، كرم كرم، ديفيد كريفانك، ألياش كنشيش، رلى مجدلاي، فؤاد مراد، ريم النجداوي، بامبلا نزار، جيزلا نوك، فريدريكو نيتو، إندا نيفين؛ **منظمة العمل الدولية:** طارق الحق، ريشارد شولووينسكي، غريس عيد، نادر كيروز؛ **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة:** عبد السلام ولد أحمد، محمد أحمد، كلارا بارك، نوميديلجرباياسجالنبت، ريتشارد ترينشارد، محمد الحمدي، عبد الحميد حميد، أحمد سعد الدين، نانسي شين، محمد عبد المنعم، جان-مارك فوريس، تمارا نانيتاشيلي؛ **منظمة الصحة العالمية:** ميريت أسعد، هالة أبو طالب، رولا الإمام، ريك برينان، حامد بكير، ربانة بو حقة، نسيم بورغازيان، أيوب الجوالدة، قويلين جيديك، رنا الحجة، سيد جعفر حسين، واثق خان، هنري دكتور، جميلة الراعي، آرش رشيديان، أنا رونزوني، خالد سعيد، سليم سلامة، هالة صقر، نسرين عبد اللطيف، مها العدوي، هدى عطا، إيمان علي، فاطمة العوا، سمر الفقي، هبة فؤاد، مازن مالكاوي، روث ميبيري، عوض مطرية، أحمد منديل، عدي نصيرات، أزموس همريتش، إيفان هوتين، باسل اليوسفي؛ **اليونسكو:** بشر إمام، جنى البابا، فيرناندو بروغمان، عبد العزيز زكي، إلسا ستوت، يايوي سيغي-فلتشك، رنا

فريق الخبراء والمراجعين الإقليميين

لونا أبو سويرح، مصطفى خواجا، جوسلين دي يونغ، وليد زباري، هانيا شلقامي، محمد صيدم، التهامي عبد الخالق، ماجد عثمان، أديب نعمه

الإعداد للنشر

فريق من قسم إدارة المؤتمرات في الإسكوا تولى التحرير والترجمة والتنسيق وتصميم الغلاف والنسخة الإلكترونية

الاتصال والإعلام

وحدة الاتصالات والإعلام في الإسكوا

عبد اللطيف، غيث فريز؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ديفيكا آير، كيشان خوداي، فرح شقير، جنيفر كولفيل، ناتالي ميلباك بوشيه؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة: نورا أيسايان، سايبين صقر، محمد عنقاوي، عبد المنعم محمد، دلال الورشفاني؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان: لؤي شبانة، شبل صهباني، سمير عانوتي، شكري بن يحيى؛ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: باسل الخطيب، غالبية فرج، واكين فيونتس؛ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: وائل الأشهب، أحمد الأطرش، عرفان علي، سها فاروق، روبرت ندوجوا؛ مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: ألريك هالستين؛ اليونيسف: كارلوس خافير اجيلار، بثينه الارياي، الاسان أويدروجو، بيرتراند بينفل، فيلما تيلر، سونيتا جيورجنسن، عمر الحطاب، مومو ديوهرنج، تيد شيبان، انريان كاترجي، ليناردو منشيوني، ديلهيملينا مرغيتا فان دي ول، ادريانا فوجار، هراير ونيس؛ مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث: ميرنا أبو عطا، فادي الجنان، فادي حمدان؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة: سيمون إيلي أولوش أولونيا، مارتا جاربرينو، جوزفين موس

المحتويات

| | | | |
|----|---|----|---|
| 60 |  <p>الهدف 4 ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع</p> | 3 | تمهيد |
| 74 |  <p>الهدف 5 تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات</p> | 4 | شكر وتقدير |
| 86 |  <p>الهدف 6 ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة</p> | 8 | دليل القارئ |
| 96 |  <p>الهدف 7 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة</p> | 10 | مقدمة |
| | | 14 |  <p>الهدف 1 القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان</p> |
| | | 26 |  <p>الهدف 2 القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة</p> |
| | | 38 |  <p>الهدف 3 ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار</p> |

168



الهدف 13

اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره

106



الهدف 8

تعزيز النمو الاقتصادي المطّرد، والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

180



الهدف 14

حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

120



الهدف 9

إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

190



الهدف 15

حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

134



الهدف 10

الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

202



الهدف 16

التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهَمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

146



الهدف 11

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

216



الهدف 17

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

158



الهدف 12

ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

دليل القارئ

مصادر البيانات ومنهجية التحليل الكمي

تُستخدم قاعدة بيانات الأمم المتحدة العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تحفظها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، كمصدر رئيسي للبيانات في هذا التقرير. وتتيح قاعدة البيانات إمكانية الوصول إلى بيانات منسقة ومصادق عليها، تم جمعها من خلال منظومة الأمم المتحدة في مستودع للبيانات الوصفية. ويستند حساب جميع المتوسطات الإقليمية للمؤشرات إلى قاعدة البيانات هذه. وتمت مراجعة قاعدة البيانات بين حزيران/يونيو وتشرين الأول/أكتوبر 2018، وتم في تموز/يوليو 2019 تحديث البيانات لقيم عام 2017 وما قبله. واستُخدمت مصادر بيانات أخرى كما وردت في منشورات مختلفة للأمم المتحدة في تحليل القضايا حسب الحاجة. جرى تنزيل البيانات من قاعدة البيانات العالمية ومراجعتها على ثلاث خطوات.

الخطوة الأولى - استبدال الثغرات في البيانات: تم النظر في توفر البيانات لكل مؤشر أو مؤشر فرعي للفترة بين عامي 1990 و2017 للبلدان العربية البالغ عددها 22 بلداً. وفي حال وجود ثغرات كبيرة في البيانات، استبدلت البيانات الناقصة باستخدام أحدث نقاط البيانات المتاحة. وتم تطبيق فجوات زمنية تصل إلى ثماني سنوات، مع أخذ عام 2009 كحد أقصى. وقد تم تجاوز الحد الأقصى المحدد بعام واحد فقط في حال توفرت بيانات غنية عن البلدان العربية.

الخطوة الثانية - تصفية المؤشرات: تمت تصفية المؤشرات بناءً على معيارين، هما: (أ) توفر البيانات لنصف أو أكثر من إجمالي سكان المنطقة العربية، و(ب) توفر البيانات لأكثر من ثلث البلدان العربية أي أقله ثمانية بلدان.

تعتبر البيانات الخاصة بكل مؤشر "متاحة" في هذا التقرير إذا تم استيفاء جميع المعايير المذكورة لحساب متوسط إقليمي. وفي حال غياب البيانات كلياً أو عدم توفرها إلا لعدد قليل من البلدان، أي أنها لا تفي بالمعيارين المذكورين أعلاه، يشير التقرير إلى ذلك باستخدام "لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر".

وفي كل فصل مخطط يوضح مستوى "تغطية المؤشرات"، فيبين مدى توفر القيم المحسوبة للمؤشرات.

الخطوة الثالثة - التحقق من البيانات والاستبدال النهائي: تم التحقق من جميع البيانات على مستوى كل بلد بعد التحديث الرئيسي في تموز/يوليو 2019 لقاعدة البيانات العالمية. وفي الحالات التي حدثت فيها تغييرات كبيرة في نقاط بيانات البلدان المختارة يمكن أن تؤثر على المجاميع الإقليمية، تم تكرار الخطوة الأولى. ويتضمن كل فصل ملاحظة تسرد المؤشرات التي تأثرت بهذا التحديث. ويتضمن المرفق بهذا التقرير، المنشور على شبكة الإنترنت، مزيداً من التفاصيل عن عملية استبدال البيانات للبلدان المتأثرة بهذه الخطوة.

ولكل مؤشر يفي بالمعايير المذكورة، يُحسب مجموع المنطقة العربية ويُقارن بالقيمة المستهدفة للمؤشر (عند توفرها)، والمجموع

التحليل النوعي: تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030

يستعرض هذا التقرير أداء المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030 من حيث الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة والمقاصد البالغ عددها 169 مقصداً والروابط في ما بينها. ويُقاس الإنجاز في المقاصد القابلة للقياس الكمي أو تلك التي تحدد معياراً مرجعياً (مثل المقصد 3-4 بشأن تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث بحلول عام 2030) وتلك التي تدعو إلى تغيير السياسات (مثل المقصد 5-أ بشأن القيام بإصلاحات لتحويل المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية).

لا يقتصر التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 على قياس التقدم المحرز، فهو يتضمن تحليلاً للأسباب الجذرية التي تقوّض تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة. وإذا ينطلق في التحليل من منظور حقوق الإنسان، يدقق التقرير في حالة المنطقة ككل وضمن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، ليرصد كم أنها عادلة ومستندة إلى الحقوق وملتزمة بمبادئ خطة عام 2030. ويغطي كل فصل هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، كما يتناول الروابط بين جميع الأهداف، ويحدد التدخلات الاستراتيجية الأساسية اللازمة لإزالة العوائق الرئيسية.

ويعتمد التحليل جزئياً على نتائج التحليل الكمي على مستوى المقاصد والمؤشرات، كما يستند إلى ثروة من المعرفة بالمنطقة تتيحها الأمم المتحدة في منشوراتها وإلى المدخلات الواردة من عدد من الوكالات التابعة للأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية. أخيراً، يعتمد التحليل على البحث الأكاديمي من المنطقة بالإضافة إلى عملية مراجعة من فريق خبراء مستقلين من جميع أنحاء المنطقة العربية، بالإضافة إلى خبراء وممارسين من الأمم المتحدة (الشكر والتقدير).

التحليل الكمي: استخدام إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة

يستخدم التقرير إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة الذي طوره فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وقد أقرته الجمعية العامة في قرارها A/Res/71/313. ولاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030 وتقييمه في المنطقة العربية، ينظر التقرير في جميع المؤشرات البالغ عددها 232 مؤشراً، ولكن النتائج تقتصر على المؤشرات التي تتوفر عنها بيانات كافية للحصول على متوسط إقليمي، وفقاً للمنهجية المتبعة في هذا التقرير.

العالمي ومجموع مناطق أخرى. وغالباً ما تكون طريقة التجميع المستخدمة هي المتوسط المرجح لقيم البلدان في منطقة معينة، وعلى المستوى العالمي، وفي بعض الحالات النادرة، يحتسب مجموع هذه القيم. ويحدّد الترشيح بواسطة البيانات الوصفية حيثما أمكن، أو باستخدام سابقة مثبتة في الأدبيات. ويشار إلى طريقة التجميع والوزن المستخدم تحت كل شكل في التقرير.

تقدّم المرفقات المنشورة على الإنترنت البيانات حسب البلد، وتبيّن القيم المستخدمة في حساب المتوسطات الإقليمية <https://www.unescwa.org/ar/publications/> تقرير-عربي-تنمية-مستدامة-2020).

المناطق

تتبع مجموعات البلدان المستخدمة في التقرير تصنيف المناطق حسب "الرموز الموحدة للبلدان والمناطق لأغراض الاستخدام الإحصائي" (M49) لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وهي: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA)؛ وسط وجنوب آسيا (CSA)؛ شرقي وجنوب شرقي آسيا (ESEA)؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)؛ أوقيانوسيا [باستثناء أستراليا ونيوزيلندا] (Oceania)؛ أوروبا وأمريكا الشمالية (ENA).

وتتضمّن المنطقة العربية (المشار إليها بكلمة "Arab" في الأشكال) كما وردت في التقرير، 22 بلداً تقع في شمال أفريقيا وغرب آسيا والقرن الأفريقي. وهي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، جزر القمر، الجمهورية العربية السورية، جيبوتي، دولة فلسطين، السودان، الصومال، العراق، عُمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، اليمن.

ولمزيد من المقارنة والتحليل المتعمق داخل المنطقة العربية، تستخدم مجموعات دون إقليمية للبلدان تحدّد حسب الموقع الجغرافي للبلدان العربية و/أو الهياكل الاقتصادية ومستويات الدخل. ومجموعات البلدان هي:

- بلدان مجلس التعاون الخليجي وتشمل الإمارات العربية المتحدة، البحرين، عُمان، قطر، الكويت، المملكة العربية السعودية؛
- بلدان المشرق العربي وتشمل الأردن، الجمهورية العربية السورية، دولة فلسطين، العراق، لبنان، مصر؛
- بلدان المغرب العربي وتشمل تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب؛
- البلدان العربية الأقل نمواً وتشمل جزر القمر، جيبوتي، السودان، الصومال، موريتانيا، اليمن.

وفي حالات معينة، تُعرض بيانات وتحليلات أجزتها كيانات للأمم المتحدة باستخدام مجموعات إقليمية معدلة بعض الشيء، ويُشار إليها في التحليل "ببلدان المنطقة" عوضاً عن "المنطقة العربية". ويتضمّن التقرير إفادة مرجعية لهذه الحالات، ويُشرح في الحواشي التوزيع الجغرافي المعدّل.

مقدمة

تبرهن أهداف التنمية المستدامة، البالغ عددها 17 هدفاً، ومقاصدها، البالغ عددها 169 مقصداً، التي سنعلن عنها اليوم على اتساع نطاق هذه الخطة العالمية ومدى طموحها. فالمنشود من هذه الأهداف والمقاصد هو مواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها. كذلك يقصد بها إعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة. وهي أهداف ومقاصد متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

الدياجة في وثيقة تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

واستناداً إلى التشخيص العالمي لإنجاز أهداف التنمية المستدامة، لم تدخل المنطقة بعد منحى التحوّل اللازم في التنمية.

أهم ما يركز عليه التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020

يقدم التقرير تحليلاً لوضع الأهداف السبعة عشر في المنطقة العربية، ويصوّر ضخامة التحديات التي تواجهها البلدان العربية. ويدعم التقرير جهود الحكومات وأصحاب المصلحة في تقييم الفجوات، وتوضيح العقبات، وتحديد منطلقات هامة لمباشرة العمل.

ويعرض تحليل المؤشرات الرسمية لأهداف التنمية المستدامة، حيثما توفرت البيانات، لمحة إقليمية لمعدلات إنجاز متفاوتة تحمل على القلق. فوفقاً للعديد من المؤشرات الرئيسية، لن تصل المنطقة إلى مقاصد أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، وهي لا تزال متأخرة عن مناطق أخرى في العالم.

والمؤشرات لا تعطي سوى صورة مجتزأة عن الواقع.

تدعو خطة عام 2030 إلى تحوّل جذري. فليس المقصود تحقيق سبعة عشر هدفاً في سبعة عشر قطاعاً أو في كل بعدٍ على حدة من أبعاد التنمية. بل المقصود من خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة "إعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة. وهي أهداف وغايات متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي".

ويتطلب هذا التغيير تحوُّلاً في الأنماط السائدة. فحشد الموارد المحلية والخارجية من التحديات الملحة في المنطقة العربية، وكذلك تكثيف الجهود نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضروري. إلا أنّ التحوّل الجذري، حسب هذا التقرير، لا يستلزم موارد مالية وتسريع الجهود فحسب، بل يتطلب، أكثر ما يتطلب، تحوُّلاً في التوجه والنهج نحو التكامل في السياسات والاستدامة البيئية، وحقوق الإنسان العالمية، مع التركيز على المساواة، والعدالة، والشمول الاجتماعي، والحريات الأساسية، والمشاركة في السياسة.

فقصة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية هي إذاً قصة حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والاستدامة والتنمية

انضمت الحكومات العربية إلى المجتمع العالمي في الالتزام بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بكل ما تحتزنه من طموح وما تنطوي عليه من أبعاد مترابطة. ومنذ عام 2015، تتكاثر الجهود المبذولة، في جميع أنحاء المنطقة، لاحتضان خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وتعمل الحكومات على تكييف الهيكل المؤسسي للتنفيذ، وترتيب الأولويات الوطنية بحيث تنسجم مع أهداف التنمية المستدامة، وإطلاق الاستعراضات الوطنية الطوعية.

والناس في جميع أنحاء المنطقة، ومنهم النساء والشباب وموظفو الخدمة العامة والأكاديميون ومنظمات المجتمع المدني، منخرطون في تغيير مجتمعاتهم، إذ يتحركون مطالبين وعملاً من أجل عالم عربي أفضل: ينادون بالتغيير السياسي، والعدالة، والشمول الاجتماعي، وتوسيع الحماية الاجتماعية، وتحسين الرعاية الصحية والتعليم، وتأمين فرص العمل، وإحلال السلام.

وبين الحكومات والشعوب إقرار متزايد بالحاجة إلى المزيد من العمل لحماية البيئة، والتصدي لتغيّر المناخ، وضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

وكبيراً ما تحتزنه خطة عام 2030 من طموح، كما حجم الالتزام الذي تشهد المنطقة، والتحديات التي تواجهها في الإنجاز.

وبعد مرور خمسة أعوام على إطلاق خطة عام 2030، ها هي المنطقة موطنٌ لبعضٍ من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. فقد دمرت الحرب بلداناً ومجتمعات، وحوّلت الملايين إلى لاجئين، وأعداداً أكبر إلى نازحين. وفي المنطقة العربية، تسجل البطالة أعلى المعدّلات في العالم، ولا سيما في صفوف النساء والشباب. ولا تزال النساء والفتيات مهمشات في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وتسجل ندرة المياه أعلى المعدّلات على مستوى العالم، فتؤثر على الأمن الغذائي وسبل العيش في الريف وتزيد التوسّع العمراني. وتتحمل البلدان العربية من تغيّر المناخ تأثيراً غير متناسب. ويتقلص الفضاء المدني فيها، ويشكّل الاحتجاج التعسفي مصدر قلق كبير، كما أن مستويات الفساد مرتفعة. والاقتصادات في حالة ركود، والفقر وعدم المساواة في ازدياد. ويستمر احتلال فلسطين، وتنتهك بشكل روتيني حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في التنمية المستدامة.

ويتناول التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 اعتبارات القلق من تعثر المنطقة على المسار المؤدي إلى تنفيذ خطة عام 2030.

المتكاملة. ولهذه المهمة من الضخامة والطموح ما يتعدى قياس التقدم على مستوى الأهداف والمقاصد والمؤشرات. وهذا التقرير، الصادر بعد مرور خمسة أعوام على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، هو بمثابة تذكير بضرورة تحديد نقطة الانطلاق في التنفيذ على ضوء الإنجاز المنشود، حتى يكون في التغيير تحوّل حقيقي. وإنما الموازنة بين السياسات وسائر التدخلات مع الإطار الشامل لخطة عام 2030 هي الطريق الوحيد لعبور المنطقة والعالم إلى تنفيذ خطة عام 2030. أما مدى قرب المنطقة العربية من هذه الموازنة أو بعدها عنها، فهو ما يسرده هذا التقرير.

ضمن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، يقيّم التقرير الواقع، ويرسم الروابط بالأهداف والمقاصد الأخرى، ويتعمق في التحديات الماثلة. ومن أجل مساعدة صانعي السياسات وأصحاب المصلحة العاملين في التنمية، على موازنة جهودهم ومواردهم مع إطار خطة عام 2030، يسترشد التقرير في كل فصل من فصوله بسؤال: ما الذي يحول دون التحوّل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030 في المنطقة العربية؟

ويتناول كل فصل الفجوة بين الجنسين، فيحدّد كيفية ومدى الاعتراف بحقوق النساء والفتيات واحتياجاتهن وأصواتهن. ومن منظور حقوق الإنسان، يرسم كل فصل تقاطعات الأشكال المختلفة من عدم المساواة والتهميش، ويحدد فئات الأشخاص والبلدان المعرضة للإهمال.

ويخلص التقرير إلى أن العوائق الهيكلية والمتجذرة تمنع التحوّل نحو التنمية المستدامة الشاملة للجميع في المنطقة العربية. وغالباً ما تكون هذه العوائق مترابطة وتأثيرها واضح عبر أهداف وقطاعات التنمية المستدامة. وهي ذات طبيعة متفاعلة ومتداخلة، تتفاقم عدم المساواة والإقصاء في المنطقة. وتسريع الجهود لتحقيق هدف واحد أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة وتأمين زيادة التمويل لن يثمر على المدى الطويل إلا إذا أزيلت هذه العوائق. ويقدم كل فصل مجموعة من التوصيات لإزالة العوائق التي تحول دون التحوّل الجذري والإسراع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تقرير للناس

تتطلب إزالة العوائق الهيكلية والمتجذرة المحددة في هذا التقرير بذل جهود جادة من الحكومات وواضعي السياسات. وعبر تحليل كثير من الأهداف تنبثق دعوة للإرادة السياسية إلى تغيير المسار، وتغيير الاختيار، والتحرك في اتجاه سياسات مختلفة. ويقدم التقرير من خلال تحليل متكامل للعوائق وتأثيرها، حجر أساس لموازنة الجهود وتوثيق الترابط المنطقي للسياسات.

غير أن التحوّل الجذري يبقى مشروع المجتمع بأسره. وإذا كان تنفيذ خطة عام 2030 مسؤولية تقع على عاتق الحكومات في المقام الأول، يبقى في صلبها الناس والتزامهم وقدرتهم على التغيير. ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة التزاماً واسعاً من شعوب المنطقة. فتغيير الممارسات الزراعية لزيادة الاستدامة والإنتاجية لا يمكن أن يكون فاعلاً ما لم يكن للمزارعين والنساء

في المناطق الريفية الدراية الكافية والقدرة على تغيير نمط استخدام الموارد الطبيعية والتكنولوجية، وما لم يساهموا بمعارفهم وتقاليدهم ويعملوا على تطويرها. وإجراء تقييم مستمر لاستخدام الموارد الطبيعية من جانب الحكومات أو الشركات أو الأسر المعيشية لا يمكن أن يكون مجدياً ما لم يوجد مجتمع مدني ناشط وصحافة حرة تتاح لها البيانات والمنصات لتبادل المعلومات والخبرات. وفي مشاركة القطاع الخاص عامل حاسم في تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة، وتحفيز الابتكار والإنتاج التكنولوجي، وخلق فرص عمل لائقة، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل الخير العام.

ويجب أن تتغيّر المؤسسات، وكذلك الممارسات الثقافية. فتعبئة التعليم لزيادة الإنتاجية والوعي التكنولوجي والاستدامة في المنطقة لا يمكن أن تنجح ما لم يُعد النظر في منظومة التعليم، في المنزل والمدرسة، وما لم تعط الأولوية للفكر النقدي والإبداع والتعلم مدى الحياة. ومن الضروري بلورة رؤية جديدة لمنظومة التعليم لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة، بما في ذلك الأهداف المعنية بالفقر، والصحة، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، والسلام والعدالة.

ولا يمكن إزالة العوائق التي تحول دون المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في المنطقة، وهي ركيزة أساسية للتنمية المستدامة، إلا إذا تغيّرت السياسات والأطر القانونية والقيم والممارسات الاجتماعية والثقافية.

وعلى الرغم من المساهمات القوية لمنظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية في بعض البلدان العربية، لا تزال هناك تحديات. فكما يتضح من هذا التقرير، يتم تقييد قدرة الناس والمجتمعات على التجمع وإحداث التغيير، من خلال الأطر المؤسسية أو السياسية أو القانونية التي تعوق مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين. وهذا واقع لا بدّ من تغييره للاستفادة من مساهمات وقدرات جميع أصحاب المصلحة.

تقرير إقليمي عن البلدان العربية الاثني والعشرين

يعرض التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 لمحة عامة عن أهداف التنمية المستدامة في 22 بلداً عربياً. ويحسب المتوسطات للمنطقة ككل حيثما أمكن. ويتناول العوائق الهيكلية والرئيسية في معظم البلدان. ويلحظ التقرير الاختلافات دون الإقليمية في حال وجودها، ويقدم قصة كل هدف من أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية ككل.

ويتضح أن هذا المنظور الإقليمي هو منظور عضوي، حيث أن العوائق الهيكلية والرئيسية التي تحول دون التحوّل الجذري سواء عبر البلدان العربية الأكثر ثراءً أم تلك الأكثر فقراً، غالباً ما تكون هي نفسها دون اختلاف. فتقلص الفضاء المدني، وتوسع الاقتصادات الريعية، والأنماط غير المستدامة لاستخراج الموارد، وعدم المساواة بين الجنسين، وضعف التفاعل بين العلوم والسياسات، وارتفاع

وعلى غرار النهج المتكامل في صنع السياسات، لا يمكن اختزال النهج المتكامل لتحليل أهداف التنمية المستدامة في تدخلات ضيقة. فلا معالجات سريعة، ولا طرق مختصرة. والقارئ مدعو إلى النظر في تحليل كل هدف من أهداف التنمية المستدامة وارتباطه بسائر الأهداف ضمن سياق التقرير ككل. فالعوائق والتوصيات المحددة في كل فصل، وإن تكرر العديد منها عبر الأهداف، تتخذ بعداً مجدياً مختلفاً عند النظر إليها ضمن علاقة الترابط.

ويجب التعامل مع أوجه التكامل والمبادلات في سياق الحقائق المتغيرة الوطنية والإقليمية والعالمية. ومع ذلك، يُلاحظ منحى نمطي عبر أهداف التنمية المستدامة والعوائق والتوصيات. فهذا التحليل المترابط الجوانب يُظهر، على أوسع نطاق، أن الأعوام العشرة المقبلة حاسمة لتغيير المسار في المنطقة.

وقد يكون في الاعتبار التالية ما يمهد الطريق إلى إحداث تحوّل في المنطقة:

- **يجب تعزيز عملية وضع السياسات المتكاملة:** فمن التخطيط إلى التنفيذ والمتابعة والمراجعة، معظم بلدان المنطقة لا تعتمد نهجاً متكاملاً يجمع بين الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة، ويساعد في معالجة المبادلات والتكامل بين الأهداف والأبعاد المختلفة. وفي حين أن احتياجات التمويل هائلة، خاصة في البلدان الأقل نمواً والبلدان غير المنتجة للنفط والبلدان المثقلة بالديون، لا تزال خيارات السياسات تشكل عائقاً أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العديد من البلدان العربية، الغنية والفقيرة. ويمكن أن يكون تغيير السياسة عاملاً مساعداً للتقدم.
- **يجب أن يتحوّل هيكل الاقتصادات العربية نحو الاستدامة والإنتاجية:** فالأنماط الحالية تعوق التقدم ليس فقط بشأن تغيير المناخ والاستدامة البيئية، ولكن أيضاً في مجالات مثل الحد من الفقر، وتأمين فرص العمل والسياسات المالية العامة والتجارة والأمن الغذائي. ومع الاعتماد المفرط على النفط والإيجارات والاستثمار في العقارات والخدمات، تستنفد الاقتصادات العربية الكثير من الموارد الطبيعية، وتخفق في خلق الطلب على اليد العاملة لاستيعاب قدرات الأفراد، وخاصة الشباب. ولا تزال الجهود المبذولة لتنويع الاقتصادات جارية في عدد من البلدان، ولكنها دون المستوى المرجو حتى الآن. وبما أن الثروة لا تزال تتركز في عدد قليل من القطاعات غير المنتجة، تتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ويتزايد عدم المساواة. ومن الضروري إحداث تحوّل في الفكر الاقتصادي والتخطيط لإعادة هيكلة الاقتصادات في المنطقة العربية.
- **يجب أن تفي المنطقة بالالتزام الكامل بحقوق الإنسان العالمية في جميع مستويات الحكومة والمجتمع:** فبالإضافة إلى عدد من العوائق القانونية أو السياسية التي تحول دون المساواة بين الجنسين والمشاركة المتساوية لجميع الفئات الاجتماعية في الحياة العامة والاقتصاد، يُساهم عدد من الأعراف والمؤسسات الثقافية والاجتماعية في تهميش فئات اجتماعية شتى. ولضمان عدم إهمال أحد، من الضروري إجراء

معدلات البطالة بين الشباب، وضعف الرؤى التعليمية، وندرة المياه، وتغيير المناخ، والصراعات وتأثيراتها غير المباشرة، من بين أمور أخرى، تتجلى في جميع أنحاء المنطقة بدرجات متفاوتة. ويلحظ هذا التقرير الاختلافات بين مجموعات البلدان أو فئات مختلفة من البلدان، بما في ذلك البلدان المنتجة للنفط وغير المنتجة له. كما تُلاحظ الاختلافات داخل البلدان. ومع ذلك، يظل تركيز التقرير على تحديد العوائق الرئيسية في المنطقة أمام تحقيق خطة عام 2030. ويظهر التقرير عدداً من القضايا العابرة للحدود التي تتطلب نهجاً إقليمياً، لا سيما الصراعات وتداعياتها، والتجارة، وتغيير المناخ، وندرة المياه، والبنية التحتية، والاتصالات، والهجرة، والقضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي وحماية النظم الإيكولوجية البحرية. وجميعها يتطلب استجابة منسقة على مستوى المنطقة.

وضع أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

المنطقة ليست على المسار المؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يُظهر التحليل، من الناحية الكمية، أنّ المنطقة متأخرة في العديد من الأهداف الحاسمة، بما في ذلك الأهداف المعنية بالمساواة بين الجنسين، وفقر الدخل، وتغطية الرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية، والسلام والأمن، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والاستهلاك والإنتاج، وتغيير المناخ. وهناك حاجة إلى مزيد من البيانات العالية الجودة لمساعدة المنطقة على المضي في التنفيذ والمتابعة والمراجعة. ولا يُقصد بذلك تغطية أفضل للمؤشرات فحسب، بل استيفاء جوانب أخرى منها: مستوى التفصيل، وصلابة المنهجيات، وإتاحة البيانات للجمهور، وحسن استخدام البيانات التي ينتجها أصحاب المصلحة المتعددون. ومن الناحية النوعية، تبرز ثغرات هامة على مستوى السياسات وأطر السياسات. فالمنطقة تحتاج إلى إصلاح عاجل على مستوى السياسات لمعالجة قضايا منها عدم المساواة بين القطاعات، والتدهور البيئي، وبطالة الشباب، وإدارة المياه، والتخطيط العمراني الذي يركّز على الإنسان. فغياب السياسات أو نقصها يؤدي إلى عرقلة الجهود المبذولة لتذليل التحديات الضخمة التي تواجهها المنطقة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتقع عواقب هذه الحالة على غير تناسب على كاهل الفئات التي تواجه طبقات متعددة من التهميش الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي، كالنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال المهاجرين واللاجئين والنازحين.

وتواجه البلدان العربية الأقل نمواً من التحديات ما قد لا تواجهه بلدان أخرى، فهي تتحمل عبء عدم الوفاء بالالتزامات الدولية تجاه البلدان النامية، وبالالتزامات المحددة تجاه البلدان الأقل نمواً، وبالالتزام بالتحوّل الجذري على المستوى العالمي.

ويساعد تحليل العوائق التي تحول دون التحوّل الجذري في رسم الطريق إلى الأمام من خلال تحديد الفجوات ورصد التحديات عبر القطاعات وأهداف التنمية المستدامة، وتمهيد الطريق لنهج سياسات متكامل لتحقيق خطة عام 2030 في المنطقة.

إصلاح شامل للأطر القانونية التمييزية في جميع أنحاء المنطقة، وكذلك معالجة القوانين والمؤسسات الاجتماعية والثقافية التمييزية. ويجب أن تسترشد عملية صنع السياسات بنهج الحقوق في التنمية المستدامة عبر القطاعات. ويُعدّ البعد السياسي للتنمية المستدامة في المنطقة عنصراً حاسماً في التحوّل الجذري.

ذلك في المقام الأول مشاركة أكثر إنصافاً في المسؤوليات، وكذلك في المعارف والموارد.

في هذه النتائج المستخلصة ما يُمكن الاسترشاد به لرسم الطريق والمضي نحو التحوّل الجذري. فعلى المستوى الوطني، يمكن إعادة هيكلة طرق العمل والتنسيق، وإعادة توجيه الإرادة السياسية، وتفعيل الإمكانيات الهائلة للموارد البشرية وغير البشرية.

ومن الأهمية بمكان العمل على المستوى الإقليمي لدعم المضي في التقدّم. وفي ضعف التكامل الإقليمي عائق على مستوى البلدان، وفي قوته عامل قوة. وليس التكامل الاقتصادي إلاّ وجهاً واحداً من أوجه التكامل الإقليمي، ومواءمة المعايير والقدرات في النقل والاتصال هي وجّه ثانٍ. أما تعزيز التغيير الثقافي، بدءاً من المساواة بين الجنسين إلى النظام الغذائي، إلى الإصلاح التعليمي، فهو وجّه ثالث، والقائمة تطول. والتعاون الإقليمي ضروري لإنتاج بيانات عن صحة النُظم الإيكولوجية، وكذلك لإدارة الموارد المائية عبر الحدود، ومدّ الجسور عبر الانقسامات السياسية وإنهاء الصراعات، والمضي في استجابات إقليمية متكاملة متماسكة تجاه الأزمات الإنسانية حالياً واحتواء آثارها المتتالية في المستقبل. والدعوة إلى إعادة هيكلة الحوكمة العالمية، ومعالجة مظاهر عدم المساواة في أنظمة التجارة العالمية، والتصدي لكلفة تغيّر المناخ، كلّها تتطلب استجابة إقليمية منسّقة. كما أن دفع المجتمع العالمي للوفاء بالتزاماته تجاه البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً لا يمكن أن ينجح ما لم تحشد المنطقة الإرادة والقدرة الجماعية.

يركّز هذا التقرير على منطقة توخّدها بالفعل اللغة والثقافة والتاريخ. وعلى الرغم من التنوّع الكبير والتباين في الموارد ومستويات الدخل والتقاليد السياسية والآفاق الاجتماعية والممارسات الثقافية، تبقى الأوجه المشتركة بين البلدان العربية أقوى من أوجه الاختلاف. وفيما ينظر هذا التقرير في وضع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في المنطقة، والمواءمة مع إطار خطة عام 2030، يبرز مسار مشترك: التحوّل إلى التنمية المستدامة في المنطقة العربية ممكّن متى أزيلت العوائق الهيكلية والمتجذرة.

• **يجب بذل الجهود لإنهاء الصراعات وتعزيز هياكل الحكم للمساعدة في بناء مجتمعات عادلة وسلمية:** فالصراعات في المنطقة تخلف آثاراً آنية هائلة، لما توقعه من خسائر في الأرواح والمجتمعات وسبل العيش، وما تسببه من نزوح جماعي وتدمير للبنى التحتية. كما تخلف تداعيات طويلة الأجل على الناس والمجتمعات، تطال الصحة والتعليم والقدرة على بناء مجتمعات سلمية ومزدهرة. ولم تسفر الصراعات في المنطقة عن تراجع ما تحقق من مكاسب على مستوى التنمية فحسب، بل تقوّض آفاق التقدّم في المستقبل. وتقع أبلغ الآثار على الأطفال، إذ تشي المؤشرات بتزايد معدّلات التقزم وتفشي الجوع والمرض، وتسربّ جيل كامل من المدرسة أو التدريب، وانتشار الفقر وتدمير المنازل والمجتمعات. وفي حين تظهر الآثار الآنية واضحة، لا تقلّ وضوحاً احتمالات تفاقمها في المستقبل. وعلى الرغم من الاستجابات الإنسانية الكبيرة من داخل المنطقة وخارجها، يجب بذل المزيد من الجهود لربط التدخلات الإنسانية باستراتيجيات التنمية وإعادة البناء على المدى الطويل.

• **يجب إعادة النظر في دور التعليم والتعلم وعكس انكماش الفضاء المدني:** فضعف منظومة التعليم، وتقلّص الفضاء المدني، ومحدودية الاستثمار في البحث والتطوير كلّها من العوائق التي تقف حائلاً دون تحوّل المجتمعات العربية، والتصدي للتحديات البيئية، وتحقيق الازدهار. وتحدّد هذه العوائق من طاقة الشباب وغيرهم من أصحاب المصلحة ومن فرص مشاركتهم. وعلى الرغم من زيادة الاستثمار في التعليم في العديد من البلدان العربية، لا تزال البطالة مرتفعة، والإنتاجية التكنولوجية منخفضة، وكذلك إنتاج المعرفة. وتحتاج المنطقة إلى رؤية لتعليم يُنتج، في جميع مراحلها، مفكرين مبدعين وناقدين، وطالبي علم مدى الحياة، يتمتعون بحرية الوصول إلى المعلومات والمعرفة، وبناء الصلات المنتجة، وإنتاج المعرفة ونشرها.

• **يجب على المجتمع العالمي الوفاء بالتزاماته بدعم البلدان النامية في جهودها للتنفيذ:** فعدم المساواة في هياكل الإدارة الاقتصادية العالمية، وعدم الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، وضعف نقل التكنولوجيا وبناء القدرات للبلدان النامية، كلّها من العوائق التي تحول دون خلق بيئة مؤازرة لبلدان المنطقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب على المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته، ويضمن احترام الأولويات الوطنية. ففي مجالات متنوّعة مثل الأمن الغذائي وتغيّر المناخ والتجارة، وكذلك بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والمعرفة، لا يمكن الوفاء بوعود خطة عام 2030 ما لم تتحوّل الأطر العالمية إلى منحى يدعم الجهود الإقليمية والوطنية. ويستلزم



الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

ينتشر الفقر وعدم المساواة على نطاق واسع في البلدان العربية، ويبلغ الفقر المدقع حداً ملحوظاً من الارتفاع في البلدان الأقل نمواً. ولم تؤدِّ جهود التصدي للفقر في المنطقة إلى معالجة أشكال الحرمان المتعددة، ولا الفوارق بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية وعلى المستوى دون الوطني، ولا المخاطر التي تواجهها فئات اجتماعية مختلفة. لذلك، أصبح من الضروري أن تجعل الحكومات الأبعاد الاجتماعية والبيئية جزءاً لا يتجزأ من التخطيط الاقتصادي إذا أرادت أن تُحرر تقدماً في تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة. وهنا لا بد من توفر الإرادة السياسية لوضع سياسات اجتماعية وسياسات تضمن إعادة التوزيع، بغية التصدي لتفاقم عدم المساواة والإقصاء.

وقائع

تُشير جميع القياسات الإقليمية للفقر، القائمة على الدخل والمتعددة الأبعاد، إلى تركُّز الفقراء على مستوى لا يتجاوز بكثير خط الفقر المدقع، ما يجعلهم عرضة للوقوع في براثن الفقر المدقع، لا سيما في البلدان المتوسطة الدخل.



من 4% إلى 6.7% في عامين فقط

شهدت المنطقة العربية حالة الارتفاع الوحيدة في العالم في الفقر المدقع نتيجة للصراعات. فقد ارتفع عدد الفقراء، حسب خط الفقر المحدد بالعيش على 1.90 دولار في اليوم، من 4 في المائة في عام 2013 إلى 6.7 في المائة في عام 2015.¹

اتخذت البلدان العربية مجموعة من تدابير الحماية الاجتماعية، بما في ذلك البرامج الواسعة النطاق لدعم الأغذية والوقود، ودعم التعليم الرسمي والرعاية الصحية، لكنها تفتقر إلى الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية الطويلة الأجل التي تشمل جميع الفئات السكانية.⁶



البلدان العربية الأقل نمواً

تصل نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي المحدد بالعيش على 1.90 دولار إلى 16 في المائة تقريباً في البلدان العربية الأقل نمواً. وتفوق نسبة الفقر المدقع المتوسط العالمي والمتوسطات في سائر المناطق النامية، باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.²

القطاع غير النظامي

لا تزال برامج التأمين الاجتماعي القائمة على الاشتراكات، على الرغم من الإصلاحات الأخيرة التي شهدتها في بعض البلدان، شبه مقتصر على العاملين في القطاع النظامي والأشخاص الذين يعملونهم، ولا تغطي أكثر الفئات عرضة للمخاطر، مثل العاملين في القطاع غير النظامي، والعاطلين عن العمل، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأطفال، وكبار السن.

خطوط الفقر الوطنية

تبلغ نسبة الفقراء، حسب خطوط الفقر الوطنية، 5.5 في المائة في الجزائر، و14.4 في المائة في الأردن، وحوالي 27 في المائة في لبنان ومصر، وتزيد عن 40 في المائة في بعض البلدان الأقل نمواً، لتصل إلى 46.5 في المائة في السودان، و48.6 في المائة في اليمن قبل اندلاع الصراع.³

لا تزال نسبة كبيرة من النساء خارج تغطية برامج التأمين الاجتماعي، نظراً إلى قلة مشاركة المرأة في القوى العاملة النظامية في جميع أنحاء المنطقة، وهذا الواقع يعرضها للمزيد من المخاطر وأوجه الحرمان.



تصل معدلات الفقر، على مقياس الفقر المتعدّد الأبعاد⁴، إلى 41 في المائة في 10 بلدان عربية تضم حوالي 75 في المائة من سكان المنطقة.⁵

تستهلك النفقات من الأموال الخاصة على الصحة والتعليم في المنطقة العربية نسبة مرتفعة تبلغ 8 في المائة من الدخل المتاح للطبقة الفقيرة، و11 في المائة من الدخل المتاح للطبقة الوسطى¹⁰.



يُعتبر الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية متدنياً. فلا يمتلك أكثر من ثلثي البالغين حساباً مصرفياً، في حين لا تتجاوز نسبة الحاصلين على قروض من مؤسسات مالية رسمية 8 في المائة⁷.

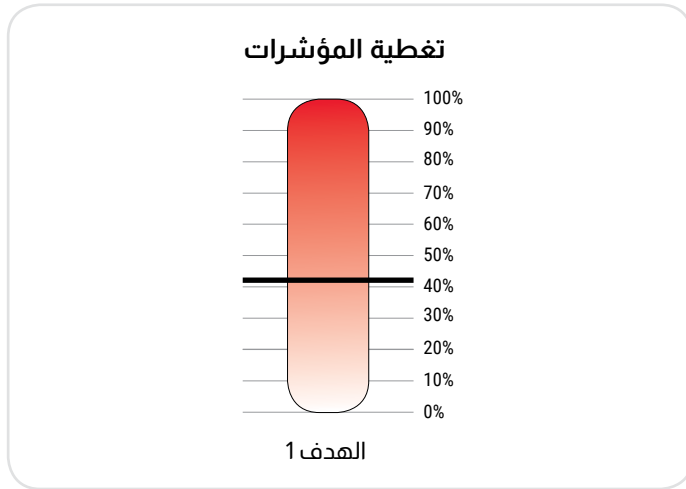


الإنفاق الاجتماعي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

في حين تُنفق البلدان غير الغنية بالنفط 11 في المائة تقريباً⁸، أي أقل بكثير من متوسط إنفاق بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 21 في المائة⁹.

يُعدّ متوسط الإنفاق الاجتماعي العام في المنطقة، في ضوء الخصائص الديمغرافية الحالية، منخفضاً إجمالاً. فالبلدان الغنيّة بالنفط تُنفق حوالي 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي،

قياس الهدف 1 في المنطقة العربية وفقاً لإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة



تتوفر بيانات عن 6 من 14 مؤشراً¹¹، وعن 5 من 7 مقاصد للهدف 1.

ما زال قياس الفقر في المنطقة العربية بأبعاده المختلفة مهمة صعبة. ولم يحدد سوى 12 بلداً عربياً خطأً وطنياً للفقر، وعدد قليل من البلدان العربية يقيس الفقر بانتظام، ما يؤدي إلى نواقص في المعلومات الأساسية وثغرات في السياسات العامة. وعدم القدرة على رصد معدّلات الفقر بانتظام في السياق الوطني يضعف صلاحية استراتيجيات القضاء على الفقر وفعاليتها. ولا تملك غالبية بلدان مجلس التعاون الخليجي معدلات رسمية للفقر، على الرغم من وجود مظاهر الفقر فيها، لا سيما في صفوف غير المواطنين.

وتُعتبر المؤشرات العالمية المتعلقة بالهدف 1 غير كافية لقياس الفقر في بلدان المنطقة للأسباب التالية:

- لا ينطبق خط الفقر الدولي المحدّد بالعيش على 1.90 دولار في اليوم على النحو المبيّن في المؤشر 1-1-1 على غالبية البلدان، وهي بلدان متوسطة الدخل، ولا ينطبق على مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي.
- تُعتبر المؤشرات محدودة جغرافياً وتعتمد على مسوح ميزانيات الأسر المعيشية التي تركز على الإنفاق الاستهلاكي. لكنّ هذه المسوح غير منتظمة وتتطلب منهجيات مكلفة وتقنيات معقدة.
- تحجب قياسات الفقر الوطنية فوارق كبيرة ومعلومات هامة عن الفئات المهمّشة والأقليات. ففي البلدان العربية شرائح مرتفعة الدخل، وفوارق في الثروات بين المناطق، واختلافات بين الأقاليم. أما محاولات قياس الفقر في المناطق الحضرية أو توفير مؤشرات دون وطنية للفقر، فتبقى عبارة عن محاولات متفرقة.
- يجري قياس الفقر بمعزل عن قياس عدم المساواة، وهذا يحدّ من قدرة واضعي السياسات على استخدام النتائج بفعالية، لا سيما مع تقلص الطبقة الوسطى في المنطقة العربية.
- لا تقيس المؤشرات المالية حالات الإقصاء على أساس الجنس في الحصول على الموارد وفرص العمل. ويحجب هذا النهج تأثير الفقر على الفتيات والفتيان، والمخاطر على كامل مسار حياتهم، وانتقال الفقر لاحقاً عبر الأجيال.
- يؤدي القصور عن تقييم حالات الحرمان في القدرات البشرية، لا سيما في مجالي التعليم والصحة، إلى إهمال الكثيرين وعدم الكشف عن حرمانهم. ويساهم الصراع في تفاقم هذه الثغرات لأن اللاجئين والنازحين يواجهون المزيد من التحديات في الحصول على الخدمات التعليمية والصحية.

العوائق الرئيسية أمام القضاء على الفقر بجميع أشكاله في المنطقة العربية

يُستثنى العاملون في القطاع غير النظامي من معظم برامج الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات في المنطقة، أي التأمين الاجتماعي والصحي. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ثلثي القوة العاملة في المنطقة لا يشترك في هذه البرامج، وأكثر من 84 في المائة من السكان في سن العمل لا تشملهم برامج معاشات التقاعد.

ويعمل بعض البلدان العربية على إصلاح برامجها. ففي عام 2013 مثلاً، أنشأت عُمان نظام التأمينات الاجتماعية للعاملين لحسابهم الخاص. وهذا النظام يشمل مخصصات لكبار السن، وذوي الإعاقة، والناجين من الحوادث. وفي عام 2017، اعتمد المغرب برنامجاً للتأمين الاجتماعي والصحي للعاملين لحسابهم الخاص. وتغطي برامج التأمين في تونس العاملين في الزراعة.

وتتحول آليات الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات في العديد من البلدان العربية نحو المخصصات النقدية لفئات محددة وخفض الإعانات أو إلغائها.

المصدر: ILO, 2017; ESCWA, 2018a

يستند الهدف 1 إلى فهم واسع النطاق للفقر ويتضمن أبعاداً معقدة، بما في ذلك المساواة والإدماج في الحصول على الموارد، والخدمات، والمشاركة. وهو يشتمل على نهج قائم على حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والقدرة على الصمود، والاستدامة، وهو أيضاً مهم جداً لتحقيق العدالة الاجتماعية.

ينصب تركيز الهدف 1 على أطر السياسات العامة التي تنتج وتزيد من تفاقم الفقر بجميع أشكاله. من هذا المنطلق، يتشابه تنفيذ مع جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى، لا سيما الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف 2، 3، 4، 5، 6، 8، 10، 11، و13، إضافةً إلى الهدفين 16 و17. أما المقاصد المتعلقة بالهدف 1 التي تركز على وسائل التنفيذ فتلقي الضوء على الأطر العالمية والإقليمية التي من شأنها تيسير العمل الذي يُراعي مصالح الفقراء على المستوى الوطني. بالتالي، يجمع الهدف 1 بين التركيز على سياسات التنمية المستدامة بأبعادها الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية من جهة، والتركيز على الحوكمة على الصعيد المحلي، والوطنية، والإقليمية، والعالمية من جهة أخرى. بالنسبة إلى المنطقة العربية، وكما تبين في التقييمات العالمية للتقدم المحرز في تحقيق الهدف 1، تتشابه أوجه القصور المتعلقة بالسياسة العامة الاقتصادية مع تحديات الحكومة التي تجعل العديد من الأشخاص الفقراء فقراءً بأبعاد متعددة، وتؤدي إلى تفاوتات على المستويين دون الإقليمي ودون الوطني، وإلى ارتفاع عدم المساواة والإقصاء¹².

في ما يلي العوائق الرئيسية أمام تحقيق الهدف 1 في المنطقة العربية

ارتفاع مستويات عدم المساواة

الحّد من الفقر مرتبط بتحقيق قدر أكبر من المساواة، وكلّ منهما يعزّز الآخر. فارتفاع أوجه عدم المساواة في الدخل وأوجه عدم المساواة الأخرى غير المتعلقة بالدخل يصعب عملية الحدّ من الفقر، حتى إذا كانت الاقتصادات آخذةً في النمو. في البلدان العربية، يُعتبر عدم المساواة في الدخل من بين الأعلى في العالم (الهدف 10). ولا يكفي النمو الاقتصادي لانتشال الناس من الفقر، لأن السياسات الرامية إلى توزيع فوائد هذا النمو إما غائبة وإما غير فعالة.

عدم دقة القياس وكفاية البيانات

من الأساسي تحديد من هم الفقراء وكيف يظهر فقرهم لوضع سياسات ملائمة وشاملة للجميع. ويطرح قياس الفقر ورصده إشكاليات عدّة في المنطقة لسببين. يرتبط السبب الأول بنوعية عملية جمع البيانات، ووتيرتها، وانتظامها. فالمسوح غير شاملة أو متكررة بما فيه الكفاية؛ والقدرة محدودة على إجرائها وتحليلها بدقة؛ ومن الثغرات الهامة الأخرى أيضاً عدم توفر بيانات مفصلة حسب الجنس، والعمر، والوضع من حيث الهجرة، وغيرها.

أما السبب الثاني فيتعلق بخصائص القياسات العالمية والنواقص التي تشوبها لدى تقييم الفقر في منطقة تتصف بالتنوع. فخط الفقر الدولي أو خط الفقر الأدنى المُستخدَمان عادةً في المقارنات الدولية يمكن أن يعكسا معدّلات الفقر المدقع في البلدان العربية الأقل نمواً أو البلدان العربية المتأثرة بالصراع. إلا أن خطوط الفقر الوطنية تُعتبر أكثر جدوى بالنسبة إلى البلدان العربية الأخرى. فالتركيز على الفقر المدقع يدعم خلاصة غير واقعية مفادها أن الفقر منخفض على صعيد المنطقة، وهذا الأمر يؤدي إلى ثغرات في استجابة السياسات العامة كما يقوّض الجهود الوطنية الرامية إلى قياس الفقر والتصدي له.

بالإضافة إلى ذلك، لا تتم الاستفادة بالكامل من قياسات الفقر المتعدّد الأبعاد التي تأخذ في الحسبان أشكال الحرمان المختلفة. وبالنتيجة، تقلّ قدرة واضعي السياسات على تقييم الحرمان لناحية القدرات أو الحصول على خدمات ذات نوعية جيدة، وعلى ربط تنفيذ الهدف 1 بالأهداف الأخرى.

عدم ملاءمة الظروف والسياسات الاقتصادية



لم تُخضع معظم البلدان العربية التحوّل الاقتصادي الهيكلي الذي يُتيح العمل اللائق، ويطوّر القطاعات العالية الإنتاجية (الهدف 8)، ويُعيد توزيع مزايا النمو الاقتصادي لتشمل الفقراء (الهدف 10). وعلى الرغم من فترات شهدت نشاطاً اقتصادياً قوياً، تجاوزت نسبة البطالة 10 في المائة في عام 2017. وحيثما استُحدثت فُرص العمل، كانت بأجور زهيدة، وتركزت في قطاعات ذات قيمة مضافة متدنية¹³.

وغالبا ما تكون الخيارات المتعلقة بسياسة الاقتصاد الكلي، لا سيما خيارات السياسة المالية، مفصولة عن الأهداف الإنمائية ودورها في إعادة التوزيع، حيث تركز بدلاً من ذلك على الاستقرار النقدي وتوليد النمو الاقتصادي. وعلى أثر اتخاذ تدابير التقشّف، يؤوّل الإنفاق الاجتماعي للحكومة إلى جمود أو مزيد من التراجع كحصّة من الناتج المحلي الإجمالي. وما زالت نوعية التعليم الرسمي، والخدمات الصحية، وغيرها من الخدمات الأساسية، سيئة أو غير متكافئة، وهذا ما يُفقدّها الفعالية في الحدّ من الفقر¹⁴.

عدم المساواة في النظام الاقتصادي العالمي



تجدد الإشارة إلى مشكلة أخرى من مشاكل النظام المالي الدولي السائد وقوى العولمة التي تحدّ من خيارات ومساحة السياسات الإنمائية للبلدان. في الواقع، يُعاني العديد من البلدان العربية نقصاً في الموارد المالية المحلية في ظل تصاعد المديونية العامة، حتى عندما تواجه هذه البلدان الشروط المفروضة من الخارج التي تحدّ من دور السياسات المالية والنقدية في التنمية الاجتماعية¹⁵.

ضيق مفهوم الحماية الاجتماعية



تعمل البلدان العربية على طرح تدابير جديدة لتوسيع نطاق نُظم الحماية الاجتماعية، لكنّ الاستراتيجيات والخدمات تغلب عليها التجزئة والتغطية المحدودة. فما زالت نُظم الحماية الاجتماعية في المنطقة تعتمد بقدر كبير على برامج الاشتراكات على أساس الدخل، التي هي إقصائية بطبيعتها، لا سيما في ظل انتشار العمل غير النظامي، وانخفاض المشاركة الاقتصادية للمرأة، وارتفاع معدلات البطالة¹⁶.

وفي حالات كثيرة، يُنظر إلى الحماية الاجتماعية من مفهوم ضيق باعتبارها مساعدة اجتماعية على شكل إعانات. وغالباً ما تكون أداة هامشية في السياسات، وتأتي في المرتبة الثانية بعد تدابير السياسات الاقتصادية، بدلاً من أن تكون شرطاً أساسياً قائماً على الحقوق لتسريع التقدم في تحقيق التنمية الاجتماعية، وبناء القدرات البشرية، وتوسيع الأمان ليشمل جميع الفئات الاجتماعية على مدى الحياة¹⁷.

الصراع والنزوح



يؤدّي الصراع وما ينجم عنه من نزوح إلى الإطاحة بالتقدم المحرز على مسار الهدف 1، وإلى تفاقم أوجه الفقر والمخاطر. فتأثير الصراعات الدائرة في المنطقة طويل الأجل وقد يبقي الأسر المعيشية في براثن الفقر من جيل إلى آخر. فمعدّل الفقر الوطني في اليمن الذي كان في حدود 48.6 في المائة في عام 2014، يتجاوز اليوم 80 في المائة¹⁸. والتقديرات مماثلة في الجمهورية العربية السورية¹⁹. ويؤدّي تدمير أو إضعاف البنى التحتية وتأثير الصراع على الاقتصاد إلى تفاقم الفقر وزيادة تعرّض الفقراء لمخاطر، مثل المجاعة والمرض والأمية.

عرضة للإهمال

والتبعية. ولا تحسب قياسات الفقر عبء أعمال الرعاية الذي يُلقى عادةً على عاتق المرأة، فيؤثّر على رفاهها، لما يستهلك من وقتٍ يمكن أن تستفيد منه في أنشطة أخرى. فالوقت الذي تستغرقه النساء في العمل غير المدفوع الأجر في البلدان العربية أطول بأربع إلى سبع مرات من الوقت الذي يستغرقه الرجال في هذا النوع من العمل.

• نادراً ما يُحسب فقر الأطفال في قياسات الفقر العادية. فالوقائع عن فقر الأطفال ما زالت نادرة في البلدان المرتفعة الدخل، وكذلك في ظروف الصراعات. ويلاحظ أنّ الأطفال في المناطق الريفية، الذين ينتمون إلى أسر يرأسها شخص غير متعلّم أو من ذوي التحصيل العلمي المتدني، وتواجه الفقر المادي، هم أكثر عرضة للفقر المتعدّد الأبعاد. وقليلة جداً هي برامج المساعدة الاجتماعية التي تركز على الأطفال، في حين أنّ السياسات الاجتماعية والاقتصادية عموماً

لا يزال بعض الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية خارج نطاق قياس الفقر ومستويات الحرمان. فتسقط احتياجاتهم وأصواتهم من السياسات العامة والخدمات والميزانيات، ويتعرّضون لمزيد من الحرمان. وفي المنطقة العربية، عدد كبير من الأشخاص لا تشملهم نُظم الحماية الاجتماعية، وهم ضمن الفئات الأكثر عرضة للإهمال.

• وداخل الأسر المعيشية، كما داخل المجتمعات، قد يزداد الحرمان في صفوف الذين يعانون أشكالاً متعدّدة ومتداخلة من عدم المساواة أو المخاطر:

• تؤدّي القيود المفروضة على حركة المرأة ووصولها إلى العدالة وحصولها على الأراضي والموارد الاقتصادية، إلى إقصائها من القوى العاملة المنتجة، وتقويض إمكاناتها، وتعرضها لمزيد من الفقر

لقضية دولة فلسطين، الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي المزمّن، في انتهاك للقانون الدولي، تأثيّر بالغ على جهود القضاء على الفقر. فمصادرة الأراضي والموارد الطبيعية، وفرض قيود على التنقل والحصول على الموارد والخدمات، والحصار على غزة، وهدم المنازل، والاحتجاز التعسفي، عوائق تقوّض جهود التنمية والاستدامة الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، وتتفاعل في جو من تفاهم البطالة، وصعوبة الوصول إلى الأسواق، وعدم الاستقرار، والعنف. ويبلغ معدّل فقر الأطفال في دولة فلسطين، حسب التقديرات، 66 في المائة عموماً، ويصل إلى 100 في المائة في غزة، قياساً إلى دليل الفقر المتعدّد الأبعاد المعدل حسب السياق السائد.

المصدر: UNICEF, 2017; ESCWA and others, 2017.

في مُدن مثل **صنعاء والقاهرة**، يتركز الفقر عادةً في أراضي متردّية حيث يعاني السكان سوء المرافق الصحية، وعدم إمكانية الحصول على المياه المأمونة، وحيث تحدث موجات الجفاف، والفيضانات، وموجات الحرّ، وهي ظروف ترتبط بالعديد من المشاكل الصحية، لا سيما الأمراض المنقولة بواسطة الماء. وغالباً ما تشكل الأحياء الفقيرة مواقع للإنتاج الصناعي على نطاق صغير، باستخدام العمل غير النظامي للبالغين والأطفال، مع ما يصاحب ذلك من مخاطر صحية أثناء العمل.

المصدر: El-Zein and others, 2014.

وتستضيف المنطقة العربية حالياً 8.7 مليون لاجئ، بينهم 5.4 مليون فلسطيني. وفي المنطقة أكثر من 14.9 مليون شخص من النازحين داخلياً²⁷. ويؤدّي الصراع أيضاً إلى زيادة حالات الإعاقة والمرض المزمن، وتدمير الموارد الطبيعية والمادية، وتفكيك شبكات الدعم²⁸. وقد يبقى اللاجئون والنازحون داخلياً عرضة للمخاطر مع الوقت، ولا سيما مع احتمال انتقال الفقر عبر الأجيال.

البلدان الأقل نمواً: يرتبط الفقر في البلدان الأقل نمواً باستمرار انتشار الجوع والحرمان من المتطلبات الأساسية. وهو يتركز في المناطق الريفية حيث ما زال القطاع الزراعي المتعثر المصدر الرئيسي للعمل والعيش. وقد تأتي تقديرات حالات الحرمان في هذه البلدان أقل مما هي عليه في الواقع، عند رسم صورة عن المنطقة تجمعها مع بلدان مجلس التعاون الخليجي، وهي من أغنى البلدان في العالم. وداخل البلدان الأقل نمواً، تسجّل أيضاً فوارق في معدّلات الفقر، إذ تتفاهم في المناطق الريفية النائية في السودان أو اليمن مثلاً فتؤدي إلى مزيد من التهميش. وتتلقّى البلدان الأقل نمواً في المنطقة العربية مساعدة إنمائية قليلة، لا تتناسب مع مستوى الدخل والتنمية فيها (الهدف 10)²⁹.

لا تنطوي على فرص للاستثمار في الأطفال وحماية حقوقهم²⁰. ونشأ نتيجة الصراعات، جيلاً من الأطفال المشردّين وغير المتحقّين بالمدارس، يواجهون عواقب مدى الحياة ويصطدمون بقيود قد تحول بهم دون آفاق الازدهار والعمل اللائق والاكتفاء الذاتي.

• تندر مصادر البيانات حول مستويات الدخل ومعدّلات الفقر وتوفير الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة. لكنّ عدم حصول هؤلاء على خدمات النقل والتعليم، وفُرص العمل، والخدمات الأساسية، يحدّ من المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويزيد من مخاطر التهميش والفقر²¹.

• تزداد احتمالات انعدام الأمن المالي والاعتماد على الغير مع التقدّم في السنّ، لا سيما في حالة النساء، والعالمين لحسابهم الخاص، والعالمين في الزراعة والقطاع غير النظامي، وذلك في غياب برامج معاشات التقاعد الشاملة للجميع²².

القوى العاملة خارج القطاع النظامي: تسجّل المنطقة العربية معدّل بطالة مرتفعاً يبلغ 10.3 في المائة، أي ضعف المتوسط العالمي. ويصل هذا المعدّل إلى 26.1 في المائة بين الشباب²³. وتسجل المنطقة نسبة مرتفعة للعمل غير النظامي، باستثناء القطاع الزراعي، تتراوح في بعض البلدان بين 45 في المائة وأكثر من 75 في المائة من مجموع القوى العاملة (المؤشر 8-3-1)²⁴. وينتشر الفقر أكثر بين العاملين في القطاع غير النظامي، لا سيما مع ارتفاع نسب الإعالة الأسرية. كما هي الحال في المنطقة العربية. ويلجأ العاطلون عن العمل والعاملون في القطاع غير النظامي، شأنهم شأن سواهم من الذين هم خارج معظم نُظُم الحماية الاجتماعية، إلى اعتماد استراتيجيات تكيف فردية غالباً ما تكون باهظة التكلفة وقليلة الفعالية.

القوى العاملة المهاجرة: تضمّ البلدان العربية أعلى نسبة من العمّال المهاجرين في العالم، يشكّلون 41 في المائة من مجموع القوى العاملة²⁵. وتعتمد بلدان مجلس التعاون الخليجي على العمّال المهاجرين في القطاع النظامي، وفي الأعمال المنزلية.

ويعاني العمّال المهاجرون في جميع أنحاء المنطقة تهميشاً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. وغالباً ما يواجهون قيوداً على الحركة، ويفتقرون إلى الحماية الاجتماعية وإلى إمكانية اللجوء إلى آليات التمثيل للدفاع عن حقوقهم الإنسانية²⁶.

اللاجئون والنازحون داخلياً: يكافحون من أجل الحصول على الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة. والصراعات الطويلة، والتبعات الجغرافية السياسية للنزوح، وعدم إمكانية التنبؤ بالمساعدة الإنسانية، لها أيضاً انعكاسات سلبية على فُرصهم ورفاههم العام.

ما العمل لتسريع التقدّم في تحقيق الهدف 1

مسار الأهداف 8، و10، و16، و17. ولا بدّ، على الصعيد العالمي، من إصلاح النُظُم المالية والتجارية الدولية وآليات الحوكمة لدعم استدامة الجهود الوطنية وفعاليتها. يستلزم التقدّم في تحقيق الهدف 1 من المنطقة.

في الهدف 1 أقوى تعبير عن طابع خطة عام 2030 الشاملة غير القابلة للتجزئة، التي تنشُد التنمية المستدامة لكل فرد في كل مكان. ويربط الهدف العدالة الاجتماعية والمساواة بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية، والتقدّم في تحقيقه هو تقدّم على

1. وضع مؤشرات دقيقة وجمع بيانات ذات جودة عالية بانتظام:

- إعادة توجيه السياسة المالية لأداء دورها في إعادة التوزيع، وضمان تقاسم فوائد النمو على نطاق واسع إلى جانب توفير الاستثمارات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك نُظُم الحماية الاجتماعية.
- مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية في المالية العامة، وتحسين آليات المساءلة عن الإنفاق المالي.
- إصلاح النُظُم الضريبية من أجل زيادة الاعتماد على الضريبة التصاعدية المرتبطة بالإنفاق الاجتماعي.
- ضمان الاستخدام الفعّال والمستدام للموارد الطبيعية، وتوفير فُرص الحصول على المياه والطاقة والغذاء للجميع، لا سيما أكثر الفئات عرضة للمخاطر.

4. تصميم وتنفيذ نُظُم حماية اجتماعية شاملة وعامة وقائمة على الحقوق:

- الإسراع في وضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية من أجل توفير الأمان للجميع، مع بناء الفوائد تدريجياً.
 - وضع نُظُم حماية غير قائمة على الاشتراكات وممولة من الضرائب نظراً إلى حجم القوى العاملة في القطاع غير النظامي، لا سيما في البلدان الأقل نمواً حيث يرتفع معدّل انتشار الفقر.
- ## 5. الاستثمار في الإمكانيات البشرية، لا سيما إمكانيات الأطفال والشباب، لتمكينهم من إيجاد سبل عيش مستدامة، والمساعدة على وقف انتقال الفقر عبر الأجيال:

- سدّ الثغرات في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والتعليم وتحسين نوعيتها.
- معالجة أوجه عدم المساواة في الحصول على الموارد والخدمات على المستوى دون الوطني.

6. وضع استراتيجيات تجمع بين المساعدة والمعونة الإنسانية والتنمية المستدامة الطويلة الأجل:

- في البلدان التي تشهد صراعات أو الخارجة منها، والتركيز على ضمان المشاركة الواسعة لجميع الجهات المعنية، بما في ذلك الفئات الاجتماعية والمجتمع المدني والحكومات المحلية، والسعي إلى حشد التمويل على المدى البعيد.

- الاستثمار في المسوح الكمية والنوعية الوطنية ودون الوطنية والإقليمية لجمع البيانات على نحو دوري.

- اعتماد طرق قياس الفقر المتعدّد الأبعاد، وتحسين تصنيف البيانات حسب الجنس ومكان الإقامة والسنّ والإعاقة، والوضع من حيث الهجرة، والانتماء الإثني، وغير ذلك من الخصائص.

- قياس المؤشرات المختلفة للحرمان على مستوى مجموعات البلدان، والبلدان، والمجتمعات المحلية، والأسر المعيشية، والأفراد.

- إدراج قياس فقر الأطفال ضمن النُظُم الإحصائية الوطنية لضمان الحصول على المزيد من البيانات المنتظمة التي تسمح بتحليل الاتجاهات لتوجيه تدابير السياسة العامة.

- قياس الحرمان في الأزمات، مثل تقديرات فقر الأطفال في حالات الطوارئ.

- جمع البيانات والمعلومات عن فعالية الوصول إلى الحماية الاجتماعية وتغطيتها على المستويات المحلية.

2. تعزيز الدعم المُقدّم إلى البلدان الأقل نمواً تماشياً مع الالتزامات وخطط العمل العالمية، بما فيها برنامج عمل اسطنبول للعقد 2011-2020:

- زيادة المساعدة الإنمائية ونقل المعرفة والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة.

- تعزيز بناء القدرات.

- تشجيع الحلول السلمية، ودعم المؤسسات التمثيلية والشاملة والفعّالة على جميع المستويات.

3. إعادة ربط سياسات الاقتصاد الكلي بالتنمية الاجتماعية:

- استخدام سياسات الاقتصاد الكلي لإتاحة فُرص عمل منتجة مع ضمان تقاسم فوائد التنمية على نطاق واسع بين مختلف الفئات الاجتماعية والمناطق. ويتطلّب ذلك التوفيق بين السياسات النقدية والمالية والقطاعية، وإرادة سياسية لإدارة المفاضلات وحشد الموارد للتغيّرات الطويلة الأجل بدلاً من الحلول القصيرة الأجل في السياسة العامة.

مقاصد الهدف 1 ومؤشراته في المنطقة العربية

المقصد

1-1

القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يُقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم

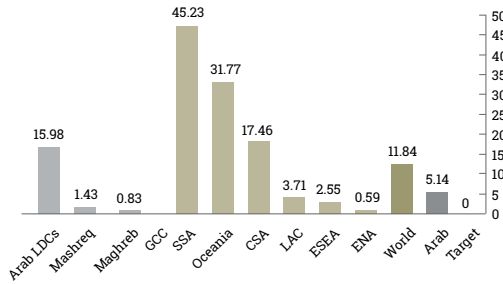
المؤشر

1-1-1

نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، بحسب الجنس، والعمر، والوضع الوظيفي، والموقع الجغرافي (حضري/ريفي)

البيانات

الشكل 1 نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي (بالنسبة المئوية)



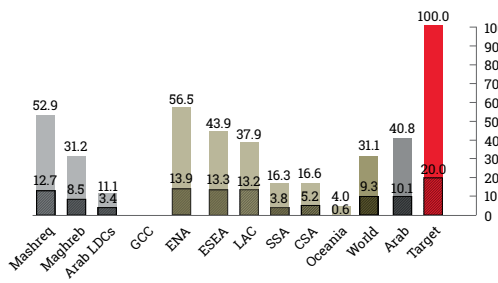
ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما يلي: شجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: السودان (2009)، الأردن وتونس (2010)، الجزائر ودولة فلسطين ولبنان (2011)، العراق (2012)، جزر القمر وجيبوتي (2013)، موريتانيا واليمن (2014)، ومصر (2015).

بيانات البلدان، يمكن الاطلاع على مرفق هذا الفصل.

ملاحظة: بما أنّ خطوط الفقر الوطنية خاصة بكل بلد، لا يتوفر مجموع على المستوى الإقليمي أو العالمي. يمكن الاطلاع على مستودع البيانات الوصفية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (United Nations Statistics Division, 2019b).

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

الشكل 2 نسبة السكان الذين تشملهم برامج المساعدة الاجتماعية (بالنسبة المئوية)، والخمس الأثمن من السكان الذين تشملهم برامج المساعدة الاجتماعية (بالنسبة المئوية من السكان)



□ نسبة السكان الذين تشملهم برامج المساعدة الاجتماعية (بالنسبة المئوية)

■ الخمس الأثمن من السكان الذين تشملهم برامج المساعدة الاجتماعية (بالنسبة المئوية من مجموع السكان)

ملاحظة: بما أنّ نسبة السكان الذين تشملهم برامج المساعدة الاجتماعية يمكن أن تشمل أيضاً الخمس الأثمن، تُشير إلى هذه الفئة الأخيرة كحصة من مجموع السكان (أي تضرب بـ 0.2). وتُرّجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما يلي: شجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: مصر (2008)، السودان ودولة فلسطين والمغرب (2009)، الأردن وتونس (2010)، جيبوتي والعراق (2012)، وموريتانيا (2014).

2-1

تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل، بحلول عام 2030

1-2-1

نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، بحسب الجنس والعمر

2-2-1

نسبة الرجال، والنساء، والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعريف الوطنية

3-1

استحداث نُظُم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030

1-3-1

نسبة السكان الذين تشملهم حدود دنيا/نُظُم للحماية الاجتماعية، بحسب الجنس، وبحسب الفئات السكانية، كالأطفال، والعاطلين عن العمل، والمستئين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والحوامل، والأطفال حديثي الولادة، وضحايا إصابات العمل، والفقراء، والضعفاء

4-1

ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلقة بأشكال الملكية الأخرى، والميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام 2030

1-4-1

نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

2-4-1

نسبة مجموع السكان البالغين الذين لديهم حقوق مضمونة لحيازة الأرض، و(أ) لديهم مستندات مُعترف بها قانوناً، و(ب) يعتبرون حقوقهم في الأرض مضمونة، بحسب الجنس ونوع الحيازة

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

5-1

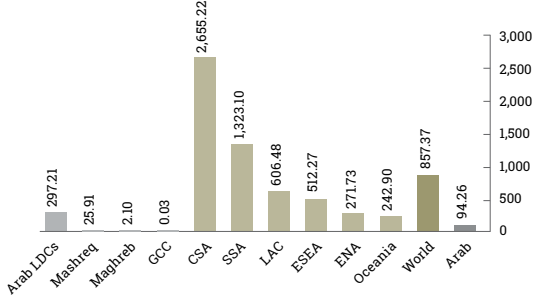
بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود، والحدّ من تعرّضها وتأثيرها بالظواهر المتطرّفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزّات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030

1-5-1

عدد الأشخاص المتوقّين والمفقودين ومن تضرّروا مباشرةً بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص

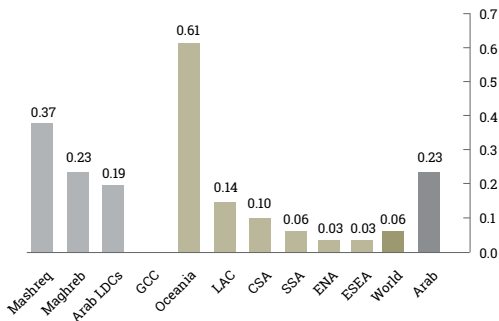
الشكل 3 عدد الأشخاص المتوقّين والمفقودين ومن تضرّروا مباشرةً بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص

(أ) عدد الأشخاص المتضرّرين من الكوارث من بين كل 100,000 شخص



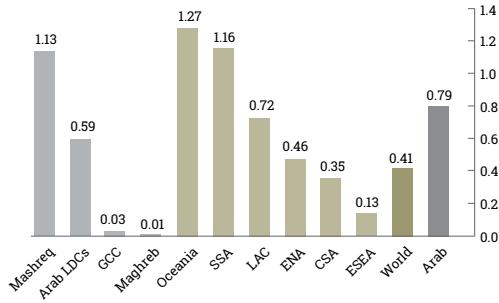
ملاحظة: يُضرب عدد الأشخاص المتضرّرين من الكوارث بـ 100,000، ويُقسّم على عدد السكان، للحصول على الأعداد الإجمالية في البلدان. وترجّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015)، (United Nations Population Division, 2017)، وتُنسب أيضاً لكل 100,000 شخص. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قِماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية (2009)، اليمن (2010)، الكويت (2011)، جيبوتي (2012)، تونس (2013)، المغرب (2014)، الأردن وجزر القمر والسودان ودولة فلسطين ولبنان ومصر (2017).

(ب) عدد الأشخاص المتوقّين بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص



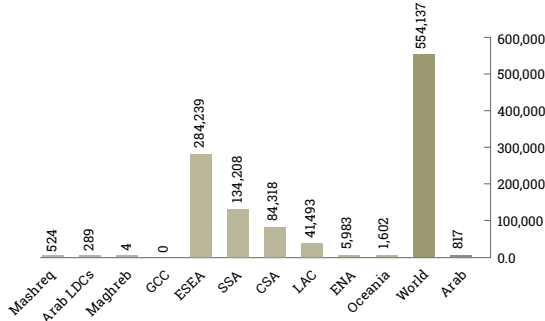
ملاحظة: يُضرب عدد الأشخاص المتوقّين بسبب الكوارث بـ 100,000، ويُقسّم على عدد السكان، للحصول على الأعداد الإجمالية في البلدان. وترجّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015)، (United Nations Population Division, 2017)، وتُنسب أيضاً لكل 100,000 شخص. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قِماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية (2009)، اليمن (2010)، الكويت (2011)، جيبوتي (2012)، تونس (2013)، المغرب (2014)، الأردن وجزر القمر ودولة فلسطين ومصر (2017).

(ج) عدد الأشخاص المفقودين بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص



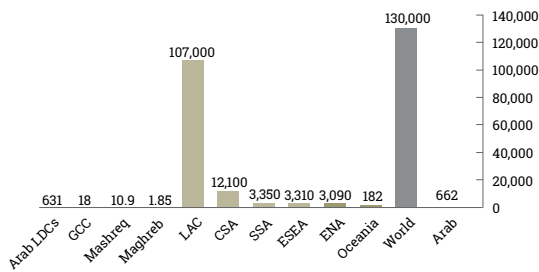
ملاحظة: يُضرب عدد الأشخاص المفقودين من الكوارث بـ 100,000، ويُقسم على عدد السكان، للحصول على الأعداد الإجمالية في البلدان. وتُرجم جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division 2017). وتُحسب أيضاً لكل 100,000 شخص. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما يلي: بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: تونس (2009)، الأردن واليمن (2010)، جيبوتي والمغرب (2011)، جزر القمر (2017).

الشكل 4 عدد المساكن المتضررة بسبب الكوارث، وعدد المساكن المدقمة بسبب الكوارث



ملاحظة: المجاميع هي العدد الكلي للقيم في البلدان (United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما يلي: بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية (2009)، اليمن (2010)، جيبوتي (2012)، تونس ودولة فلسطين (2013)، جزر القمر ولبنان والمغرب (2014)، الأردن والصومال والكويت ومصر (2017).

الشكل 5 الخسائر الاقتصادية التي تُعزى مباشرة إلى الكوارث (بملايين الدولارات بالأسعار الجارية)



ملاحظة: المجاميع هي العدد الكلي للقيم في البلدان (United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما يلي: بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية (2009)، اليمن (2010)، جيبوتي والكويت (2011)، تونس وجزر القمر (2013)، المغرب (2014)، الأردن والسودان ودولة فلسطين ولبنان ومصر (2017).

2-5-1

الخسائر الاقتصادية التي تُعزى مباشرة إلى الكوارث مقابل الناتج المحلي الإجمالي العالمي

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمسحياً مع إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2030-2015

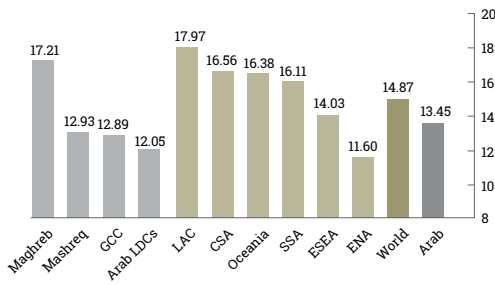
لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

4-5-1
نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث متشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث

لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

1-أ-1
نسبة الموارد المولدة محلياً التي تخصصها الحكومة مباشرةً لبرامج الحد من الفقر

الشكل 6 نسبة مجموع الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية، التعليم (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: ترتبط حصة مجموع الإنفاق الحكومي على التعليم بالإيرادات المتوفرة ومستوى التنمية والسياسات، ما يعني أن الحصة المرتفعة أو المنخفضة تدل على أمور مختلفة للبلدان المختلفة. في هذا السياق، تُعتبر الحصة الأعلى بمثابة نتيجة أفضل (من منظور البلد النامي). والمجاميع هي متوسطات حسابية غير مرجحة، ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن (2008)، الجمهورية العربية السورية والسودان والمغرب (2009)، جيبوتي (2010)، لبنان (2013)، قطر (2014)، تونس وجزر القمر (2015)، الأردن والبحرين وعمان وموريتانيا (2016).

لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

3-أ-1
المجموع الإجمالي للمنح والتدفقات الوافدة التي لا تستتبع اقتراض ديون، والتي تُخصّص مباشرةً لبرامج الحد من الفقر محسوباً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

1-ب-1
نسبة الإنفاق الحكومي الرأسمالي والمتكرر المخصص للقطاعات التي تفيد المرأة والفقراء والفئات الضعيفة على نحو غير متناسب

1-أ
كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوّعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزّز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده

1-ب
وضع أطر سياساتية سليمة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر

ملاحظة: وسط وجنوب آسيا (CSA)؛ شرقي وجنوب شرقي آسيا (ESEA)؛ أوروبا وأمريكا الشمالية (ENA)؛ بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC)؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)؛ البلدان العربية الأقل نمواً (Arab LDCs)؛ أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا (Oceania)؛ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA).

تستند جميع الأرقام إلى قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة (United Nations Statistics Division, 2018)، باستثناء البيانات المحدثة (United Nations Statistics Division, 2019a) بشأن المؤشرات التالية: 1-5-1 [عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث (العدد)]، وعدد الأشخاص المتوقعين بسبب الكوارث (العدد)، وعدد الأشخاص المفقودين بسبب الكوارث (العدد) و 2-5-1 [الخصائر الاقتصادية التي تُعزى مباشرةً إلى الكوارث (بملايين الدولارات بالأسعار الجارية)].

الحواشي

1. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من مجموعات بيانات البنك الدولي الإلكترونية، .POVCAL.NET. Abu-Ismaïl and Kiswani (forthcoming).
2. حسابات الإسكوا، الشكل 1.
3. تعود الأرقام إلى آخر سنة تتوفر عنها البيانات من United Nations Statistics Division, 2019a للبلدان والسنوات التالية: السودان (2009)، والأردن (2010)، والجزائر (2011)، ولبنان (2012)، واليمن (2014)، ومصر (2015).
4. هذا المعدل هو نتيجة تعديل الدليل العربي للفقر المتعدّد الأبعاد حسب الظروف السائدة في البلدان العربية. وهو يشمل الحصول على الخدمات الأساسية (المؤشر 1-4-1). والبلدان المشمولة في الدليل العربي للفقر المتعدّد الأبعاد هي: الأردن، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والسودان، والعراق، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن، حيث تتوفر البيانات.
5. ESCWA and others, 2017. وتشمل البيانات: الأردن، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والسودان، والعراق، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن.
6. Jawad, 2014.
7. بالاستناد إلى المجموعات القطرية الإقليمية وفق IMF, 2018.
8. ESCWA, 2017b.
9. ESCWA, 2017b; OECD, 2016.
10. ESCWA, 2017b.
11. وفقاً للمنهجية المستخدمة في هذا التقرير.
12. ESCWA and others, 2017.
13. ESCWA, 2017b; ILO and UNDP, 2012.
14. ESCWA, 2014a, 2017a, 2017b.
15. Sarangi and El-Ahmadieh, 2017.
16. ILO, 2017; ESCWA, 2019.
17. ILO, 2017; ESCWA, 2014b.
18. أشارت التقديرات إلى أنّ معدل الفقر (وفق خط الفقر المحدّد بالعيش على 3.20 دولار بما يعادل القوة الشرائية) كان أعلى من 81 في المائة في اليمن في عام 2018 (World Bank, 2018).
19. في الجمهورية العربية السورية، تشير تقديرات أخرى غير رسمية إلى أنّ معدّل الفقر تجاوز 85 في المائة في حين أنّ الفقر المدقع تخطّى 69 في المائة في عام 2015 (Syrian Center for Policy Research, 2016).
20. UNICEF, 2017; ESCWA and others, 2017.
21. ESCWA, 2018a.
22. ESCWA, 2018b.
23. إحصاءات مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمية للدول العربية، بالاستناد إلى ILO, 2018a.
24. ILO, 2018b.
25. ILO, 2019.
26. ILO, 2017.
27. Internal Displacement Monitoring Centre, 2018; UNHCR, 2018; UNRWA, 2018.
28. Humanity & Inclusion and iMMAP, 2018.
29. لمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على الملامح القطرية في المرفقات التي تكمل هذا التقرير.

- Abu-Ismaïl, Khalid, and Bilal Kiswani (forthcoming). "Poverty and Vulnerability in Arab States".
- ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia) (2014a). *Integrated Social Policy. Towards a New Welfare Mix? Rethinking the Role of the State, the Market and Civil Society in the Provision of Social Protection and Social Services*. www.unescwa.org/file/29869/download?token=Kxdwre6O.
- (2014b). "Participation and Social Protection in the Arab Region". Beirut. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/e_escwa_sdd_14_tp_7_e.pdf.
- (2016). *Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing+20)*. Beirut. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/women-gender-equality-arab-region.pdf.
- (2017a). "Changes in Public Expenditure on Social Protection in Arab Countries". Beirut. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/changes-expenditure-social-protection-arab-countries.pdf.
- (2017b). *Rethinking Fiscal Policy for the Arab Region*. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/rethinking-fiscal-policy-arab-region-english_1.pdf.
- (2018a). *Disability in the Arab Region*. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/disability-arab-region-2018-english_1.pdf.
- (2018b). *Population and Development Report Issue No. 8: Prospects of Ageing with Dignity in the Arab Region*. www.unescwa.org/publications/population-development-report-8.
- (forthcoming). "Social Protection Reform in the Arab Region". Beirut.
- ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), and IOM (International Organization for Migration) (2017). *2017 Situation Report on International Migration: Migration in the Arab Region and the 2030 Agenda for Sustainable Development*. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/2017-situation-report-international-migration-english.pdf.
- ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), and others (2017). *Arab Multidimensional Poverty Report*. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/multidimensional-arab-poverty-report-english_0.pdf.
- El-Zein, Abbas and others (2014). "Health and Ecological Sustainability in the Arab World: A Matter of Survival". *The Lancet* 383 (9915): 458–76. [https://doi.org/10.1016/S0140-6736\(13\)62338-7](https://doi.org/10.1016/S0140-6736(13)62338-7).
- Humanity & Inclusion and iMMAP (2018). *Removing Barriers—The Path towards Inclusive Access: Disability Assessment among Syrian Refugees in Jordan and Lebanon (Lebanon Report)*. Amman. <https://dfat.gov.au/about-us/publications/Documents/removing-barriers-the-path-towards-inclusive-access-lebanon-report.pdf>.
- ILO (International Labour Organization) (2017). *World Social Protection Report 2017–19: Universal Social Protection to Achieve the Sustainable Development Goals*. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_604882.pdf.
- (2018a). "ILO Statistics and Databases". www.ilo.org/global/statistics-and-databases/lang-en/index.htm.
- (2018b). "Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture". Geneva. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms_626831.pdf.
- (2019). *World Employment Social Outlook*. Geneva. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_670542.pdf.
- ILO (International Labour Organization), and UNDP (United Nations Development Programme) (2012). "Rethinking Economic Growth: Towards Productive and Inclusive Arab Societies". Beirut: ILO. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_208346.pdf.
- IMF (International Monetary Fund) (2018). "Opportunity for All: Promoting Growth and Inclusiveness in the Middle East and North Africa". www.imf.org/~media/Files/Publications/DP/2018/45981-dp1811-opportunity-for-all.ashx.
- Internal Displacement Monitoring Centre (2018). "Global Internal Displacement Database". www.internal-displacement.org/database/displacement-data.
- Jawad, Rana (2014). "Social Protection in the Arab Region: Emerging Trends and Recommendations for Future Social Policy". Arab Human Development Report Research Papers Series, United Nations Development Programme.
- OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development) (2016). "Social Expenditure Update 2016". www.oecd.org/els/soc/OECD2016-Social-Expenditure-Update.pdf.
- Sarangi, Niranjana, and Lida El-Ahmadieh (2017). "Fiscal Policy Response to Public Debt in the Arab Region". E/ESCWA/EDID/2017/WP.6. ESCWA Working Papers. Beirut. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/fiscal_policy_response_to_public_debt_in_the_arab_region.pdf.
- Syrian Center for Policy Research (2016). *Confronting Fragmentation! Impact of Syrian Crisis Report*. www.scrp-syria.org/download/scrp-report-confronting-fragmentation-en/?v=1480.
- UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women) (2018). "Promoting Women's Economic Empowerment: Recognizing and Investing in the Care Economy". https://docs.euromedwomen.foundation/files/ermwf-documents/8098_4.193.promotingwomen'seconomicempowerment-recognizingandinvestinginthe careconomy.pdf.
- UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees) (2018b). "UNHCR Population Statistics". <http://popstats.unhcr.org/en/overview>.
- UNICEF (United Nations Children's Fund) (2017). *Child Poverty in the Arab States: Analytical Report of Eleven Countries*. www.unicef.org/mena/media/1471/file/Child_Poverty_in_the_Arab_States-Full-Eng.pdf.
- United Nations Population Division (2017). "World Population Prospects". Retrieved 1 April 2019. <https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/>.
- United Nations Statistics Division (2018). "Global SDG Indicators Database". <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.
- United Nations Statistics Division (2019a). "Global SDG Indicators Database". <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.
- (2019b). "SDG Indicators Metadata Repository". <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/>.
- UNRWA (United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East) (2018). "UNRWA in figures 2018". https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/unrwa_in_figures_2018_eng_v1_31_1_2019_final.pdf.
- World Bank (2018). "Yemen Economic Outlook". <http://pubdocs.worldbank.org/en/547461538076992798/mpo-am18-yemen-yem-9-14-kc-new.pdf>.



الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

تعتمد المنطقة العربية اعتماداً كبيراً على واردات الأغذية، ما يجعلها عرضة للتأثر بتقلبات التجارة العالمية وبعدم التكافؤ في التبادل التجاري. والإنتاجية الزراعية منخفضة في كثير من البلدان. وكثيراً ما تكون الممارسات الزراعية غير مستدامة، ما يحد من توفر الغذاء بكلفة ميسورة في الأجلين المتوسط والطويل. وتؤدي ندرة المياه وتغير المناخ والتوسع الحضري المتزايد إلى تفاقم هذا الوضع. ويستمر ارتفاع معدلات الجوع ونقص التغذية، ولا سيما نتيجة لتفشي الصراعات، إضافة إلى أن جيوب الجوع المزمن الحاد منتشرة في مختلف أنحاء المنطقة. ويتوقف إحراز التقدم في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة على توظيف استثمارات مخصصة ومنظمة في الزراعة المستدامة، وعلى استخدام المعرفة والتكنولوجيات لزيادة إنتاجية القطاع الزراعي ومنعته، وعلى إنهاء الصراعات، والتعاون الإقليمي أساسي لتعزيز بناء المنعة، وإحراز تقدم في تنفيذ خطة مشتركة لتحسين حوكمة التجارة العالمية.

وقائع

< 25%

تحلّ المنطقة العربية في صدارة مناطق العالم المستوردة للأغذية، وتسجل بلدان كثيرة عجزاً كبيراً في ميزان تجارة المواد الغذائية. وتستورد المنطقة ما يفوق 25 في المائة من القمح المتداول في الأسواق العالمية.⁶

تؤدي الصراعات إلى ارتفاع مستويات نقص التغذية في المنطقة¹. ويعيش ثلثا الذين يعانون من الجوع في البلدان المتأثرة بالصراعات²، حيث طال الدمار البنية التحتية للإنتاج، وتقطعت سلاسل القيمة الغذائية، وهُجرت الأراضي الزراعية بفعل تضررها أو نزوح السكان.



2/3

37.6%

يعاني من التقزم 37.6 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة في البلدان الأقل نمواً، وشجّلت معدلات مقلقة في بلدان أخرى، منها مصر حيث وصل معدّل التقزم إلى 22.3 في المائة في عام 2014، والجمهورية العربية السورية حيث وصل إلى 27 في المائة في عام 2009، أي قبل اندلاع الصراع⁷. وتتراوح مستويات الهزال لدى الأطفال بين 3.3 في المائة في بلدان المغرب العربي و16 في المائة في البلدان الأقل نمواً.

تتفاقم صعوبة حصول الفقراء والنازحين على ما يكفي من الغذاء في الكثير من الأحيان بسبب عدم كفاية خدمات الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي، ما يحول دون الاستفادة من المغذيات على نحو ملائم³.



لا يقتصر غذاء غالبية الرضع دون الستة أشهر في المنطقة على الرضاعة الطبيعية⁸. فمقارنةً بمناطق أخرى، تسجل البلدان العربية والمجاورة لها أعلى تقديرات للخسائر في الدخل القومي الإجمالي، بفعل العجز الإدراكي الناتج عن ممارسات تغذية الرضع (0.98 في المائة). ويبلغ هذا المعدّل ضعف المتوسط العالمي (0.49 في المائة)⁹.



معظم الذين يعانون نقص التغذية يعيشون في المناطق الريفية

تسجل البلدان العربية الأقل نمواً أعلى معدلات نقص التغذية في العالم، وقد طال 25.2 في المائة من السكان في السودان في عام 2016، و34.4 في المائة من السكان في اليمن. وبلغ نقص التغذية مستويات مرتفعة في بلدان أخرى، منها العراق حيث طال 27.7 في المائة من السكان⁴. ويعيش معظم الذين يعانون نقص التغذية في المناطق الريفية، حيث الزراعة هي مورد الرزق الأساسي للكثيرين⁵.

السمنة

تسجل المنطقة العربية معدلاً من أعلى معدلات السمنة في العالم، وخاصة بين النساء، وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتبلغ معدلات السمنة 33 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، و28 في المائة في بلدان المشرق العربي، و23 في المائة في بلدان المغرب العربي، و9 في المائة في البلدان الأقل نمواً¹⁰.

7% من الناتج المحلي الإجمالي

تسهم الزراعة بنسبة 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، ومع ذلك فهي المصدر الرئيسي لفرص عمل نحو 38 في المائة من السكان ومورد الرزق الأساسي لهم¹¹. وتسهم بنسبة 23 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأقل نمواً¹².



تتراوح نسبة التشغيل في القطاع الزراعي من مجموع التشغيل بين 9.4 في المائة في الجزائر و19 في المائة في العراق ونحو 38 في المائة في المغرب¹³. وفي البلدان الأقل نمواً، تناهز هذه النسبة 35 في المائة في اليمن، و40 إلى 50 في المائة في جزر القمر وجيبوتي والسودان وموريتانيا؛ و72 في المائة في الصومال¹⁴.

2080

يُتوقع أن ينخفض الإنتاج الزراعي بنسبة 21 في المائة بحلول عام 2080 نتيجة لتغيّر المناخ¹⁶. وقد ينخفض مردود بعض المحاصيل بنسبة تتراوح بين 30 و60 في المائة في بعض المناطق في حال لم تُتخذ إجراءات للتصدّي لارتفاع درجات الحرارة والتغيّرات في أنماط هطول الأمطار¹⁷.

1.9%

بلغ متوسط معدّل النمو السكاني في البلدان العربية 1.9 في المائة سنوياً بين عامي 2015 و2020، وهو ثاني أسرع المعدّلات في العالم بعد أفريقيا حيث يبلغ 2.5 في المائة¹⁸. ويؤدّي النمو السكاني السريع إلى زيادة الطلب على الغذاء، وتفاقم الضغوط على الموارد الطبيعية، ويسهم في زيادة التوسّع العمراني.

70%

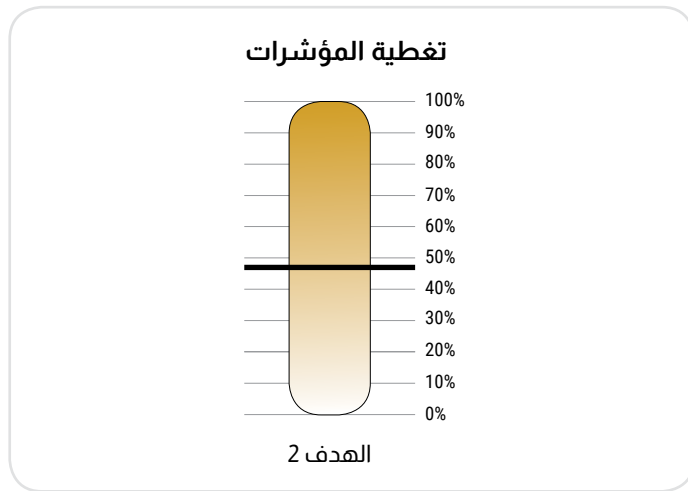
يُتوقع، بحلول عام 2050، أن يعيش نحو 70 في المائة من سكان المنطقة في المدن، ما من شأنه أن يغيّر أساليب العيش وأنماط استخدام الأراضي، وأن يوسّع الفجوة بين قدرة المنطقة على إنتاج الغذاء من جهة وارتفاع الطلب والاستهلاك من جهة أخرى¹⁹.



0.28

يُعتبر الاستثمار العام في الزراعة في المنطقة منخفضاً مقارنةً بالاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبلغ مؤشر التوجّه الزراعي 0.28 فقط، وهو ثاني أدنى المؤشرات بين جميع المناطق، ويعادل نصف المتوسط العالمي¹⁵.

قياس الهدف 2 في المنطقة العربية وفقاً لإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة



ونظراً لندرة البيانات، يصعب قياس الفجوة بين الجنسين في الهدف 2، التي تقيسها مؤشرات المقصد 2-2 المتعلّق بالاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات، وكذلك المقصد 2-3 المتعلّق بالحصول على الأراضي والموارد الإنتاجية والمعرفة والتمويل. ويحدّد عدم توفر المعلومات من قدرة واضعي السياسات على تقييم الآثار الصحية للتغذيات التغذوية على النساء الحوامل والأجنّة.

تتوفر بيانات عن 6 من 13 مؤشراً، وعن 4 من 8 مقاصد للهدف 2.

قد تعطي المتوسطات الوطنية صورة مضلّة عن التقدّم في تحقيق الهدف 2، نظراً لتكرّر الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المناطق الريفية أو في جيوب الفقر أو النزوح في المدن. أما الإحصاءات دون الوطنية، في حال توفرها، فهي أكثر دلالة.

وتتسم مقاصد الهدف 2 بالتنوع. وبعض جوانب الأمن الغذائي مشمول في مقاصد متعلّقة بأهداف أخرى، كالتخفيف من النفايات الغذائية والفواقد من الأغذية، على النحو الوارد في المقصد 12-3.

وتفتقر المنطقة العربية إلى بيانات عن مؤشرات المقاصد المتعلّقة بالإنتاجية الزراعية واستخدامها، وإلى البيانات الزراعية المتعلّقة باستخدام المياه وتدهور الأراضي (الهدفان 6 و15 من أهداف التنمية المستدامة). وهذه البيانات بالغة الأهمية في منطقة تعاني شحاً في المياه ومعرضة للتأثر بتغيّر المناخ.

ومن الأهمية توفير بيانات دقيقة عن الاختلالات التجارية، التي تبعث على القلق الشديد، لأن الزراعة لا تزال المصدر الأساسي للدخل للكثير من البلدان، والمنطقة تكثّر من الاعتماد على واردات الأغذية، ولا سيما واردات السلع الغذائية الأساسية.

يتضمّن الهدف 2 مقصداً واحداً ينبغي تحقيقه بحلول عام 2025

المقصد 2-2 وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمراض وكبار السن، بحلول عام 2025

يتضمّن الهدف 2 مقصداً واحداً ينبغي تحقيقه بحلول عام 2020

المقصد 5-2 الحفاظ على التنوّع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الداجنة والأليفة وما يتّصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينيّة وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دولياً

العوائق الرئيسية أمام القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة في المنطقة العربية

تستخدم مراكز البحوث والجامعات العربية التكنولوجيا الحيوية والحلول المبتكرة لمعالجة التحديات الموروثة على مستويي الإنتاج والاستدامة. فهي تعتمد إلى استخدام البذور المعدلة وراثياً والأسمدة الآمنة والنظم الذكية للري والحصاد والنقل والتخزين والتوزيع، كما تعمل على حل مشكلة المهدر من الأغذية والفاقد منها بوصفها مسألة مستجدة. والجهود الرامية إلى تطبيق المعارف الجديدة والتكنولوجيات المبتكرة لزيادة الإنتاجية، مع مراعاة الطلب على الطاقة وندرة المياه وتدهور الأراضي هي جهود واعدة، لكنّها لا تزال غير كافية.

في الصومال، لا تُتاح مصادر آمنة لمياه الشرب لنحو 48 في المائة من السكان. والمرافق الصحية الملائمة غير متاحة لنسبة 60 في المائة منهم. كذلك لا يتوفر سوى طبيب واحد لكل 43 ألف شخص. ومما لا شك فيه أنّ جميع أوجه القصور هذه تسهم في ارتفاع مستويات نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة.

المصدر: WHO and UNICEF, 2019; United Nations Statistics Division, 2019a

البلدان من ندرة في المياه والأراضي الصالحة للزراعة. وتوفر الغذاء لا يعني انتفاء سوء التغذية، إذ أنّ أنماط الاستهلاك غير المستدامة وغير الصحية تزيد من السمّة والمرض.

الهدف 2 متعدّد الأبعاد وهو متّصل بالفقر (الهدف 1)، والصحة (الهدف 3)، والزراعة واستخدام الأراضي وصيد الأسماك والمياه (الأهداف 6، 7، 14، و15)، وأنماط الاستهلاك والإنتاج (الهدفان 8 و12)، وإدارة التجارة العالمية (الهدف 17)، وعدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها (الهدف 10)، وتغيّر المناخ (الهدف 13).

وتختلف مظاهر أبعاد الهدف 2 بين بلدان المنطقة. فقد زاد الصراع والنزوح القسري من الجوع وانعدام الأمن الغذائي في أماكن كثيرة.

انعدام الأمن الغذائي هو أحد الشواغل على الصعيدين الفردي والوطني في البلدان الأقل نمواً. فهو يرتبط بالفقر والجوع وارتفاع معدّلات التقرّم. ويزداد الوضع تعقيداً بانتشار الأمراض، ولا سيما الأمراض المنقولة بالمياه، وعدم التكافؤ في توفر خدمات الرعاية الصحية والحصول عليها.

كثير من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في معظم بلدان المشرق العربي والمغرب العربي، هم فقراء يعيشون في مناطق ريفية، حيث لا تزال الزراعة المصدر الأساسي لفرص العمل. فالحاجة ملحة إلى تحسين الإنتاج الزراعي المستدام، والتركيز على حفظ المياه وتحسين المحاصيل، ومعالجة الاختلالات في التجارة العالمية.

ينظر إلى الأمن الغذائي في بلدان مجلس التعاون الخليجي من حيث توفر الأغذية والاعتماد على الواردات، لما تواجهه هذه

في ما يلي العوائق الرئيسية أمام تحقيق الهدف 2 في المنطقة العربية

انخفاض إنتاجية النظم الزراعية ومنعتها

الزراعة هي المصدر الأساسي للدخل لأغلبية سكان المناطق الريفية في جميع أنحاء المنطقة العربية، وتؤثر مستويات الإنتاجية في توفر الغذاء وإمكانية الحصول عليه.



ولم تحقق الاستراتيجيات الزراعية، حيثما وُجدت، تحسناً ملموساً في الإنتاجية أو في بناء المنعة أمام التصحر وندرة المياه. وفي العقود القليلة الماضية، تضاءلت الإنتاجية، التي تعني كمية الأغذية المنتجة في المتوفر من الأراضي والموارد المائية، والقيمة الغذائية للمحاصيل، وكذلك عائد الاستثمار في مختلف المحاصيل، مقارنةً بالمناطق الأخرى. وكان لندرة المياه وتغير المناخ أثر سلبي في جميع أنحاء المنطقة، على اختلافه بين بلد وآخر، بما في ذلك على توفر الأراضي الزراعية والمياه. وتزداد المشكلة سوءاً بفعل ضعف البنية التحتية وقلة الاستثمار العام والخاص في الزراعة والتكنولوجيا المتصلة بها²⁰. وتؤدي الممارسات الزراعية المنخفضة الكفاءة إلى استنفاد الموارد الطبيعية وزيادة الفواقد من الأغذية.

وبالإضافة إلى ذلك، زاد غياب الاستثمار في التنمية الريفية عموماً من الهجرة إلى المناطق الحضرية. ويزيد التوسع العمراني من قضم الأراضي الزراعية ومن الطلب على المنتجات الغذائية.

ومن المتوقع أن يصل عدد سكان المنطقة إلى 520 مليوناً بحلول عام 2030 وإلى 676 مليوناً بحلول عام 2050. والنمو السكاني السريع هو أحد مسببات انعدام الأمن الغذائي، في ظل ارتفاع الطلب وانخفاض العرض²¹. والاعتماد المتزايد على الأغذية المستوردة قد يحول بالمنطقة دون تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء.

التأثر بالصددمات والاختلالات التجارية

في ظل انخفاض الإنتاجية وزيادة الطلب، باتت المنطقة العربية أكبر مستورد للأغذية في العالم، وخاصة الحبوب. ونقص الإمدادات العالمية وتقلب الأسعار، يزيد من حدتها تغير المناخ، وعدم استقرار الاقتصاد الكلي وتقلب أسعار النفط، كلها عوامل تقيّد قدرة البلدان العربية على الحصول على المواد الغذائية الأساسية و/أو تحمّل تكاليفها على نحو مستدام. والعجز في الميزان التجاري هو أحد الشواغل الأساسية، إذ تنفق بلدان المنطقة نسبة كبيرة من إيرادات صادراتها على الأغذية المستوردة. وتناهز هذه النسبة في بلدان مجلس التعاون الخليجي 5 في المائة من إيرادات الصادرات، لتساوي المتوسط العالمي تقريباً. وفي بلدان المشرق العربي تناهز 30 في المائة، وفي المغرب العربي تصل إلى نحو 10 في المائة. وفي البلدان الأقل نمواً، تتراوح هذه النسبة بين 15 و30 في المائة في السودان وموريتانيا واليمن، وتصل إلى حدٍ مقلق يتراوح بين 200 و400 في المائة في بعض الحالات مثل جزر القمر وجيبوتي والصومال²².

وقد يكون للنظام التجاري العالمي آثاراً ضارة على البلدان العربية، التي كثيراً ما تتحمّل عواقب القيود على الصادرات المفروضة من خارج المنطقة. كما أن غياب آليات الحفاظ على إمكانية التنبؤ بأسعار الأغذية يحد من قدرة البلدان الصغيرة على استيراد المواد الغذائية الأساسية، ولا سيما البلدان العربية الأقل نمواً.

الفقر

يعاني الملايين في المنطقة من عدم القدرة على تحمّل تكاليف ما يكفي من الغذاء الصحي. ويعوق الفقر إمكانية الحصول على الأغذية عموماً ولا سيما الصحية منها، كما يظهر في مؤشرات الجوع وأخرى للرفاه، ولا سيما في الحصول على الرعاية الصحية المناسبة (الهدف 3) والمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي (الهدف 6). وتحول هذه العوامل مجتمعة دون قدرة الجسم على الاستفادة من الأغذية على نحو سليم، ما يجعل الفقراء أكثر عرضة للأمراض. ولا تقتصر المحصلة على الجوع فحسب، بل تشمل نقص التغذية وفقر الدم، وفي بعض الحالات التقرّم والإصابة بالأمراض.

ويتركز فقراء المنطقة العربية عموماً في المناطق الريفية، وكذلك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. غير أن التوسع العمراني يزيد عدد الفقراء في المدن، ويسبب تباطؤ الإنتاج الغذائي، إذ تخسر المناطق الزراعية من المساحات والسكان على حد سواء.

الصراعات

يتزايد متوسط مستويات الجوع في المنطقة منذ عام 2011، والسبب الرئيسي في ذلك هو ارتفاع معدّل الجوع في البلدان المتأثرة بالصراعات، حيث مؤشرات الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية تناهز ثلاثة إلى خمسة أضعاف القيم المسجلة في سائر بلدان المنطقة. وتشير الحسابات الأخيرة للجمهورية العربية السورية والسودان والعراق وليبيا واليمن إلى أنّ نسبة نقص التغذية ارتفعت بين عامي 2015 و2017 لتتجاوز 26 في المائة من السكان، بينما تناهز هذه النسبة 5 في المائة في البلدان غير المتأثرة بالصراعات²³. وأدت الصراعات إلى تدمير الأراضي الزراعية، وانخفاض الإنتاجية وضعف النظم الصحية العامة، ما أسفر عن تفشي الأمراض، بما في ذلك الأمراض المنقولة بالمياه التي يمكن الوقاية منها باللقاحات²⁴. كما أنّ الصراع والنزوح هما السببان الأساسيان لارتفاع معدلي الجوع ونقص التغذية في البلدان المضيفة للاجئين.

تغير المناخ

يقلل ارتفاع درجات الحرارة مردود المحاصيل، ويؤثر في توفر الغذاء في المناطق الريفية وفي موارد رزق سكانها. وثمة رابط بين تغير المناخ وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، وكذلك الهجرة والصراع، فالجفاف يؤدي في بعض البلدان إلى اندلاع أعمال الشغب وانعدام الاستقرار الداخلي. ومع أنّ بعض البلدان قد استحدثت استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، فإنها لا تُطبق بالقدر الملائم، لأسباب منها نقص التمويل.

أنماط الاستهلاك غير المستدامة وغير الصحية في جميع أنحاء المنطقة

معدّل السمنة في المنطقة هو الأعلى في العالم، وهو على تزايد، حتى في بعض البلدان الأقل نمواً²⁵. وبعض العوامل، مثل الاعتماد المفرط على اللحوم والحبوب، وعدم ممارسة التمارين الرياضية، تهدد الصحة والقدرة على الاستفادة من المغذيات. ويساهم دعم المواد الغذائية والتوسع العمراني في بعض البلدان في زيادة سوء التغذية، وما ينجم عنه من سمنة ومشاكل صحية. فالنظام الغذائي للشخص العادي في المنطقة قوامه الحبوب والسكر والزيت، وجميعها سلع أساسية مدعومة. ويناهاز استهلاك القمح في المنطقة ضعف المتوسط العالمي، ومعظمه على شكل قمح مكرّر. ويزيد هذا النظام الغذائي، في حال تدني مستويات النشاط الرياضي بين سكان المدن، من مخاطر الإصابة بالسمنة²⁶.

للطرق الغذائية التقليدية والنظم المحلية للزراعة والرعي والصيد وصيد الأسماك وحفظ الأغذية المتوارثة من جيل إلى آخر إسهام كبير في الأمن الغذائي والتغذوي.

لكن المنطقة لا تركز بما يكفي على دعم المعارف والممارسات التقليدية المرتبطة بالطبيعة باعتبارها من مظاهر التراث الثقافي غير المادي في المجتمعات المحلية. وإيلاء مزيد من الاهتمام لهذه المسائل من شأنه أن يساهم في الدعوة العالمية للحفاظ على "التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة... وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف" حسب المقصد 2-5.

يبلغ متوسط كلفة استيراد طن واحد من القمح في هولندا 11 دولاراً. أما في المنطقة العربية، فيصل إلى نحو 40 دولاراً. وتسهم العواقب القانونية والمؤسسية واللوجستية في تضخم كلفة التجارة، إضافة إلى أنها تعوق التجارة البيئية، التي تسجل معدلات منخفضة في المنطقة العربية. وشكلت التجارة البيئية داخل المنطقة 27 في المائة في عام 2017، باستثناء صادرات البترول، مقابل 64 في المائة في ما بين بلدان الاتحاد الأوروبي.

المصدر: ESCWA and FAO, 2017a; UNDP, 2018; World Bank and FAO, 2012.

ألحق الصراع الدائر في اليمن، الذي بات اليوم في عامه الرابع، دماراً بحياة الأشخاص وموارد رزقهم، وأسفر عن تدهور بالغ وسريع في الأمن الغذائي والتغذية بالنسبة إلى الملايين. ففي كانون الأول/ديسمبر 2018، عانى 20.1 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي على نحو حاد، وقبع نصفهم في ظل ظروف قاسية للغاية تستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة لإنقاذ الأرواح وموارد الرزق (التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، المرحلة الرابعة، "طوارئ").*

وتشير التقديرات إلى أن أكثر من مليوني طفل وما يزيد عن مليون من الحوامل والمرضعات يعانون سوء التغذية الحاد أو المعتدل. أما مستويات التقدم، فهي من بين الأعلى في العالم، ولا تزال آخذة في التزايد، إذ تصيب هذه الحالة واحداً من بين كل طفلين دون سن الخامسة.

ولم يقتصر انهيار الاقتصاد والبنية التحتية والخدمات العامة، إضافة إلى ما فاقم الوضع من فقدان موارد الرزق وتعطيل الإنتاج الغذائي، على تهديد الحالة الإنسانية والأمن الغذائي إلى حد بعيد فحسب، بل أدت هذه العوامل أيضاً إلى تقويض آليات التكيف لدى الفئات السكانية التي سبق أن تعرضت لمخاطر كبيرة.

* وفقاً للتعريف الوارد في التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي 2019، IPC.

المصدر: WFP, 2018.

عرضة للإهمال

عدم تكافؤ التبادل التجاري، ما يجعلها متأخرة في مختلف أبعاد الهدف 2.

تعمل المرأة العربية في الغالب في القطاع الزراعي، حيث تزيد نسبة العمالات عن 37 في المائة من مجموع القوى العاملة في مصر، وعن 50 في المائة في العراق، وعن 60 في المائة في المغرب. أما نسبة النساء اللاتي يملكن الأراضي فلا تتجاوز 7 في المائة في جميع أنحاء المنطقة (المقصد 5-أ) كما تشير بعض الدراسات.

المصدر: FAO, 2019; ESCWA and FAO, 2017a.

الفقراء واللاجئون والنازحون في المنطقة العربية معرضون للإهمال في ما يخص تحقيق الهدف 2. ولا بد من المزيد من البيانات، ومن تحسين منهجيات قياس توزيع الأغذية والمساواة في الاستهلاك داخل الأسر. فعلى سبيل المثال، للأطفال الصغار والنساء في سن الإنجاب احتياجات غذائية محددة، لكن لا تتوفر بيانات عن مدى تلبية هذه الاحتياجات.

كذلك تواجه الأسر التي تعيلها نساء المزيد من المخاطر، إذ تتاح للمرأة فرص أقل للحصول على عمل، ولملكية الأراضي وغيرها من الأصول، فتضيق أمامها إمكانية الحصول على الغذاء والتغذية.

تتعرض البلدان العربية الأقل نمواً للمخاطر، بفعل ارتفاع معدلات الجوع وسوء التغذية والاعتماد على الواردات الغذائية، وما يرافق ذلك من خطر حتمي ناجم عن

ما العمل لتسريع التقدم في تحقيق الهدف 2

3. تحسين الأنظمة الغذائية ودعم التحوّل نحو أنماط استهلاك صحية:

- تعزيز التغذية في مرحلة الطفولة المبكرة لمعالجة نقص التغذية والسمنة، ولحد من استهلاك الدهون المشبعة والسكريات والملح والدهون المهدرجة.
- التأكيد من أن تشمل خدمات الرعاية الصحية الأولية خدمات التغذية.
- تعزيز الزراعة المراعية للتغذية والإنتاج الأكثر تنوعاً وفقاً للاحتياجات والموارد على الصعيدين الوطني والمحلي.
- تكييف الأطر الوطنية لتسريع الجهود الرامية إلى تحسين التغذية والأمن الغذائي من خلال مجالات العمل الأساسية الستة في عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية.

4. بناء القدرات من خلال نقل المعرفة والتكنولوجيا:

- تسهيل نقل المعرفة والتكنولوجيا لبناء قدرات المزارعين والمزارعات وغيرهم من العمال وفقاً للمقصد 2-أ، والاستفادة من المعارف التقليدية قدر الإمكان.

5. تعزيز قدرة المنطقة على خوض المفاوضات التجارية:

- توحيد المواقف على صعيد التبادل التجاري، وتشارك المعلومات عن تجارة الأغذية بانتظام بين بلدان المنطقة.
- تعزيز التجارة البيئية بطرق عدة منها تبسيط الإجراءات اللوجستية والقانونية ومواءمتها، ودعم إنشاء اتحاد جمركي عربي.

6. الجمع بين الأهداف الإنسانية والأهداف الإنمائية لدعم الزراعة المستدامة:

- وضع برامج في البلدان التي تشهد صراعات أو الخارجة منها تجمع بين الأهداف الإنسانية والأهداف الإنمائية، إرساءً لأسس الزراعة المستدامة في الأجلين المتوسط والطويل.

يتطلب تحقيق الهدف 2 إنهاء الصراعات لوضع حد للنزوح ولكبح معدلات الجوع في جميع أنحاء المنطقة. ومن الضروري وضع نهج سياسات متوسطة وطويلة الأجل تعالج الطابع المعقد للأمن الغذائي في الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وتحقق المساواة في الحصول على الغذاء والقدرة على تحمّل تكاليفه، والاكتفاء الذاتي للمنطقة وكل بلد من بلدانها في ظروف عالمية متقلّبة.

1. التحوّل إلى نُظم زراعية أكثر استدامة:

- الارتقاء بالمحاولات الجارية في المنطقة، واستعراض الأطر وتنفيذ استراتيجيات شاملة لزيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية وزيادة الاستثمار.
- استخدام التكنولوجيات المبتكرة والسياقية لتحسين الإنتاجية وزيادة كفاءة استخدام المياه.
- زيادة مردود المحاصيل وتنوعها باستخدام المعارف التقليدية والمحاصيل المحلية عند الاقتضاء.
- تحسين البنية التحتية لسلاسل القيمة الزراعية للحد من الهدر الغذائي والفواقد من الأغذية.
- تعزيز الالتزام بتنفيذ استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية.

2. الاستثمار في تنمية المناطق الريفية وتحوّلها:

- تعزيز الاستثمار في الزراعة المستدامة؛ واستحداث آليات لدعم المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وتمكين مجموعات المزارعين (التعاونيات) من توفير خدمات بديلة مجدية في سلاسل القيمة (في المراحل الأولى والمراحل النهائية).
- دعم التنمية الريفية بإتاحة فرص عمل لائقة في المناطق الريفية، بما في ذلك إعادة إحياء الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة واستحداث المزيد منها، وتنشيط الإمدادات الصناعية للقطاع الزراعي.
- تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين على صعيد أنشطة البحث والتطوير والابتكار لغرض تنمية القطاع الزراعي، مع التركيز على تحقيق وفورات الحجم وزيادة الإنتاجية وتعزيز الوصول إلى الأسواق ودعم مراكز التميز.
- الربط بين الاستراتيجيات الزراعية واستراتيجيات التنمية الريفية من أجل القضاء على الفقر وتطوير الخدمات الصحية ودعم تطوير البنية التحتية.

مقاصد الهدف 2 ومؤشراته في المنطقة العربية

المقصد

1-2

القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول عام 2030

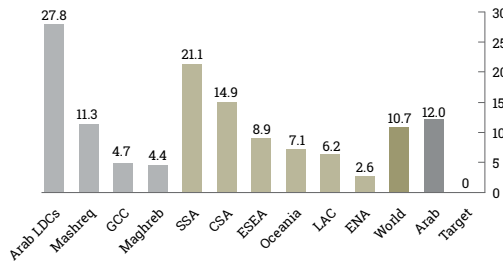
المؤشر

1-1-2

معدل انتشار نقص التغذية

البيانات

الشكل 1 معدل انتشار نقص التغذية (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: بالاستناد إلى البيانات الوصفية لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، هذا المؤشر هو "تقدير لنسبة السكان الذين لا يستهلكون في العادة ما يكفي من الأغذية لتوفير مستويات الطاقة الغذائية اللازمة للحفاظ على حياة طبيعية تتميز بالنشاط والصحة" (United Nations Statistics Division, 2019b). وتشمل مجموعة البيانات الأصلية المقدمة لهذا المؤشر نقاط بياناتية مثل >2.5 في المائة "تبين قيمة أقل من 2.5 في المائة، وتستعاض عنها بـ 2.5. لتمثل بعد ذلك القيمة الدنيا (الحد الأدنى) في سلاسل البيانات، وترجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان، بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2016 للبلدان التالية: الأردن والإمارات العربية المتحدة وتونس والجزائر وجيبوتي والسودان والعراق وعمان والكويت ولبنان وموريتانيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن.

2-1-2

معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان، استناداً إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي

لم تُستوف المعايير الممدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

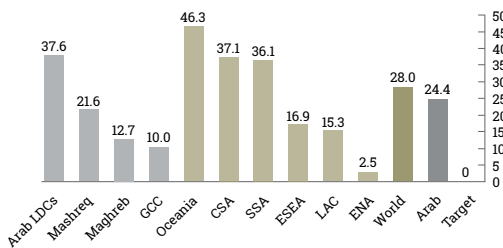
2-2

وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضى وكبار السن، بحلول عام 2025

1-2-2

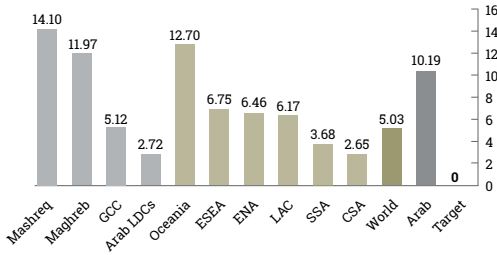
معدل انتشار توقف النمو (الطول) بالنسبة للعمر >2- نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة

الشكل 2 نسبة الأطفال المصابين بتوقف نمو متوسط أو حاد (بالنسبة المئوية)



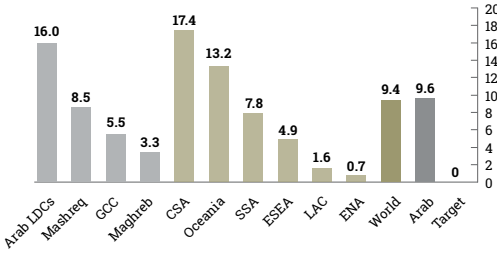
ملاحظة: تُرجح جميع المتوسطات حسب عدد الأطفال دون سن الخامسة، بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017 and United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية والصومال (2009)، العراق والمغرب (2011)، الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي (2012)، اليمن (2013)، السودان وعمان ودولة فلسطين ومصر (2014)، الكويت وموريتانيا (2015).

الشكل 3 نسبة الأطفال المصابين بزيادة وزن متوسطة أو حادة (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُرَدِّج جميع المتوسطات حسب عدد الأطفال دون سن الخامسة، بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجِّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية والصومال (2009)، العراق والمغرب (2011)، الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي (2012)، اليمن (2013)، السودان وعمان ودولة فلسطين ومصر (2014)، الكويت وموريتانيا (2015).

الشكل 4 نسبة الأطفال المصابين بهزال متوسط أو حاد (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُرَدِّج جميع المتوسطات حسب عدد الأطفال دون سن الخامسة، بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجِّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية والصومال (2009)، العراق والمغرب (2011)، الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي (2012)، اليمن (2013)، السودان وعمان ودولة فلسطين ومصر (2014)، الكويت وموريتانيا (2015).

2-2-2

معدل انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول <2+ أو >2- نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة، مصنّفين حسب النوع (الهزال وزيادة الوزن)

3-2

مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولاسيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعون الأسريين والرعاة والصيادون، بما في ذلك من خلال ضمان الأمن والمساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030

4-2

ضمان وجود نُظُم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النُظُم الإيكولوجية، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغيّر المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسّن تدريجياً نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030

1-3-2

حجم الإنتاج لكل وحدة عمل حسب فئات حجم المؤسسة الزراعية/الرعية/الحرية

2-3-2

متوسط دخل صغار منتجي الأغذية، بحسب الجنس والوضع من حيث الانتماء إلى الشعوب الأصلية

1-4-2

نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة

لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

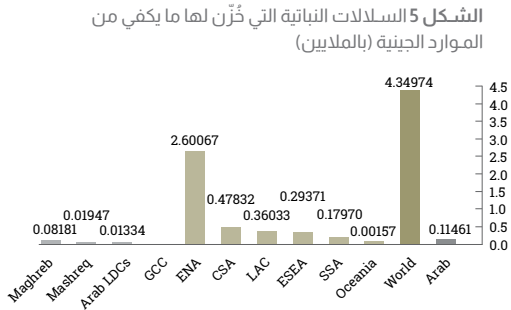
لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

5-2

الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الداجنة والأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دولياً، بحلول عام 2020

1-5-2

عدد الموارد الجينية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة المودعة في مرافق للحفاظ على المدى المتوسط أو الطويل



ملاحظة: المجاميع هي العدد الكلي للقيم في البلدان بالاستناد إلى البيانات الوصفية الصادرة عن شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2017 للبلدان التالية: الأردن وتونس والسودان ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا.

أ-2

زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً

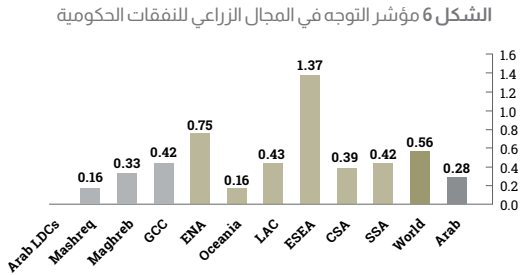
2-5-2

نسبة السلالات المحلية التي تُصنّف على أنها معرضة للخطر، أو غير معرضة للخطر، أو تقف عند مستوى غير معروف لخطر انقراضها

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

1-أ-2

مؤشر التوجه في المجال الزراعي للنفقات الحكومية

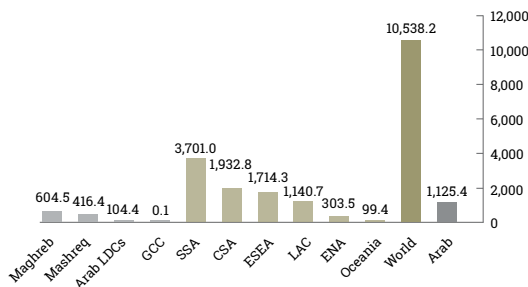


ملاحظة: بالاستناد إلى البيانات الوصفية لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، "نسبة الزراعة من الإنفاق الحكومي، مقسومة على نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تمثل الزراعة قطاعاً من الزراعة والحراجة وصيد الأسماك والصيد، وتدل النسبة التي تزيد عن 1 على توجه أعلى نحو القطاع الزراعي، الذي يتلقى نسبة أكبر من الإنفاق الحكومي مقارنة بإسهامه في القيمة الاقتصادية المضافة، بينما تدل النسبة التي تقل عن 1 على توجه أقل نحو القطاع الزراعي، وتدل النسبة التي تعادل 1 على حياد في توجه الحكومة نحو الزراعة" (United Nations Statistics Division, 2019b). وتقدم شعبة الإحصاءات عدّة معادلات لحساب المجاميع الإقليمية تستدعي بيانات أكثر من تلك المتاحة، وبالتالي المتوسطات الإقليمية المنصوص عليها هنا غير مرّحة (United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجزائر والجمهورية العربية السورية (2009)، دولة فلسطين (2011)، تونس والمغرب (2012)، عُمان (2014)، الأردن والإمارات العربية المتحدة والكويت (2015)، لبنان ومصر (2016).

2-أ-2

مجموع التدفقات الرسمية (المساعدة الإنمائية الرسمية مضافاً إليها تدفقات رسمية أخرى) إلى القطاع الزراعي

الشكل 7 مجموع التدفقات الرسمية (المدفوعات) للزراعة بحسب البلدان المتلقية (بملايين الدولارات بالمعدلات الثابتة لعام 2017)



ملاحظة: بالاستناد إلى البيانات الوصفية لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة "تستند الإحصاءات العالمية والإقليمية إلى مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى إلى قطاع الزراعة" (United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: عُمان (2010)، ليبيا (2016)، الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان والصومال والعراق ودولة فلسطين ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن (2017).

| | | |
|---|--|---|
| <p>لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.</p> | <p>2-ب-1 إعانات الصادرات الزراعية</p> | <p>2-ب منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقاً لتكليف جولة الدوحة الإنمائية</p> |
| <p>لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.</p> | <p>2-ج-1 مؤشر مفارقات أسعار الأغذية</p> | <p>2-ج اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها، وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها</p> |

ملاحظة: وسط وجنوب آسيا (CSA)؛ شرقي وجنوب شرقي آسيا (ESEA)؛ أوروبا وأمريكا الشمالية (ENA)؛ بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC)؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)؛ البلدان العربية الأقل نمواً (Arab LDCs)؛ أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا (Oceania)؛ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA).

تستند جميع الأرقام إلى قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة (United Nations Statistics Division, 2018)، باستثناء البيانات المحدثة (United Nations Statistics Division, 2019a) بشأن المؤشرات التالية: 1-1-2 [معدل انتشار نقص التغذية (النسبة المئوية)]، و1-5-2 [السلالات النباتية التي حُرِن لها ما يكفي من الموارد الجينية (العدد)]، إضافة إلى 2-1-2 [مجموع التدفقات الرسمية (المدفوعات) للزراعة بحسب البلدان المتلقية (بملايين الدولارات بالمعدلات الثابتة لعام 2017)].

الحواشي

1. FAO, 2018b
2. ESCWA and FAO, 2017a; FAO, 2018b
3. ESCWA and FAO, 2017a
4. بيانات جمعها الإسكوا، الشكل 1. لمزيد من المعلومات عن بيانات البلدان، يمكن الاطلاع على مرفق هذا التقرير.
5. ESCWA and FAO, 2017a
6. المرجع نفسه.
7. حسابات الإسكوا، الشكل 2.
8. Victora and others, 2016
9. Rollins and others, 2016. يستند تصنيف مجموعات البلدان في المنطقة إلى المرجع.
10. ESCWA and FAO, 2017b
11. المرجع نفسه.
12. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من World Bank, 2019
13. FAO, 2019; World Bank, 2019
14. World Bank, 2019
15. حسابات الإسكوا، الشكل 6. يُحسب مؤشر التوجّه الزراعي كنسبة الإنفاق الحكومي على الزراعة مقسومةً على نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.
16. Cline, 2008
17. World Bank, 2014
18. United Nations Population Division, 2017
19. ESCWA and FAO, 2017a
20. ANND, 2019
21. United Nations Population Division, 2017
22. ESCWA and FAO, 2017b, p. 32
23. FAO, 2018b, p. 3
24. ESCWA and FAO, 2017a, p. 32
25. ESCWA and FAO, 2017a
26. المرجع نفسه.

- ANND (Arab NGO Network for Development) (2019). *Arab Watch on Economic and Social Rights – Right to Food*. <http://annd.org/arabwatch2019/righttofood/en/index.pdf>.
- Cline, W. R. (2008). "Global Warming and Agriculture". *IMF Finance and Development* 45(1): 23–27. www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2008/03/pdf/cline.pdf.
- ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), and FAO (Food and Agriculture Organization) (2017a). *Arab Horizon 2030: Prospects for Enhancing Food Security in the Arab Region*. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-horizon-2030-prospects-enhancing-food-security-arab-region-english_0.pdf.
- (2017b). *Arab Horizon 2030: Prospects for Enhancing Food Security in the Arab Region – Technical Summary*. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/uploads/arab-horizon-2030-prospects-enhancing-food-security-summary-english.pdf.
- FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations) (2018a). "Food security indicators". Retrieved 12 July 2019. www.fao.org/economic/ess/ess-fs/ess-fadata/en/#.XShEk-gzZm9.
- (2018b). *Regional Overview of Food Security and Nutrition*. Cairo. www.fao.org/3/ca3817en/ca3817en.pdf.
- (2019). "Employment Indicators (FAOSTAT)". Retrieved 16 July 2019. www.fao.org/faostat/en/#data/OE.
- IPC (Integrated Food Security Phase Classification) (2019). "IPC Overview and Classification System". Retrieved 22 October 2019. www.ipcinfo.org/ipcinfo-website/ipc-overview-and-classification-system/en/.
- Rollins, Nigel C., and others (2016). "Why Invest, and What It Will Take to Improve Breastfeeding Practices?" *The Lancet* 387(10017): 491–504. [https://doi.org/10.1016/S0140-6736\(15\)01044-2](https://doi.org/10.1016/S0140-6736(15)01044-2).
- UNDP (United Nations Development Programme) (2018). "Trade". Arab Development Portal. Retrieved 22 March 2018. www.arabdevelopmentportal.com/indicator/trade.
- United Nations Population Division (2017). "World Population Prospects". Retrieved 1 April 2019. <https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/>.
- United Nations Statistics Division (2018). "Global SDG Indicators Database". Retrieved 26 October 2018. <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.
- (2019a). "Global SDG Indicators Database". <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.
- (2019b). "SDG Indicators Metadata Repository". Retrieved 23 September 2019. <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/>.
- Victoria, Cesar G., and others (2016). "Breastfeeding in the 21st Century: Epidemiology, Mechanisms, and Lifelong Effect". *The Lancet* 387 (10017): 475–490. [https://doi.org/10.1016/S0140-6736\(15\)01024-7](https://doi.org/10.1016/S0140-6736(15)01024-7).
- World Bank (2014). *Turn Down the Heat: Confronting the New Climate Normal*. Washington, D.C.: World Bank. <http://documents.worldbank.org/curated/en/317301468242098870/pdf/927040v20WP0000ull0Report000English.pdf>.
- (2019). "World Development Indicators DataBank". Retrieved 16 July 2019. <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators/preview/on>.
- World Bank and FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations) (2012). *The Grain Chain: Food Security and Managing Wheat Imports in Arab Countries*. www.fao.org/fileadmin/templates/tci/pdf/MENA-WB-The_Grain_Chain_ENG_.pdf.
- WFP (World Food Programme) (2018). "Yemen Emergency Dashboard". December 2018. https://docs.wfp.org/api/documents/fa4a7ff5c1c64e0ca1b5a2f89dba7de2/download/?_ga=2.264432015.1429655719.1570375405-46772025.1570375405.
- WHO (World Health Organization), and UNICEF (United Nations Children's Fund) (2019). "Joint Monitoring Programme for Water Supply, Sanitation and Hygiene (JMP)". Retrieved 16 July 2019. <https://washdata.org/>.



الهدف 3: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

شهدت المنطقة العربية في العقود الأخيرة تحسناً كبيراً في المؤشرات الصحية الرئيسية، ولا سيما بانخفاض معدلات وفيات الأمهات والأطفال دون سن الخامسة. لكن مستويات الصحة والرفاه لا تزال على تفاوت كبير داخل البلدان وفي ما بينها. فالخدمات الصحية مجزأة، تعمل غالباً حسب العرض لا الحاجة، والتباين في التغطية الصحية الشاملة كبير داخل البلدان وفي ما بينها كما بين الفئات الاجتماعية المختلفة. وتركز غالبية النظم الصحية على الخدمات العلاجية بدلاً من الرعاية الأولية والوقائية، ولا تراعي بالقدر الكافي المحددات الاجتماعية للصحة. وتستلزم صحة الإنسان كما رفاه تحوُّلاً في المنطقة إلى نهج حقوقي متعدد القطاعات، يعمل على تقوية النظم والخدمات الصحية، وتعزيز إمكانات مقدمي الخدمات وزيادة أعدادهم، وتغطية الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة.

وقائع

سجّل متوسط العمر المتوقع عند الولادة ارتفاعاً يتوقع أن يستمر، من 71 عاماً في عام 2015 إلى 76.4 عاماً في عام 2050. ولكنه لا يزال منخفضاً إلى حد مقلق في بلدان عدة. ففي عام 2015، كان متوسط العمر أقل من 60 عاماً في الصومال ولم يتجاوز 62 عاماً في جيبوتي. وفي الصراعات والفقر وعودة بعض الأمراض المعدية للظهور عوامل تغيّر المسار التصاعدي لمتوسط العمر المتوقع في بلدان مثل جزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، وموريتانيا، واليمن⁵.



سجّلت المنطقة تقدماً في الحد من معدلات وفيات الأمهات. ولكن المتوسط الإقليمي العام بقي عند 142 حالة وفاة لكل 100,000 مولود حي في عام 2015، وهو ضعف المقصد العالمي. وسجّلت البلدان العربية الأقل نمواً ثاني أعلى معدل لوفيات الأمهات في العالم بلغ 493 حالة وفاة لكل 100,000 مولود حي¹.



حقّقت بلدان مجلس التعاون الخليجي والمشرق العربي والمغرب العربي، بحلول عام 2017، مقصد خفض حالات وفاة الأطفال دون سن الخامسة إلى 25 لكل 1,000 مولود حي. ولكن المعدل في البلدان الأقل نمواً لا يزال بعيداً عن هذا المقصد، إذ يصل إلى 77 حالة وفاة لكل 1,000 مولود حي².



الملاريا

سجّلت أربعة بلدان (جيبوتي، والصومال، والسودان، واليمن) أكثر من 97 في المائة من الحالات المؤكدة من الملاريا في المنطقة في عام 2018، وكان أكثر من 85 في المائة من هذه الحالات في السودان⁶.

أدت أزمات الصراع والنزوح إلى تقويض خدمات الرعاية الأولية في البلدان المتضررة، ولا سيما خدمات الصحة الإنجابية والتلقيح. وتسببت هذه الأزمات كذلك في تفاقم انتشار الأمراض المعدية.



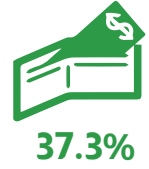
وفيات المواليد

انخفض معدل وفيات المواليد بسرعة أقل من معدل وفيات الأطفال، في عام 2017، يمثل أكثر من 45 في المائة من وفيات الأطفال دون سن الخامسة³. والتفاوتات كبيرة بين البلدان، ففي البلدان الأقل نمواً بعض أعلى المعدلات في العالم، وهي تفوق ضعف المقصد المعني بخفض العدد إلى 31 حالة وفاة لكل 1,000 مولود حي⁴.

تمثّل الأمراض غير المعدية السبب الرئيسي للوفاة في معظم بلدان المنطقة. ويفوق انتشار عوامل الخطر، مثل ارتفاع مستوى السكر في الدم وارتفاع ضغط الدم والسمنة والتدخين، المعدلات العالمية والمعدلات في بلدان أخرى ذات مستويات دخل مماثلة¹³.

الأمراض غير المعدية

بلغ متوسط الإنفاق الشخصي على الرعاية الصحية، كنسبة من الإنفاق الصحي الحالي في المنطقة، 37.3 في المائة، وذلك استناداً إلى البيانات المتاحة في عام 2015⁷. ولكن التفاوت كبير بين البلدان، فيتراوح معدل الإنفاق بين 6.2 في المائة في قطر و81 في المائة في اليمن⁸.



عبء مزدوج

تُعاني المنطقة من عبء مزدوج سببه سوء التغذية ويشمل نقص التغذية والسمنة.

لا تتجاوز نسبة الأخصائيين الذين يقدمون الخدمات الصحية في المناطق الريفية في السودان، وهو بلد يقيم 70 في المائة من سكانه في الريف، 30 في المائة. وفي دولة فلسطين، يعمل 91 في المائة من أخصائيي الصحة في المناطق الحضرية⁹.



السمنة

التغطية الصحية الشاملة

تُصنّف عشرة بلدان في المنطقة بين أول 25 بلداً في العالم من حيث معدلات السمنة لدى الذكور كما الإناث، وبمعدلات أعلى لدى الإناث في الكثير من الأحيان. وتبلغ معدلات السمنة لدى الإناث 45.6 في المائة في الكويت و43.1 في المائة في قطر والأردن و41.1 في المائة في مصر¹⁴.

بلغ متوسط مؤشر التغطية الصحية الشاملة في المنطقة العربية في عام 2015 نحو 61 في المائة، أي أقل من المتوسط العالمي بثلاث نقاط مئوية. وتتراوح معدلات التغطية بين 22 و23 في المائة في الصومال وموريتانيا و77 في المائة في الكويت وقطر¹⁰.

ينتشر استعمال التبغ عند الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة بنسبة تزيد ثلاث مرات عن النسبة المحددة في مقصد التنمية المستدامة، وهي رابع أعلى نسبة في العالم¹⁵. وفي عام 2015، بلغت النسبة 25 في المائة في خمسة بلدان هي: الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، ولبنان، ومصر¹⁶.



سجّلت المنطقة ثالث أعلى معدل في العالم من حيث أعداد الولادات لأمهات مراهقات، بلغ 56 ولادة لكل 1,000 امرأة بين 15 و19 سنة. والاختلافات كبيرة داخل المنطقة، فقد سجّلت بلدان المشرق والبلدان الأقل نمواً حتى الآن أعلى المعدلات، وهي، على التوالي، 60 و75 ولادة لكل 1,000 امرأة بين 15 و19 سنة¹¹.



تسجّل المنطقة العربية أحد أعلى معدلات الوفيات بسبب حوادث المرور في العالم¹⁷.



يعدّ معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في المنطقة منخفضاً نسبياً ولكنه في تزايد، ويبلغ شخصاً لكل 23,000 شخص غير مصاب¹⁸. إلا أن غالبية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ليسوا على علم بحالتهم¹⁹.



تنظيم الأسرة

تقارب نسبة النساء المتزوجات أو في علاقة حميمة، اللواتي لُبيّت حاجتهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة، المتوسط العالمي البالغ 65.66 في المائة، مع تفاوتات ملحوظة داخل المنطقة. وتسجّل بلدان مجلس التعاون الخليجي ثالث أدنى نسبة في المنطقة تبلغ 48.70 في المائة، وهي أعلى بقليل من نسبة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتبلغ النسبة في البلدان الأقل نمواً 36.68 في المائة، أي نصف المتوسط العالمي¹².

الصحة العقلية والنفسية

تشير الدراسات المتوفرة عن بعض بلدان المنطقة إلى أن معدلات الاكتئاب والقلق أعلى لدى النساء، وإلى أن الاكتئاب هو السبب الرئيسي لاعتلالهن²⁰.

قياس الهدف 3 في المنطقة العربية وفقاً لإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة

تتوفر بيانات عن 24 من 27 مؤشراً، وعن جميع مقاصد الهدف 3.

على الرغم من توفر قدر كبير من البيانات، ثمة قيود عدة على طبيعة البيانات المتاحة ونطاقها، وهي تشمل ما يلي:

- لا بدّ من تعزيز نُظُم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية الضرورية لقياس المؤشرات الصحية للسكان وتحديد متطلبات الرعاية الصحية وغيرها من مستحقّاتهم القانونية. فلا تزيد، مثلاً، نسبة الولادات المسجّلة في البلدان الأقل نمواً على 54 في المائة²¹، وتتراوح نسبة اكتمال البيانات المتعلقة بأسباب الوفاة بين 29 في المائة في المغرب وتونس وأكثر من 90 في المائة في البحرين ومصر²². وقد أدت موجات النزوح القسري الكبيرة في المنطقة إلى تفويض النُظُم القائمة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وتحول عوائق عديدة دون تسجيل الولادات والوفيات لدى اللاجئين في البلدان المضيفة²³.

- لا يتضح مدى شمول بيانات الصحة للمقيمين من غير المواطنين، وخصوصاً المهاجرين واللاجئين، وقد لا تكون متاحة للجمهور. وكذلك حال نتائج مسوح السكان، فقد لا يسهل الاطلاع عليها، ولا تتاح بشكل آني للجمهور، ما يعوق جهود صانعي السياسات والباحثين والمجتمع المدني، ويضعف قدرة المواطنين على المساءلة.

- لا ترصد مؤشرات الهدف 3 بقدر كافٍ حالة الإعاقة، ولا العوامل التي تؤدي إلى تدني نوعية الحياة والرفاه، التي تهتمّ على الأخص البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل.

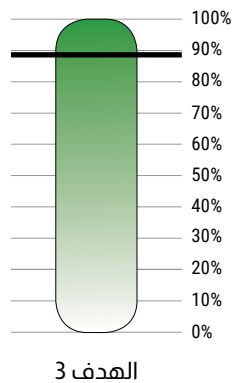
- لا تتوفر بيانات الصحة الجنسية والإنجابية عادة إلا "للنساء اللواتي سبق لهن الزواج". ولا تغطي مسوح السكان المعتمدة بشكل كافٍ احتياجات الصحة الجنسية والإنجابية للشباب، أو غير المتزوجين أو من لم يتزوجوا بعد، أو الرجال.

- لا تجمع سوى بلدان قليلة بيانات عن العنف على أساس الجنس على نحو منتظم وفتترات زمنية طويلة.

- بالإضافة إلى هذه القيود الإقليمية، لا بدّ من استكمال قياس المقاصد العالمية التي يتضمّنهما الهدف 3 بمؤشرات محسّنة على النحو التالي:

- قياس جودة أو ملاءمة خدمات الرعاية الصحية، ومدى أداء النُظُم الصحية لوظائفها، ومراعاتها لإجراءات الوقاية وليس فقط الإجراءات العلاجية.
- معالجة قضايا أوسع متعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية كتلك المتعلقة بسرطانات الجهاز التناسلي وقضايا الصحة الجنسية

تغطية المؤشرات



الصحة العقلية والنفسية

لا تتطرق مؤشرات الهدف 3 إلى الصحة العقلية والنفسية إلا في مؤشر واحد متطرف نسبياً، وهو معدل الوفيات من جراء الانتحار. ولكن اضطرابات الصحة العقلية والنفسية تمثل سبباً رئيسياً لعدد من المشاكل الصحية المختلفة غير المميّنة في بلدان عدة في المنطقة⁽¹⁾. ووفقاً لتقديرات عام 2016، تقلّ معدلات الوفيات من جراء الانتحار الموحدة السن في بعض البلدان العربية عن نصف المعدل العالمي (4.3/100,000 مقارنة بمعدل 10.5/100,000)⁽²⁾. وفي معظم الأحيان، ليست الخدمات المتاحة، في جميع أنحاء المنطقة، مجهزة لعلاج اضطرابات الصحة العقلية والنفسية. فلا يوجد في بعض البلدان إلا 7.7 عاملين في مجال الصحة العقلية والنفسية لكل 100,000 من السكان مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 9 عاملين، و5.1 أسرة لكل 100,000 من مرضى الصحة العقلية والنفسية مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 16.4 سريراً⁽³⁾. ويتسبّب الصراع والنزوح القسري، وما يصحبهما من تدهور في سبل العيش وتفكك في النسيج الاجتماعي، بتزايد مخاطر الإصابة باضطرابات عقلية. وتظهر تقديرات منظمة الصحة العالمية الأخيرة أن شخصاً من كل خمسة أشخاص (22 في المائة) يعيشون في مناطق متأثرة بالصراعات يعاني من شكل من أشكال الاضطراب العقلي، أي بمعدل يزيد على ضعف المعدل لعموم السكان. كما أن معدلات الاكتئاب والقلق هي من الأعلى في العالم، وتعزى بالكامل إلى أحوال الطوارئ السائدة⁽⁴⁾. وبالمجمل، يعاني سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة من انتشار للاضطرابات العقلية والنفسية هو من الأعلى مقارنة مع البلدان المجاورة. فتشير التقارير إلى أن نحو 54 في المائة من الفتيان الفلسطينيين و47 في المائة من الفتيات الفلسطينيات، من الفئة العمرية 6-12 سنة، لديهم اضطرابات عاطفية و/أو سلوكية، ويقدر العبء المرضي الإجمالي للأمراض العقلية والنفسية بنحو 3 في المائة من سنوات الحياة المعدلة حسب حالة الإعاقة⁽⁵⁾.

المصادر: (أ) Charara and others, 2017؛ (ب) WHO, 2017 (مجموعات البلدان حسب تصنيف منظمة الصحة العالمية لمنطقة الشرق المتوسط)؛ (ج) المرجع نفسه؛ (د) Charlson and others, 2019؛ (هـ) WHO, 2019b.

- تلبية احتياجات وخدمات صحة الأسنان.

يتضمّن الهدف 3 مقصداً واحداً ينبغي تحقيقه بحلول عام 2020

المقصد 3-6 خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الصعيد العالمي إلى النصف

والإنجابية لدى الذكور، عوضاً عن حصر التركيز بقضايا الخصوبة في إطار تنظيم الأسرة والولادات لدى المراهقات.

- إجراء تدخلات استباقية تنطلق من خارج قطاع الصحة، مثل وضع ضرائب وقيود على تسويق التبغ والكحول والمنتجات الأخرى الضارة بالصحة.

- معالجة قضايا الصحة العقلية والنفسية.

العوائق الرئيسية أمام ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار في المنطقة العربية

الأخصائيون الصحيون

لا يختلف متوسط كثافة الأخصائيين الصحيين في المنطقة عن المتوسطات العالمية، باستثناء الممرضين، حيث يقل المتوسط الإقليمي عن العالمي (الشكل 23). لكن معدلات الكثافة الإجمالية تخفي أوجهاً من عدم المساواة في التوزيع بين المناطق الحضرية والريفية. ونقص الخدمات في بعض المناطق كثيراً ما يفاقمه سوء ظروف عمل الأخصائيين الصحيين، وانخفاض الحوافز المالية لهم، ورداءة وسائل النقل⁽¹⁾. وتظهر أوجه التفاوت واضحة في البلدان الأقل نمواً حيث النقص شديد في أعداد الأطباء والممرضين. وكثافة الممرضين أعلى بكثير في بلدان مجلس التعاون الخليجي بسبب ميل العاملين في التمريض إلى الهجرة إليها من البلدان الفقيرة.

المصدر: (أ) AbuAlRub and others, 2013.

مشاكل الصحة الإنجابية من الأسباب الرئيسية للمرض والوفاة لدى النساء والفتيات في سن الإنجاب في المنطقة. وقد قطع بعض البلدان أشواطاً كبيرة في الحد من وفيات الأمهات، ولا سيما المغرب الذي انخفض المعدل فيه بنسبة 35 في المائة بين عامي 2010 و2016⁽²⁾.

ومن حيث الأوضاع الإنسانية، سُجّل تزايد في الزواج المبكر. فارتفعت، مثلاً، النسبة المئوية للفتيات السوريات الفاصرات اللواتي سُجّلت زيجاتهن في الأردن ثلاث مرات مقارنة بمعدلات عام 2011، لتصل إلى 32 في المائة من مجموع الزيجات حتى عام 2014⁽³⁾. وتجدر الإشارة إلى أن الزواج المبكر يضاعف أعداد حالات الحمل غير الآمنة والولادات القيصرية. وكذلك، ينحو العنف على أساس الجنس إلى الازدياد، بينما تنخفض إمكانية الحصول على الرعاية الأولية والوقائية ووسائل منع الحمل بشكل كبير.

المصدر: (أ) UNICEF, 2019; (ب) Sahbani, Al-Khateeb and Hikmat, 2016.

غير متناسبة مقارنة بالرجال بسبب محدودية إمكانية حصولهن على الرعاية اللازمة على أسس تراعي حقوقهن. وتواجه نساء كثيرات قيوداً مهولة على قدرتهن على اتخاذ الخيارات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية (الهدف 5).

الإنسان هو في صلب خطة عام 2030. وصحته ورفاهه أساس لا غنى عنه في كل فائدة يحققها من التنمية المستدامة وكل مساهمة له فيها. والصحة هي مؤشر حاسم على مدى التقدم في التنمية البشرية.

وفي المنطقة العربية تفاوت كبير بين البلدان الغنية والفقيرة، وبين الفئات الميسورة والضعيفة، وبين مختلف المناطق الجغرافية داخل البلد الواحد في إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، وفي مدى جودة هذه الخدمات. وكثيراً ما يؤدي الصراع والنزوح إلى أعباء مفرطة على الخدمات الصحية، بل وحتى إلى تدميرها، وإلى تدهور المؤشرات الصحية. وبالمجمل، لم تشهد المنطقة بعد تحولاً إلى نهج شامل يستند إلى حق الجميع في الصحة، ونموذج للرعاية الصحية يدمج المحددات الاجتماعية للصحة في التخطيط وتقديم الخدمات.

يتقاطع تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة مع تحقيق العديد من الأهداف والمقاصد الأخرى. فالفقر يعوق الحصول على الرعاية الصحية الجيدة بكلفة ميسرة، كما أنه يحفز سلوكيات صحية خطيرة (الهدف 1). فالفقراء كثيراً ما يشاركون في أنشطة اقتصادية تشكّل خطراً على صحتهم (الهدف 8)، ويعيشون في مناطق مزدحمة أو ملوثة أو تعاني من نقص في الخدمات، ولا سيما الضرورية منها كخدمات المياه والصرف الصحي (الهدفان 6 و11)، ما يزيد من خطر الإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق المياه وانتشار الفيروسات. وندرة المياه وتغيّر المناخ يهددان الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي (الهدفان 2 و13)، كما تترتب عليهما آثار سلبية على صحة الإنسان.

ويؤدي التوسّع العمراني والتلوث وضعف البنية التحتية للنقل ونقص المساحات العامة الخضراء (الهدف 11) إلى تبعات صحية ضارة، كتفاقم الأمراض المزمنة، وتشجيع سلوكيات الخمول، والحد من الخيارات المتاحة لممارسة التمارين الرياضية. وتعد التغيرات في أنماط النظام الغذائي في المنطقة محركاً بارزاً لارتفاع معدلات السمنة والأمراض غير المعدية (الهدف 2). وفي البلدان الأقل نمواً أعلى معدلات في العالم للوفيات الموحدة السن جرّاء تلوث الهواء الحاد في المنازل والهواء المحيط²⁴.

ولا تزال النساء والفتيات في سن الإنجاب في العديد من البلدان والمناطق يعانين من معدلات مرتفعة للمرض والوفاة وبدرجة

في ما يلي العوائق الرئيسية أمام تحقيق الهدف 3 في المنطقة العربية



تجزؤ في النظم الصحية

لا تزال النظم الصحية مجزأة على مستوى تقديم الخدمات بين القطاعين العام والخاص، وفي تعدد مستويات الرعاية، وتعدّد أنماط تقديم الخدمات بما في ذلك عبر القطاعات غير الحكومية والعسكرية. ويتسبب هذا التجزؤ بنواقص في التغطية وفي توفر الخدمات ونوعيتها، تجعل إقصاء العديد من الفئات الاجتماعية والديمقراطية والمناطق الجغرافية واقعاً حتمياً. وبسبب التجزؤ كذلك بتقطع الرعاية للمرضى، وبصعوبات يواجهها واضعو السياسات في تحديد الاحتياجات والنواقص الصحية. والجدير بالذكر أن قلة من الخدمات متاحة للسكان في المرافق الصحية القريبة من مساكنهم.

وفهم الاحتياجات الصحية للسكان تكثفه التحديات، سواء في الوقت الحاضر أم مع مرور الوقت، خاصة احتياجات الفئات المهمشة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة أو كبار السن أو المراهقين أو النساء أو المهاجرين. ومع أن أغلبية الدول العربية لديها استراتيجيات وخطط وطنية للسياسة الصحية، لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت هذه الاستراتيجيات تغطي احتياجات شتى الفئات السكانية، وتنطلق من منظور كلي لفهم الملامح والاحتياجات الصحية، وتنشد مقاصد ونتائج محددة على المدى المتوسط والبعيد²⁵.



توسيع نطاق الخدمات الصحية من دون الاستناد إلى أدلة

تشوب النظم الصحية الوطنية في المنطقة مكامن ضعف عديدة، تفاقمت بفعل الصراعات وحركات النزوح القسري التي عطلت خدمات الرعاية الصحية، وزادت كثيراً من الطلب عليها. ولا يستند توسيع الخدمات الصحية عادة إلى أدلة عن الاحتياجات الديمغرافية والصحية، بل يأتي توسيعها، ولا سيما توسيع الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص، استجابة لطلب السوق²⁶. وفي الوقت نفسه، وخصوصاً في البلدان المتوسطة والمرتبعة الدخل، التركيز شديد على تقديم الرعاية الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا في حين لا تُعطى أهمية تذكر لخدمات الوقاية القليلة الكلفة على السكان. وبالنسبة إلى صحة الأمهات، لا تزال الفوارق كبيرة بين البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من محدودية إمكانية الحصول على خدمات الولادة الطارئة، وعدم توفرها بالدرجة الكافية، وبين البلدان المتوسطة الدخل، حيث تنتشر التدخلات الطبية الباهظة الكلفة والمبالغ في الحاجة إليها. ففي مصر، التي شهدت تحسينات كبيرة في تدريب المساعدين في التوليد وتراجعاً في معدل وفيات الأمهات، يتم أكثر من نصف عمليات التوليد على المستوى الوطني بعملية قيصرية²⁷. وتلاحظ معدلات مماثلة في لبنان وبلدان أخرى.



ارتفاع في الإنفاق الشخصي على الخدمات الصحية

في جميع أنحاء المنطقة، تحول التكاليف الشخصية الباهظة دون الوصول إلى الخدمات، وتعوّق استمرارية الرعاية، وقد تفضي إلى إفقار مستخدميها. وينخفض نسبياً إنفاق المواطنين الشخصي على الخدمات الصحية كنسبة من مجموع الإنفاق الصحي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث لم يتجاوز هذا الإنفاق في عُمان، مثلاً، 6.4 في المائة في عام 2015. وبالمقابل بلغت هذه النسبة 62 في المائة في مصر و76 في المائة في العراق في العام نفسه²⁸. ويبلغ الإنفاق الشخصي على الخدمات الصحية حداً يعتبر كارثياً في العديد من البلدان العربية ولعدد من الفئات الاجتماعية²⁹. وفي جميع أنحاء المنطقة، ولا سيما في البلدان الأقل نمواً، يصعب على الفئات التي هي بحاجة إلى الخدمات الحصول على رعاية ميسرة الكلفة. ويزداد الوضع سوءاً بسبب ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الاقتصادي غير النظامي ونسب البطالة لدى النساء والشباب.

وتتفاقم المخاطر جزأء التجزؤ الشديد في التغطية الصحية. ففي لبنان مثلاً يشكّل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الجهة الرئيسية للتأمين، ويغطي حوالي 28 في المائة من السكان؛ وتغطي البرامج العسكرية حوالي 9 في المائة؛ يليها نظام تعاونية موظفي الدولة التابع لمجلس الخدمة المدنية، الذي يؤمن حوالي 5 في المائة؛ وتغطي الصناديق المشتركة 12 في المائة والشركات الخاصة النسبة نفسها³⁰. ويمكن أن تتداخل الخطط غير أنّ التقديرات تشير إلى أنّ نصف السكان على الأقل هم من دون تأمين. وفي السودان، وصلت تغطية التأمين الصحي في عام 2018 إلى 46.3 في المائة من السكان، وصنّف حوالي 60 في المائة من السكان المشمولين على أنهم فقراء أو معرضون للمخاطر، و56 في المائة منهم على أنهم يعملون في القطاع غير النظامي³¹.



عدم إعطاء الأولوية للرعاية الوقائية الأولية

يؤدي التجاوز المستمر لخدمات الرعاية الصحية الأولية لصالح الخدمات الثانوية والمتقدمة إلى ارتفاع التكاليف وتدني الكفاءة، كما أن تعاضد دور القطاع الخاص في الرعاية الصحية يشجّع على الاستثمار في التقنيات والتدخلات العلاجية المكلفة بدلاً من التركيز على انتظام الرعاية الوقائية الأولية.

وفي المنطقة، لم يبدأ الاهتمام بالمحددات الأساسية والمتعددة القطاعات للصحة إلا مؤخراً. وتشمل هذه المحددات التعليم الذي يؤثر على السلوكيات، ولا سيما تلك المتصلة بمتطلبات الرعاية الصحية وخيارات نمط الحياة. ويظهر هذا الخلل في تنامي استهلاك منتجات التبغ، مثل السجائر والنرجيلة في المنطقة³²، بمازاة تناقص استهلاك هذه المنتجات في سائر أنحاء العالم. وقليلة هي الحكومات في المنطقة التي تبحث في إمكانية اتباع سياسات مالية لفرض ضرائب على السجائر أو الكحول، مع أن هذه السياسات يمكنها أن تدر إيرادات إضافية وتحد من الاستهلاك. ولا تتوخى الحكومات الصرامة في تنفيذ توصيات السياسة العامة التي تبنت كفاءتها في التحكم في عوامل المخاطر الصحية الرئيسية، وكثيراً ما يفتقر التنفيذ إلى دعم الإرادة السياسية لمنع الانتكاس³³.

وتتمثل مشكلة سلوكية أخرى في الخمول البدني، وهو شائع لدى الأطفال والبالغين، وأكثر شيوعاً لدى النساء. وتشير المسوح الوطنية إلى أنّ 60 إلى 90 في المائة من أطفال المدارس كانوا غير نشطين بدنياً خلال الأيام السبعة الأخيرة³⁴. ومع تزايد السكان في المناطق الحضرية، وشيوع الاعتماد على وسائل النقل بدلاً من المشي، سيكون لمراعاة البيئة المبنية والانتباه إلى ما تحمله من

تبعات صحية، أهمية بالغة. حالياً، تفتقر أغلبية المراكز الحضرية التي لا تزال تتوسّع إلى المساحات الخضراء أو العامة للعب أو الترفيه. وما يتوفر منها ليس دائماً متاحاً للأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال، الذين يواجهون عموماً قيوداً أكبر على حركتهم. وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع معدلات السمّة يتسبب بتزايد الإصابات بمرض السكري وارتفاع ضغط الدم وأمراض القلب والسكتة الدماغية وأمراض مزمنة أخرى³⁵. والإصابات جزاء حوادث المرور هي مشكلة أخرى واسعة الانتشار لكن يمكن تجنبها بدرجة كبيرة.

ضعف التنظيم والمساءلة

على الرغم من تزايد التغطية بالخدمات الصحية، لا تعتني الحكومات دائماً بجودة هذه الخدمات، فمعظم نُظُم التدقيق في العناية السريرية في المنطقة غير كافية، وجهود ضمان الجودة تركز على العقوبات بدلاً من التعلم والتحسين. ولا يزال الاهتمام قليلاً، نسبياً، بتحفيز الطلب على الخدمات الصحية، ولا سيما في المجالات الصحية الحساسة، وكذلك بالحد من الحواجز الاجتماعية التي تحول دون الحصول على الرعاية. ولكن أبعاد التنظيم والمساءلة هذه ملحة في قضايا الصحة الجنسية والإنجابية، وبالنسبة إلى النساء (بمن فيهن غير المتزوجات والمراهقات) والشباب. وفي حين يسهم صوت المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرضى بشكل كبير في تكوين خصائص نُظُم الرعاية الصحية في مناطق أخرى من العالم، لا يزال هذا الصوت خافتاً في المنطقة العربية، ما يحد من قدرة المرضى والمواطنين، عموماً، على ممارسة حقهم في المساءلة.

الصراعات والأزمات

تؤدي الصراعات إلى موجات نزوح هائلة للعاملين في مجال الرعاية الصحية تفضي إلى فقدانهم في بعض أنحاء المنطقة، وسوء توزيعهم على بلدانها. وتتسبب الصراعات أيضاً بتقلص المرافق المتاحة للرعاية الصحية، وتدميرها في بعض الأحيان، ما يضعف رصد الأمراض ويسهل تفشي الأمراض المعدية، كما هو حال وباء الكوليرا غير المسبوق في خطره في اليمن. وتعطل الصراعات مواصلة الرعاية من الأمراض غير المعدية، وتفاقم مكامن الضعف في الرعاية الصحية للأمهات وحديثي الولادة. وتشهد مناطق الصراع والأزمات تحديات أخرى، كشخّ الأدوية وخدمات الطوارئ، وتزايد المخاطر المرتبطة بالعمليات الجراحية والتدخلات الطبية الأخرى نتيجة انهيار البنية التحتية وتدهور نُظُم السلامة والنظافة.

وفي عام 2015، لم يتمكن 71 في المائة من المصابين بأمراض مزمنة في ليبيا من الحصول على الأدوية الأساسية التي يحتاجونها³⁶. ويؤدي نقص التمويل إلى تفويض القدرة على تلقيح الأطفال ضد الحصبة والحصبة الألمانية، ما يعرضهم وآخرين لخطر الإصابة بأمراض شديدة العدوى قد تؤدي إلى الوفاة. ويؤدي الصراع أيضاً إلى زيادة الأمراض العقلية والنفسية، التي لا تُرصد أو تعالج كما يجب لا في البلدان التي تشهد صراعاً ولا في غيرها من بلدان المنطقة³⁷.

فرضت بلدان مجلس التعاون الخليجي ضرائب على الإنتاج تطال السلع المضرة بصحة الإنسان. وتشمل التدابير المعتمدة رسم 50 في المائة على المشروبات الغازية ورسم 100 في المائة على منتجات التبغ ومشروبات الطاقة. وفرضت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة رسوماً مشابهة في عام 2019 على أجهزة التدخين الإلكترونية والمنتجات المضاف إليها السكر أو المواد المُحليّة.

المصدر: ESCWA, 2019.

يتزايد الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية في المنطقة، ومع ذلك لا يزال منخفضاً نسبياً مقارنة بمناطق أخرى^(أ). وتراوحت نسبتته من مجموع الإنفاق الحكومي في عام 2014 بين 3.9 في المائة في اليمن و14.2 في المائة في تونس. وقد سجل المتوسط الإقليمي زيادة طفيفة من 8 في المائة في عام 2004 إلى 8.3 في المائة في عام 2014. وبين عامي 2004 و2014، انخفضت نسبة الإنفاق الحكومي العام على الصحة من مجموع الإنفاق الحكومي في 9 بلدان عربية وازدادت في 11 بلداً، وقد سجلت أكبر زيادة في العراق (104 في المائة)، فالسودان (78 في المائة)، والبحرين (20 في المائة). أما الانخفاض الأكبر فقد سجل في قطر (40- في المائة)، فاليمن (36- في المائة)، والجمهورية العربية السورية (30- في المائة)^(ب).

المصادر: (أ) World Bank, 2013؛ (ب) WHO, 2014.

محدودية البحث والتطوير هي من أسباب قلة البيانات المتعلقة بالصحة والضعف في تصنيفها في المنطقة. ففي عام 2013، لم يتجاوز مجموع ما أنفقته المنطقة على البحث الطبي 1 في المائة من المجموع العالمي للإنفاق على البحث العلمي، وبقي أقل من نصف المبلغ الذي أنفقته جمهورية إيران الإسلامية أو تركيا.

المصدر: Dewachi, 2018.

على الرغم من ندرة البيانات، تفيد بعض الدراسات بأن للسياسة العلاجية في المنطقة فوائد اقتصادية كبيرة، خاصة في الأردن والإمارات العربية المتحدة وتونس ولبنان ومصر. ففي الإمارات العربية المتحدة وحدها، وصلت العائدات إلى 250 مليون دولار في عام 2015. ولا بد من إجراء مزيد من الدراسات لتحديد آثار السياحة العلاجية، لا سيما لمعرفة ما إذا كانت تضعف تقديم الخدمات للسكان المحليين من خلال تحويل الموارد إلى التدخلات العلاجية الأعلى كلفة^(أ). ولا بد أيضاً من البحث في معدلات تركّز الخبرات الصحية غير المتكافئة، لأسباب منها هجرة الأطباء والممرضين داخل المنطقة.

المصادر: (أ) Dewachi, 2018؛ Lertora, 2016.

وُتقت في الجمهورية العربية السورية، بين عامي 2011 و2019، 588 هجمة على 350 مرفقاً للرعاية الصحية، إضافة إلى مقتل 914 عاملاً في المجال الطبي. وفي اليمن، وبحلول نيسان/أبريل 2018، كان 49 في المائة من المرافق الصحية لا تعمل أو تعمل جزئياً فقط بسبب نقص العاملين، أو نقص الإمدادات، أو عدم القدرة على تغطية تكاليف التشغيل، أو محدودية إمكانية الوصول إليها. وتناقص عدد الأخصائيين الذين يعملون في مستشفيات المقاطعات والجامعات، وافتقر 53 في المائة من المرافق الصحية إلى أطباء عامين بينما افتقر 45 في المائة من المستشفيات العاملة إلى أخصائيين. ومع توفر عامل صحي واحد فقط لكل 1,000 من السكان في اليمن، انخفض المعدل إلى أقل من نصف الحد الأدنى الذي تحدده منظمة الصحة العالمية. كما أن معظم المعدات في المستشفيات لا تعمل أو عفا عليها الزمن، والعديد من العاملين الصحيين لم يتلقوا رواتبهم بانتظام منذ عامين.

المصادر: Physicians for Human Rights, 2019; OCHA, 2019.

عرضة للإهمال

في جميع أنحاء المنطقة، غالباً ما تكون الفئات التالية من الأكثر عرضة لخطر الإهمال، مع أنهم أكثر من قد يستفيد من تحسين الخدمات الصحية.

الفقراء ومن لا يغطيهم أي تأمين صحي: لارتفاع الإنفاق الشخصي على الرعاية الصحية التبعات الأشد على أكثر الناس فقراً، وقد يدفع البعض إلى ما تحت خط الفقر، أو يهوي بهم إلى دركات أعمق من الفقر. وفي خضم ما تشهده المنطقة من خصخصة وإصلاحات اقتصادية وتردّد في الأحوال الاقتصادية، علاوة على الأضرار الناجمة عن الصراعات، يتدنّى توفر الرعاية الصحية المجانية والمنخفضة الكلفة. وقد توسّع دور القطاع الخاص في الرعاية الصحية، فصار يقدّم معظم خدمات الرعاية الصحية في بلدان عدة في المنطقة. وفي المقابل، تفتقر فئات اجتماعية عديدة إلى إمكانية الحصول على التأمين الصحي النظامي الذي يساعد على تحمّل التكاليف المتزايدة للرعاية الصحية والأدوية. وتشمل هذه الفئات الشباب الذين يسجلون أعلى معدلات البطالة في العالم، والنساء اللواتي لا تزال مشاركتهن في القوى العاملة النظامية منخفضة. وبشكل عام، يعمل الكثيرون في المنطقة لحسابهم الخاص أو في القطاع غير النظامي، ويفتقرون إلى أي مخصصات صحية³⁸.

البلدان العربية الأقل نمواً: أداء هذه البلدان هو الأضعف في جميع مؤشرات الهدف 3 تقريباً. فالفارق صارخ مثلاً في معدلات وفيات المواليد يصل إلى 10 مرات بين هذه البلدان حيث المعدل 40 وفاة تقريباً لكل 1,000 مولود حيّ والبلدان الأكثر ثراءً حيث لا يتجاوز هذا المعدل 4 وفيات لكل 1,000 مولود حيّ³⁹. كما أن التفاوت كبير في التغطية بالخدمات الأساسية، يتراوح بين مستوى منخفض يبلغ 22 في المائة في الصومال وآخر مرتفع يبلغ 77 في المائة في الكويت⁴⁰. وفي موريتانيا بلغ عدد الأطباء 12.7 طبيباً لكل 100,000 من السكان في عام 2009، في حين وصل هذا العدد إلى 343 طبيباً لكل 100,000 من السكان في الأردن في عام 2015⁴¹.

اللاجئون والنازحون والسكان المتضررون من الصراعات: تقوّض الصراعات إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، وتدمّر مرافق الرعاية الصحية، وتدفع موظفيها المدربين إلى الهجرة، وتتسبّب بنقص في الأدوية والمعدات. ويمكن لموجات النزوح الضخمة والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية أن تزيد من انتشار مشاكل

تتفاوت إمكانية الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية بين بلدان المنطقة. ففي تونس مثلاً يعيش نحو 90 في المائة من السكان على بعد أقل من 5 كيلومترات من مرفق للرعاية الصحية، في حين يفتقر 14.8 مليون شخص في اليمن إلى الرعاية الصحية الأساسية، ومنهم 8.8 ملايين في مناطق تعاني من نقص شديد في الخدمات الصحية. وفي المغرب، يعيش نحو 25 في المائة من السكان حالياً على بعد أكثر من 10 كيلومترات من مركز صحي رسمي، ويوجد أكثر من 40 في المائة من السكان صعوبة في الحصول على رعاية استشفائية.

المصدر: WHO EMRO, 2019b.

لم يتخطّ متوسط الإمداد بالكهرباء في قطاع غزة سبع ساعات يومياً في عام 2018، ولساعات الإمداد المحدودة والتقطعات غير المتوقعة آثار خطيرة على قطاع الصحة. فالمستشفيات والعيادات تعتمد على توفر الوقود لتزويد مولدات الطوارئ، فيزداد تعرض حياة المرضى للخطر مع نقص الوقود وتزايد انقطاع الكهرباء. وقد أوجد التقسيم التشريعي والمادي للضفة الغربية مجموعات سكانية هم أشد تعرضاً للمخاطر في المنطقة ج ومنطقة التماس والمنطقة ه 2 في الخليل. ومن بين 330,000 فلسطيني تقريباً يسكنون في هذه المناطق، يعاني 114,000 (أي 35 في المائة) من فرص محدودة للحصول على الرعاية الصحية الأولية. وتخدم العيادات المتنقلة حالياً 135 مجتمعاً سكانياً، ولكن عدم اليقين إزاء التمويل يلقي بظلال الشك على استدامة هذه الخدمات. وتعوق سياسات التخطيط المقيدة للفلسطينيين في المنطقة ج جهود إنشاء مرافق أكثر ديمومة لبعض المجتمعات بسبب تولى إسرائيل السيطرة المدنية والعسكرية.

المصدر: WHO, 2019b.

الصحة العقلية والنفسية وكذلك العنف على أساس الجنس. ويساعد الاكتظاظ في مخيمات النازحين واللاجئين على تفشي الأمراض المعدية وسط ضعف القدرة على السيطرة على الأمراض.

وتندلع الصراعات في المنطقة في بيئات الدخل المتوسط حيث تنتشر الأمراض غير المعدية. ويعني النزوح القسري الذي تتسبب به الصراعات انقطاع علاجات السرطان ومرض السكري وارتفاع ضغط الدم، وتقطع الإمداد بالأدوية الأساسية لحالات أخرى كثيرة.

يبدأ المهاجرون غالباً رحلتهم وهم يتمتعون بميزة صحية، لأن الأوصاء في معظم الأحيان هم الأكثر قدرة على الهجرة، ولكن سرعان ما يزيد سوء ظروف العيش والعمل من خطر تعرضهم للمرض والإصابة. وتتأثر قدرة المهاجرين على عيش حياة صحية بعوامل عدة منها الجهة التي تتحمل تكاليف تغطيتهم بالتأمين الصحي، ومدى شمول هذه التغطية، ونوعية الخدمات التي يمكنهم الحصول عليها. وتتعرض فئات معينة من المهاجرين أكثر من غيرها للإقصاء من التغطية الصحية، وتشمل المهاجرين غير النظاميين والأطفال والنساء وكبار السن. وقد اتخذ بعض البلدان، في السنوات الأخيرة، إجراءات واعدة لتمكين المهاجرين النظاميين على الأقل من المشاركة في برامج المساعدة الطبية التي تستهدف ذوي الدخل المنخفض.

المصدر: ESCWA and IOM, 2019.

الجيدة والحسنة التوقيت. والتباين كبير في إمكانية الحصول على الرعاية قبل الولادة وبعدها. ولا يُعرف سوى القليل عن مدى إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية الشاملة في المنطقة، إذ لا تزال عوائق اجتماعية عديدة تحول دون استخدام الخدمات وطلب المعلومات. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال ملايين الفتيات يقعن ضحية تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في عدد من البلدان، ويعانين من أذى يستمر طوال حياتهن.

وتشير البيانات في العديد من البلدان إلى أن نسبة الإناث إلى الذكور في الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية تقل عن المعدلات في مناطق أخرى من العالم، ولكن قد يكون ذلك نتيجة الامتناع عن الاختبار والكشف الطوعيين لدى النساء⁴⁵. ويُعزى انخفاض الكشف عن الإصابة إلى الخوف من الوصم وصعوبة الحصول على الخدمات بالإضافة إلى نقص المعرفة بالمخاطر المحتملة لممارسة الجنس غير الآمن، حتى في إطار الزواج. وفي بعض الأحيان، لا تتقدم النساء للاختبار إذا كان يتطلب موافقة الزوج، أو بسبب القيود على التنقل، وصعوبة الوصول إلى وسائل النقل ورعاية الأطفال، ومحدودية المعرفة بالجوانب العلاجية⁴⁶. وينطوي ذلك على آثار خطيرة على الرفاه العام للمرأة، بما في ذلك الصحة الجسدية والعقلية والنفسية.

ولا يزال العنف على أساس الجنس واسع الانتشار، وتشير التقديرات في بعض بلدان المنطقة إلى أنّ 37 في المائة من النساء اللواتي لهنّ أو سبق أن كان لهن شريك حميم قد تعرضن لعنف جسدي و/أو جنسي على يد الشريك في مرحلة ما من حياتهن⁴⁷.

وثلاثة أرباع اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة هم من النساء والأطفال، وقد انخفضت إمكانية حصولهم على الخدمات الصحية في مرحلة ما قبل الولادة والولادة والتلقيح وغير ذلك⁴². وترزح النظم الصحية المحلية تحت ضغط هائل بسبب حركة اللاجئين الكبيرة، وغياب أفق لانتهاؤ الأزمات المديدة. وتواجه نظم المساعدات الإنسانية أيضاً مصاعب جمة في تلبية الاحتياجات الصحية.

الأشخاص ذوو الإعاقة: لا تلبي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة من الرعاية الصحية، الجسدية والمعرفية، على النحو الكافي. وتتفاقم العوائق أمام الحصول على الرعاية الصحية مع تقاطع أوجه عدم المساواة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق الريفية أو تجمعات اللاجئين أو المجتمعات المهمشة الأخرى. وللصعوبات المالية ونقص المعلومات حول الخدمات المتاحة دور أيضاً في إقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة من خدمات الرعاية الصحية⁴³.

المقيمون من غير المواطنين والمهاجرون: تسجل في المنطقة العربية، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، نسب هي من الأعلى في العالم للمقيمين غير المواطنين والمهاجرين، بمن فيهم العاملون في القطاع الصحي. ومع قلة البيانات المتاحة عن هذه الفئات، لا يُعرف إلا القليل نسبياً عن احتياجاتهم الصحية واستخدامهم للخدمات والعوائق أمام وصولهم إليها.

المراهقون: مقارنة مع المراهقين في أنحاء أخرى من العالم، يعاني المراهقون في المنطقة من معدلات أعلى من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور، ومن أمراض القلب والأوعية الدموية والأبيض ومشاكل الصحة العقلية والنفسية⁴⁴. ومع ذلك، لا يُصار إلى زيادة وعي مقدمي الرعاية الصحية ولا تُصمم خدمات تلبي الاحتياجات الصحية الخاصة بهذه الفئة. ومع تدني التثقيف الصحي الشامل، وخصوصاً بشأن التربية الجنسية، أو الإحجام عنه في المدارس، غالباً ما يلجأ الشباب إلى الإنترنت أو أقرانهم للحصول على معلومات قد تكون غير دقيقة. كما يواجه المراهقون والمراهقات غير المتزوجين حواجز اجتماعية تحول دون إثارة قضايا الصحة الجنسية والإنجابية مع مقدمي الرعاية الصحية.

النساء والفتيات: يظهر عدم الاهتمام الكافي باعتباريات الجنسين في الصحة جلياً في عدم توفر بيانات كافية مفصلة حسب الجنس عن جميع مؤشرات الهدف 3 في المنطقة ما عدا ستة منها. ولا تزال نسب وفيات الأمهات مرتفعة ولأسباب شتى كالنزيف والعدوى وارتفاع ضغط الدم أثناء الحمل، مع أن تفاديها ممكن بالرعاية

ما العمل لتسريع التقدم في تحقيق الهدف 3

الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة من خلال تحسين التعليم والوعي (الهدف 4)، وهذا بدوره يحسّن حوكمة الرعاية الصحية ويزيد من الشفافية في التخطيط ووضع الميزانيات وتقديم الخدمات (الهدف 16).

لا بدّ من نهج متكامل قائم على الحقوق إزاء قضايا الصحة ونظم الرعاية الصحية لتوفير تغطية أكثر شمولاً وأفضل جودة للجميع، وتلبية الاحتياجات الصحية للفئات المختلفة، ولا سيما النساء والفتيات. ومن شأن هذا النهج أيضاً أن يشرك السكان في تحقيق

1. توسيع نطاق الخدمات الصحية والتغطية الصحية بالاستناد إلى الأدلة، وتيسير كلفتها:

- تعزيز الترتيبات المؤسسية لحوكمة النُظُم الصحية وكذلك التشريعات الداعمة لتحسين الأداء والمساءلة والوقاية من الفساد.
- معالجة أوجه النقص وخلق حوافز للحد من هجرة الأخصائيين الصحيين، بمن فيهم الممرضون.
- تعزيز نهج الحكومة بجميع مكوناتها، وتقييم الأثر الصحي لجميع سياسات الصحة العامة، وإشراك البرلمانين والمجتمع المدني والقطاع الخاص في جهود القطاع الصحي لتحسين استراتيجيات الحماية الاجتماعية.
- تمكين المجتمع المدني في مجال الصحة والخدمات الصحية لتعزيز المساءلة. وقد يستلزم ذلك اعتماد وإنفاذ تشريعات بشأن الحصول على المعلومات، ورفع القيود المفروضة على عمل المجتمع المدني بشكل عام.
- وضع رؤية وطنية للتغطية الصحية الشاملة للجميع وخارطة طريق لتحقيقها، مع مراعاة تحديات النظام الصحي في كل بلد، والتطلعات الاقتصادية الكلية واحتياجات الناس.
- دمج المقاصد والنتائج في الاستراتيجيات الصحية التي تتناول الفجوات في مجالات مختلفة واحتياجات الفئات الاجتماعية والديمقراطية المختلفة، من أشخاص ذوي إعاقة ونساء وفتيات وكبار سن ومراهقين وغيرهم.
- تحديد حزم الخدمات الصحية الوطنية الأساسية أو ذات الأولوية، بما في ذلك الخدمات الوقائية والتشخيصية والعلاجية والتأهيلية والمخففة، المرتبطة بالأمراض المعدية وغير المعدية على مدى الحياة، وتطوير نماذج متكاملة للرعاية، محورها الإنسان وتشمل أنظمة فعالة للإحالة.

3. تدخلات استباقية لمعالجة محددات الصحة:

- إنشاء أو إعادة تشكيل تدابير السداد المسبق للفئات السكانية المختلفة، من دون إهمال أحد. وينبغي تمويل هذه التدابير من خلال مخصصات في الميزانية و/أو مساهمات إلزامية للحد من التجزؤ وتعزيز الإنصاف وتحسين الحماية المالية والاجتماعية.
- ضمان نهج قائم على حقوق الإنسان في الصحة الجنسية والإنجابية، تدعمه المخصصات اللازمة من الميزانية.
- توسيع نطاق الاستهداف بالتغطية الصحية الشاملة إلى غير المواطنين المقيمين داخل الأراضي الوطنية، بمن فيهم اللاجئين والعمال المهاجرون والفئات المهمشة الأخرى.
- دمج عوامل الخطر التي تتسبب بزيادة كبيرة في الأمراض غير المعدية، في استراتيجيات الصحة العامة، وتحديد الروابط مع العوامل الاستهلاكية والبيئية.
- دمج الأبعاد الصحية في الخطط الإنمائية والاستراتيجيات القطاعية الوطنية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتخطيط الحضري والنقل والطاقة والمياه والصرف الصحي.
- وضع أطر تنظيمية للسيطرة على الإضافات من ملح، ودهون متحوّلة وغيرها، ووضع سياسات للمالية العامة وتنظيمات مدروسة لتسويق الكحول والتبغ والمشروبات السكرية، وغيرها من المنتجات التي لها آثار مؤكدة على الصحة، وتوفير معلومات غذائية شاملة للمستهلكين.
- دمج الصحة في المناهج التعليمية منذ المراحل المبكرة لزيادة الوعي بالمخاطر الصحية، وزيادة الإلمام بقضايا الصحة الجنسية والإنجابية، وتعزيز التغيرات السلوكية والبيئية بما يساهم في تحسين الصحة.

2. تحسين جودة الرعاية الصحية:

- إعادة توجيه النُظُم الصحية نحو مزيد من الوقاية، مع التركيز على الرعاية الصحية الأولية، وتعزيز مراكز الرعاية الصحية الأولية المحلية وتشجيع متابعة المرضى.
- تحسين الأطر التنظيمية لتمكين المواطنين من المساءلة عن نوعية الخدمات الصحية. ويمكن لوزارات الصحة اعتماد تنظيمات محسنة لحفظ جودة الرعاية من خلال نُظُم المراجعة والمراقبة المؤسسية.
- تحسين الإلمام بالاحتياجات في القطاع الصحي، من أجل تخطيط وتنفيذ وتقييم أفضل لأثر الخدمات الصحية.
- العمل على تغيير ثقافي في نُظُم الرعاية الصحية من خلال تتبع سلامة المرضى والأخطاء الطبية. ويمكن أن يُتبع في ذلك نهج لا يركّز على إلقاء اللوم بل على توثيق أفضل لمشاكل المرضى.
- رصد الامتثال لقوانين السلامة على الطرق للتصدي لآفة حوادث المرور التي تؤثر على السائقين كما المشاة، وخاصة الشباب.
- العمل على الوقاية والعلاج من سوء التغذية لدى الحوامل والأطفال حتى عمر السنتين، والتشجيع على استهلاك كمية كافية من المغذيات الدقيقة، وعلى الرضاعة الطبيعية حصراً خلال الأشهر الستة الأولى، ومواصلة الرضاعة الطبيعية لعامين.

5. تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية للاستعداد للطوارئ والاستجابة لجميع المخاطر:

- اعتماد نهج الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام لتقديم مساعدة متكاملة للبلدان المتضررة من حالات الطوارئ.
- تطوير قدرات محددة للوقاية من الأمراض المعدية الناشئة ومن الإنفلونزا الموسمية والجائحة، والكشف عنها، والتصدي لها.
- تعزيز النظم والقدرات لتلبية الاحتياجات من حيث الصحة الجنسية والإنجابية وقضايا صحة الأم في السياقات الإنسانية.
- تعزيز إمكانات إدارة الطوارئ بشكل عام في المنطقة من خلال توصيف جميع المخاطر، ووضع خطط الاستعداد والاستجابة لجميع المخاطر.
- تعزيز النظم والقدرات لإدارة الصدمات والإصابات، وخاصة الصدمات العنيفة في ظروف الصراع.
- ضمّ الجهود للحد من العنف على أساس الجنس والتصدي له ضمن الخدمات الصحية والاجتماعية التي تستهدف اللاجئين والنازحين قسراً.

4. الاستثمار في تحسين الرصد وجمع البيانات والتحليل:

- الاستثمار في جمع البيانات على نحو أفضل وأكثر شمولاً، ولا سيما على الصعيد دون الوطني، وكذلك في الإمكانات والاستعدادات لتحليل البيانات ووضع سياسات تيسر المساءلة وتسترشد بالأدلة.
- تحسين تفصيل البيانات حسب الجنس والعمر ومتغيرات أخرى ذات صلة. ويمكن تحقيق ذلك بوسائل منها تعزيز نظم السجلات الحيوية، بما في ذلك لغير المواطنين (اللاجئون والمهاجرون).
- تحسين جمع البيانات عن العنف على أساس الجنس، وتنسيق توليد البيانات بين مختلف القطاعات الاجتماعية، والجهات التشريعية والمسؤولة عن إنفاذ القانون.
- ضمان استخدام أفضل للبيانات الإدارية الوافرة التي تجمعها نظم الرعاية الصحية.
- تشجيع الصحة الرقمية، وتعزيز مصادر البيانات الاعتيادية، واستخدام مصادر غير رسمية للبيانات من أجل الكشف المبكر عن اتجاهات الأمراض ورصد تفشيها.
- الالتزام بإتاحة البيانات للجمهور، بما يتفق مع الاتجاهات العالمية ودعوة الهدف 16 إلى تعزيز المعرفة وزيادة الشفافية والمساءلة.

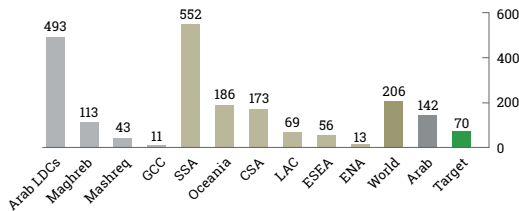
مقاصد الهدف 3 ومؤشراته في المنطقة العربية

البيانات

المؤشر

المقصد

الشكل 1: نسبة الوفيات النفاسية (لكل 100,000 مولود حي)



ملاحظة: تُرجم جميع المتوسطات حسب إجمالي الولادات لعام 2011 (United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2015 لجميع البلدان باستثناء السودان. وقد تأثر توفر البيانات سلباً بالترجيح وفقاً للقاسم (عدد المواليد الأحياء في عام 2015). ولذلك استعُض عنه باعتماد نسوية للترجيح من خلال استخدام أحدث البيانات المتاحة لمجموع الولادات لعام 2011.

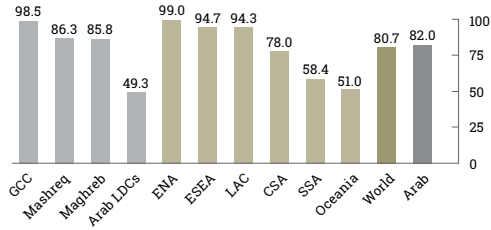
1-1-3

نسبة الوفيات النفاسية

1-3

خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100,000 مولود حي بحلول عام 2030

الشكل 2 نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صليون ماهرة (بالنسبة المئوية)

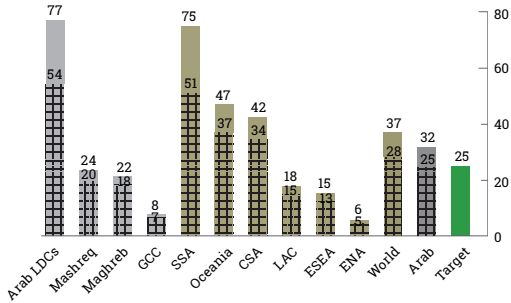


ملاحظة: تُرجم جميع المتوسطات حسب مجموع عدد الولادات (أي القاسم) لعام 2011 (United Nations Statistics Division, 2019a). تشمل المجاميع الإقليمية للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية (2009)، المغرب (2011)، الأردن وتونس الجزائر وجزر القمر وجيبوتي والعراق (2012)، ليبيا والمملكة العربية السعودية واليمن (2013)، عُمان ودولة فلسطين ومصر (2014)، الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت وموريتانيا (2015).

2-1-3

نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صليون ماهرة

الشكل 3 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل وفيات الرضع (الوفيات لكل 1,000 مولود حي)



معدل وفيات الرضع (الوفيات لكل 1,000 مولود حي) □ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة

ملاحظة: تُرجم جميع المتوسطات حسب مجموع عدد الولادات لعام 2011 (United Nations Statistics Division, 2019b). وتشمل المجاميع الإقليمية للمنطقة العربية لكلاً من السلسلتين، قيم بيانات عام 2017 لجميع البلدان باستثناء السودان. ويجري تصوير هاتين السلسلتين وتحليلهما باستخدام رسم بياني بأعمدة مكذّبة، بما أنهما تقيسان أوجهاً ودرجات شدة مختلفة لوفيات الأطفال التي يمكن تجنبها، ويشمل معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل وفيات الرضع (المزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على المرفق). وفي كل من السلسلتين، تأثر توفر البيانات سلباً بالترجيح وفقاً للقاسم (المواليد الأحياء في عام 2015)، ولذلك استعُض عنه باعتماد تسوية للترجيح من خلال استخدام أحدث البيانات المتاحة لمجموع المواليد لعام 2011.

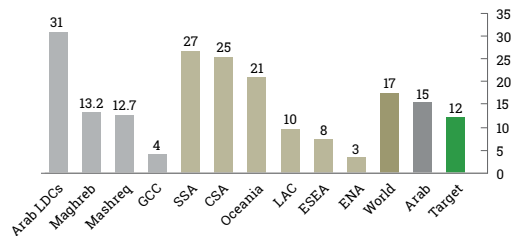
1-2-3

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة

2-3

وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام 2030، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى 12 حالة وفاة في كل 1,000 مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى 25 حالة وفاة في كل 1,000 مولود حي

شكل 4 معدل وفيات المواليد (الوفيات لكل 1,000 مولود حي)

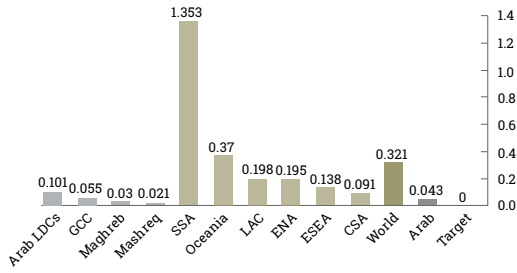


ملاحظة: تُرجم جميع المتوسطات حسب إجمالي الولادات لعام 2011 (United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2017 لجميع البلدان باستثناء السودان. وقد تأثر توفر البيانات سلباً بالترجيح وفقاً للقاسم (عدد المواليد الأحياء في عام 2015)، ولذلك استعُض عنه باعتماد تسوية للترجيح من خلال استخدام أحدث البيانات المتاحة لمجموع الولادات لعام 2011.

2-2-3

معدل وفيات المواليد

الشكل 5 عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل 1,000 شخص غير مصاب من السكان



ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019a). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2017 للبلدان التالية: البحرين وتونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا. وفي الحالات المثل، تُرّجح المتوسطات بمجموع السكان غير المصابين، وهو القاسم، وللوصول إلى هذا المتغير، يلزم استخدام بيانات منظمة الصحة العالمية بشأن مجموع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وطرحه من بيانات مجموع السكان. ولكن في أكثر من ربع بلدان العالم لا تتوفر هذه البيانات تحديداً، لذلك، استخدم مجموع عدد السكان لعام 2015، وهو آخر عام متاح عنه بيانات، كمتغير بديل للترجيح.

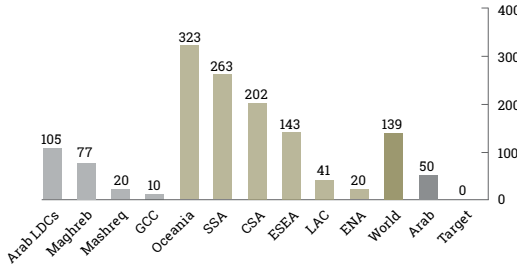
1-3-3

عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل 1,000 شخص غير مصاب من السكان بحسب الجنس والعمر والفئات الرئيسية من السكان

3-3

وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة التهاب الكبد والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030

الشكل 6 معدل انتشار داء السل لكل 100,000 شخص

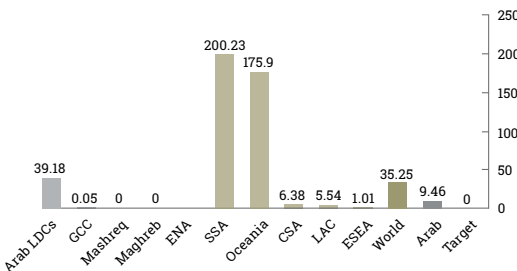


ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019a). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2016 لجميع البلدان.

2-3-3

معدل انتشار داء السل لكل 100,000 شخص

الشكل 7 عدد حالات الإصابة بالملاريا لكل 1,000 شخص معرّض

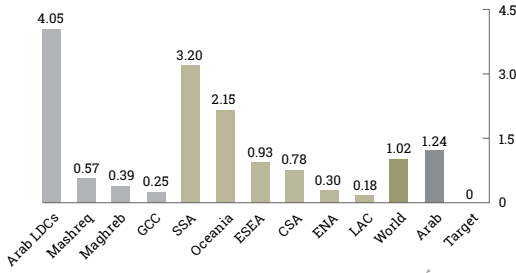


ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019a). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2017 للبلدان التالية: الإمارات العربية المتحدة والجزائر وجزر القمر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان والصومال والعراق وعمان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن.

3-3-3

عدد حالات الإصابة بالملاريا لكل 1,000 شخص

الشكل 8 انتشار المستضد السطحي لالتهاب الكبد الوبائي
بء (HBsAg) (بالنسبة المئوية)

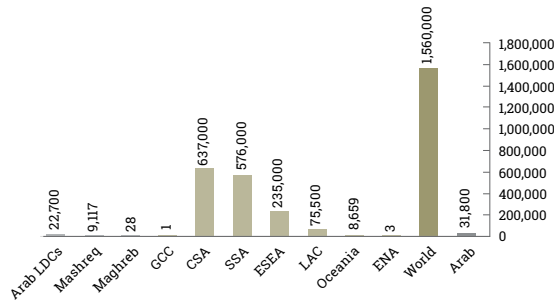


ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان، بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017, United Nations Statistics Division, 2019a). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2015 لجميع البلدان باستثناء دولة فلسطين.

4-3-3

عدد الإصابات بأمراض التهاب الكبد الوبائي بء لكل 100,000 من السكان

الشكل 9 عدد الأشخاص الذين يستلزمون تدخلات لمكافحة
الأمراض المدارية المهملة (بالآلاف)

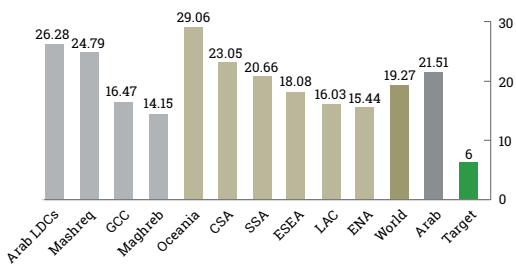


ملاحظة: المجاميع هي المجموع الكلي لقيم البلدان (United Nations Statistics Division, 2019a). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2017 لجميع البلدان باستثناء دولة فلسطين.

5-3-3

عدد الأشخاص الذين يستلزمون تدخلات لمكافحة الأمراض المدارية المهملة

الشكل 10 معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب
والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض
التنفسية المزمنة (الاحتمال، بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان، بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017, United Nations Statistics Division, 2019a). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2016 لجميع البلدان باستثناء دولة فلسطين.

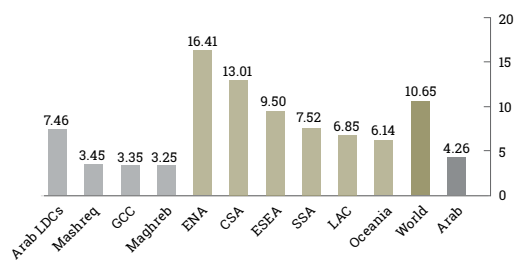
1-4-3

معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة

4-3

تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام 2030

الشكل 11 معدل وفيات الانتحار (عدد عمليات الانتحار لكل
100,000 شخص)



ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان، بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017, United Nations Statistics Division, 2019a). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2016 لجميع البلدان باستثناء دولة فلسطين.

2-4-3

معدل وفيات الانتحار

5-3

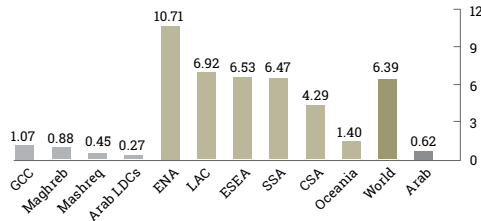
تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي مواد الإدمان وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك

1-5-3

نطاق تغطية التدخلات العلاجية (الخدمات الدوائية والنفسانية وخدمات إعادة التأهيل والرعاية اللاحقة) لمعالجة الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المواد المخدرة

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

الشكل 12 استهلاك الفرد (15 سنة فأكثر) من الكحول في سنة تقويمية (باللترات من الكحول الصافي)



ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان، بالرجوع إلى التقديرات الأحدث لمجموع عدد السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019a). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2016 لجميع البلدان باستثناء دولة فلسطين.

2-5-3

الاستعمال الضار للكحول، محددًا وفقاً للظروف الوطنية في إطار استهلاك الفرد الواحد من الكحول (سن 15 سنة فأكثر) في سنة تقويمية، باللترات من الكحول الصافي

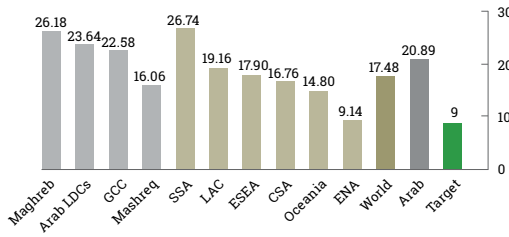
6-3

خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الصعيد العالمي إلى النصف بحلول عام 2020

1-6-3

معدلات الوفيات الناجمة عن الإصابات جراء حوادث المرور على الطرق

الشكل 13 معدلات الوفيات الناجمة عن الإصابات جراء حوادث المرور (عدد الوفيات لكل 100,000 شخص)



ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان، بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019a). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2013 لجميع البلدان.

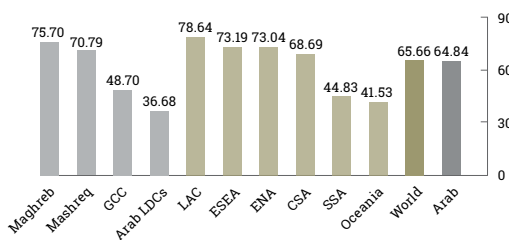
7-3

ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030

1-7-3

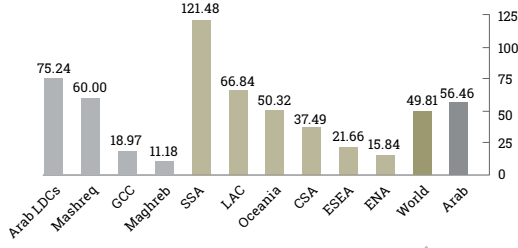
نسبة النساء اللاتي في سن الإنجاب (15-49 سنة) واللاتي تُنبت حاجتهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة

الشكل 14 نسبة النساء المتزوجات أو في علاقة اللاتي في سن الإنجاب (15-49 سنة) واللاتي تُنبت حاجتهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة في عام 2014 (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019a). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية (2009)، العراق والمغرب (2011)، الأردن وتونس وجزر القمر وقطر (2012)، الجزائر واليمن (2013)، السودان وعمان ودولة فلسطين ومصر (2014)، موريتانيا (2015).

الشكل 15 معدل الولادات لدى المراهقات (لكل 1,000 امرأة في الفئة العمرية 15-19 سنة)

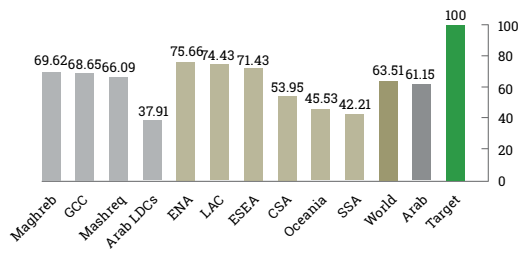


ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب مجموع عدد النساء في الفئة العمرية 15-19 سنة في عام 2015 (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019a). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية والعراق (2009)، جيبوتي (2010)، الأردن وتونس وجزر القمر والصومال وموريتانيا (2011)، مصر واليمن (2012)، الجزائر والسودان وليبيا (2013)، البحرين ودولة فلسطين (2014)، قطر والكويت (2015)، عُمان (2016).

2-7-3

معدل الولادات لدى المراهقات (10-14 سنة؛ و15-19 سنة) لكل 1,000 امرأة في تلك الفئة العمرية

الشكل 16 مؤشر تغطية الخدمات الصحية الشاملة (من 0 إلى 100)



ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان. بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019a). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2015 لجميع البلدان باستثناء دولة فلسطين.

1-8-3

تغطية توافر الخدمات الصحية الأساسية (المُعَرّفة باعتبارها متوسط التغطية التي توفر الخدمات الأساسية المستندة إلى الإجراءات الكاشفة التي تشمل الصحة الإنجابية وصحة الأمهات والمواليد الجدد والأطفال والأمراض المعدية والأمراض غير المعدية والقدرة على توفير الخدمات وإمكانية الوصول إليها لدى السكان عموماً والأشد حرماناً خصوصاً)

8-3

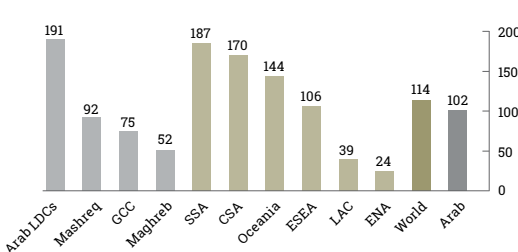
تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الأساسية المأمونة الجيدة الفعالة الميسورة التكلفة

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

2-8-3

نسبة السكان الذين تصرف أسرهم المعيشية نفقات كبيرة على الصحة محسوبة كحصة من مجموع إنفاق الأسر المعيشية أو دخلها

الشكل 17 المعدل المؤدّد السن للوفيات المنسوبة إلى تلوث الهواء المنزلي والهواء المحيط (عدد الوفيات لكل 100,000 شخص)



ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان. بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019a). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2016 لجميع البلدان باستثناء دولة فلسطين.

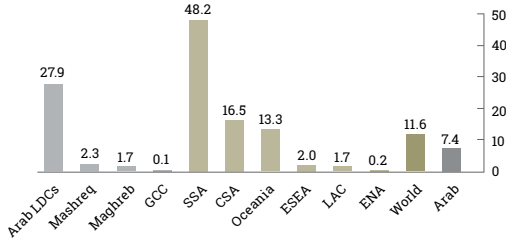
1-9-3

معدل الوفيات المنسوبة إلى تلوث الهواء المنزلي والهواء المحيط

9-3

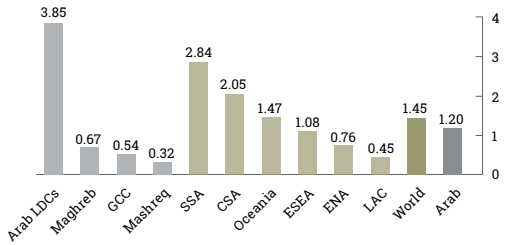
الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوث الهواء والماء والترربة بحلول عام 2030

الشكل 18 معدل الوفيات المنسوب إلى المياه غير المأمونة وخدمات الصرف الصحي غير المأمونة والافتقار إلى المرافق الصحية (عدد الوفيات لكل 100,000 شخص)



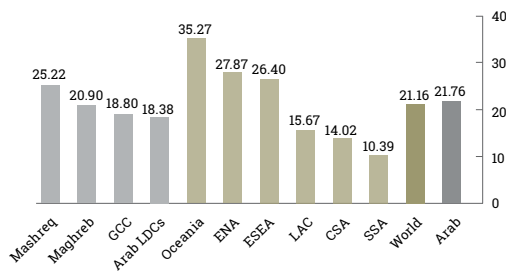
ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان، بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019a). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2016 لجميع البلدان باستثناء دولة فلسطين.

الشكل 19 معدل الوفيات المنسوب إلى التسمم غير المتعمد (المؤشر، عدد الوفيات لكل 100,000 شخص)



ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان، بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019a). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2016 لجميع البلدان باستثناء دولة فلسطين.

الشكل 20 معدل الانتشار الموحد السن لاستعمال التبغ حالياً لدى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر، بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019a). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2015 للبلدان التالية: الإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي وعمان وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن.

2-9-3

معدل الوفيات المنسوب إلى المياه غير المأمونة وخدمات الصرف الصحي غير المأمونة والافتقار إلى المرافق الصحية (التعرض لخدمات غير مأمونة في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع)

3-9-3

معدل الوفيات المنسوب إلى التسمم غير المتعمد

1-أ-3

معدل الانتشار الموحد السن لاستعمال التبغ حالياً لدى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر

أ-3

تعزيز تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء

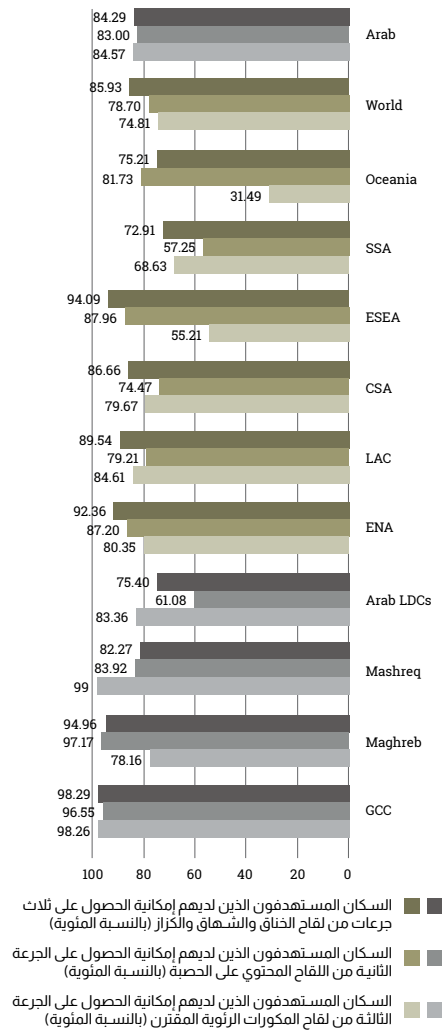
3-ب

دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقاً لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية

3-ب-1

نسبة السكان المستهدفين المستفيدين من جميع اللقاحات المشمولة بالبرنامج الوطني بلدهم

الشكل 21 نسبة السكان المستهدفين الذين لديهم إمكانية الحصول على ثلاث جرعات من لقاح الخناق والشهق والكزاز، والجرعة الثانية من اللقاح المحتوي على الحصبة والجرعة الثالثة من لقاح المكورات الرئوية المقترن (بالنسبة المئوية)

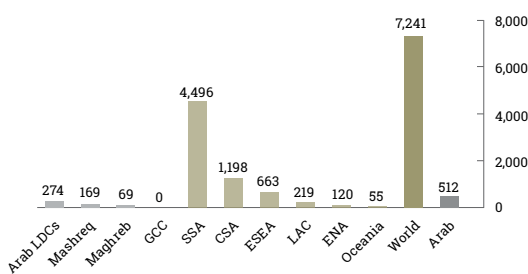


ملاحظة: تُرَجَّح جميع المتوسطات حسب مجموع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر وستين (أي الفئة المستهدفة والقاسم). بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019a). يُحدّد السكان المستهدفون بلقاح معيّن استناداً إلى العمر الموصى به للحصول على اللقاح، وتُعطى سلسلة التلقيح الأولية لمعظم اللقاحات في أول سنتين من الحياة، ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية، بالنسبة إلى الجرعات الثلاث للقاح الخناق والشهق والكزاز، قيماً بيانية سجّلت في عام 2016 لجميع البلدان، وللقاح المحتوي على الحصبة، قيماً بيانية سجّلت في عام 2016 لجميع البلدان باستثناء جزر القمر والصومال وموريتانيا، وللقاح المكورات الرئوية المقترن، قيماً بيانية سجّلت في عام 2016 للبلدان التالية: الإمارات العربية المتحدة والبحرين والجزائر وجيبوتي والسودان وعمان ودولة فلسطين وقطر والكويت وليبيا والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن.

3-ب-2

مجموع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى القطاعات الصحية الأساسية والبحوث الطبية

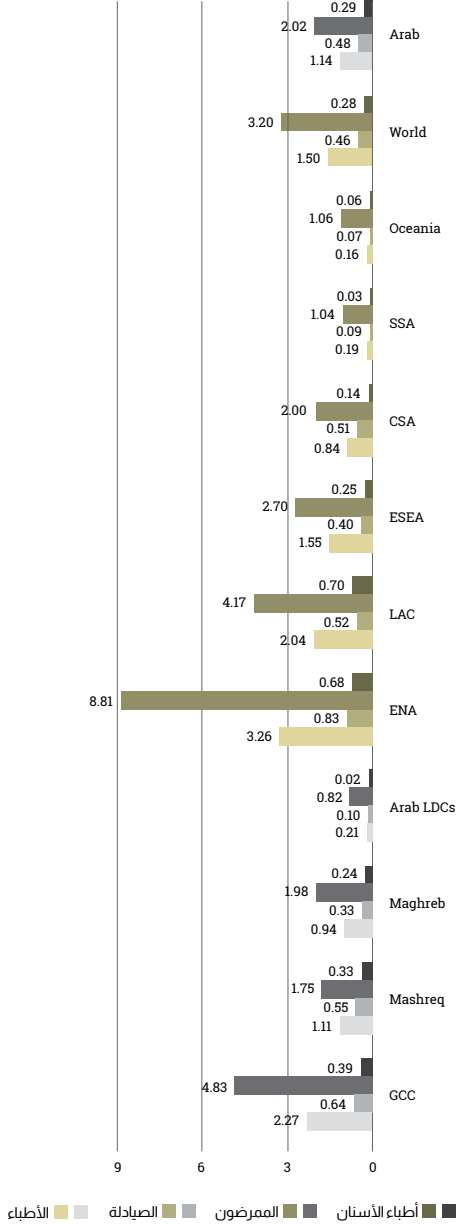
الشكل 22 مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى القطاعات الصحية الأساسية والبحوث الطبية (صافي المدفوعات بمليين الدولارات بالسعر الثابت لعام 2016)



ملاحظة: تقتصر تغطية المؤشر 3-ب-2 على البلدان/الأقاليم المتلقية ولا تشمل البلدان/الأقاليم المانحة البالغ عددها 33 المدرجة في قائمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمجموع هي مجموع قيم البلدان (United Nations Statistics Division, 2019a). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سجّلت في عام 2016 للبلدان التالية: الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان والصومال والعراق ودولة فلسطين ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن.

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

الشكل 23 معدل كثافة الأخصائيين الصحيين من أطباء أسنان ومرضى وصيدلة وأطباء (المؤشر لكل 1,000 شخص)



ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان. بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019a). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية:

أطباء الأسنان: موريتانيا (2009)، تونس (2010)، الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والعراق وقطر ولبنان وليبيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن (2014)، الأردن والبحرين والكويت (2015)، عُمان (2016).

المرضى: موريتانيا (2009)، الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان والصومال والعراق وقطر ولبنان وليبيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن (2014)، الأردن والبحرين والكويت (2015)، تونس وعُمان (2016).

الصيدلة: المغرب وموريتانيا (2009)، تونس (2010)، الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان والصومال والعراق وقطر ولبنان وليبيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن (2014)، الأردن والبحرين (2015)، عُمان (2016).

الأطباء: موريتانيا (2009)، الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والصومال والعراق وقطر ولبنان وليبيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن (2014)، الأردن والبحرين وتونس والكويت (2015)، عُمان (2016).

3-ب-3

نسبة المرافق الصحية المتاحة فيها مجموعة أساسية من الأدوية الضرورية التي تفي بالغرض بكلفة ميسورة على الدوام

3-ج-1

معدل كثافة الأخصائيين الصحيين وتوزيعهم

3-ج

زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، زيادة كبيرة

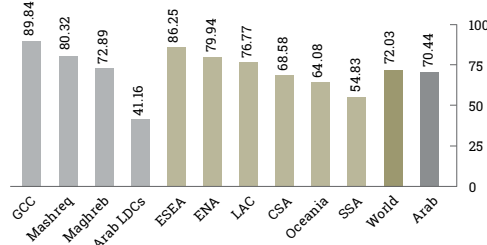
3-د

تعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية

3-د-1

القدرة على تنفيذ اللوائح الصحية والجاهزية لمواجهة حالات الطوارئ الصحية

الشكل 24 متوسط القدرة على تنفيذ 13 من اللوائح الصحية الدولية (بالنسبة المئوية)

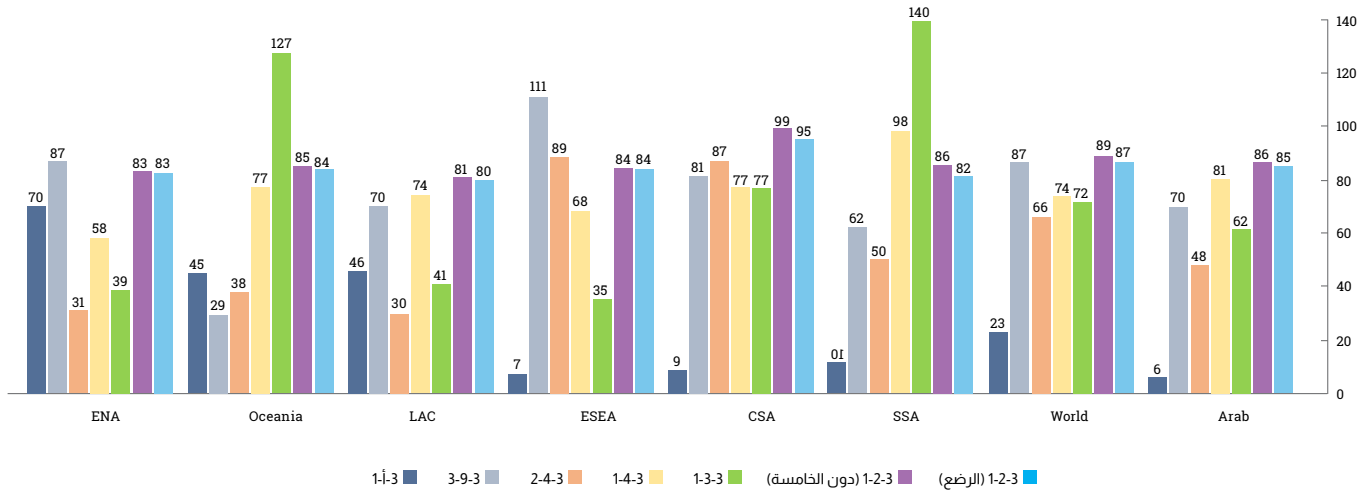


ملاحظة: المجاميع هي المتوسطات البسيطة لقيم البلدان بما أن المؤشر هو على مستوى الدول (United Nations Statistics Division, 2019a). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما يلي بياناً سُجِّلت في عام 2017 لجميع البلدان باستثناء دولة فلسطين.

ملاحظة: وسط وجنوب آسيا (CSA)، شرقي وجنوب شرقي آسيا (ESEA)، أوروبا وأمريكا الشمالية (ENA)، بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC)، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)، البلدان العربية الأقل نمواً (Arab LDCs)، أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا (Oceania)، أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA).

تستند جميع الأرقام إلى قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة (United Nations Statistics Division, 2018) باستثناء البيانات المحدثة (United Nations Statistics Division, 2019c) بشأن المؤشرات التالية: 1-1-3 [نسبة الوفيات النفاسية (الوفيات لكل 100,000 مولود حي)]، و1-2-3 [معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل وفيات الرضع (الوفيات لكل 1,000 مولود حي)]، و2-2-3 [معدل وفيات المواليد (الوفيات لكل 1,000 مولود حي)]، و1-3-3 [عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل 1,000 شخص غير مصاب من السكان]، و3-3-3 [عدد حالات الإصابة بالملاريا لكل 1,000 شخص]، و5-3-3 [عدد الأشخاص الذين يستلزمون تدخلات لمكافحة الأمراض المدارية المهملة].

الشكل 25 عدم المساواة بين الجنسين في المؤشرات 1-3-3 و1-4-3 و2-4-3 و3-9-3 و1-3-3 و1-2-3 (الإناث إلى الذكور بالنسبة المئوية)



ملاحظة: وسط وجنوب آسيا (CSA)، شرقي وجنوب شرقي آسيا (ESEA)، أوروبا وأمريكا الشمالية (ENA)، بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC)، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)، البلدان العربية الأقل نمواً (Arab LDCs)، أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا (Oceania)، أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA).

تُرَجَّح جميع متوسطات هذه المعدلات بنفس متغيرات الترجيح المستخدمة للسلاسل الموافقة لها. ولمعدلات المؤشر 1-2-3 (وفيات الرضع ووفيات الأطفال دون سن الخامسة): تُرَجَّح جميع المتوسطات حسب مجموع عدد الولادات في عام 2011 بالاستناد إلى United Nations Statistics Division, 2019b. ولمعدلات المؤشرات 1-3-3 و1-4-3 و2-4-3 و3-9-3: تُرَجَّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان باستخدام أحدث التقديرات السكانية (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019a). ولمعدلات المؤشر 1-1-3: تُرَجَّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان من الفئة العمرية 15 سنة فأكثر باستخدام أحدث تقديرات السكان (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019a). وقد تأثر مستوى توفر البيانات بعض الشيء سلباً من جراء الترجيح.

الحواشي

1. حسابات الإسكوا، الشكل 1.
2. حسابات الإسكوا، الشكل 3.
3. حسابات الإسكوا، الشكلان 3 و4.
4. حسابات الإسكوا، الشكل 4.
5. ESCWA, 2018.
6. حسابات المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط بالاستناد إلى بيانات من WHO, 2018b.
7. حسابات المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط بالاستناد إلى بيانات من WHO EMRO, 2019b.
8. WHO EMRO, 2019b.
9. Federal Health Ministry of Sudan, Sudan Health Observatory, 2018; Federal Health Ministry of Sudan, Directorate General of Human Resources for Health Development, 2012; WHO EMRO, 2019a.
10. حسابات الإسكوا، الشكل 16. لمعلومات عن بيانات البلدان، الاطلاع على مرفق هذا التقرير.
11. حسابات الإسكوا، الشكل 15.
12. حسابات الإسكوا، الشكل 14.
13. World Bank, 2013.
14. WHO, 2016.
15. حسابات الإسكوا، الشكل 20.
16. حسابات الإسكوا، الشكل 20 (المؤشر 3-أ-1).
17. حسابات الإسكوا، الشكل 13.
18. حسابات الإسكوا، الشكل 5.
19. UNAIDS, 2019.
20. Mokdad and others, 2016. هذه الوقائع هي لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط كما حددتها منظمة الصحة العالمية (وهي تشمل الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، وعمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واليمن بالإضافة إلى الدول غير العربية وهي أفغانستان، وجمهورية إيران الإسلامية، وباكستان).
21. الاطلاع على المقاصد والمؤشرات للهدف 16.
22. أحدث البيانات المتاحة من WHO, 2019d تعود إلى عام 2015 لمصر، وعام 2014 للمغرب، وعام 2013 لتونس.
23. United Nations, 2014.
24. لمزيد من المعلومات عن بيانات البلدان، الاطلاع على مرفق هذا التقرير.
25. WHO, 2019a.
26. WHO, 2018a.
27. Ministry of Health and Population (Egypt), El-Zanaty and Associates and ICF International, 2015.
28. WHO EMRO, 2019b.
29. WHO and IBRD, 2017; WHO EMRO, 2019b.
30. WHO EMRO, 2019b.
31. المرجع نفسه.
32. WHO, 2019c.
33. Al-Mandhari and others, 2020.
34. Based on Sharara and others, 2018.
35. World Bank, 2013.
36. WHO EMRO, 2019b; WHO and IBRD, 2017.
37. Charlson and others, 2019.
38. World Bank, 2013.
39. لبيانات البلدان، الاطلاع على مرفق هذا التقرير.

40. لبيانات البلدان، الاطلاع على مرفق هذا التقرير (المؤشر 3-8-1).
41. لمزيد من المعلومات عن بيانات البلدان، الاطلاع على مرفق هذا التقرير (المؤشر 3-ج-1).
42. DeJong and others, 2017.
43. مثلاً 2017 Baroud.
44. Obermeyer, Bott and Sassine, 2015.
45. DeJong and Battistin, 2015.
46. UNAIDS, 2012.
47. WHO, 2013; UN Women, 2018. في أربعة بلدان عربية هي: الأردن، والعراق، ودولة فلسطين، ومصر، إضافة إلى جمهورية إيران الإسلامية.

المراجع

- AbuAlRub, Raeda F., and others (2013). "The Challenges of Working in Underserved Areas: A Qualitative Exploratory Study of Views of Policy Makers and Professionals". *International Journal of Nursing Studies* 50(1): 73–82. <https://doi.org/10.1016/j.ijnurstu.2012.08.014>.
- Al-Mandhari, Ahmed, and others (2020). "Full Implementation of the WHO Framework Convention on Tobacco Control in the Eastern Mediterranean Region Is the Responsibility of All". *East Mediterranean Health Journal* 26(1): 4–5. <https://doi.org/10.26719/2020.26.1.4>.
- Baroud, Maysa (2017). "Improving Healthcare Access for Persons with Disabilities in Lebanon: Together for Justice in Service Provision". AUB Policy Institute.
- Charara, Raghid, and others (2017). "The Burden of Mental Disorders in the Eastern Mediterranean Region, 1990-2013". Pallab K. Maulik, ed. *PLOS ONE* 12(1): e0169575. <https://doi.org/10.1371/journal.pone.0169575>.
- Charlson, Fiona, and others (2019). "New WHO Prevalence Estimates of Mental Disorders in Conflict Settings: A Systematic Review and Meta-Analysis". *The Lancet* 394(10194): 240–48. [https://doi.org/10.1016/S0140-6736\(19\)30934-1](https://doi.org/10.1016/S0140-6736(19)30934-1).
- DeJong, Jocelyn, and Francesca Battistin (2015). "Women and HIV: The Urgent Need for More Research and Policy Attention in the Middle East and North Africa Region". *Journal of the International AIDS Society* 18(1). <https://doi.org/10.7448/IAS.18.1.20084>.
- DeJong, Jocelyn, and others (2017). "Reproductive, Maternal, Neonatal and Child Health in Conflict: A Case Study on Syria Using Countdown Indicators". *BMJ Global Health* 2(3). <https://doi.org/10.1136/bmjgh-2017-000302>.
- Dewachi, Omar (2018). "Status of Arab Public Health". In *Innovation or Extinction: Scientific Research in the Arab World: Realities, Challenges and Perspectives*, 10th ed., 441–56. Beirut: Arab Thought Foundation. www.arabthought.org/en/researchcenter/report.
- ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia) (2018). "Population and Development Report Issue No. 8: Prospects of Ageing with Dignity in the Arab Region". Beirut. www.unescwa.org/publications/population-development-report-8.
- (2019). "Fiscal Policy Review of Arab States 2019". Beirut. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/11901323.pdf.
- ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), and IOM (International Organization for Migration) (2019). "Situation Report on International Migration 2019: The Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration in the Context of the Arab Region". Beirut. www.unescwa.org/publications/situation-report-international-migration-2019.
- Federal Health Ministry of Sudan, Directorate General of Human Resources for Health Development (2012). *National Human Resources for Health Strategic Plan for Sudan 2012-2016*. www.who.int/workforcealliance/countries/Sudan_HRHPlan_2012-16.pdf.
- Federal Health Ministry of Sudan, Sudan Health Observatory (2018). *Annual Health Statistical Report 2018*. www.sho.gov.sd/controller/kn_hub_featured.php?sm_id=133&mid=110&lid=1#.
- Lertora, Emanuela (2016). "The Rise of Medical Tourism in the Middle East". *Insight World Editor*, 11 November 11. www.insight-world.co/rise-medical-tourism-middle-east/#.XkJcPTEzayl.
- Ministry of Health and Population (Egypt), El-Zanaty and Associates, and ICF International (2015). *Egypt Demographic and Health Survey 2014*. Cairo. <https://dhsprogram.com/pubs/pdf/FR302/FR302.pdf>.
- Mokdad, Ali H., and others (2016). "Health in Times of Uncertainty in the Eastern Mediterranean Region, 1990–2013: A Systematic Analysis for the Global Burden of Disease Study 2013". *The Lancet Global Health* 4(10): e704–13. [https://doi.org/10.1016/S2214-109X\(16\)30168-1](https://doi.org/10.1016/S2214-109X(16)30168-1).
- Obermeyer, Carla Makhlof, Sarah Bott, and Anniebelle J. Sassine (2015). "Arab Adolescents: Health, Gender, and Social Context". *Journal of Adolescent Health* 57(3): 252–62. <https://doi.org/10.1016/j.jadohealth.2015.01.002>.
- OCHA (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs) (2019). "Crisis Overview: Yemen". www.unocha.org/yemen/crisis-overview.
- Physicians for Human Rights (2019). "A Map of Attacks on Health Care in Syria". <http://syriamap.phr.org/#/en/findings>.
- Sahbani, Shible, Maysa Al-Khateeb, and Ruba Hikmat (2016). "Early Marriage and Pregnancy among Syrian Adolescent Girls in Jordan; Do They Have a Choice?" *Pathogens and Global Health* 110(6): 217–18. <https://doi.org/10.1080/20477724.2016.1231834>.
- Sharara, Eman, and others (2018). "Physical Inactivity, Gender and Culture in Arab Countries: A Systematic Assessment of the Literature". *BMC Public Health* 18(1): 1–19. <https://doi.org/10.1186/s12889-018-5472-z>.
- UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women) (2018). "Facts and Figures: Ending Violence against Women". www.unwomen.org/en/what-we-do/ending-violence-against-women/facts-and-figures.
- UNAIDS (Joint United Nations Programme on HIV/AIDS) (2012). "Standing Up, Speaking Out: Women and HIV in the Middle East and North Africa". http://files.unaids.org/en/media/unaids/contentassets/documents/unaidspublication/2012/20120713_MENA_Women_and_AIDS_2012_en.pdf.

- (2019). "UNAIDS Data 2019". Geneva. www.unaids.org/sites/default/files/media_asset/2019-UNAIDS-data_en.pdf.
- UNICEF (United Nations Children's Fund) (2019). "Maternal Mortality Ratio (Number of Maternal Deaths per 100,000 Live Births)". UNICEF data. 2019. https://data.unicef.org/resources/data_explorer/unicef_f/?ag=UNICEF&df=GLOBAL_DATAFLOW&ver=1.0&dq=MAR.MNCH_MMR+MNCH_LTR_MATERNAL_DEATH+MNCH_MATERNAL_DEATHS.&startPeriod=2010&endPeriod=2020.
- United Nations (2014). *Principles and Recommendations for a Vital Statistics System*. New York. <https://unstats.un.org/unsd/demographic/standmeth/principles/M19Rev3en.pdf>.
- United Nations Population Division (2017). *World Population Prospects*. <https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/>.
- United Nations Statistics Division (2018). "Global SDG Indicators Database". <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.
- (2019a). "SDG Indicators Metadata Repository". <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/>.
- (2019b). "UNdata Annual Number of Births". <http://data.un.org/Data.aspx?d=SOWC&f=inID%3A75>.
- (2019c). "Global SDG Indicators Database". <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.
- WHO (World Health Organization) (2013). "Global and Regional Estimates of Violence Against Women: Prevalence and Health Effects of Intimate Partner Violence and Non-Partner Sexual Violence". <https://apps.who.int/iris/handle/10665/85239>.
- (2014). "Global Health Observatory Data Repository". Current expenditure on health by general government and compulsory schemes (percentage of current expenditure on health). <https://apps.who.int/gho/data/view.main.HS05v>.
- (2016). "Global Health Observatory Data Repository". Prevalence of obesity among adults. <http://apps.who.int/gho/data/node.main.A900A?lang=en>.
- (2017). "2017 Mental Health Atlas". Geneva. <https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/272735/9789241514019-eng.pdf?ua=1>.
- (2018a). "Regional Committee for the Eastern Mediterranean Sixty-Fifth Session". *Private Sector Engagement for Advancing Universal Health Coverage* 11. http://applications.emro.who.int/docs/RC_Technical_Papers_2018_8_20546_EN.pdf?ua=1.
- (2018b). "Reported Indigenous Confirmed Cases: Data by Country". Malaria: number of reported confirmed cases. <http://apps.who.int/gho/data/node.main.A1364?lang=en>.
- (2019a). "Country Planning Cycle Database". www.nationalplanningcycles.org/.
- (2019b). "Health Conditions in the Occupied Palestinian Territory, Including East Jerusalem, and in the Occupied Syrian Golan: Report by the Director-General". https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/328758/A72_33-en.pdf?sequence=1&isAllowed=y.
- (2019c). *WHO Global Report on Trends in Prevalence of Tobacco Use 2000-2025*. Geneva. www.who.int/publications-detail/who-global-report-on-trends-in-prevalence-of-tobacco-use-2000-2025-third-edition.
- (2019d). "World Health Statistics Data Visualizations Dashboard". Completeness of cause-of-death data. <http://apps.who.int/gho/data/view.sdg.17-19-data?lang=en>.
- WHO EMRO (World Health Organization Regional Office for the Eastern Mediterranean) (2019a). "Palestine Human Resources for Health Observatory". www.emro.who.int/health-workforce/highlights/palestinian-human-resources-for-health-observatory.html.
- (2019b). *Strengthening Health Financing Systems in the Eastern Mediterranean Region towards Universal Health Coverage: Health Financing Atlas 2018*. <https://apps.who.int/iris/handle/10665/311328>.
- WHO (World Health Organization), and IBRD (International Bank for Reconstruction and Development) (2017). *Tracking Universal Health Coverage: 2017 Global Monitoring Report*. <https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/259817/9789241513555-eng.pdf>.
- World Bank (2013). "Fairness and Accountability: Engaging in Health Systems in the Middle East and North Africa". Washington D.C. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/16109>.



الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

لم يحقق التعليم كامل قدرته في إحداث التحوّل المنشود على الرغم من زيادة معدّلات الالتحاق بالمدارس وزيادة الاستثمار في التعليم في المنطقة العربية. وتكمن التحديات الأساسية في قدم أساليب التدريس والتعلّم وسوء نوعيتها، وانعدام المساواة في فرص التعليم، وكذلك في البنى التحتية. ولن تستطيع المنطقة تسخير إمكانات التعليم مدى الحياة على النحو المطلوب في الهدف 4، ما لم يُنظر إلى التعليم بوصفه مشروعاً مجتمعياً لإنتاج مواطنين مبتكرين، يملكون فكراً نقدياً. وهذه الرؤية الجديدة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة؛ ولنشر قيم المساواة والعدالة والسلام؛ وكذلك لتأمين فرص عمل للشباب.

وقائع

< 16 مليون طفل

لا تصل نسبة الطلاب الذين يتّمون المرحلة الأولى من التعليم الثانوي مع الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في الرياضيات إلى 50 في المائة، وهي أقل بكثير من المقصد العالمي لأهداف التنمية المستدامة، وأقل من المتوسط العالمي⁵.

50%

يتجاوز عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس في المنطقة 16 مليون طفل، 10 في المائة منهم في سن التعليم الابتدائي، و32 في المائة في سن التعليم الثانوي¹.

> 40% ينهون التعليم الثانوي

تفوق نسبة الشباب خارج القوى العاملة والتعليم والتدريب 18 في المائة، وتبلغ 10 في المائة بين الذكور و27 في المائة بين الإناث⁶.

18%

ينتهي نحو 84 في المائة من التلاميذ التعليم الابتدائي، في حين ينهي أقل من 40 في المائة التعليم الثانوي².

حسب التقديرات، يبلغ معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب 90 في المائة في المنطقة، لكنّ نحو خمس البالغين لا يلمون بالقراءة والكتابة. ويبلغ معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب 88 في المائة⁷.



بحلول عام 2018، كانت 489 مدرسة في ليبيا ونحو 2,000 مدرسة في اليمن قد تضرّرت أو دُمّرت من جرّاء الصراع، أو تُستخدم لإيواء النازحين أو لأغراض عسكرية. وفي عام 2017، لم يستطع 74,000 طفل من أصل 141,000 في سن الدراسة في الموصل، الحصول على أي شكل من أشكال التعليم. كذلك بحلول عام 2018، كانت الجمهورية العربية السورية قد فقدت 140,000 شخص من العاملين في نظام التعليم أي أكثر من ثلث العاملين في هذا القطاع، منهم معلمون³.



تبلغ نسبة الأطفال الملحقين لسنة في التعليم ما قبل الابتدائي 47 في المائة فقط في المنطقة. وتنخفض هذه النسبة كثيراً في البلدان الأقل نمواً، وتصل في جيبوتي واليمن إلى ما دون 10 في المائة⁸.



دراسة الإلمام بالقراءة على الصعيد الدولي

تتراوح نسبة الأطفال الصغار المعرّضين لضعف النمو بين 78 في المائة في جيبوتي، و55 في المائة في اليمن، و23 في المائة في مصر، و15 في المائة في المغرب⁹.



تظهر دراسة الإلمام بالقراءة على الصعيد الدولي، التي تقيّم كفاءة الطلاب في الصف الرابع، تحسّناً في بعض البلدان مثل الإمارات العربية المتحدة وعمان وقطر والمغرب. أما البلدان الأخرى فلم تحقق تقدماً كبيراً. ويتفاوت المستوى داخل البلد الواحد بين المؤسسات التعليمية الرسمية والخاصة⁴.

تتوفر في 100 في المائة من المدارس الابتدائية إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت لأغراض تعليمية في البحرين وقطر، بينما تتوفر في أقل من 40 في المائة من مدارس دولة فلسطين. ولا تتوفر بيانات عن البلدان الأقل نمواً. ويضيق هذا الفارق قليلاً في المدارس الثانوية¹⁴.



لا يزال التعليم والتدريب التقني والمهني متدني الجودة. فثلث الخريجين فقط مهياً لدخول سوق العمل¹⁰.

1/3

تساهم الدراسة لسنة إضافية في زيادة أجر الفرد بنحو 5.4 في المائة في البلدان العربية، مقابل متوسط عالمي قدره 7 في المائة¹¹.

5.4%

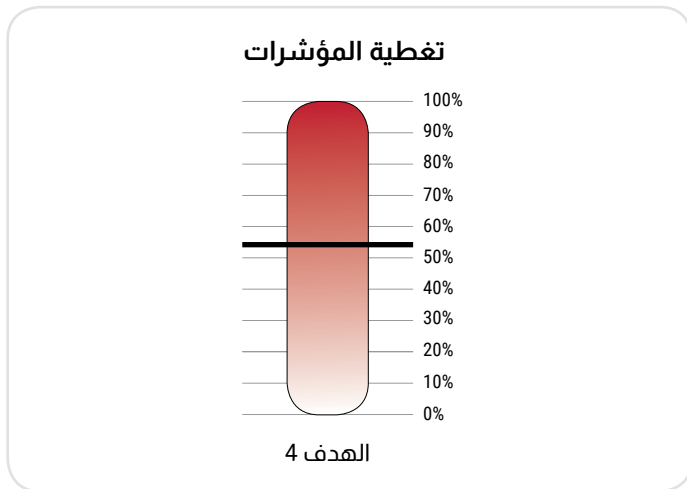
ينخفض معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء المنطقة. ففي عُمان مثلاً، يجيد 87 في المائة من الأشخاص غير المعوقين القراءة والكتابة، مقابل 31.2 في المائة فقط من ذوي الإعاقة¹⁵.

31.2%

لا تزال العقوبة الجسدية في المدارس غير ممنوعة في تسعة بلدان¹². ويُفيد أكثر من مراهق واحد من كل أربعة (تتراوح أعمارهم بين 13 و15 سنة) عن التعرض للتعلم في المدارس¹³.



قياس الهدف 4 في المنطقة العربية وفقاً لإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة



الرسمي والتعليم الخاص، وحيث تنفق معظم الأسر مبالغ كبيرة على التعليم. والمؤشرات قاصرة أيضاً عن قياس جودة التعليم ومدى إسهامه في بناء مجتمعات منصفة وشاملة للجميع (المقصد 4-7). وهذه القيود في الإطار العالمي تتفاقم في حالة المنطقة العربية بفعل التحديات المرتبطة بكفاية البيانات وتفصيلها.

تتوفر بيانات عن 6 من 11 مؤشراً، وعن 6 من 10 مقاصد للهدف 4.

يستخدم قياس الهدف 4 في المنطقة بصعوبات، مردّها إلى محدودية جمع البيانات، وكذلك إلى طبيعة المؤشرات، والكثير منها حديث المفهوم، أو لا يزال قيد الدراسة، أو ينطوي على متغيّرات تفصيلية واسعة ومتعددة.

العديد من المؤشرات مفضّل حسب الجنس، لكن بعضها مفضّل حسب متغيّرات أخرى مثل الإعاقة ودخل الأسر ومكان السكن. ويحد عدم توفر بيانات مفضّلة في المنطقة العربية من القدرة على تقييم مختلف أبعاد الشمول. وللتوصل إلى متوسطات إقليمية تعبر عن الواقع، من الضروري أن يقدّم عدد أكبر من البلدان تقارير عن جميع عناصر المؤشرات. ولا تقيس المؤشرات العالمية المعتمدة للهدف 4 قدرة التعليم على إحداث التحوّل المنشود في الهدف نفسه، وفي المقصد 4-7. ولا ترصد هذه المؤشرات يسر كلفة التعليم على النحو المبين في المقصد 4-1، وهذا أمر بالغ الأهمية في المنطقة العربية التي تشهد فوارق كبيرة بين التعليم

يُعبّر المقصد 4-أ "ببناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة وأمّونة وخالية من العنف وشاملة للجميع". ويهدف المؤشر (4-أ1) إلى قياس "نسبة المدارس التي تحصل على (أ) الطاقة الكهربائية؛ و(ب) شبكة الإنترنت لأغراض تعليمية؛ و(ج) أجهزة حاسوبية لأغراض التعليم؛ و(د) بنى تحتية ومواد ملائمة لاحتياجات الطلاب ذوي الإعاقة؛ و(هـ) مياه الشرب الأساسية؛ و(و) مرافق صحية أساسية غير مختلطة؛ و(ز) مرافق أساسية لغسل الأيدي (وفق التعاريف الواردة في مؤشر توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع)".

ولا يتناول هذا المؤشر كيف يمكن للتعليم والتعلّم تعزيز المساواة بين الجنسين وإدماج الطلاب من مختلف الفئات الاجتماعية. وفي المنطقة العربية، تتناول معظم التقارير الحصول على الكهرباء، من دون تناول العناصر المتعلقة بالإدماج والأماكن الآمنة والخالية من العنف التي ينطوي عليها هذا المقصد.

يتضمن الهدف 4 مقصداً واحداً ينبغي تحقيقه بحلول عام 2020

للاتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى

المقصد 4-ب الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية،

العوائق الرئيسية أمام ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع في المنطقة العربية

مرتبّات المعلمين في المدارس الرسمية المصرية التي ترتادها الغالبية العظمى من الطلاب هي الأدنى بين وظائف القطاع العام، وذلك حتى مع تزايد الطلب على التعليم الرسمي مع تزايد عدد السكان. ونتيجة لعدم فعالية التدريس في الصفوف وتفكّكه في معظم المدارس الرسمية والخاصة، ظهر التدريس الخصوصي، الذي يسمح للوالدين بدعم مستوى أولادهم الدراسي، وللمعلمين بزيادة دخلهم بعد الدوام المدرسي. وتشير التقديرات إلى أن هذا الشكل من أشكال الخصخصة في التعليم قد تصل كلفته إلى 50 في المائة من ميزانيات الأسر. وينفق الخمس الأغنى من السكان على الدروس الخصوصية 10 أضعاف ما ينفقه الخمس الأشد فقراً.

المصدر: UNESCO, 2015; Assaad and Krafft, 2015; ESCWA, 2015

لا يرتقي التعليم في المنطقة العربية إلى مستوى إمكاناته الفعلية. فسوء نوعية التعليم، والتفاوت الشديد في إمكانية الحصول عليه داخل البلدان وفي ما بينها، وقصور الإصلاحات، كلها عوامل تحدّ من الإمكانيات المتاحة للأجيال لعيش حياة أفضل، والشروع في تحوّل تنموي بات ضرورة ملحة.

التعليم الجيد ضروري لا لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي فحسب، بل أيضاً للمشاركة في التنمية المستدامة وإحداث تحوّلات على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. ويرتبط الهدف 4 بأهداف أخرى للتنمية المستدامة. فهو يُعنى بالتعلّم مدى الحياة والإدماج والمساواة (الهدفان 5 و10)، وي طرح رؤية للتعليم تنتج أفراداً مجهّزين للتعلّم المستمر والإنتاجية، لا يمكن فصلها عن آفاق التشغيل وتوليد الدخل (الهدفان 1 و8)، ويُعنى بتعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات على فهم التحديات الإنمائية الراهنة، والحصول على المعلومات اللازمة والإسهام في إيجاد حلول مبتكرة للتحديات مثل ندرة المياه وكفاءة الطاقة وتغيّر المناخ (الأهداف 6، 7، 13)، إضافةً إلى أمور أخرى، مثل الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج (الهدف 12).

ولا يمكن فصل التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والمرحلتين الابتدائية والثانوية عن التعليم ما بعد المرحلة الثانوية، وإسهام البحث والتطوير (الهدف 9) في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويعزّز التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع التماسك الاجتماعي، ويشجّع الطلاب والخريجين على العمل للصالح العام، لبناء مجتمعات أكثر عدلاً وسلاماً (الهدفان 5 و16).

في ما يلي العوائق الرئيسية أمام تحقيق الهدف 4 في المنطقة العربية

ضعف النوعية

يركز إصلاح التعليم والاستثمار فيه في المنطقة على تغييرات مادية وكمية وفي البنى التحتية. وعلى الرغم من أهمية ما يجري على هذا المستوى، لا تزال النظم التعليمية تقدّم محتوى لا يسهم في التحوّل المتوخّى في إطار الهدف 4. ولا تزال المناهج الدراسية محدودة يندر فيها الابتكار؛ ومهنة التعليم منتقصة التقدير والأجر؛ والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية لا تحظى بالأولوية؛ والتعلّم يغلب عليه التلقين والتكرار، وخصوصاً في المدارس الرسمية. ويغفل التركيز على اختبارات نهاية السنة قيمة مهارات حل المشاكل والمهارات التحليلية، ويكتفي بتكرار المعلومات التي يقدّمها المعلمون.

ولا يشجّع نظام التعليم على خوض غمار المعرفة، ولا يعطي الأولوية للقدرة على التكيّف السريع مع التطوّرات المستمرة في التكنولوجيا والصناعة.

وقد زاد بعض الحكومات الإنفاق على قطاع التعليم كثيراً، مع أن هذا الإنفاق لا يزال دون المتوسط العالمي. وهذه الزيادة لم تحدث تحوّلاً كبيراً في التعليم والتعلّم. ولم تشهد المنطقة حتى اليوم حركة اجتماعية أوسع نطاقاً تشمل الآباء والطلاب والمعلمين وواضعي السياسات، وتدعو إلى تعليم المهارات التي تعزّز استخدام المعرفة وإنتاجها، بدلاً من اكتسابها فحسب¹⁶.

ولا يُعَدّ التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية الطلاب للانتقال إلى الجامعة وسوق العمل والقطاعات الجديدة، فيؤوّل بذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب، ولا سيما المتعلمين منهم. كذلك لا تُدرج في المناهج رؤية الهدف 4 المعنية بتعزيز حقوق



الإنسان والمساواة بين الجنسين والاستدامة على نحو كامل. ولا تُخصّص الموارد الكافية للتطوير المهني المستمر للمعلّمين، أو لتكييف المنهجيات الجديدة التي تربط التعليم داخل الصف الدراسي بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية في المجتمع.



نظام من مستويين يكرّس عدم المساواة ويعوق التعليم الشامل للجميع

الإعراض عن التعليم الرسمي في المنطقة، الناتج غالباً من ضعف نوعية التعليم في المدارس الرسمية، وانخفاض الاستثمار فيها، يقوّض الدور الذي يُفترض أن يؤديه التعليم في المجتمع ككل. وقد يرى البعض حلاً في خصخصة التعليم وإضفاء طابع تجاري عليه، لكن ذلك يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة. وللتمييز في التعليم تأثير ضار على التماسك الاجتماعي (الهدف 16)، يؤدي إلى مزيد من الفقر والإقصاء (الهدفان 1 و10).

ففي موريتانيا مثلاً، ناهز معدّل ارتفاع عدد الطلاب في التعليم الخاص ضعف ما كان عليه في القطاع الرسمي في العامين الدراسيين 2011-2012 و2016-2017. وتقفّل المدارس الرسمية أبوابها، ويجري بيع أراضيها لافتتار الحكومة إلى التمويل. وفي المغرب، ازداد عدد الطلاب في المدارس الخاصة بثلاث مرّات في الأعوام الخمسة عشر الأخيرة، وتقع معظم هذه المدارس في المراكز الحضرية¹⁷. وينتقل تأثير أوجه عدم المساواة في التعليم من مرحلة إلى أخرى على مدى الحياة، في بلدان الدخل الأعلى مثل بلدان مجلس التعاون الخليجي، وكذلك في بلدان الدخل المتوسط الأدنى، مثل مصر.

ضعف الاقتصادات يحدّ من عائد التعليم

أدت تركيبة الاقتصادات في جميع أنحاء المنطقة إلى إبطاء تحوّل النُظم التعليمية بدلاً من تحفيزه. فلا الاقتصادات الريفية ولا القطاعات المنخفضة الإنتاجية تولد فرص عمل كافية لاستيعاب الذين يجيدون التفكير النقدي وحل المشاكل، أو تشجّع على الابتكار في التعليم والتعلم مدى الحياة.

وفي أغلب الأحيان، يتعذر على من تخرّج من الشباب من مؤسسات دراسية، في جميع أنحاء المنطقة، الانتقال إلى وظائف إنتاجية بأجر جيد، لقلّتها. وينتهي بهم المطاف إلى العمل في وظائف تتطلب مؤهلات أدنى من مستوى تحصيلهم العلمي، وبأجور أقل. وفي الوقت نفسه، لا تظهر الأسواق وهيكل الإنتاج أي زيادة في الإنتاجية تترجم ارتفاعاً في الأجور. وبناءً على ذلك، لا يحقق التعليم عائداً، ويسهم أقلّ ممّا هو مرجو في تحقيق الهدف 8.



الصراع والنزوح

في ظل انتشار الصراعات والأزمات في المنطقة، لا يزال الأطفال في البلدان العربية عرضة لقيود في إمكانية الحصول على التعليم، بفعل تدني نوعيته، والتسرّب المبكر، والبيئة التعليمية غير الآمنة. وهذا يقيد جميع أبعاد التنمية، ويؤدي إلى تعطيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، بما فيها الهدف 1، إذ أنّ عدم الحصول على تعليم يفضي إلى مزيد من الفقر؛ والهدف 5، إذ أنّ عدم تعليم النساء والفتيات يزيد من احتمالات الزواج والولادة في سنّ مبكرة.

عرضة للإهمال

ويعتمد الفقراء في كل مكان اعتماداً شديداً على المدارس الرسمية في مجالات قد توفر المدارس الخاصة فيها نوعية أو خيارات أفضل. ويفتقرون عادةً إلى الإمكانيات لاستكمال التعليم المدرسي الرسمي بالتدريس الخصوصي.

وعلى الرغم من زيادة الاستثمار الوطني في التعليم، تفتقر مجتمعات ريفية كثيرة إلى البنى التحتية المادية أو التعليمية، لتأمين تعليم جيد ومنصف وشامل للجميع. ويتجاوز النقص القدرة الاقتصادية للالتحاق بمدارس خاصة أو ذات نوعية أفضل، وهي غالباً غير متوفرة. وتغدو الفوارق بين المناطق الريفية والحضرية واضحة في احتمالات الوصول إلى التعليم الثانوي.

وفي المناطق الريفية في المغرب مثلاً، حيث قلة فرص الحصول على الخدمات والمؤسسات التعليمية وتدني نوعيته، يتسرّب 26 في المائة من الأطفال من المدرسة في الصف الأخير من التعليم الابتدائي (الصف السادس)، مقابل 1 في المائة في المناطق الحضرية²¹.

ازداد عدد الطلاب غير الملتحقين بالمدارس كثيراً من جرّاء الصراعات. ففي المنطقة جيل من الأطفال اللاجئين والنازحين لا يمكنهم الحصول على التعليم لأسباب منها التمييز وفقدان الوثائق الرسمية والوضع الطارئ، وصعوبة التكيف مع المناهج الدراسية واللغات غير المألوفة¹⁸. وعندما يتاح لهم الحصول على التعليم، تبقى الأعباء المالية والنفقات على احتياجات مثل النقل عقبة أساسية. ويبقى كثير من الأطفال اللاجئين والنازحين خارج المدرسة للعمل والمساعدة في إعالة أسرهم.

وفي بعض بلدان المنطقة، يزيد احتمال بقاء الأطفال خارج المدرسة بفعل الفقر، كما يزيد احتمال عدم إتمامهم الدراسة الابتدائية بأربع مرّات على الأقل مقارنةً بالأطفال في فئات الدخل الأعلى¹⁹. واحتمال أن تقع في الفقر الأسر التي لم يحصل من يرأسها على تعليم أكثر بثماني مرّات من الأسر التي يرأسها شخص نال أعلى مستوى من التعليم المتاح في البلد²⁰.

القوى العاملة المنتجة النظامية والمستدامة. كذلك تواجه الإناث خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب تحيزات على أساس الجنس تحول دون دخولهن التعليم وسوق العمل.

وعلى الصعيد الإقليمي، لا تزال البلدان الأقل نمواً هي الأشد حرماناً، وتظهر أدنى مؤشرات الأداء على صعد حصول الجميع على التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة والتكافؤ والمساواة بين الجنسين وتحسين نوعية التعليم. وتفتقر هذه البلدان إلى التمويل لتطوير النظم التعليمية، كما أن اقتصاداتها عالقة في أنشطة القطاع الأولي، ما يتيح فرص عمل قليلة ويحد من الطلب على القوى العاملة الماهرة.

يحصل أقل من ربع الأطفال في سنّ الثالثة أو الرابعة في المنطقة على تعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. وأوجه عدم المساواة مرتبطة بسمات النظم التعليمية الوطنية، وبقضايا الجنسين والأعراف الثقافية (25 في المائة من الفتيات ملتحقون بالمدارس مقابل 21 في المائة من الفتيات)، كذلك هي مرتبطة ببراء الأسر (35 في المائة من الأطفال في الخمس الأغنى من الأسر ملتحقون بالمدارس مقابل 13 في المائة من الخمس الأفقر من السكان).

المصدر: حسابات مكتب اليونيسف الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالاستناد إلى UNICEF, 2017b.

التباينات صارخة في ما يتعلّق بالشباب والبالغين الذين يتمتّعون بالمهارات اللازمة للحصول على عمل لائق وريادة الأعمال. ونسبة الشباب والبالغين الذين يملكون المهارات الأساسية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات* أعلى في الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين (بين 60 و90 في المائة)، ممّا هي في مصر والمغرب (بين 20 و50 في المائة). والنسبة أقل من ذلك بكثير في جيبوتي والسودان (أقل من 20 في المائة).

* من الأمثلة على المهارات الأساسية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي استخدام وظائف النسخ/اللصق وإرسال الرسائل الإلكترونية.

المصدر: الإسكوا بالاستناد إلى United Nations Statistics Division, 2019a.

الأشخاص ذوو الإعاقة فئة يقصدها نظام التعليم في جميع المراحل التعليمية، ولا سيما مراحل ما بعد التعليم الابتدائي. وينطبق ذلك أكثر على النساء والفتيات ذوات الإعاقة في المناطق الريفية. فنسبة الفتيات والشابات ذوات الإعاقة بين سن 15 و24 الملتحقات بالمدرسة في المناطق الريفية في اليمن ليست سوى 1.8 في المائة²². وكثيراً ما يواجه الطلاب ذوو الإعاقة التمييز في الأعراف الاجتماعية، وضعف النقل والبنى التحتية للطرق، وتعذر الوصول إلى المرافق التعليمية. ويفتقر المدرسون عادةً إلى التدريب لتلبية الاحتياجات المتنوعة، ولا سيما حاجات الأطفال الذين يواجهون إعاقات إدراكية.

الشباب خارج القوى العاملة والتعليم والتدريب ظاهرة مثيرة للقلق في كثير من البلدان، إذ تناهز نسبة هؤلاء 45 في المائة من مجموع الشباب في اليمن، و32 في المائة في دولة فلسطين، و28 في المائة في مصر²³. وهم يتسرّبون من الدراسة لأسباب مختلفة، ويتعرّضون لمخاطر متعدّدة. ولا بد من معالجة كل حالة على حدة على أساس تعدّد المسبّبات وتنوعها، ولكنّ المحصلة هي في كثير من الأحيان تزايد الإحباط والكسل بين الشباب وعدم القدرة على الانخراط في

الفتيات أكثر عرضة من الفتيان لأن يكنّ خارج المدارس، ولا سيما مع التقدّم في مراحل التعليم. فنسبة الفتيات غير الملتحقات بالمدرسة في سن المرحلة الأولى من التعليم الثانوي تناهز 18 في المائة مقابل 12 في المائة للفتيان. لكن عندما يصل الطلاب إلى التعليم الثانوي، من المرجّح أن تكمل الفتيات تعليمهن أكثر من الفتيان، الذين يتسرّبون عادة من المدرسة للعمل.

يرتفع احتمال الوصول إلى التعليم الثانوي للفتيات والفتيان من الأسر الميسورة في معظم البلدان، في حين تنخفض نسبة الفتيات الأقل حظاً إلى 28 في المائة في اليمن، و20 في المائة في الجمهورية العربية السورية، و12 في المائة في العراق. ويعرّض تداخل أوجه عدم المساواة البعض للحرمان أكثر من غيرهم، فنسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء الريفيات من ذوات الإعاقة لا تتجاوز 6.7 في المائة في اليمن و28.4 في المائة في دولة فلسطين.

المصدر: UNICEF, 2019, p. 44; ESCWA, 2018; Assaad and others, 2019.

ما العمل لتسريع التقدّم في تحقيق الهدف 4

1. إعادة التفكير في دور التعليم وقيّمته لدفع عجلة التحوّل الجذري:

- إعادة النظر في أهداف النظم التعليمية لتصل إلى أبعد من مجرد بناء قدرات الفرد، حتى تتمكن من دعم المسعى الجماعي لتحقيق التغيير الاجتماعي.
- إصلاح النظم التعليمية برمتها، وإعادة تخصيص الموارد لتمكين الطلاب والمعلمين والوالدين وإشراكهم في الإصلاحات المستمرة.
- ضمان حرية الفكر والتعبير وحمايتها لإطلاق إمكانات البحث والتطوير.
- كفالة الحصول على فرص التعلّم مدى الحياة للجميع من كل الفئات العمرية.

3. ضمان الحق في التعليم الجيد والمنصف:

- كفالة الإنصاف في الإنفاق على التعليم لسدّ الثغرات في المناطق الريفية والمهمشة.
- التأكد من أن المدارس مجهزة (بالموارد المادية والبشرية) لتلبية احتياجات الفتيات والفتيان على حد سواء، وحاجات الأشخاص ذوي الإعاقة الجسدية وغير الجسدية.
- ربط الاستراتيجيات التعليمية بنظم الحماية الاجتماعية لضمان بقاء الأطفال في المدارس.

4. تحسين جمع البيانات:

- تعزيز القدرة على جمع البيانات المفصلة حسب الجنس، والمكان، والإعاقة، ومستوى الدخل، وغير ذلك من الخصائص.
- تعزيز القدرة على تقييم نوعية التعليم.
- نشر علم البيانات الحديث للحصول على الردود في الوقت المناسب والأدلة ذات الصلة.

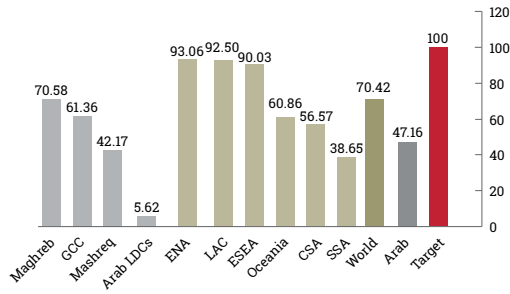
2. الاستثمار في إصلاح نُظُم التعليم وتحسينها باستمرار في جميع أنحاء المنطقة:

- إصلاح المناهج الدراسية لتشمل منهجيات مبتكرة للتعلّم والتدريس، تشجّع على التفكير النقدي وحل المشاكل، وتسمح للمتعلمين بتطبيق المعارف في حياتهم بصفتهم مشاركين ومواطنين ومتعلمين مدى الحياة.
- إصلاح أساليب التقييم للتركيز على تقييم تنمية القدرات بدلاً من اكتساب المعلومات.
- تعزيز جميع التخصصات، وتشجيع الجمع بين التخصصات وإعطاء الأولوية لإنشاء روابط بين العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية والعلوم من جهة وبين المواد التقنية من جهة أخرى.
- إدراج مبادئ التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والمواطنة الديمقراطية والفاعلة والمساواة بين الجنسين في المناهج الدراسية في جميع المراحل.
- تحسين تدريب المعلمين وتعزيز إمكانية الحصول على التكنولوجيا والمنهجيات المبتكرة.
- إدراج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في الاستراتيجيات التعليمية.

مقاصد الهدف 4 ومؤشراته في المنطقة العربية

| المقصد | المؤشر | البيانات |
|--|--|--|
| 1-4 ضمان أن يتمتع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030 | 1-1-4 نسبة الأطفال والشباب (أ) في الصف الثاني/الثالث؛ و(ب) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ و(ج) في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي، الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في "1" القراءة، و"2" الرياضيات، بحسب الجنس | الشكل 1 نسبة الأطفال في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في الرياضيات (بالنسبة المئوية) |
| 2-4 ضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030 | 1-2-4 نسبة الأطفال دون الخامسة الذين هم ماضون على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة، والتعلم، والرفاه النفسي والاجتماعي، بحسب الجنس | ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب النسبة الإجمالية للاندفاع بالمرحلة الأولى من التعليم الثانوي (أي القاسم) لعام 2014 بالاستناد إلى UNESCO Institute for Statistics, 2018b. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما يلي: شجّل في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: دولة فلسطين (2011)، الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس وعمان وقطر ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية (2015). |

الشكل 2 معدل المشاركة في التعلّم المنظّم (قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي، بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُرّجّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان في سن الدراسة قبل سنة واحدة من السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي (أي الفاسم) لعام 2016 (UNESCO Institute for Statistics, 2018b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُخّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجزائر (2010)، الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية واليمن (2013)، جزر القمر (2014)، دولة فلسطين (2015)، البحرين وعمان وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية (2016)، جيبوتي (2017).

وفقاً لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (United Nations Statistics Division, 2019b)، يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للأطفال في الفئة العمرية المحددة الذين يلتحقون في برنامج تعلّم منظّم واحد أو أكثر، بما في ذلك البرامج التي تتيح الجمع بين التعليم والرعاية. ويشمل هذا المؤشر الالتحاق في برامج تعلّم في مرحلتي الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي على حد سواء، تختلف الفئة العمرية حسب البلد استناداً إلى السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي.

2-2-4

معدل المشاركة في التعلّم المنظّم (قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي)، بحسب الجنس

لم تُستوف المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

لم تُستوف المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

1-3-4

معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال الاثني عشر شهراً السابقة، بحسب الجنس

1-4-4

نسبة الشباب والبالغين الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحسب نوع المهارة

3-4

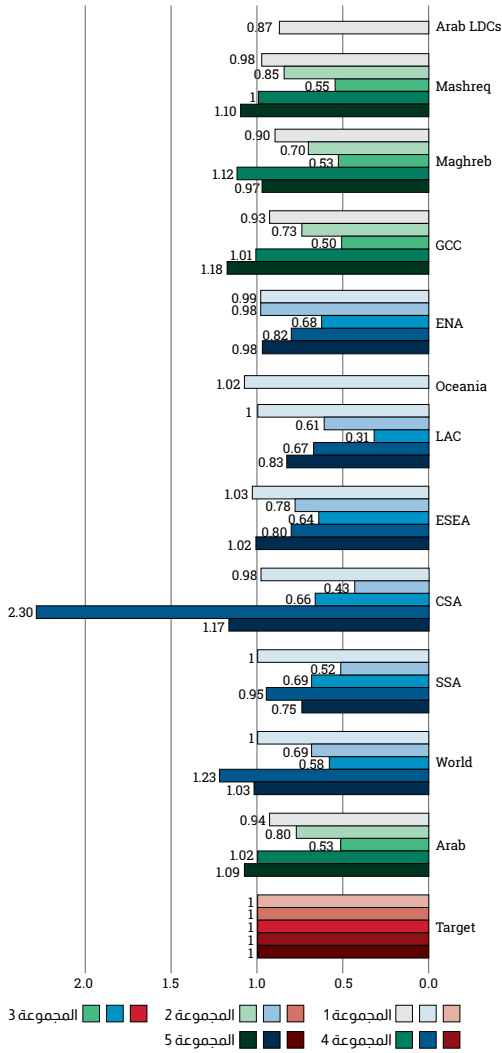
ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030

4-4

الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030

الشكل 3 مؤشرات التكافؤ المرتبطة بمؤشرات التعليم التي يمكن تصنيفها، بما في ذلك خمسة مؤشرات تكافؤ للطلاب (أ) ومؤشرا تكافؤ للمعلمين (ب)

(أ) مؤشرات التكافؤ للطلاب (النسبة)



ملاحظة: المجموعة 1: مؤشر تكافؤ الجنسين في الرياضيات في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي.

المجموعة 2: مؤشر التكافؤ حسب اللغة المحكية في الرياضيات في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي.

المجموعة 3: مؤشر التكافؤ الأدنى/الأعلى على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي في الرياضيات في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي.

المجموعة 4: مؤشر التكافؤ الريفي/الحضري في الرياضيات في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي.

المجموعة 5: مؤشر تكافؤ الجنسين في المشاركة في التعلم المنظم قبل سنة واحدة من السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي.

تشمل المجموع الإقليمية للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية:

المجموعات من 2 إلى 5: دولة فلسطين (2011)، الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس وعمان وقطر ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية (2015).

المجموعة 1: الجزائر (2010)، الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية واليمن (2013)، جزر القمر (2014)، دولة فلسطين (2015)، البحرين وعمان وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية (2016)، وجيبوتي (2017).

تُرّجّح جميع المتوسطات للمجموعات من 2 إلى 5 حسب النسبة الإجمالية للالتحاق بالمرحلة الأولى من التعليم الثانوي (أي القاسم) لعام 2014 بالاستناد إلى قاعدة بيانات اليونسكو. تُرّجّح جميع المتوسطات للمجموعة الأولى حسب عدد السكان في السن المدرسية قبل سنة واحدة من السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي (أي القاسم) لعام 2016 بالاستناد إلى UNESCO Institute for Statistics, 2018b.

وفقاً لشيعة الإحصاءات في الأمم المتحدة (United Nations Statistics Division, 2019b) "تمثل مؤشرات التكافؤ قيمة المؤشر لإحدى المجموعات بالنسبة إلى قيمته للأخرى، وعادةً ما تُوضع قيمة المؤشر لأكثر المجموعتين حرماناً على الأرجح في بسط الكسر. تشير نتيجة تساوي واحد بالضبط إلى التكافؤ بين المجموعتين. وكلما كان مؤشر التكافؤ بعيداً عن واحد، كان التفاوت بين المجموعتين أكبر".

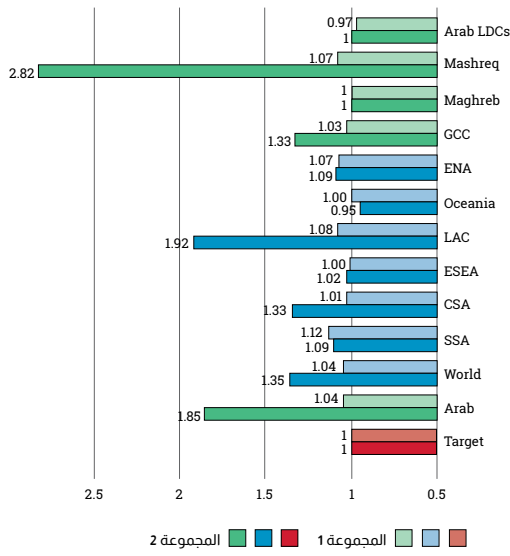
1-5-4

مؤشرات التكافؤ (أنثى/ذكر، وريفي/حضري، وأدنى/أعلى خمس السكان ثراء، وفئات أخرى مثل ذوي الإعاقة وأفراد الشعوب الأصلية، والمتضررين من النزاعات، متى توافرت البيانات عن ذلك) لجميع مؤشرات التعليم المدرجة في هذه القائمة، التي يمكن تصنيفها

5-4

القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشّة، بحلول عام 2030

(ب) مؤشرات التكافؤ للمعلمين (النسبة)



ملاحظة: المجموعة 1: مؤشر تكافؤ الجنسين في عدد المعلمين المدربين في التعليم الابتدائي.

المجموعة 2: مؤشر تكافؤ الجنسين في عدد المعلمين المدربين في التعليم ما قبل الابتدائي.

تشمل المجاميع الإقليمية للمنطقة العربية فيما يلي بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية:

المجموعة 1: قطر (2009)، الجزائر وجيبوتي والكويت (2015)، الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس ودولة فلسطين ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا (2016).
المجموعة 2: جيبوتي والكويت (2009)، الأردن (2013)، السودان ودولة فلسطين (2015)، الإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس وعمان ومصر (2016).

تُرجم جميع المتوسطات للمجموعة الأولى حسب العدد الإجمالي للمعلمين في التعليم الابتدائي (أي القاسم) لعام 2016، وتُرجم جميع الوسائل للمجموعة الثانية حسب العدد الإجمالي للمعلمين في التعليم ما قبل الابتدائي (أي القاسم) لعام 2016 (UNESCO Institute of Statistics, 2018b).

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

6-4
ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساءً على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030

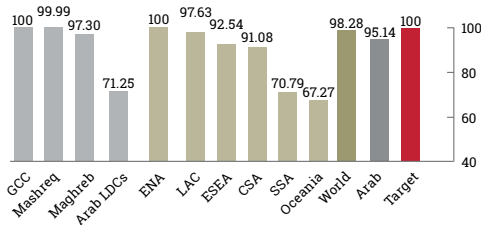
1-6-4
نسبة السكان في فئة عمرية معيّنة الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتاً من الكفاءة في المهارات الوظيفية المتصلة بما يلي: (أ) الأمية و(ب) الحساب، بحسب الجنس

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

1-7-4
مدى تعميم "1" تعليم المواطنة العالمية و"2" التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك على جميع الصعد في (أ) السياسات التعليمية على الصعيد الوطني؛ و(ب) المناهج الدراسية؛ و(ج) تدريب المعلمين؛ و(د) تقييم الطلاب

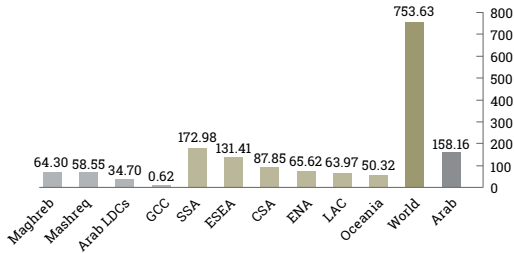
7-4
ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030

الشكل 4 نسبة المدارس الثانوية التي تحصل على الطاقة الكهربائية (بالنسبة المئوية)



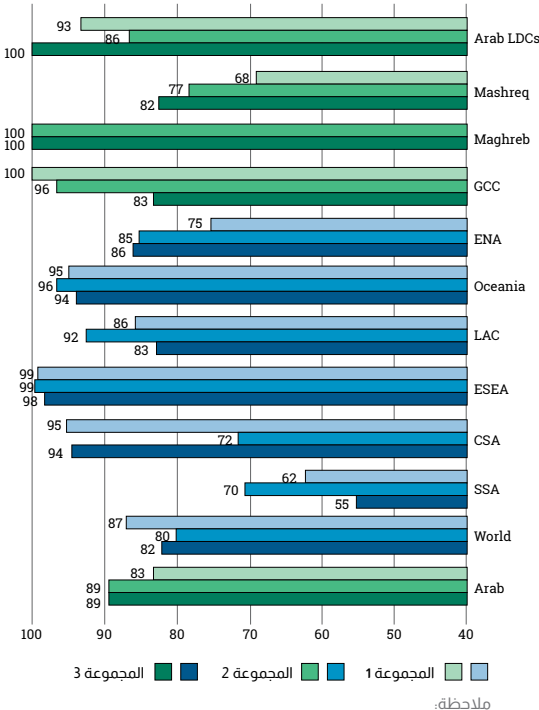
ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب مجموع الناتج المحلي الإجمالي (بالدولارات، بالأسعار الجارية، القاسم) لعام 2016، مأخوذة من مؤشرات التنمية العالمية (World Bank, 2019). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُخّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الأردن وُعمان (2011)، السودان (2015)، البحرين ودولة فلسطين وقطر ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن (2016)، وجيبوتي (2017).

الشكل 5 مجموع التّدقّات الرسمية للمنح الدراسية، حسب البلدان المتلقية (بملايين الدولارات بالمعدّلات الثابتة لعام 2017)



ملاحظة: لا يغطي هذا المؤشر سوى البلدان المتلقية ويستثني البلدان المانحة البالغ عددها 33 بلداً من مختلف المناطق المدرجة في لائحة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمجاميع هي المجموع الكلي للقيمة العائدة إلى البلدان. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُخّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: عُمان (2010)، الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي والسودان والجمهورية العربية السورية والصومال والعراق ودولة فلسطين ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن (2017).

الشكل 6 نسبة المعتمّين في التعليم ما قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين (بالنسبة المئوية)



ملاحظة:

المجموعة 1. التعليم الثانوي
المجموعة 2. التعليم الابتدائي
المجموعة 3. التعليم ما قبل الابتدائي

1-أ-4

نسبة المدارس التي تحصل على (أ) الطاقة الكهربائية؛ و(ب) شبكة الإنترنت لأغراض تعليمية؛ و(ج) أجهزة حاسوبية لأغراض التعليم؛ و(د) بنى تحتية ومواد ملائمة لاحتياجات الطلاب ذوي الإعاقة؛ و(هـ) مياه الشرب الأساسية؛ و(و) مرافق صحية أساسية غير مختلطة؛ و(ز) مرافق أساسية لغسل الأيدي (وفق التعاريف الواردة في مؤشر توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع)

1-ب-4

حجم تدفّقات المساعدة الإنمائية الرسمية لتقديم المنح الدراسية، بحسب القطاع ونوع الدراسة

1-ج-4

نسبة المعلمين في (أ) مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي؛ و(ب) التعليم الابتدائي؛ و(ج) التعليم الإعدادي؛ و(د) التعليم الثانوي، الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين (كالتدريب التربوي)، قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة، اللازم للتدريس على المستوى المناسب في بلد معين

أ-4

بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف وشاملة للجميع

ب-4

الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للاتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020

ج-4

الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030

تُرَجَّح جميع المتوسطات حسب المجموع الكلي للمُعَلِّمين في التعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي لعام 2016، بالاستناد إلى UNESCO Institute of Statistics, 2018b.

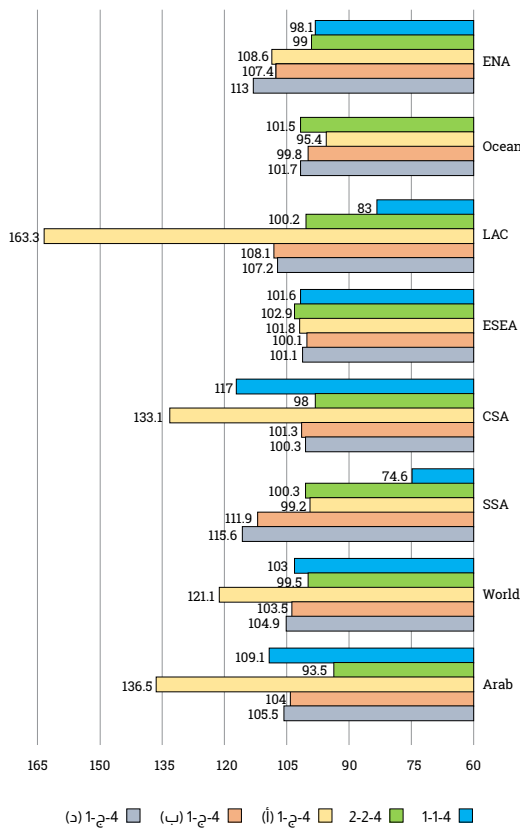
تشمل المجاميع الإقليمية للمنطقة العربية قيماً بيانية سُخِّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية:

المجموعة 1: جيبوتي (2009)، السودان والكويت (2015)، الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس وعمان ودولة فلسطين ومصر (2016).

المجموعة 2: قطر (2009)، الجزائر وجيبوتي والكويت (2015)، الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس ودولة فلسطين ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا (2016).

المجموعة 3: اليمن (2013)، المملكة العربية السعودية (2014)، جيبوتي (2015)، الإمارات العربية المتحدة والبحرين ودولة فلسطين ومصر وموريتانيا (2016).

الشكل 7 عدم المساواة بين الجنسين قياساً بالمؤشرين 1-1-4 و2-2-4 و3-3-4 وتلقت مجموعات للمؤشر 1-ج-4 (نسبة الإناث إلى الذكور)



ملاحظة: تأثر توفر البيانات بقدر طفيف بفعل الترتيب. تُرَجَّح جميع المتوسطات حسب المتغيرات نفسها المستخدمة لمجموعاتها المقابلة (UNESCO Institute of Statistics, 2018b). يُرَجَّح المؤشر 1-1-4 حسب النسبة الإجمالية للاتحاق بالمرحلة الأولى من التعليم الثانوي (أي القاسم) لعام 2014؛ يُرَجَّح المؤشر 2-2-4 حسب عدد السكان في سن الدراسة قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي (أي القاسم) لعام 2016؛ يُرَجَّح المؤشر 1-ج-4 (أ) حسب المجموع الكلي للمُعَلِّمين في المرحلة ما قبل الابتدائية لعام 2016؛ يُرَجَّح المؤشر 1-ج-4 (ب) حسب المجموع الكلي للمُعَلِّمين في المرحلة الابتدائية لعام 2016؛ يُرَجَّح المؤشر 1-ج-4 (د) حسب المجموع الكلي للمُعَلِّمين في المرحلة الثانوية العامة لعام 2016.

ملاحظة: وسط وجنوب آسيا (CSA)؛ شرقي وجنوب شرقي آسيا (ESEA)؛ أوروبا وأمريكا الشمالية (ENA)؛ بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC)؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)؛ البلدان العربية الأقل نمواً (Arab LDCs)؛ أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا (Oceania)؛ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA).

تستند جميع الأرقام إلى قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة (United Nations Statistics Division, 2018)، باستثناء البيانات المحدثة (United Nations Statistics Division, 2019a) بشأن المؤشرات التالية: 1-1-4 [نسبة الأطفال في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في الرياضيات (النسبة المئوية)]، و1-5-4 [مؤشرات التكافؤ (أنثى/ذكر، وريفي/حضر، وأدنى/أعلى خمس السكان ثراء، وفئات أخرى) لمؤشرات التعليم التي يمكن تصنيفها: أربعة مؤشرات تكافؤ للطلاب (نسبة مئوية)، 1-4 [نسبة المدارس الثانوية التي تحصل على الطاقة الكهربائية (النسبة المئوية)]، 1-4-ب [مجموع التدفقات الرسمية للمنح الدراسية، حسب مجموعات البلدان المتلقية (بملايين الدولارات بالمعدلات الثابتة لعام 2017)]، 1-ج-4 [نسبة المُعَلِّمين في التعليم الثانوي الذين حصلوا على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمُعَلِّمين (كالتدريب التربوي)، قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة، اللازم للتدريس على المستوى المناسب في بلد معين (النسبة المئوية)].

1-4 و2-4 و4-ج

1-1-4
نسبة الأطفال في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في الرياضيات

2-2-4
معدل المشاركة في التعلُّم المنظم قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي

1-ج-4 (أ)
نسبة المُعَلِّمين في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي، الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمُعَلِّمين (كالتدريب التربوي)، قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة، اللازم للتدريس على المستوى المناسب في بلد معين

1-ج-4 (ب)
نسبة المُعَلِّمين في مرحلة التعليم الابتدائي، الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمُعَلِّمين (كالتدريب التربوي)، قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة، اللازم للتدريس على المستوى المناسب في بلد معين

1-ج-4 (د)
نسبة المُعَلِّمين في مرحلة التعليم الثانوي، الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمُعَلِّمين (كالتدريب التربوي)، قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة، اللازم للتدريس على المستوى المناسب في بلد معين

الحواشي

1. حسابات اليونسكو بالاستناد إلى UNESCO, 2018b.
2. المرجع نفسه.
3. UNOCHA, 2017, 2019a, 2019b, 2019c.
4. Mullis and others, 2017.
5. حسابات الإسكوا، الشكل 1.
6. ILO, 2017.
7. UNESCO Institute for Statistics, 2017. وفقاً لتصنيف اليونسكو لمجموعات البلدان في المنطقة، حسب المرجع.
8. حسابات الإسكوا، الشكل 2. للحصول على معلومات عن البلدان، يمكن الاطلاع على مرفق هذا التقرير.
9. UNICEF and Countdown to 2030, 2019. الأطفال المعرضون للخطر في الأعوام 2005 و2010 و2015، باستخدام مؤشر مركب لقياس نسبة التقرّم والفقر دون سنّ الخامسة.
10. Maclean and Fien, 2017.
11. UNICEF, 2019.
12. Global Initiative to End All Corporal Punishment of Children, 2018. حسب المرجع، هذه البلدان هي: جزر القمر، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وقطر، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا.
13. UNICEF, 2017c, 2019.
14. UNESCO Institute for Statistics, 2018a.
15. ESCWA, 2018, p. 34.
16. UNDP, 2016; Haichour and others, 2018.
17. Association of Women Heads of Households, Coalition of Mauritanian Educational Organizations, and the Global Initiative for Economic Social and Cultural Rights, 2018; Aubry, 2014.
18. UNICEF Middle East and North Africa Regional Office, 2019; UNICEF and UNESCO Institute for Statistics, 2018.
19. UNICEF, 2017a.
20. ESCWA and others, 2017.
21. UNICEF and Instance Nationale d'Evaluation Conseil Supérieur de l'Education de la Formation et de la Recherche Scientifique, 2015.
22. ESCWA, 2018, p. 37.
23. UNICEF, 2019.

- Assaad, Ragui, Rana Hendy and Djavad Salehi-Isfahani (2019). "Inequality of Opportunity in Educational Attainment in the Middle East and North Africa: Evidence from Household Surveys". *International Journal of Educational Development* 66 (April): 24–43. <https://doi.org/10.1016/J.IJEDUDEV.2019.02.001>.
- Assaad, Ragui, and Caroline Krafft (2015). "Is Free Basic Education in Egypt a Reality or a Myth?" *International Journal of Educational Development* 45: 16–30. <https://doi.org/10.1016/j.ijedudev.2015.09.001>.
- Association of Women Heads of Households, Coalition of Mauritanian Educational Organizations, and the Global Initiative for Economic Social and Cultural Rights (2018). "Privatization and Sale of Public School Lands in Mauritania". www.right-to-education.org/sites/right-to-education.org/files/resource-attachments/AFRCF_GIESCR_COMEDUC_Privatisation_and_the_sale_of_public_school_lands_in_Mauritania_2018_En.pdf.
- Aubry, Sylvain (2014). "Privatisation and Its Impact on the Right to Education—The Moroccan Case (Podcast)". www.right-to-education.org/resource/human-rights-council-side-event-privatisation-and-its-impact-right-education-moroccan-case.
- ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia) (2015). "Provision of Education by Non-State Actors in Arab Countries: Benefits and Risks". www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/provision-education-non-state-actors-arab-countries-benefits-risks-english.pdf.
- (2018). "Disability in the Arab Region". www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/disability-arab-region-2018-english_1.pdf.
- ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), and others (2017). "Arab Multidimensional Poverty Report". www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/multidimensional-arab-poverty-report-english_0.pdf.
- Global Initiative to End All Corporal Punishment of Children (2018). "Corporal Punishment in Schools". <https://endcorporalpunishment.org/schools/>.
- Haichour, El Houcine, and others (2018). "Engaging Society to Reform Arab Education: From Schooling to Learning—Carnegie Endowment for International Peace". Carnegie Endowment for International Peace. <https://carnegieendowment.org/2018/10/11/engaging-society-to-reform-arab-education-from-schooling-to-learning-pub-77454>.
- ILO (International Labour Organization) (2017). "Global Employment Trends for Youth 2017—Paths to a Better Working Future". www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/-dgreports/-dcomm/-publ/documents/publication/wcms_598669.pdf.
- Maclean, Rupert, and John Fien (2017). "Introduction and Overview: TVET in the Middle East—Issues, Concerns and Prospects". *International Journal of Training Research* 15(3): 197–203. <https://doi.org/10.1080/14480220.2017.1450211>.
- Mullis, Ina V.S., and others. (2017). "EPIRLS 2016 International Results in Online Information Reading". Boston College, TIMSS & PIRLS International Study Center. <http://timssandpirls.bc.edu/pirls2016/international-results/>.
- UNDP (United Nations Development Programme) (2016). *Arab Human Development Report 2016: Youth and the Prospects for Human Development in Changing Reality*. New York. www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/library/huma_development/arab-human-development-report-2016-youth-and-the-prospects-for-.html.
- UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization) (2015). "Rethinking Education - Towards a Global Common Good?" Paris. www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Cairo/images/RethinkingEducation.pdf.
- (2019). "Global Education Monitoring Report—Migration, Displacement and Education: Building Bridges, Not Walls". 123.
- UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization) Institute for Statistics (2017). "Literacy Rates Continue to Rise from One Generation to the Next". http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/fs45-literacy-rates-continue-rise-generation-to-next-en-2017_0.pdf.
- (2018a). "SDG 4 Data Book: Global Education Indicators 2018". <http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/sdg4-data-book-2018-en.pdf>.
- (2018b). "UIS.STAT". <http://data.uis.unesco.org/>.
- UNICEF (United Nations Children's Fund) (2017a). "Child Poverty in the Arab States: Analytical Report of Eleven Countries". www.unicef.org/mena/media/1471/file/Child_Poverty_in_the_Arab_States-Full-Eng.pdf.
- (2017b). "Early Childhood Education—UNICEF DATA". <https://data.unicef.org/topic/early-childhood-development/early-childhood-education/>.
- (2017c). "A Familiar Face - Violence in the Lives of Children and Adolescents". www.unicef.org/publications/files/Violence_in_the_lives_of_children_and_adolescents.pdf.
- (2019). "MENA Generation 2030 - Investing in Children and Youth Today to Secure a Prosperous Region Tomorrow". <https://data.unicef.org/wp-content/uploads/2019/06/MENA-Gen2030-April2019.pdf>.
- UNICEF (United Nations Children's Fund) Middle East and North Africa Regional Office (2019). "Education". www.unicef.org/mena/education#_ftnref1.
- UNICEF (United Nations Children's Fund) and Countdown to 2030 (2019). "Country Profiles for Early Childhood Development". www.countdown2030.org.
- UNICEF (United Nations Children's Fund) and Instance Nationale d'Evaluation Conseil Supérieur de l'Education de la Formation et de la Recherche Scientifique (2015). "Maroc Rapport National Sur Les Enfants Non Scolarisés".
- UNICEF (United Nations Children's Fund) and UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization) Institute for Statistics (2018). "Middle East and North Africa Out-of-School Children Initiative: Regional Fact Sheet 2018". www.oosci-mena.org/uploads/1/wysiwyg/OOSCI_OOSCI_OOSCI_MENA_2018_FS.pdf.
- United Nations Statistics Division (2018). "Global SDG Indicators Database". <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.
- (2019a). "Global SDG Indicators Database". <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.
- (2019b). "SDG Indicators Metadata Repository". <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/>.
- UNOCHA (Office for the Coordination of Humanitarian Affairs) (2017). "Iraq: Mosul Humanitarian Response Situation Report No. 37". https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Mosul_Humanitarian_Response_Situation_Report_No._37_285_to_11_June_2017_29.pdf.
- (2019a). "2019 Humanitarian Needs Overview: Syrian Arab Republic". https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2019_Syr_HNO_Full.pdf.
- (2019b). "2019 Libya Humanitarian Needs Overview". https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2019_lby_hno_draftv1.1.pdf.
- (2019c). "Yemen: 2019 Humanitarian Needs Overview". https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2019_Yemen_HNO_FINAL.pdf.
- World Bank (2019). World Development Indicators DataBank. <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators/preview/on>.



سوف نعمل من أجل إحداث زيادة كبيرة في الاستثمارات التي تهدف إلى سد الفجوة بين الجنسين وتعزيز دعم المؤسسات في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وسيتم القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، عن طريق أمور منها إشراك الرجال والفتيان في هذا المسعى. فالتعميم المنتظم لمراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ الخطة أمر بالغ الأهمية.

تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030



الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

أحرزت البلدان العربية تقدماً ملموساً في توسيع نطاق حصول النساء والفتيات على خدمات الرعاية الصحية والتعليم. وتستمر المرأة في خوض آفاق جديدة في كثير من مجالات الحياة، غير أنّ القوانين والممارسات القانونية والأعراف الاجتماعية والثقافية وما تنطوي عليه من تمييز، كما الحواجز الهيكلية التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين لا تزال راسخة. ولا تزال المشاركة الاقتصادية للمرأة متأخرة، ولا سيما بين الشباب. ونتيجة لذلك، تواجه المرأة في كثير من الأحيان قيوداً على استقلاليتها وتمتعها بكافة حقوق الإنسان، بما في ذلك الاضطلاع بدور فاعل في صنع القرار، في المنزل وفي المجال العام. ومشاركة المرأة الكاملة في المجالين السياسي والاقتصادي عامل أساسي لتحقيق الهدف 5 وسائر أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

وقائع

الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

انضمت جميع الدول العربية باستثناء السودان والصومال إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وصادقت جزر القمر، وجيبوتي، ودولة فلسطين، واليمن على الاتفاقية من دون تحفظات على المواد الأساسية. واعتباراً من عام 2008، سحبت الأردن، وعمان، ومصر، والمغرب بعض التحفظات التي أبدتها عند المصادقة على الاتفاقية أو الانضمام إليها. وبالرغم من سحب تونس جميع تحفظاتها في عام 2014، فقد أبقّت على إعلان عام بعدم اتخاذ أي قرار تنظيمي أو تشريعي يخالف أحكام الفصل الأول من الدستور¹.

يمكن للقضاة في الأردن، وتونس، ولبنان، ومصر، والمغرب منح استثناءات تسمح بزواج الأطفال، رغم الحماية القانونية من هذا الزواج. ويُسمح في عشرة بلدان بزواج القاصرات قانوناً شرط موافقة الأهل.



153
سنة

تحلّ البلدان العربية جميعاً في المراتب الأخيرة في العالم في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي عن الفجوة بين الجنسين. وحسب التقديرات، يلزم البلدان العربية والبلدان المجاورة نحو 153 سنة لسد الفجوة الاقتصادية بين الجنسين، وتصل هذه المدة إلى 165 سنة في أمريكا الشمالية، و136 سنة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و61 سنة في أوروبا الغربية².

25%

يُسجّل في المنطقة العربية أدنى مستوى من المشاركة الاقتصادية للمرأة في العالم، وهو لم يتجاوز 25 في المائة في عام 2015، مقارنة بمتوسط عالمي قدره 50 في المائة³؛ وتزاول 38 في المائة من النساء الأعمال في المنطقة أعمالاً غير مستقرة⁴.

39.3% عاطلات عن العمل

ترتفع بطالة الشباب في المنطقة، وهي الأعلى بين الشباب إذ بلغ متوسطها 39.3 في المائة في عام 2017⁵.



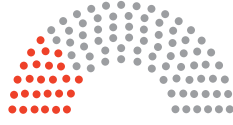
لا تتجاوز نسبة النساء من أصحاب الحيازة الزراعية في المنطقة 7 في المائة⁶. ومع ذلك تشارك النساء على نطاق واسع في الأنشطة الزراعية، على نحو غير متناسب حتى في بعض البلدان، فتصل نسبة مشاركتهنّ مثلاً إلى نحو 60 في المائة من مجموع العاملين في هذه الأنشطة في السودان والمغرب، وإلى 54 في المائة في موريتانيا⁷.

التنقل والاستقلالية

لا تزال في بعض البلدان العربية قوانين تحد من إمكانية تنقل المرأة واستقلاليتها، وتشتت عليها الحصول على إذن من الرجل للتقدم بطلب للحصول على جواز سفر أو السفر خارج البلد أو العمل خارج المنزل أو الزواج.

37% ضحايا عنف منزلي

تتزايد نسبة النساء في البرلمانات، وقد وصلت إلى 19.4 في المائة في عام 2018؛ ومع ذلك، لا يزال متوسط المنطقة العربية منخفضاً مقارنة بالمناطق الأخرى¹⁴.



تشير التقديرات إلى أن 37 في المائة من النساء المعاشرات في بعض بلدان المنطقة يتعرّضن لعنف جسدي و/أو جنسي من الشريك الحميم في مرحلة ما من حياتهن⁸. وتشير التقديرات إلى أن المخاطر تزداد كثيراً في أوقات الأزمات وفي مناطق الصراع⁹.

ترتفع نسبة النساء في السلك القضائي في البلدان العربية، ولكنها تتفاوت كثيراً من بلد إلى آخر، ولا تزال دون النسب المحققة في المناطق الأخرى. ففي عام 2018، شغلت القاضيات في لبنان 49.3 في المائة من المناصب القضائية، أما في العراق، فلم تتجاوز هذه النسبة 7 في المائة. وتمثيل القاضيات في جميع البلدان العربية ضعيف جداً في المناصب القضائية العليا وفي المحاكم العليا وفي الهيئات القضائية التي يتخذ فيها القرار¹⁵.



يتميز معظم البلدان العربية بين الجرائم وما يسمى "جرائم الشرف" التي تطبق فيها أحكام مخففة أو تؤخذ تدابير تخفيف عند قتل النساء على يد الأزواج أو أفراد الأسرة الذكور بسبب ما يُعتبر تجاوزاً اجتماعياً¹⁰.



بلغت الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت 17.3 في المائة في عام 2017، أي أنها تجاوزت الفجوة العالمية بنسبة 50 في المائة¹⁶.



تلتحق جميع الفتيات تقريباً في البلدان العربية بالمدارس، وفي بعض البلدان، يتجاوز عدد الملتحقات بالجامعات عدد الملتحقين¹¹.



لا تزال ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث مستمرة في بعض البلدان العربية. وتشير التقديرات إلى أن 98 في المائة من الفتيات والنساء بين عمر 15 و49 سنة في الصومال و87 في المائة في مصر تعرّضن لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وتسود هذه الممارسة أيضاً في جيبوتي، والسودان، والعراق، وموريتانيا، واليمن¹⁷.

تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات

تصل نسبة الطالبات الجامعيات في الاختصاصات العلمية إلى 70 في المائة في الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت، غير أن نسبة مشاركتهن في القوى العاملة في مجالات العلوم والبحوث لا تتجاوز 12 في المائة. وفي المغرب، 70 في المائة من الطلاب المسجلين في مقرّرات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من الإناث، غير أنهم يصلن بأعداد قليلة إلى مناصب إدارية في هذه المجالات بعد التخرج¹².

8.3% من المناصب الإدارية

استناداً إلى أحدث البيانات الوطنية المتاحة، مقابل متوسط عالمي قدره 27.6 في المائة¹³.

تسجّل المنطقة أدنى متوسط لعدد النساء في المناصب الإدارية عالمياً، اقتصر على 8.3 في المائة عام 2015،

قياس الهدف 5 في المنطقة العربية وفقاً لإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة

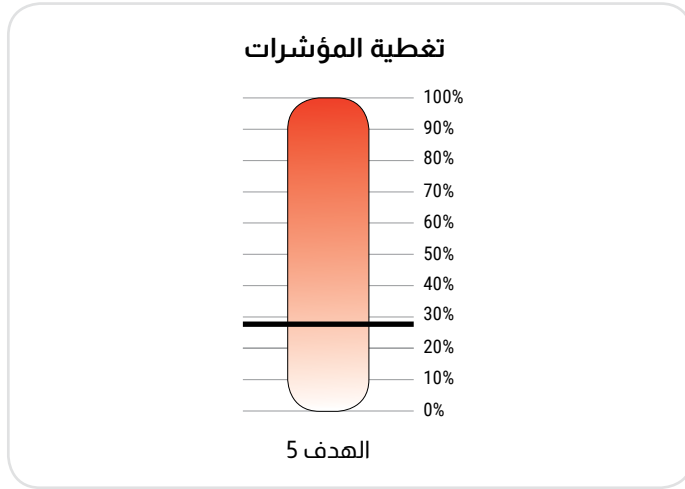
حسب الجنس، بوصفها وسيلة بالغة الأهمية في تنفيذ خطة عام 2030. ويقيس المؤشر 1-4-2 نسبة مجموع السكان البالغين الذين لديهم حقوق مضمونة لحيازة الأرض. ومن المؤشرات الأخرى التي تتناول مباشرة المساواة بين الجنسين المؤشر 3-7-1 الذي يقيس نسبة النساء في سن الإنجاب اللواتي تتاح لهن إمكانية الوصول إلى الأساليب الحديثة لتنظيم الأسرة.

تتوفر بيانات عن 4 من 14 مؤشراً¹⁸، وعن 3 من 9 مقاصد للهدف 5.

لا يقتصر قياس المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في المنطقة العربية على مقاصد الهدف 5 ومؤشراته. فمن بين 232 مؤشراً فردياً في الإطار العالمي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ككل، 53 منها هي مؤشرات تراعي بُعد الجنسين¹⁹.

وتُضاف إلى الصعوبات التي تواجهها المنطقة منذ أمد طويل في إنتاج بيانات جيدة ومنتظمة ومفصلة، تحديات في قياس الهدف 5.

ويستلزم عدداً من المقاصد التفصيل حسب الجنس. فيشير المقصد 17-18 مثلاً إلى البيانات المفصلة، بما في ذلك البيانات المفصلة



الإحصاءات، وبالتالي في التخطيط وإعداد الميزانية. غير أن التقدم ضئيل على هذا المستوى في البلدان العربية.

وقد ركز قياس المشاركة السياسية للمرأة إلى حد كبير على تمثيل المرأة في البرلمانات، غير أن هذا القياس لا يعبر عن فعالية تمثيل المرأة ولا مشاركتها في الحياة السياسية خارج البرلمانات.

وتحصر البيانات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية بالنساء المتزوجات، في ظل الأعراف الثقافية والاجتماعية، فتستثني عدداً كبيراً من النساء غير المتزوجات واللواتي لم يتزوجن قط والمراهقات.

فالتمييز يتخذ أشكالاً مباشرة وغير مباشرة. ويسهل تحديد بعض هذه الأشكال، مثل القوانين، في حين أن بعضها الآخر، مثل الصور النمطية والأعراف الاجتماعية المتحيزة، غير ملموس. ويصعب قياس أوجه عدم المساواة في النتائج، التي كثيراً ما تنجم عن تداخل أشكال ومستويات مختلفة للتمييز. فقياسها يستدعي ابتكاراً والتزاماً في المنهجيات من الخبراء الإحصائيين وواضعي السياسات.

وكثيراً ما تخفي المتوسطات الوطنية تفاوتات كبيرة بين الفئات الاجتماعية، بما في ذلك فئات مختلفة من النساء والفتيات. وتخفي المتوسطات بالتالي أوجه عدم مساواة حسب الثروة أو الانتماء العرقي أو الموقع الجغرافي.

ومن المؤشرات الرئيسية للهدف 5 التي لا تتوفر البيانات الوافية بشأنها المؤشران 5-1 و 5-2 بشأن القضاء على العنف ضد المرأة والفتاة. ولا بد، في عملية جمع البيانات، من تكثيف العمل على المبادئ التوجيهية الأخلاقية لحفظ كرامة المجيبات اللواتي يقدمن المعلومات، ولضمان سلامة المجيبات والقائمين على المقابلات على حد سواء، ولا سيما في ما يتعلق بالعنف على أساس الجنس.

وبالنسبة إلى المؤشر 5-4-1 بشأن الوقت الذي تستغرقه الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، تستأثر مسوح استخدام الوقت بأهمية بالغة لإظهار هذه القضية في

العوائق الرئيسية أمام تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات في المنطقة العربية

في عدة مجالات منها التعليم والأعمال التجارية والرعاية الصحية والتكنولوجيا والفنون. كذلك تمثل النساء غالبية القوى العاملة في الزراعة في كثير من البلدان. ورغم دور المرأة المنتج وصوتها الواثق، لا يزال تمثيلها أقل بكثير من المطلوب في القوى العاملة وعلى جميع مستويات صنع القرار. ولا بد من إزالة العقبات التي تحول دون مشاركتها الكاملة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لضمان تمتعها بحقوق الإنسان، وتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

لا يزال يتعين على الحركات النسائية أن تتحول حركة شعبية عابرة للفئات على الصعيد الوطني أو الإقليمي في البلدان العربية. لكن هذا التحول يعوقه تقلص الحيز المدني والقيود المفروضة على عمل المجتمع المدني عموماً. وهذا الوضع يوسع الفوارق وأوجه عدم المساواة بين امرأة في المدن وأخرى في الأرياف، وبين امرأة من الطبقة المتوسطة وأخرى من الطبقة الفقيرة، كما يعمد في تهميش النساء العاطلات عن العمل واللاجئات والعاملات المهاجرات، وفي بعض الحالات النساء من الأقليات.

على الصعيدين العالمي والإقليمي، بين حياة النساء والفتيات وحياة الرجال والفتيان عدم مساواة جوهري. وفي المنطقة العربية، رغم اختلاف الوضع بين البلدان وبين الطبقات الاقتصادية والاجتماعية وبين الفئات الاجتماعية، لا تزال النساء والفتيات يواجهن أشكالاً متنوعة من العقبات والقيود كمحدودية التنقل، والتمييز القانوني في قضايا الأحوال الشخصية مثل الطلاق والحضانة، والفوارق بين الجنسين على مستوى الاقتصاد، والعبء الساحق للرعاية والعمل المنزلي، والمشاركة المحدودة في الحياة السياسية وصنع القرار، والتعرض للعنف، فضلاً عن قيود كثيرة أخرى. وتتداخل القوانين والممارسات القانونية والأعراف الثقافية والاجتماعية التمييزية بدرجات متفاوتة. كما أن الصراعات والأزمات، إنسانية كانت أم اقتصادية، ترسخ التمييز القائم لأن النساء والفتيات أكثر عرضة لمخاطر الأزمات ويتحملن منها العبء الثقيل.

وتقدم المرأة دائماً في المنطقة العربية مساهمات كبيرة في مجتمعها، وتستمر في كسر الحواجز. فعدد الإناث في الجامعات أكبر من عدد الذكور. وتزايد أعدادهن في المناصب الإدارية والبرلمانات والسلك القضائي، ويحرزن تقدماً مطرداً

في ما يلي العوائق الرئيسية أمام تحقيق الهدف 5 في المنطقة العربية

القوانين والممارسات القانونية التمييزية



- ضعف الالتزام بالصكوك العالمية لحقوق الإنسان: أبدت جميع الدول العربية تقريباً (18 بلداً) تحفظات على بعض مواد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولا سيما المادة 2 (التمييز في التشريعات) والمادة 16 (الزواج والعلاقات العائلية)²⁰. ونتيجة لذلك، لا يزال في القوانين الجنائية تشريعات تميز ضد المرأة. ولم تصادق السودان والصومال بعد على الاتفاقية، في حين سحبت تونس جميع تحفظاتها عليها²¹. ويؤدي ضعف الالتزام السياسي بالحقوق الشاملة للجميع إلى تمييز على أساس الجنس في مختلف مجالات الحياة الخاصة والعامة، ويتيح للدول والمجتمعات الابتعاد عن المعايير الدولية في تفسير الصكوك القانونية وإنفاذها.
- ويؤدي غياب تشريعات تحظر التمييز على أساس الجنس إلى تقويض مشاركة المرأة في القوى العاملة، وتمثيلها في الأحزاب السياسية ومؤسسات الحكم على جميع المستويات.
- ضعف الحماية بموجب القانون المدني: لا تجرم غالبية الدول العربية العنف الأسري، ولا يجرم أكثر من 80 في المائة منها الاغتصاب في إطار الزواج²². وفي حالات وجود قوانين لمكافحة العنف على أساس الجنس، يبقى الضعف في الإنفاذ. وتسمح الجرائم التي تسمى "جرائم الشرف" بالعنف ضد المرأة، بل وحتى بقتلها على يد الأقارب الذكور على خلفية ما يُعتبر تجاوزات اجتماعية أو جنسية.
- وفي غالبية البلدان العربية، لا تدرج قضايا المرأة ضمن نطاق اختصاص القانون المدني، بل ضمن قوانين الأحوال الشخصية الخاضعة للسلطات الدينية والعقائدية لا التشريعات المدنية أو العلمانية. وتمثل المحاكم الشرعية والمحاكم الدينية لغير المسلمين طوائف دينية مختلفة في البلدان، وغالباً ما تنظمها السلطات الدينية لكل منها. وتتمتع هذه المحاكم بقدر كبير من الاستقلالية عن الهيئات القضائية الخاصة بالدولة²³. وتضع الأعراف الدينية (الإسلامية والمسيحية على السواء) تركيبة "قوانين الأسرة" المتعلقة بالزواج والطلاق والحضانة والتنقل والميراث، وكثيراً ما يكون ذلك على حساب المرأة.
- غياب نهج الحقوق إزاء الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية: بالرغم من إعادة تأكيد الدول العربية الامتثال الثابت لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام 1994 ومنهاج عمل بيجين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام 1995، والتوصيات المنبثقة عن الاستعراضات الإقليمية الدورية لهاتين الوثيقتين، لا تزال تواجه تحديات في تعميم الحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية من دون تمييز على أساس الجنس أو الجنسية أو وضع النزوح أو الوضع العائلي. والخدمات المتصلة بصحة الأم وتنظيم الأسرة والوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجها غير مدمجة بالكامل في الرعاية الصحية الأولية. كذلك تتفاوت إمكانية الحصول على هذه الخدمات ونوعيتها بين البلدان، وبين الطبقات الاجتماعية، وبين المناطق الحضرية والريفية.
- ولا تلتزم الأطر القانونية بنهج الحقوق، الذي يسمح للأفراد باتخاذ خيارات مستنيرة. وكثيراً ما تتضمن هذه الأطر استثناءات من السن القانونية للزواج، تفرض على الفتيات الصغيرات الزواج بالإكراه والحمل المبكر وأحياناً الإجهاد القسري. وتحول العوائق الثقافية إلى حد كبير بالنساء والأزواج دون اتخاذ قرارات حرة ومسؤولة بشأن صحتهم الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة.

السلوكيات والأعراف الاجتماعية التمييزية



- في المنطقة العربية، كما في جميع المناطق الأخرى، تُقلل عدّة سلوكيات وأعراف اجتماعية من قيمة دور المرأة وإسهاماتها في المجتمع، أو تقيد نطاق إسهاماتها. وهذه السلوكيات تقيد حقوق المرأة ودورها وقدرتها على اتخاذ الخيارات، وتغوق مشاركتها في المجتمع والاقتصاد. ومن أهم هذه الأعراف والسلوكيات:
- النظم الاجتماعية التي تركز في بعض البلدان العربية وصاية الذكور وتفرض على المرأة الخضوع للذكور في أسرتها في ما يتعلق بخياراتها الحياتية و/أو مشاركتها في الحياة العامة.
- التحرش المقبول اجتماعياً في المجال العام والعنف على أساس الجنس في المجال الخاص هما انتهاكان صارخان لحقوق الإنسان للنساء والفتيات. والعنف على أساس الجنس ليس سائداً بسبب الأعراف الاجتماعية والثقافية فحسب، بل لا يزال الإبلاغ عنه أقل مما ينبغي بكثير، ما يعوق المحاولات القانونية (في حال توفرها) لحماية المرأة.
- فصل المهن حسب الجنس وفقاً لما يعتبر "مناسباً" أو مقبولاً اجتماعياً.
- عبء أعمال الرعاية المنزلية غير المدفوعة الأجر الذي يقع بمعظمه على عاتق النساء والفتيات، بمن فيهن النساء العاملات والفتيات المسجلات في المدارس اللواتي يقمن بالجزء الأكبر من الأعمال المنزلية. ويحد هذا العبء من الوقت المتاح للمرأة ومن قدرتها على مواصلة الدراسة والعمل وبناء مسار مهني والمشاركة في الحياة العامة.

الحوافز الهيكلية أمام مشاركة المرأة في الاقتصاد وفرص حصولها على الموارد



المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة هي الأدنى على الصعيد العالمي. وتحد التبعية الاقتصادية من قدرتها على الاختيار والتصرف في مختلف جوانب حياتها.

إضافةً إلى القيود التي تفرضها الأعراف الاجتماعية التمييزية على المرأة، تفرض عليها سوق العمل عقوبات تلقائية لأن الاقتصادات موجهة نحو قطاعات الخدمات والقطاعات غير المنتجة. وغالباً ما ينتهي الأمر بالمرأة في أعمال أقل أجراً، وأمام آفاق محدودة للتقدم. ومن العقبات الإضافية غياب تشريع يحظر التمييز على أساس الجنس ووقف التحرش في مكان العمل، والافتقار إلى النقل العام الآمن وميسر الكلفة.

وتتضمن قوانين الدول، باستثناء تونس، ما يقوّض تكافؤ فرص حصول المرأة على الأراضي والموارد المائية. وهذا التمييز يهدد منعة المرأة وسبل عيشها وتمكينها الاقتصادي، ولا سيما في المناطق الريفية. وفي العديد من البلدان، لا تستطيع المرأة فتح حسابات مصرفية باسمها أو لأولادها. وفي القيود المفروضة على حصول المرأة على قروض، ما يهدد استقلاليتها الاقتصادية، فضلاً عن إسهامها في الاقتصاد. والتمييز في الميراث شائع، وفي الغالب تعود ملكية المنازل للذكور، ما يفاقم الوضع الصعب الذي تواجهه المطلقات والنساء العازبات.



الصراعات والأزمات والاحتلال

ألحقت الأزمات الإنسانية التي طال أمدها وحالات عدم الاستقرار والنزوح في عدد من البلدان العربية أضراراً جسيمة بالنساء والفتيات، من أسبابها الآثار غير المباشرة على البلدان التي تستضيف ملايين اللاجئين. وقد باتت النساء والفتيات أكثر عرضة للمخاطر في ظروف منها:

- الاغتصاب والعنف الجنسي؛
- الزواج المبكر؛
- القيود المفروضة على التنقل والحصول على التعليم والخدمات الصحية، بما في ذلك الولادة الآمنة ومنع الحمل.

وتواجه النساء الفلسطينيات اللواتي يعشن تحت الاحتلال صعوبات كبيرة. فمنذ بداية الاحتلال، اعتقل الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن الإسرائيلية أكثر من 10,000 امرأة فلسطينية. وقد سُجن الكثير منهنّ بسبب مخالفات مثل نشر الممارسات المتعلقة بالاحتلال على وسائل التواصل الاجتماعي. وتعرض المعتقلات في أحيان كثيرة للتحرش الجنسي والإيذاء اللفظي والاعتداء الجسدي. وتؤدي الاعتقالات الجماعية للرجال الفلسطينيين إلى زيادة المصاعب الاجتماعية والاقتصادية التي تتكبدها النساء لأنهن يصبحن المعيل الوحيد لأسرهن²⁴.

باستثناء دولة فلسطين، لا يمكن للقاضيات العمل في المحاكم الشرعية أو الدينية التي عادة ما تتولّى النظر في قضايا الأحوال الشخصية في البلدان العربية.

وتتواجد النساء بكثرة في السلك القضائي في بعض البلدان العربية، غير أنّ هذا لا ينعكس على نحو طردي في توليهنّ المناصب القضائية العليا وفي المحاكم العليا وفي الهيئات القضائية التي يتخذ فيها القرار، ما يشكك في صوابية الفكرة القائلة بأنّ رتبة النساء في السلك القضائي ترتفع تلقائياً مع التحاق مزيد من النساء به.

المصدر: ESCWA, 2018.

في المملكة العربية السعودية، لا يحظر قانون العمل التمييز ضد المرأة في الأجور أو الفصل أو الحرمان من الترقية أو غير ذلك من أحكام وشروط العمل، ولا يضمن الأجر المتساوي على العمل المتساوي.

وفي عدد من البلدان العربية الأخرى تشريعات تميّز ضدّ المرأة لأنها تحدّ من مشاركتها في قطاعات معيّنة. ففي الجزائر مثلاً، تحظر المادة 29 من قانون العمل لعام 1990 تشغيل المرأة في عمل ليلي، ما لم يُمنح استثناء خاص. وفي ليبيا، ينص قانون علاقات العمل لعام 2010 على أنه لا يجوز تشغيل المرأة في أنواع من الأعمال "لا تتناسب وطبيعة المرأة"، التي يتعيّن تحديدها في القواعد التنفيذية، ولم تُحدّد أي قواعد في هذا الإطار. وفي مصر، تحظر القرارات الوزارية على المرأة العمل في التعدين أو البناء.

المصدر: ESCWA and others, 2018.

الزواج المبكر للفتيات السوريات مصدر قلق في 69 في المائة من مجتمعات اللاجئين والنازحين داخلياً.

وبحلول عام 2018، بلغت نسبة النساء والأطفال 83 في المائة من النازحين داخلياً في اليمن، وكان ما يقدر بثلاثة ملايين امرأة وفتاة عرضة لخطر العنف على أساس الجنس.

المصدر: OCHA, 2018, 2019; Care International, 2018.

صدرت قرارات برلمانية مفصّلة في الأردن، وتونس، ولبنان في عام 2017، تلغي القوانين التمييزية المتعلقة بالاغتصاب التي كانت تعفي المعتصّب من العقاب إذا تزوّج ضحيّته.

المصدر: UN Women, 2017.

عرضة للإهمال

والتحرّش، وتفتقر إلى الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، ولا تحصل على استحقاقات المعاش التقاعدي.

العاملات المهاجرات: تعمل النساء المهاجرات، ومعظمهن من جنوب آسيا وأفريقيا، في المنازل أو في الصناعة أو الزراعة. ويتعرّضن لمختلف أوجه الاعتداء والاستغلال. وفي كثير من الأحيان، تؤدي الثغرات التشريعية والافتقار إلى آليات الحماية إلى إفلات الجناة من الملاحقة القضائية²⁵.

النساء والفتيات اللاجئات: يمثلن أحياناً فئة خفية في عداد المهاجرين، ولا تتوفر عنهن بيانات كافية لتقييم إمكاناتهن واحتياجاتهن وتلبّيتها. ومن المعروف أنّ تقييد التنقّل، والزواج المبكر، وارتفاع خطر التعرّض للعنف والعنف الجنسي، إضافة إلى التراجع على صعيدي الصحة والتعليم، مظاهر منتشرة على نطاق واسع بين النساء في مجتمعات اللاجئين والنازحين داخلياً.

تعرّضت نساء من الأقليات الإثنية والدينية في الصراعات الأخيرة في المنطقة للاغتصاب والاعتداء الجنسي على يد المتطرّفين. وينتمي بعض هؤلاء النساء إلى مجتمعات الرّحل، فيصعب تحديد احتياجاتهن وتلبّيتها. وستطول آثار العنف على أساس الجنس، الذي بلغ حد الإبادة الجماعية أحياناً، فتتطال مجتمعات وأجيالاً بأكملها. ولا بدّ من إيلاء اهتمام خاص للسلامة النفسية والجسدية للمرأة في أعقاب الصراعات، وإعادة دمجها في محيطها وفي المجتمع عموماً.

يتطلب تحديد وضع النساء والفتيات المعرّضات للمخاطر في المنطقة المزيد من البيانات حول عدم المساواة بين الجنسين والبيانات المفصلة حسب الجنس، وذلك لتصميم سياسات وبرامج تلبّي الاحتياجات الفعلية. لكن أدلة دامغة تشي بأنماط عديدة من التعرّض للإهمال.

تبرز في مجالات شتى فجوات جغرافية وبين المدن والأرياف ضمن العوامل التي تحدّد أوجه عدم المساواة التي تعيشها النساء والفتيات. فالنساء من المناطق الريفية الفقيرة أكثر عرضة للعنف، وللتسرّب من المدرسة، والانخراط في العمل غير النظامي، والزواج المبكر، والولادة في سن مبكرة، ولمضاعفات أثناء الولادة.

والفئات التالية من النساء والفتيات هي الأكثر عرضة لخطر التعرّض للإهمال:

الناجيات من العنف على أساس الجنس: تؤدي صعوبة تحديد مدى انتشار العنف إلى سوء تقدير لمستوى الخدمات اللازمة للوصول إلى النساء والفتيات المتضرّرات ومساعدتهن بالقدر اللازم.

النساء والفتيات ذوات الإعاقة: تسجل الفتيات والنساء في عداد الأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق الريفية، أدنى معدّلات الإلمام بالقراءة والكتابة والتحصيل التعليمي والالتحاق بالمدارس.

المرأة في قطاعات الاقتصاد غير النظامي: المرأة العاملة في الزراعة وغيرها من القطاعات غير النظامية أكثر عرضة للاستغلال

ما العمل لتسريع التقدّم في تحقيق الهدف 5

- 1. تعزيز الالتزام السياسي بالمساواة بين الجنسين، وسن وتفعيل التشريعات لإنهاء جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات:**
 - ضمان التقيد الكامل بصكوك حقوق الإنسان، وإعمال حقوق الإنسان للنساء والفتيات في المجالين العام والخاص.
 - ضمان توفر الموارد والآليات الكافية لإعمال وإنفاذ صكوك حقوق الإنسان.
 - زيادة حضور المرأة في السلك القضائي على جميع المستويات وفي المحاكم التي تشرف على قضايا الأحوال الشخصية مثل الحضنة والطلاق.
 - بناء قدرات المرأة في مواقع التمثيل الشعبي والتشريع، واتخاذ إجراءات إيجابية لزيادة حضورها في هيئات صنع القرار.
- 2. القضاء على جميع أشكال التمييز على صعيد المشاركة الاقتصادية للمرأة، وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية للمرأة وإمكانية حصولها على الموارد:**
 - إلغاء القوانين التمييزية ضد المرأة في مكان العمل، ووضع حدٍ للفصل بين المهن.
 - تعزيز أماكن العمل المراعية لاعتبارات الجنسين في المجالين العام والخاص بوضع تشريعات لهذه الغاية، بما في ذلك تشريعات لضمان رعاية الأمومة والمشاركة على قدم المساواة في المعاشات التقاعدية.
 - دعم توفر مرافق الرعاية النهارية بكلفة ميسّرة في جميع المدن والمجتمعات المحلية.
 - القضاء على التمييز ضد المرأة في إمكانية الحصول على الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الأراضي والموارد المائية، وتيسير حصول المرأة على الخدمات المالية.

• تعميم نهج الحقوق إزاء الصحة الجنسية والإنجابية في وضع السياسات وتخصيص الموارد، وفي قطاع الصحة.

• القضاء على جميع الممارسات الضارة، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وتعزيز حملات المناصرة المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية.

5. تحسين البيانات والإحصاءات لتعكس الواقع الحياتي للنساء والفتيات:

• تمثل البيانات والإحصاءات مدخلات بالغة الأهمية لوضع السياسات والحلول التي تركز على الأدلة في ما يتعلق بجميع مقاصد الهدف 5. ويشمل ذلك العنف ضد المرأة وعبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. ولا بدّ من العمل على تفصيل البيانات حسب الجنس والفئة العمرية والموقع الجغرافي والانتماء العرقي والدين والإعاقة والحالة من حيث الهجرة وغير ذلك من المعايير في جميع أهداف التنمية المستدامة.

6. تعزيز القدرات المؤسسية:

• ضمان توفر موارد بشرية ومالية كافية للآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في جميع البلدان، بما في ذلك البلدان المتأثرة بالصراعات، حتى تتمكن هذه المؤسسات من الاضطلاع بولاياتها والدفع باتجاه تحقيق التغيير التشريعي وسائر أشكال التغيير اللازمة.

3. السعي إلى إحداث تغيير اجتماعي وسلوكي:

• زيادة المناصرة والتوعية ببذل جهود هادفة ومصممة حسب السياق المحلي لتحقيق التقدم في جميع أبعاد الهدف 5، بما في ذلك الحلول المبتكرة والتُّهَج المنطلقة من القاعدة لإشراك الرجال والفتيان في تحقيق المساواة بين الجنسين.

• تعزيز المشاركة على مستوى المجتمع المدني والقاعدة الشعبية في مجال حقوق المرأة، بما في ذلك في المناطق الريفية والنائية، وذلك بوسائل منها إقامة الشراكات مع أصحاب المصلحة المتعددين والتحاور معهم.

• وضع معايير للخطاب العام للقضاء على الصيغ التمييزية والصور النمطية في الخطابات العامة والإعلامية، وفي المناهج التعليمية.

4. تفعيل التزامات المنطقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين:

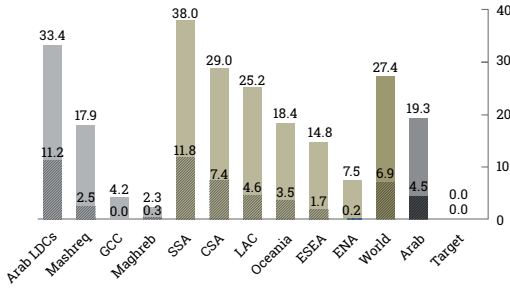
• ضمان وصول الجميع إلى كامل الخدمات الجيدة في مجالي الصحة الجنسية والإنجابية.

مقاصد الهدف 5 ومؤشراته في المنطقة العربية

| المقصد | المؤشر | البيانات |
|--|---|---|
| 1-5 القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان | 1-1-5 ما إذا كان ثمة أطر قانونية قائمة، أم لا، من أجل تعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس | لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر. |
| 2-5 القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال | 1-2-5 نسبة النساء المعاشرات والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق، اللاتي تعرّضن لعنف بدني أو جنسي أو نفسي من عشير حالي أو سابق، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، مصنفة بحسب شكل العنف والعمر | لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر. |

لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

الشكل 1 نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنة، واللاتي تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل بلوغ سن الخامسة عشرة وقبل بلوغ سن الثامنة عشرة (بالنسبة المئوية)



□ نسبة النساء من الفئة العمرية 20-24 عاماً اللواتي تزوجن قبل بلوغ سن 18
 ■ نسبة النساء من الفئة العمرية 20-24 سنة اللواتي تزوجن قبل بلوغ سن 15

ملاحظة: يجري تصوير هذين المؤشرين الفرعيين باستخدام رسم بياني بأعمدة مكذبة، وبما أنهما يقيسان أوجهاً مختلفة لزواج الأطفال، فهما جذيران بالتقييم كل على حدة. ويشمل المؤشر الفرعي الثاني (الزواج بحلول سن 18 سنة) المؤشر الفرعي الأول (الزواج بحلول سن 15 سنة) (المزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على المرفق). وترجى جميع المتوسطات حسب عدد النساء بين 20 و24 سنة، بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: لبنان (2009)، العراق (2011)، الأردن وتونس وجزر القمر وقطر (2012)، الجزائر واليمن (2013)، السودان ودولة فلسطين ومصر (2014)، موريتانيا (2015).

2-2-5

نسبة النساء والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق اللاتي تعرّضن لعنف جنسي من أشخاص غير العشير، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، بحسب العمر ومكان حدوث العنف

1-3-5

نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنة، واللاتي تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل بلوغ سن الخامسة عشرة وقبل بلوغ سن الثامنة عشرة

3-5

القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث

2-3-5

لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

نسبة الفتيات والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً، واللاتي خضعن لعملية تشويه/بتر الأعضاء التناسلية، بحسب العمر

1-4-5

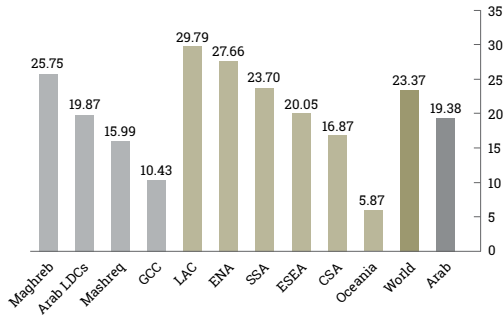
لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

نسبة الوقت المخصص للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، بحسب الجنس والعمر والمكان

4-5

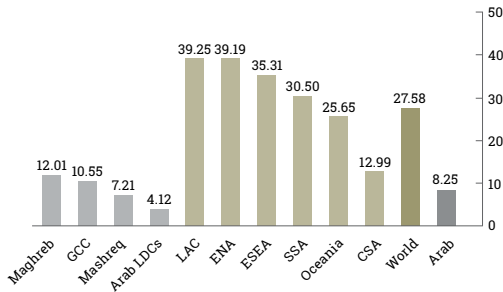
الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعة الأجر وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني

الشكل 2 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (بالنسبة المئوية من إجمالي عدد المقاعد)



ملاحظة: جميع المجاميع هي متوسطات مرفحة حسب قيمة عام 2015 للعدد الإجمالي للمقاعد البرلمانية (United Nations Statistics Division, 2019). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيمةً بيانية سُجّلت في عام 2017 لجميع البلدان العربية باستثناء دولة فلسطين.

الشكل 3 نسبة النساء في المناصب الإدارية (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: جميع المجاميع هي متوسطات مرفحة حسب العدد الإجمالي للمدراء لعام 2015 (ILO, 2015; United Nations Statistics Division, 2019). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيمةً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية (2010)، تونس (2012)، الجزائر واليمن (2014)، المملكة العربية السعودية ودولة فلسطين (2015)، الإمارات العربية المتحدة وقطر ومصر (2016).

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

1-5-5

نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية

2-5-5

نسبة النساء في المناصب الإدارية

1-6-5

نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 سنة و49 سنة واللاتي يتخذن بأنفسهن قرارات مستتيرة بشأن العلاقات الجنسية، واستخدام وسائل منع الحمل، والرعاية المتعلقة بالصحة الإنجابية

2-6-5

عدد البلدان التي لديها قوانين وأنظمة تكفل حصول النساء والرجال الذين في سن 15 سنة فأكثر على خدمات الرعاية والمعلومات والتثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية على نحو كامل وعلى قدم المساواة

1-أ-5

(أ) نسبة مجموع المزارعين الذين يمتلكون أراض زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية، بحسب الجنس؛ و(ب) حصّة المرأة بين الملاك أو أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية، بحسب نوع الحيازة

5-5

كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامّة

6-5

ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتّفق عليه وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهّاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما

أ-5

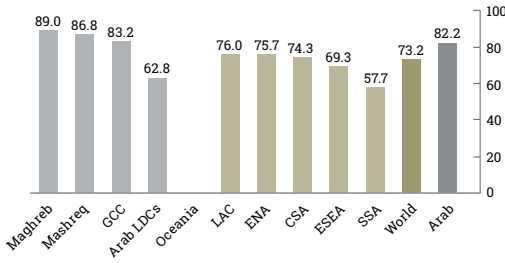
القيام بإصلاحات لتحويل المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقاً للقوانين الوطنية

لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

5-أ-2

نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها

الشكل 4 نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيمياً بيانات سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: عُمان (2013)، دولة فلسطين (2014)، قطر (2015)، الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية (2016).

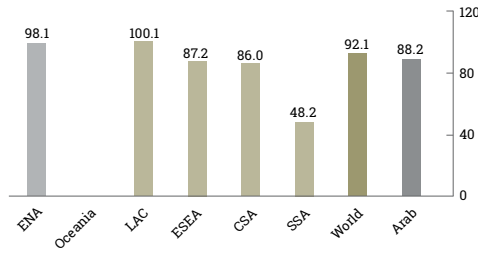
5-ب-1

نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول، حسب نوع الجنس

5-ب

تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة

الشكل 5 عدم المساواة بين الجنسين في نسبة الأفراد الذين يملكون هاتفاً محمولاً: نسبة الإناث إلى الذكور



ملاحظة: تُرّجح جميع متوسطات هذه النسب حسب متغير الترجيح نفسه المستخدم في المجموعة المقابلة لها، وبعبارة أخرى، بالنسبة إلى المؤشر 5-ب-1، تُرّجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019).

5-ج-1

لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

نسبة البلدان التي لديها نُظُم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

5-ج

اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات

ملاحظة: وسط وجنوب آسيا (CSA); شرقي وجنوب شرقي آسيا (ESEA); أوروبا وأمريكا الشمالية (ENA); دول مجلس التعاون الخليجي (GCC); أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC); البلدان العربية الأقل نمواً (Arab LDCs); أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا (Oceania); أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA).

تستند جميع الأرقام إلى قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة (United Nations Statistics Division, 2018).

الحواشي

1. ESCWA, 2015; United Nations, 2019
2. World Economic Forum, 2018; Zahidi, 2019
3. ILO, 2018b; World Economic Forum, 2017
4. تستند القيم الإقليمية التي حسبها هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أحدث المعلومات المتاحة عن البلدان من هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women, 2015). ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، يشمل العمل غير المستقر "العاملين لحسابهم الخاص" و"المساهمين في العمل الأسري".
5. الرجوع إلى الوقائع في الهدف 8.
6. بالاستناد إلى بيانات من FAO, 2019b والبلدان المشمولة هي: الأردن، وتونس، والجزائر، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية.
7. FAO, 2019a
8. WHO, 2013; UN Women, 2018. تشمل هذه النسب أربعة بلدان عربية (الأردن، والعراق، ودولة فلسطين، ومصر) إضافةً إلى إيران.
9. في اليمن، تشير الدراسات إلى أن معدلات التعرض للعنف على أساس الجنس زادت بنسبة 36 في المائة في الفترة بين عامي 2016 و2017 (UNFPA, 2019).
10. ESCWA and others, 2018
11. UNDP, 2019. البيانات لعام 2013.
12. Islam, 2017
13. حسابات الإسكوا، الشكل 3.
14. حسابات الإسكوا، الشكل 2.
15. ESCWA, 2018
16. ITU, 2017
17. Dockery, 2018. لمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على WHO, 2018.
18. وفقاً للمنهجية المستخدمة في هذا التقرير.
19. UN Women and United Nations Department of Economic and Social Affairs, 2019
20. ESCWA, 2015, 2017
21. المرجع نفسه.
22. ESCWA and others, 2018
23. ESCWA, 2018
24. ESCWA, 2019
25. ESCWA and IOM, 2017

- Care International (2018). "Yemen: More than 3 Million Women and Girls Suffering the Brunt of the Ongoing Conflict, Warns CARE". www.care-international.org/news/press-releases/yemen-more-than-3-million-women-and-girls-suffering-the-brunt-of-the-ongoing-conflict-warns-care.
- Dockery, Wesley (2018). "Where Does the Arab World Stand on Female Genital Mutilation?" www.dw.com/en/where-does-the-arab-world-stand-on-female-genital-mutilation/a-42472991.
- ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia) (2015). "Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing+20)". www.unescwa.org/publications/Women-Gender-Equality-Arab-Region.
- (2017). "Estimating Costs of Marital Violence in the Arab Region: Operational Model". E/ESCWA/ECW/2017/TECHNICAL PAPER.4. Technical paper. Beirut. www.unescwa.org/publications/estimating-costs-marital-violence-operational-model.
- (2018). "Women in the Judiciary: A Stepping Stone towards Gender Justice". E/ESCWA/ECW/2018/Brief.1. ESCWA Policy Briefs. Beirut. www.unescwa.org/publications/women-judiciary-gender-justice-arab-countries.
- (2019). "Social and Economic Situation of Palestinian Women and Girls (July 2016 – June 2018)". www.unescwa.org/publications/social-economic-situation-palestinian-women-2016-2018.
- ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), and IOM (International Organization for Migration) (2017). "2017 Situation Report on International Migration: Migration in the Arab Region and the 2030 Agenda for Sustainable Development". www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/2017-situation-report-international-migration-english.pdf.
- ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), and others (2018). "Gender Justice and the Law".
- FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations) (2019a). "FAOSTAT Employment Indicators". www.fao.org/faostat/en/#data/OE.
- (2019b). "Statistics: Gender and Land Rights Database (Latest Available)". www.fao.org/gender-landrights-database/data-map/statistics/en.
- International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Inter-Parliamentary Union, and Stockholm University (2019). "Gender Quotas Database". 2019. www.idea.int/data-tools/data/gender-quotas/country-overview.
- ILO (International Labour Organization) (2018a). "Employment Statistics". ILOSTAT. <https://ilostat.ilo.org/topics/employment/>.
- (2018b). "Labour Force Participation Rate by Sex and Age – ILOSTAT Data". 2018. www.ilo.org/shinyapps/bulkexplorer6/?lang=en&segment=indicator&id=EAP_2WAP_SEX_AGE_RT_A.
- Islam, Samira I (2017). "Arab Women in Science, Technology, Engineering and Mathematics Fields: The Way Forward". *World Journal of Education* 7(6). <https://doi.org/10.5430/wje.v7n6p12>.
- ITU (International Telecommunications Union) (2017). "ITU Gender Dashboard". www.itu.int/en/action/gender-equality/data/Pages/ie.aspx?en/action/gender-equality/data/Pages/default.aspx.
- OCHA (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs) (2018). "Syrian Arab Republic: The Humanitarian Crisis in Syria". <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syrian-arab-republic-humanitarian-crisis-syria-23-april-2018-enar>.
- (2019). "Yemen: 2019 Humanitarian Needs Overview". https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2019_Yemen_HNO_FINAL.pdf.
- United Nations (2019). "United Nations Treaty Collection". https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-8&chapter=4&clang=en#EndDec.
- UNDP (United Nations Development Programme) (2019). "Arab States – Goal 4: Quality Education". www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/sustainable-development-goals/goal-4-quality-education.html.
- UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women) (2015). "Spring Forward for Women Programme". <https://spring-forward.unwomen.org/en>.
- (2017). "Historic Day for Women in Lebanon as Parliament Repeals Rape Law". UN Women News and Events, 18 August. www.unwomen.org/en/news/stories/2017/8/news-lebanon-parliament-repeals-rape-law.
- (2018). "Facts and Figures: Ending Violence against Women". www.unwomen.org/en/what-we-do/ending-violence-against-women/facts-and-figures.
- UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women), and the United Nations Department of Economic and Social Affairs (2019). "Progress on the Sustainable Development Goals: The Gender Snapshot 2019". www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2019/09/progress-on-the-sustainable-development-goals-the-gender-snapshot-2019.
- UNFPA (United Nations Fund for Population Activities) (2019). "A Nightmare within a Nightmare". UNFPA Yemen News, 28 May. <https://yemen.unfpa.org/en/news/nightmare-within-nightmare>.
- United Nations Population Division (2017). "World Population Prospects". <https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/>.
- United Nations Statistics Division (2018). "Global SDG Indicators Database". <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.
- (2019). "SDG Indicators Metadata Repository". <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/>.
- World Economic Forum (2017). *The Global Gender Gap Report 2017*. Geneva.
- (2018). *The Global Gender Gap Report 2018*. Geneva. www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2018.pdf.
- WHO (World Health Organization) (2013). "Global and Regional Estimates of Violence Against Women: Prevalence and Health Effects of Intimate Partner Violence and Non-Partner Sexual Violence". <https://apps.who.int/iris/handle/10665/85239>.
- (2018). "Female Genital Mutilation". www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/female-genital-mutilation.
- Zahidi, Saadia (2019). "Accelerating Gender Parity in Globalization 4.0". *World Economic Forum Articles*, 18 June. www.weforum.org/agenda/2019/06/accelerating-gender-gap-parity-equality-globalization-4/.



الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

تواجه المنطقة العربية في ندرة المياه تحدياً كبيراً، يتفاقم بفعل التداخل عبر الحدود، والاحتلال والصراع، وتغيّر المناخ، وكذلك بفعل النمو السكاني والتوسّع العمراني. ويتطلب تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة نهجاً حقوقياً حيال المياه وخدمات الصرف الصحي، كما يتطلب هياكل فعالة لحوكمة المياه داخل البلدان وفي ما بينها، واستراتيجيات تربط بين المياه والطاقة والأمن الغذائي. والمنطقة في حاجة ملحة إلى استثمارات كبيرة في البنى التحتية، والتكنولوجيات الملائمة، واستخدام موارد المياه غير التقليدية بهدف تحسين الإنتاجية والاستدامة، ووصول الخدمة إلى الجميع.

وقائع

> 1,000 متر مكعب للفرد

40 خزناً جوفياً مشتركاً

تحلّ المنطقة العربية في صدارة مناطق العالم من حيث ندرة المياه العذبة. فمن أصل 22 بلداً عربياً، يُصنّف 18 بلداً دون العتبة السنوية لندرة موارد المياه العذبة المتجددة، أي دون 1,000 متر مكعب للفرد سنوياً¹.

يتجاوز عدد أحواض المياه الجوفية المشتركة في المنطقة العربية عدد الأحواض المائية السطحية المشتركة، ففيها ما لا يقل عن 40 خزناً جوفياً مشتركاً في 21 من أصل 22 بلداً عربياً⁴.

13 دولة عربية

70.5 مليون شخص

تُصنّف دون العتبة المطلقة لندرة المياه العذبة، أي دون 500 متر مكعب للفرد سنوياً².

تشير التقديرات إلى أنّ 70.5 مليون شخص لا يحصلون على الحد الأدنى الأساسي من خدمات الصرف الصحي في المنطقة، و47.5 مليون شخص لا يحصلون على خدمات مياه الشرب⁵.

تواجه المنطقة العربية ضغوطاً إضافية على مواردها المائية بسبب تغيّر المناخ، ولا سيما بسبب ارتفاع درجات الحرارة وتراجع معدلات هطول الأمطار.



يُمارس 23.42 في المائة من السكان في البلدان العربية الأقل نمواً التغطّو في العراء مقابل 3.08 في المائة في بلدان المغرب العربي، و0.09 في المائة في بلدان المشرق العربي، و0.01 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي⁶. وفي البلدان العربية الأقل نمواً، يكثر التغطّو في العراء في المناطق الريفية⁷.



يتشارك 14 من أصل 22 بلداً عربياً حوضاً مائياً سطحياً مع بلد مشاطئ أو أكثر³. ومع أن المنطقة تضمّ 27 حوضاً مائياً سطحياً مشتركاً، يبقى عدد اتفاقات التعاون لإدارة هذه الموارد محدوداً.

يُعتبر تقطّع خدمات إمدادات المياه والفارق في جودة هذه الخدمات من التحديات الكبيرة التي تعقّق أوجه عدم المساواة، لا سيما بين المجتمعات المحلية الحضرية والريفية.



يصعب الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي بفعل احتلال دولة فلسطين والصراعات المسلّحة في بلدان مختلفة في المنطقة.



60%

ينبع حوالي 60 في المائة من المياه من خارج حدود المنطقة، ما يزيد الاعتماد على مصادر المياه الخارجية.



يهدّد تلوث المياه، الناجم عن التعرض للنفايات الصناعية، والتلوث بالمياه العادمة، والاستخدام غير المنضبط للمبيدات والأسمدة، جودة المياه والصحة. ففي غزّة مثلاً، ارتفعت تركيزات النترات في مياه الشرب إلى حوالي 600-800 ملغ/لتر، في حين يبلغ الحدّ الأقصى المسموح به 50 ملغ/لتر. وفي منطقة رأس الجبل في تونس، قاربت المستويات 800 ملغ/لتر¹⁰. وتعرّض هذه المستويات الرضع والأجنة لمخاطر.

تستهلك الزراعة 80 في المائة من المياه في المنطقة، ومع ذلك فإنّ إنتاجية المياه منخفضة، ويؤدّي انعدام الكفاءة في الريّ إلى هدر كميات كبيرة، تُقدّر بنحو 60 في المائة⁸.

بلدان مجلس التعاون الخليجي

تصنّف بلدان مجلس التعاون الخليجي في طليعة البلدان من حيث ندرة المياه، إلا أنّها حقّقت أو تسير على طريق تحقيق المقاصد المتعلقة بإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، وذلك من خلال الاستثمار في موارد المياه غير التقليدية.

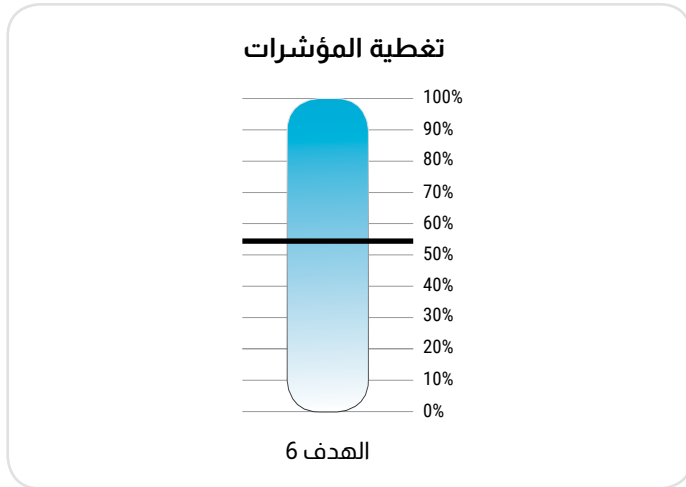


تزداد الأمراض المنقولة عن طريق المياه تفشيّاً في المنطقة. ففي عام 2016، تسبب الإسهال في نصف البلدان العربية بما لا يقل عن 4 في المائة من وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة، ووصلت هذه النسبة إلى 20 في المائة في الجمهورية العربية السورية¹¹.

يحرز الأردن تقدماً ملحوظاً في إعادة استخدام المياه العادمة المُعالِجة، في دليل على وجود إمكانيات هائلة في المنطقة⁹.



قياس الهدف 6 في المنطقة العربية وفقاً لإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة



تتوفر بيانات عن 6 من 11 مؤشراً¹²، وعن 8 من مقاصد للهدف 6.

ولا تشمل هذه المقاصد الستة مقصدين أساسيين في حالة المنطقة العربية هما: الحصول على مياه الشرب الآمنة والميسورة التكلفة (المقصد 6-1)، وتحسين نوعية المياه ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها (المقصد 6-3). ومن الأهمية أن تتضمن تقارير البلدان جميع مكونات المؤشرات المتعلقة بهذه المقاصد لإنتاج متوسطات تعبر عن واقع المنطقة.

تبرز القيود التالية في قياس الهدف 6 في المنطقة العربية باستخدام المجموعة الرسمية من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة:

- لا تقتضي المنهجية المُعتمَدة لمؤشرات الهدف 6 التصنيف حسب المناطق الريفية والحضرية. وفي حين يقل الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي عموماً في المناطق الريفية، يطرح التوسع العمراني العشوائي على غير تخطيط وانتشار الأحياء العشوائية المزيد من الصعوبات، في غياب البنى التحتية اللازمة.
- لا تُصنّف البيانات حسب الجنس.

- لا تكفي المؤشرات العالمية للهدف 6 لرصد التحديات أو فرص التقدّم في المنطقة. فلا تتوفر حالياً أيّ مؤشرات أو منهجيات مُعتمَدة عالمياً لقياس التقدّم في "الحدّ بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه"، على نحو ما ينصّ عليه المقصد 6-4 ولا ترصد أيّ من مؤشرات أو منهجيات أهداف التنمية المستدامة أهمية موارد المياه غير التقليدية، مثل التحلية أو إعادة استخدام المياه العادمة المُعالِجة في حالة مناطق أو بلدان تعاني من ندرة المياه، مثل بلدان مجلس التعاون الخليجي.

- يبقى تصنيف البيانات حسب وضع الهجرة أقلّ مما هو مطلوب لتقييم الاحتياجات إلى خدمات المياه ومخاطر تقطّعها في مجتمعات النازحين واللاجئين قياساً إلى ما تشهده المنطقة من صراعات.

المتاحة" بالقياس الخاص بالبلدان الأخرى، لأن الوصول إلى المياه يتوقف على ما تسمح به سلطة الاحتلال. ولا يشمل هذا المؤشر أيضاً بعداً يتعلّق بجودة المياه، على الرغم من أنّ الجودة مشمولة في مؤشرات أخرى.

• يُعدّ مؤشر مستوى الضغط الذي تتعرّض له المياه مُضلاً في حالة دولة فلسطين. فالفلسطينيون تحت الاحتلال لا يمكنهم السيطرة على مواردهم الطبيعية، بما فيها المياه. لذلك، لا يمكن مقارنة رصد "سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة

الوجه الإنساني للهدف 6

يُعدّ المقصد 4-6 بالحدّ بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، لكنّه لا يترافق مع منهجية مفضّلة. فتعتبر القدرة على قياس تأثير ندرة المياه على الناس - وليس على القطاعات الاقتصادية فحسب - أساسية لضمان الوصول إلى المياه كحقّ من حقوق الإنسان. فالندرة تؤثر على قدرة الناس على الوصول إلى مياه الشرب؛ والحفاظ على صحتهم وممارسة النظافة الصحية؛ والنمو وإنتاج الأغذية؛ وإنتاج الطاقة واستخدامها؛ والحفاظ على النظم الإيكولوجية الأساسية لرفاه الإنسان.

ومن الاحتمالات وضع "حدّ أدنى" أو "حدّ آمن" من المياه التي يحتاج إليها الناس لتلبية المتطلبات الأساسية، والتقسيم المكاني والزمني بين المناطق دون الوطنية، والمجتمعات المحلية، في فترات الجفاف، وما إلى ذلك.

المقصد 6-6 حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات

يتضمّن الهدف 6 مقصداً واحداً ينبغي تحقيقه بحلول عام 2020

العوائق الرئيسية أمام ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة في المنطقة العربية

نهجاً لتقييم علاقة الترابط بين المياه والطاقة والأمن الغذائي في الظروف المناخية المتغيرة، والعمل على الربط بين عناصر الكفاءة والإنتاجية والمنعة، والنهج الحقوقي في الاستراتيجيات الوطنية. ومن الإجراءات التي يمكن العمل عليها تحسين إنتاجية المياه لزيادة كمية المحاصيل مقابل كل قطرة، وحسن اختيار المحاصيل، ولا سيما تلك التي تنمو في المنطقة و/أو تقدر على مقاومة تغيّر المناخ¹³.

يرتبط تحقيق الهدف 6 في المنطقة العربية ارتباطاً وثيقاً بالجهود المبذولة للقضاء على الفقر (الهدف 1) والجوع (الهدف 2). وهو يعتمد على الوصول إلى الطاقة (الهدف 7)، ويتأثر بتغيّر المناخ (الهدف 13)، ويُعدّ عاملاً رئيسياً في تحديد ما يعرف بالأحياء الفقيرة (الهدف 11) في منطقة يعيش معظم سكانها الآن في المُدن وضواحيها. ويُعتبر الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي المستدامة بتكلفة ميسورة ضرورة لضمان حياة صحية (الهدف 3)، فتكون الروابط أقوى بين المياه والصحة في حالة الفئات المعرضة للمخاطر، كالأطفال وكبار السن والحوامل، والمحرومة من الفرص الاقتصادية في المجتمعات الريفية والحضرية على حدّ سواء.

وفي ظروف ندرة المياه العذبة، يزداد الاعتماد على ضخّ المياه الجوفية والتحلّية، وكذلك معالجة المياه العادمة؛ لكنّ جميع هذه النُهج مكلفة وتستهلك الكثير من الطاقة. ولتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، لا بد من تذليل الصعوبات التي تطرحها ندرة المياه وعدم كفاية الخدمات، وذلك بزيادة حصّة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصّصة لقطاع المياه.

والزراعة هي أكبر القطاعات المستهلكة لموارد المياه العذبة، حيث المياه أولوية للأمن الغذائي ولتأمين سبل العيش في الأرياف في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل. وعلى الدول العربية أن تضع

التقدّم من خلال الحلول غير التقليدية

حققت بلدان مجلس التعاون الخليجي قفزات هائلة في معالجة ندرة المياه من خلال التركيز على موارد المياه غير التقليدية بتدابير كالتحلية ومعالجة المياه العادمة. وتنتج هذه البلدان حوالي 60 في المائة من المياه المحلاة في العالم. لكنّ التأثيرات البيئية الناجمة عن ذلك تستوجب الانتباه. وفي السنوات المقبلة، يتعيّن على بلدان مجلس التعاون الخليجي أن تركز جهودها على توليد المعارف والابتكار بغية تطوير تقنيات أقل استهلاكاً للطاقة، واعتماد نهج متكامل يجمع بين الأمن المائي والاستخدام المستدام للطاقة.

المصدر: UNEP, 2019, p. 35.

في ما يلي العوائق الرئيسية أمام تحقيق الهدف 6 في المنطقة العربية

ندرة المياه



تحل المنطقة العربية في طليعة مناطق العالم من حيث ندرة المياه العذبة. ومن العوامل التي تساهم في الحد من هذا المورد معدلات النمو السكاني المرتفعة، وأساليب العيش المتغيرة، وأنماط الإنتاج غير المستدامة. ويتجاوز مستوى الضغط الذي تتعرض له المياه في المنطقة ما تشهده المناطق الأخرى، وهو أعلى من المتوسط الحسابي العالمي بحوالي ست مرات، ويُقاس بنسبة المياه العذبة المسحوبة من موارد المياه العذبة المتاحة (المؤشر 2-4-6)¹⁴. ولا يقتصر تأثير ندرة المياه على الكمية، بل يatal الجودة أيضاً، ويعمق عدم المساواة في الوصول إلى المياه بتكلفة ميسورة وجودة عالية.

تداخل الموارد المائية عبر الحدود



تتقاسم جميع البلدان العربية، باستثناء جزر القمر، خزناً أو أكثر من خزانات المياه الجوفية المشتركة في المنطقة التي يفوق عددها الأربعين، ويتقاسم العديد منها أحواضاً مائية سطحية أيضاً¹⁵. ويؤثر هذا الوضع على إدارة الموارد المائية وتنظيمها وتوزيعها واستخدامها، ويتطلب نهجاً متكاملاً لمعالجة الندرة وآثار تغير المناخ. بالإضافة إلى ذلك، ينبع حوالي 60 في المائة من المياه السطحية من خارج المنطقة، ما يؤدي إلى تداعيات على إدارة المياه والتعاون عبر الحدود.

تغير المناخ



تواجه المنطقة العربية ضغوطاً إضافية على مواردها المائية بسبب ارتفاع درجات الحرارة وتراجع معدلات هطول الأمطار نتيجة لتغير المناخ¹⁶. ومن المرتقب أن ينخفض المتوسط السنوي لهطول الأمطار بنسبة 10 في المائة في الأعوام الخمسين المقبلة¹⁷. وتؤثر درجات الحرارة المرتفعة على معدلات التبخر، ومن المتوقع أن تؤدي أنماط المناخ المتغيرة إلى زيادة وتيرة موجات الجفاف والفيضانات المفاجئة.

التوسع العمراني



تثقل معدلات النمو السكاني المرتفعة، ومعها التوسع العمراني، شبكات الخدمات في المستوطنات البشرية النظامية وغير النظامية بمزيد من الضغوط. وعلى امتداد الخطوط الساحلية خصوصاً، يؤثر التوسع العمراني الكثيف بالسحب المفرط على كمية موارد المياه الجوفية وجودتها، ليزيد اعتماد سكان المناطق الساحلية على نقل المياه من شبكات الأنهار والأحواض الأخرى لتلبية الاحتياجات الأساسية.

الصراعات والأزمات



تؤدي الصراعات وحركة اللجوء الوافدة إلى تباطؤ التقدم في العديد من البلدان. فالأردن مثلاً يعاني من ندرة المياه. وبارتفاع عدد اللاجئين تزداد الحاجة إلى توسيع خدمات المياه والصرف الصحي في المجتمعات المضيفة التي كان الكثير منها يعاني من تقطع إمدادات المياه قبل وصول اللاجئين.

عرضة للإهمال

الريف؛ واستخدم 90.2 في المائة من سكان المناطق الحضرية الحد الأدنى الأساسي من خدمات الصرف الصحي مقابل 68.4 في المائة من سكان الريف؛ ومارس 0.6 في المائة من سكان المناطق الحضرية التغوط في العراء مقابل 14.3 في المائة من سكان الريف¹⁸.

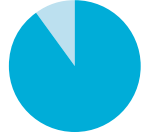
اللاجئون والنازحون: يجب ألا يتأثر حق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي بالاحتلال أو الصراع. ولكن، غالباً ما لا تتوفر المياه الآمنة ومرافق الصرف الصحي المناسبة للاجئين، فيزداد تعرضهم للاعتلال والمرض.

سكان المناطق الريفية: يظهر فرق واضح في خدمات المياه والصرف الصحي بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، ويُرجح أن تكون الفئات غير الميسورة الأكثر عرضة للإهمال. وتبقى الفوارق شاسعة، حتى إذا اقتصرَت الحسابات على إمكانية الوصول إلى الحد الأدنى الأساسي من الخدمات، وأسقط منها التباين في مستويات الجودة.

ففي عام 2015، استخدم 94 في المائة من سكان المناطق الحضرية الحد الأدنى الأساسي من مياه الشرب مقابل 77.5 في المائة من سكان

النساء والفتيات: لا تُصنّف البيانات المتاحة حسب الجنس بحيث تكوّن صورة واضحة عن الفجوة بين الجنسين في الهدف 6. ومن أسباب ذلك أنّ الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي يُحدّد على مستوى الأسرة المعيشية من خلال المستهلكين واستخدام المقاييس الحجمية في منشآت الإمداد. والجدير بالذكر أنّ خدمات المياه والصرف الصحي المناسبة والمُراعية للفوارق بين الجنسين تؤثر على قضايا مثل معدّل تسرّب الفتيات من المدرسة. ويمكن أن يؤدّي نقص المياه وخدمات الصرف الصحي في مرافق الرعاية الصحية إلى زيادة معدّلات مرض الأمّهات ووفاتهنّ، ولا سيما في المناطق الريفية. والنساء اللواتي يواجهن قيوداً على حيازة الأراضي وحقوق المياه يواجهن عقبات تحول دون حصولهنّ على الأمن الغذائي والحفاظ على سبل عيشهنّ من الزراعة.

90.2%
من سكان المناطق الحضرية



الحد الأدنى الأساسي من خدمات الصرف الصحي

68.4%
من سكان المناطق الريفية



ما العمل لتسريع التقدّم في تحقيق الهدف 6

1. زيادة الاستثمار والتمويل:

- البنية التحتية: تحتاج المنطقة إلى زيادة التمويل الأجنبي والمحلي لإعادة تأهيل البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، وتحديثها وتطويرها، ولا سيما في المناطق الريفية.
- التكنولوجيا: تحتاج المنطقة إلى تطوير وتكييف تقنيات ملائمة لإمدادات المياه، والتحلية، ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها، واعتماد استراتيجيات وخطط استثمارية تأخذ في الاعتبار آثار تغيّر المناخ والمخاطر الناجمة عنه.

- تحتاج المنطقة إلى تحسين قدرات المحاسبة المائية على مختلف المستويات لتتمكن من تحقيق وفورات في المياه وإعادة تخصيص الموارد على نحو أكثر إنصافاً وإنتاجية.

2. تعزيز الإدارة الفعّالة والشاملة للمياه، وتعزيز التماسك والتنسيق عبر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية:

- تكثيف جهود بناء القدرات في عدة أطر منها إطار الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

- تفعيل النهج الحقوقي حيال المياه والصرف الصحي، بحيث تصبّ جميع السياسات والإجراءات على المستوى الوطني في تحسين الظروف المعيشية والرفاه.

- توسيع وضمان الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي في المناطق على المستوى دون الوطني، وفي المناطق الريفية، وفي المستوطنات البشرية غير النظامية.

3. اعتماد وتفعيل نهج الترابط بين أمن المياه والطاقة والغذاء:

- مراعاة التداعيات على سبل العيش والأمن الغذائي، وكذلك على استهلاك الطاقة والاستدامة البيئية في الاستراتيجيات والبرامج والتكنولوجيات الرامية إلى تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة. ويزيد تحويل النظم الغذائية وتحسين الممارسات الزراعية من إنتاجية استخدام المياه في القطاع الزراعي.

4. تعزيز التنسيق داخل المناطق وبينها:

- الترويج لأطر سياسات تعاونية ومنصّات لتحسين إدارة الموارد المائية المشتركة والتغلّب على ندرة المياه.

- تحسين تبادل المعارف، والتعلّم والشراكات، وتعزيز قدرة الدول العربية على التفاوض بشأن اتّفاقيات المياه المشتركة¹⁹.

5. تمكين الجهات المعنية، ولا سيما في المناطق الريفية:

- بناء قدرة المجتمعات المحلية، ولا سيما قدرات المزارعين والنساء، لاستخدام إمدادات المياه بكفاءة وإدارتها بفعالية. ويشمل ذلك نقل المعارف والتكنولوجيا، وحشد المعارف المحلية والممارسات التقليدية من أجل إدارة أكثر استدامةً للمياه وخدمات الصرف الصحي.

مقاصد الهدف 6 ومؤشراته في المنطقة العربية

المقصد

1-6

تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030

2-6

تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظلّ أوضاع هشّة، بحلول عام 2030

المؤشر

1-1-6

نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تُدار بطريقة مأمونة

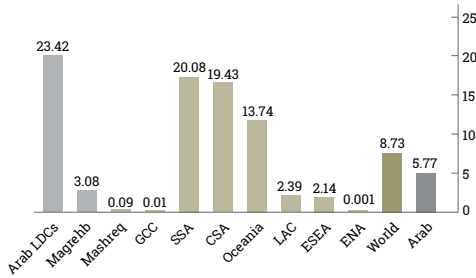
1-2-6

نسبة السكان الذين يستفيدون (أ) من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي و(ب) مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه

البيانات

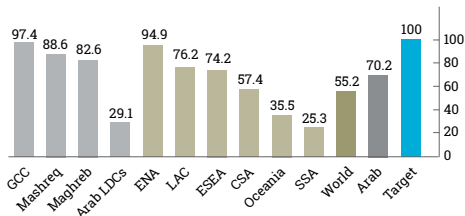
لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

الشكل 1 نسبة السكان الذين يمارسون التّغوّط في العراء (بالنسبة المئوية)



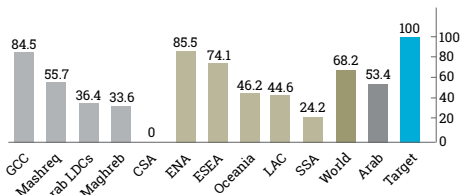
ملاحظة: تُرّخّج جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b) ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2017 لجميع البلدان البالغ عددها 22 بلداً.

الشكل 2 نسبة السكان الذين لديهم مرافق أساسية لغسل اليدين في المنشآت (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُرّخّج جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b) ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: جزر القمر (2016)، تونس والجزائر والجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق وعمان ومصر وموريتانيا واليمن (2017).

الشكل 3 نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي التي تُدار بطريقة مأمونة (بالنسبة المئوية)



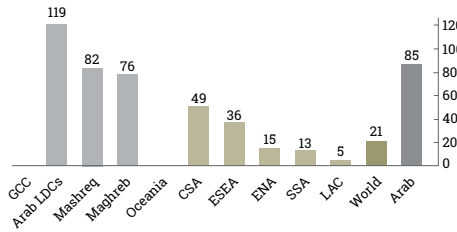
ملاحظة: تُرّخّج جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b) ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2017 للبلدان التالية: الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر وجيبوتي والعراق ودولة فلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية.

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

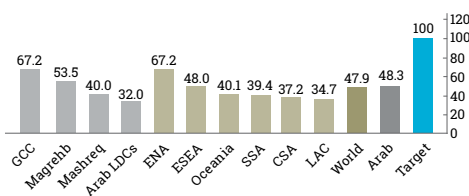
لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

الشكل 4 حجم الضغط الذي تتعرّض له المياه: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُرّجّح جميع المتوسطات باستخدام الفرق بين إجمالي موارد المياه العذبة المتجددة ومتطلبات المياه البيئية، التي تتكوّن من القاسم المُستخدَم من منظمة الأغذية والزراعة (FAO, 2016) وهي آخر سنة تتوفر عنها بيانات. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: السودان والمغرب (2010)، الأردن وتونس والجزائر والعراق ولبنان ومصر (2015). يمثّل مؤشر هدف التنمية المستدامة 2-4-6 كثافة سحب المياه في البلدان والأقاليم ووفقاً للبيانات الوصفية لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (United Nations Statistics Division, 2019b). يمكن أن يكون المؤشر أعلى من 100 في المائة عندما يشتمل سحب المياه على المياه العذبة التأتوية (المياه المسحوبة سابقاً والمُعادَة إلى النظام) أو المياه غير المتجددة (المياه الجوفية الأحفورية)، أو عندما يكون السحب السنوي للمياه الجوفية أعلى من التجديد السنوي (الاستخراج المفرط)، أو عندما يشمل سحب المياه جزءاً من المياه المخصّصة لمتطلبات المياه البيئية أو كلها.

الشكل 5 درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: المجاميع هي المتوسطات الحسابية البسيطة لقيم البلدان (United Nations Statistics Division, 2019a). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2017 للبلدان التالية: الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر وجزر القمر والسودان والصومال والعراق وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن. وفقاً لما حدّثته الشراكة العالمية للمياه (Global Water Partnership, 2017). تُعدّ الإدارة المتكاملة للموارد المائية عمليةً تشجّع على التنمية والإدارة المُنتشقتين للمياه والأرض والموارد ذات الصلة، من أجل تعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي بطريقة عادلة دون المساس باستخدام التّطوّر التكنولوجية الحيوية. وفقاً للبيانات الوصفية لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (United Nations Statistics Division, 2019b). يقاس هذا المؤشر بالنسبة المئوية من صفر (لم يبدأ التنفيذ بعد) إلى 100 (تنفيذ كامل)، ويقاس حالياً من حيث مراحل التنمية والتنفيذ المختلفة للإدارة المتكاملة للموارد المائية.

1-3-6

نسبة مياه الصرف الصحي المُعالَجة بطريقة آمنة

2-3-6

نسبة الكتل المائية الآتية من مياه محيطية ذات نوعية جيدة

1-4-6

التغيّر في كفاءة استخدام المياه على مدى فترة من الزمن

2-4-6

حجم الضغط الذي تتعرّض له المياه: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة

3-6

تحسين نوعية المياه عن طريق الحدّ من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية والمواد الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حدّ، وخفض نسبة مياه المجاري غير المُعالَجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام 2030

4-6

زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادةً كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شحّ المياه، والحدّ بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام 2030

1-5-6

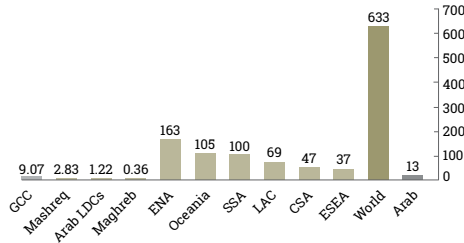
درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (صفر-100)

5-6

تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام 2030

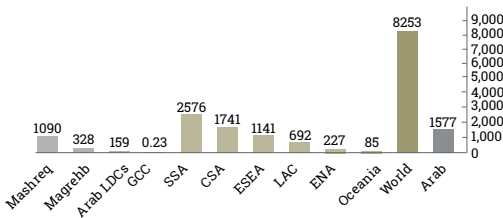
لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

الشكل 6 نطاق الكتل المائية (الدائمة وشبه الدائمة)، كنسبة من المساحة الإجمالية للأراضي (بالنسبة المئوية)



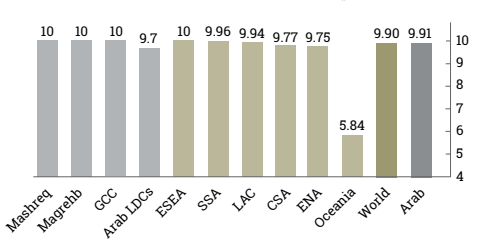
ملاحظة: المجاميع هي العدد الكلي للقيم في البلدان (البيانات الوصفية لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما يلي: شملت في عام 2016 لجميع البلدان باستثناء دولة فلسطين.

الشكل 7 إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية (الإنفاق الإجمالي) لإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، حسب البلدان المتلقية (بملايين الدولارات بالمعدلات الثابتة لعام 2017)



ملاحظة: المجاميع هي العدد الكلي للقيم في البلدان (United Nations Statistics Division, 2019a). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما يلي: شملت في عام 2017 للبلدان التالية: الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان والصومال والعراق ودولة فلسطين ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن؛ وعام 2010 لغمان. لا يغطي هذا المؤشر سوى البلدان والأقاليم المتلقية، ويستثني البلدان والأقاليم المانحة البالغ عددها 33 من مختلف المناطق التي ترد في قائمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الشكل 8 البلدان التي لديها إجراءات في القانون أو السياسة لمشاركة مستخدمي الخدمات/المجتمعات المحلية في تخطيط برامج إمدادات مياه الشرب في الريف، حسب مستوى التحديد في الإجراءات



ملاحظة: (10 = محدد بوضوح؛ 5 = غير محدد بوضوح؛ 0 = لا ينطبق). تُرجم جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2015). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما يلي: شملت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: مصر (2012)، الأردن وتونس والسودان وعمان ولبنان والمغرب وموريتانيا واليمن (2014)، ودولة فلسطين (2017). وهذا المؤشر ينطبق ويُبلغ عنه فقط في البلدان والأقاليم النامية.

2-5-6

نسبة مناطق أحواض المياه العابرة للحدود التي لها ترتيبات تنفيذية تتعلق بالتعاون في مجال المياه

1-6-6

نسبة التغيير في نطاق النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه خلال فترة من الزمن

6-6

حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية، والبحيرات، بحلول عام 2020

1-أ-6

مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية المتصلة بالمياه والصرف الصحي التي تُعد جزءاً من خطة إنفاق تتولى الحكومة تنسيقها

أ-6

تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030

1-ب-6

نسبة الوحدات الإدارية المحلية التي لديها سياسات وإجراءات تنفيذية راسخة في ما يتعلق بمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة خدمات المياه والصرف الصحي

ب-6

دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي

ملاحظة: وسط وجنوب آسيا (CSA)؛ شرقي وجنوب شرقي آسيا (ESEA)؛ أوروبا وأمريكا الشمالية (ENA)؛ بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC)؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)؛ البلدان العربية الأقل نمواً (Arab LDCs)؛ أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا (Oceania)؛ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA).

تستند جميع الأرقام إلى قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة (United Nations Statistics Division, 2018) باستثناء البيانات المحدثة (United Nations Statistics Division, 2019a) بشأن المؤشرات التالية: 1-2-6 [نسبة السكان الذين يمارسون التغط في العراء (النسبة المئوية)، ونسبة السكان الذين لديهم مرافق أساسية لغسل اليدين في المنشآت (النسبة المئوية)، ونسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي التي تُدار بطريقة مأمونة (النسبة المئوية)]، و6-2-4 [حجم الضغط الذي تتعرض له المياه: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة (النسبة المئوية)]، و6-1-1 [إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية (الإنفاق الإجمالي) لإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، حسب البلدان المتلقية (بملايين الدولارات بالمعدلات الثابتة لعام 2017)].

الحواشي

1. FAO, 2016. لا تشمل الحسابات على موارد المياه المحلّة والمياه الجوفية الأحفورية (غير المتجدّدة).
2. المرجع نفسه.
3. ESCWA, 2015a; ESCWA and BGR, 2013; International Groundwater Resources Assessment Centre, 2015
4. المرجع نفسه.
5. WHO and UNICEF, 2017
6. حسابات الإسكوا، الشكل 1.
7. WHO and UNICEF, 2017
8. ESCWA, 2015a
9. المرجع نفسه.
10. UNDP, 2013, pp. 30, 31
11. بيانات من حسابات الإسكوا من <https://data.unicef.org/topic/child-health/diarrhoeal-disease/>
12. وفقاً للمنهجية المُستخدمة في هذا التقرير.
13. ESCWA, 2015b; ESCWA and FAO, 2017
14. حسابات الإسكوا، الشكل 4.
15. ESCWA, 2015a; ESCWA and BGR, 2013; International Groundwater Resources Assessment Centre, 2015
16. ESCWA and others, 2017
17. المرجع نفسه.
18. WHO and UNICEF, 2018
19. ESCWA, 2018, p. 4

ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia) (2015a). *ESCWA Water Development Report 6: The Water, Energy and Food Security Nexus in the Arab Region*. Beirut. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/e_escwa_sdpd_15_2_e_0.pdf.

--- (2015b). *Pathways Towards Food Security in the Arab Region: an assessment of wheat availability*. Beirut.

--- (2018). *Outcome Document—Regional Preparatory Meeting on Water Issues for the 2018 Arab Forum on Sustainable Development and High-level Political Forum*. Beirut. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/outcome_document_on_water_issues_for_2018_afsdhlpf_english.pdf.

ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), and others (2017). *Arab Climate Change Assessment Report—Main Report*. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/riccar_main_report_2017.pdf

ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), and BGR (2013). *Inventory of Shared Water Resources in Western Asia*. Beirut: ESCWA. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/e_escwa_sdpd_13_inventory_e.pdf.

ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), and FAO (Food and Agriculture Organization) (2017). *Arab Horizon 2030: Prospects for Enhancing Food Security in the Arab Region*. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-horizon-2030-prospects-enhancing-food-security-arab-region-english_0.pdf.

FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations) (2016). "FAO AQUASTAT database". www.fao.org/nr/water/aquastat/data/query/index.html?lang=en.

International Groundwater Resources Assessment Centre (2015). "Transboundary Aquifers of the World Map". www.un-igrac.org/ggis/transboundary-aquifers-world-map.

UNDP (United Nations Development Programme) (2013). *Water Governance in the Arab Region: Managing Scarcity and Securing the Future*. [www.undp.org/content/dam/rbas/doc/Energy and Environment/Arab_Water_Gov_Report/Arab_Water_Gov_Report_Full_Final_Nov_27.pdf](http://www.undp.org/content/dam/rbas/doc/Energy%20and%20Environment/Arab_Water_Gov_Report/Arab_Water_Gov_Report_Full_Final_Nov_27.pdf).

UNEP (United Nations Environment Programme) (2019). *Global Environment Outlook—GEO-6: Healthy Planet, Healthy People*. Nairobi: Cambridge University Press. <https://doi.org/10.1017/9781108627146>.

United Nations Population Division (2017). "World Population Prospects". 2017. <https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/>.

United Nations Statistics Division (2018). "Global SDG Indicators Database". 2018. <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.

--- (2019a). "Global SDG Indicators Database". <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.

--- (2019b). "SDG Indicators Metadata Repository". 2019. <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/>.

WHO (World Health Organization), and UNICEF (United Nations Children's Fund) (2018). "A Snapshot of Drinking Water, Sanitation and Hygiene in the Arab Region". www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/jmp_arab_region_snapshot_20march2018_0.pdf.

--- (2019). "Joint Monitoring Programme for Water Supply, Sanitation and Hygiene (JMP)". 2017 dataset. <https://washdata.org/data/household#!/>.



الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

أحرزت الدول العربية تقدماً ملحوظاً في تعميم الحصول على الكهرباء، لكنّ البلدان الأقل نمواً ما زالت متأخرة على هذا المسار. ولا شكّ في أنّ النمو السريع في الاستهلاك المنزلي للطاقة وازدياد كثافة استخدام الطاقة في تحقيق النمو الاقتصادي من بين التحديات الكبيرة. ويقتضي الإسراع في التقدّم في تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة تحوّلاً حاسماً في السياسات لفصل النمو الاقتصادي عن استهلاك الطاقة، وتعزيز الكفاءة والإنتاجية، وزيادة الاستثمار في الطاقة النظيفة والمتجدّدة واستخدامها. وفي هذا السياق، من الضروري تحقيق تحوّل جذري في ذهنية المجتمع لصالح الطاقة المستدامة. ودعم هذا التحوّل يتطلّب إلقاء أصوات حرة وناطقة في الأوساط الأكاديمية والإعلامية، وفي المجتمع المدني.

وقائع

39% من الطاقة المستخدمة هي لوقود النقل

ازداد استهلاك الطاقة ثلاث مرات تقريباً منذ عام 1990⁶. وتبلغ حصة الوقود المستهلك في النقل 39 في المائة من مجموع الطاقة المستخدمة، وهي أعلى من المتوسط العالمي بما لا يقل عن 18 في المائة⁷.

استحوذ قطاع السكن وقطاع الخدمات مجتمعين على نحو ثلثي مجموع الاستهلاك السنوي من الكهرباء في المنطقة في عام 2017، وقد استهلك قطاع المساكن أكثر من 70 في المائة من هذه الكمية⁸.



ارتفعت معدلات كثافة الطاقة في المنطقة العربية خلال التسعينات بينما سجّلت المتوسطات العالمية تراجعاً ملحوظاً. وفي الأعوام الأخيرة، بدأت هذه المعدّلات تتراجع وإن بوتيرة بطيئة، ولم تتجاوز 3 في المائة بين عامي 2010 و2016.



تصنّف اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي من أولى الاقتصادات من حيث كثافة الطاقة. وبين البلدان التي بادرت فعلاً إلى إعطاء الأولوية لكفاءة الطاقة بلدان مستوردة صافية، لا سيما الأردن وتونس والمغرب⁹.

بلدان مجلس التعاون الخليجي

تقتصر حصة الطاقة المتجدّدة على 4.1 في المائة من مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة في المنطقة، مقابل متوسط عالمي قدره 18 في المائة¹⁰. ومعظم هذه الحصة يأتي من الكتلة الأحيائية، وتؤمّن التقنيات الحديثة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية إمدادات محدودة، إلا في بعض البلدان كالإمارات العربية المتحدة والمغرب¹¹.



90% من السكان

تسجل المنطقة العربية ككل أداءً جيداً في تيسير تعميم الحصول على الطاقة، حيث يحصل على الكهرباء قرابة 90 في المائة من السكان¹.

36 مليون شخص من دون كهرباء

أصبح الحصول على الكهرباء شبه معمم في المُدن، لكنّه ظل مستقراً عند نحو 80 في المائة في الأرياف، حيث كان 36 مليون شخص من دون كهرباء في عام 2016².

لا تزال البلدان الأقل نمواً متأخرة على مسار الحصول على الكهرباء، وتسجّل مستوياتٍ دون 50 في المائة، وتصل إلى 38 في المائة في السودان و30 في المائة في الصومال³.

البلدان العربية الأقل نمواً

لا يزال العديد من البلدان يعاني من تقطّع الخدمة وانقطاع التيار الكهربائي⁴.



تزداد نسبة الأشخاص الذين يستخدمون الوقود والتكنولوجيا النظيفين للطهي والتدفئة والإنارة بأطراد منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، وقد بلغت حوالي 95 في المائة في بلدان المشرق العربي وبلدان المغرب العربي وبلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2016؛ غير أنها أدنى بكثير في البلدان الأقل نمواً، حيث لا تتجاوز 42 في المائة⁵.



17 مليار دولار

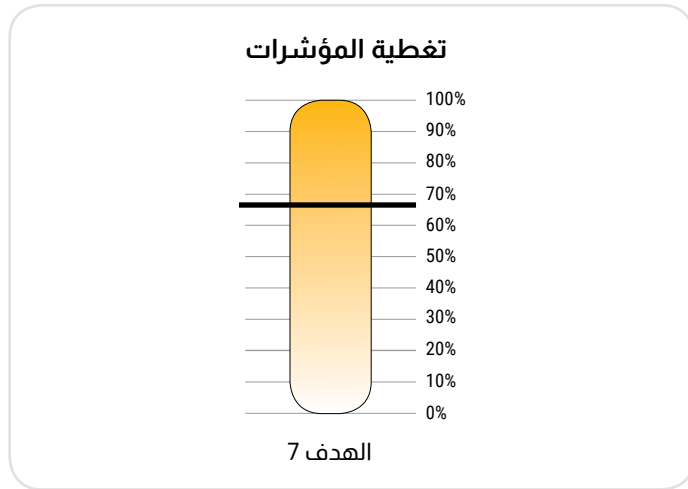
تشير التقديرات إلى أنّ الحصة الإسمية للمنطقة من الاستثمار في كفاءة الطاقة بلغت 17 مليار دولار في عام 2016، أي حوالي 2.7 في المائة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت للمنطقة لذلك العام¹³.

يلاحظ انخفاض في حصة مصادر الطاقة المتجددة من مزيح الطاقة الإجمالي. ويُعزى هذا الاتجاه المزمع والمستمر إلى التخلي عن الكتلة الأحيائية، والتوسع في استخدام الوقود الأحفوري لتلبية الزيادة السريعة في الطلب على الطاقة¹². تعتمد بلدان عديدة مقاصد وطنية بشأن الطاقة المتجددة، تبشّر بنمو في مصادر الطاقة المتجددة في الأعوام المقبلة.



الطاقة المتجددة

قياس الهدف 7 في المنطقة العربية وفقاً لإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة



تتوفر بيانات عن 4 من 6 مؤشرات¹⁴، وعن 3 من 5 مقاصد للهدف 7.

ويستند العديد من المقاصد والمؤشرات إلى جهود بذلتها الوكالات الدولية لمواءمة وتوحيد البيانات في إطار التتبع العالمي لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع. وقد أدى ذلك إلى توفر بيانات جيدة نسبياً لثلاثة مقاصد.

أما البيانات عن المؤشرين المتبقيين المرتبطين "بوسائل التنفيذ" فهي غير متوفرة. وهذان المؤشران هما: المؤشر 7-أ1 بشأن التدفقات المالية الدولية الموجهة إلى البلدان النامية لدعم أنشطة البحث والتطوير في مجالات الطاقة النظيفة وإنتاج الطاقة المتجددة، بما في ذلك النظم الهجينة¹⁵، والمؤشر 7-ب1 بشأن الاستثمارات في مجال كفاءة الطاقة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومبلغ الاستثمار المباشر الأجنبي، في شكل تحويلات مالية، من أجل توفير البنية التحتية والتكنولوجيا اللازمة لأغراض التنمية المستدامة. والواقع أنّ لهذين المؤشرين أهمية خاصة في المنطقة العربية نظراً إلى التدني الكبير في مستويات البحوث والاستثمارات في الطاقة المتجددة والنظيفة، وكذلك في كفاءة الطاقة.

في ما يلي عوامل تؤثر على قياس الهدف 7 في المنطقة العربية حسب المجموعة الرسمية من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة:

- يمكن أن تشمل المؤشرات التكميلية المُحتَمَلة الاستثمار في الطاقة المتجددة وسعة الطاقة المتجددة المنشأة، ونصيب الفرد من استهلاك الطاقة، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن احتراق الوقود الأحفوري.
- يدلّ قياس إنتاجية الطاقة، أو عائدات استخدام الطاقة، على مدى تحوّل سياسة الاقتصاد الكلي إلى تحقيق النمو المستدام.
- يمكن أيضاً قياس مدى تحقيق الهدف 7 بمؤشرات تدرج ضمن أهداف أخرى، بما في ذلك انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المُضافة (المؤشر 9-4-1 في إطار الهدف 9)، والاستهلاك المادي المحلي (المؤشران 8-4-2 و 12-2-2 في إطار الهدفين 8 و 12)، وإعانات الوقود الأحفوري (المؤشر 12-ج-1 في إطار الهدف 12).

- لا يُبيّن المؤشر 7-1-1 بشأن الحصول على الكهرباء موثوقية الحصول على الكهرباء. فتتعطل الخدمة هو من الظواهر الشائعة في العديد من بلدان المنطقة.
- لا تبيّن المؤشرات الرسمية حالياً التكلفة الميسورة للطاقة، المشمولة في صيغة الهدف 7.

العوائق الرئيسية أمام ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة في المنطقة العربية

فمن شأن ذلك أن يساعد على تحسين العلاقات المعقدة بين هذه القطاعات، ويخفف من حدة التوترات أو المقايضات. وهذا الهدف مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالصحة (الهدف 3) من ناحية تلوث الهواء الخارجي والداخلي في المُدن حيث تتدهور نوعية الهواء، وفي المناطق حيث تفتقر الأسر المعيشية إلى إمكانية الحصول على الوقود النظيف للطهي. وبالإضافة إلى التلوث، يؤثر عدم كفاية الحصول على الطاقة في بعض المناطق على توفر الخدمات الصحية وجودتها، بما في ذلك العمليات الجراحية المُنفذة للحياة.

تُعتبر الطاقة أساسية لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة تقريباً، بدءاً بدورها في القضاء على الفقر (الهدف 1)¹⁶. وفي هذا الإطار، تبرز الأهمية الخاصة لأوجه الترابط بين الطاقة وأهداف التنمية المستدامة الأخرى المتعلقة بالغذاء (الهدف 2)، والمياه (الهدف 6)، والنمو الاقتصادي والتخطيط الاقتصادي (الهدف 8)، والتصنيع (الهدف 9)، والاستهلاك والإنتاج المستدامين (الهدف 12)، وتغيّر المناخ (الهدف 13).

من المفيد جداً تطبيق نهج الترابط بين المياه والطاقة والغذاء في المنطقة العربية، حيث الوضع الحرج لندرة المياه (الهدف 6)، والحاجة إلى ضمان ممارسات زراعية أكثر إنتاجية واستدامة (الهدف 2).

انطلق البرنامج التونسي للطاقة الشمسية PROSOL، وهو مبادرة مشتركة بين حكومتَي تونس وإيطاليا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في عام 2005. وقامَ بإنشاء آلية للنشر، بما في ذلك القروض المبسّرة والإعانات في التكاليف التي تقدّمها الحكومة التونسية، بشكل يُسهّل على الأسر المعيشية الحصول على تكنولوجيا الطاقة الشمسية. وعليه، ازدادت تركيبات تسخين المياه بالطاقة الشمسية بمقدار عشرة أضعاف بين عامي 2005 و2011. وصارت أكثر من 50,000 أسرة معيشية تونسية تعتمد على الطاقة الشمسية لتسخين المياه؛ وتمّ تسجيل 42 مزوداً رسمياً لهذه التكنولوجيا؛ وقامت 1,000 شركة على الأقل بتركيب تلك النظم، الأمر الذي دعمَ توليد فرص العمل. فضلاً عن ذلك، ساعدت هذه الخطوة في تجنب 240,000 طنّ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ناهيك عن الحدّ من الاعتماد على الوقود المستورد.

المصدر: ESCWA, 2017c; United Nations, n.d.

تملك الإمارات العربية المتحدة اليوم، وهي من أكبر البلدان المُصدّرة للنفط الصافي في العالم، أكبر منشأة عاملة بالطاقة الشمسية الفوتوفلطية والطاقة الشمسية المركزة في العالم.

ومدينة "مصدر" هي مدينة مستدامة تعمل بالطاقة المتجددة. وفيها معهد "مصدر" وهو مؤسسة أكاديمية للدراسات العليا تُعنى بالبحوث والتنمية في تكنولوجيا الطاقة والمياه المستدامة. ويضمّ المعهد أيضاً مركز البحوث لرسم خرائط الطاقة المتجددة والتقييم.

المصدر: ESCWA, 2017b.

في ما يلي العوائق الرئيسية أمام تحقيق الهدف 7 في المنطقة العربية

النقص في السياسات الحاسمة والشاملة لتحسين كفاءة الطاقة والإنتاجية، والتخلّي عن الوقود الأحفوري

تواجه المنطقة في غياب السياسات الحاسمة والشاملة لتحسين كفاءة الطاقة والإنتاجية، والتخلّي عن الوقود الأحفوري أكبر عائق أمام تحقيق الهدف 7. وظهرت النتيجة في سوء تنظيم العرض والطلب على المستويين الكلي والجزئي. وفي حين يبذل بعض البلدان جهوداً كبيرة لتحسين الكفاءة والإنتاجية، ما زالت البلدان العربية عموماً متأخرة عن بلدان أخرى في العالم، على صعيد السياسات:

- السياسات العامة والاستثمارات تركز على ضمان سُبل الحصول على الطاقة في ظلّ النمو السكاني السريع، وازدياد التوسّع العمراني، والتوسّع الاقتصادي والصناعي، وارتفاع مستويات المعيشة. وقد أدت جميع هذه التطوّرات إلى طلب مرتفع على الطاقة، تجري تلبية معظمه من الوقود الأحفوري.
- إعانات الطاقة المرتفعة تساهم في الإخلال بأنماط استهلاك الطاقة وإنتاجها. وفي غياب الأنظمة المتعلقة بكفاءة الطاقة، تساهم الإعانات في تزايد نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء. لكن بعض البلدان العربية يعمل على اتّخاذ خطوات إيجابية لإصلاح نُظم الإعانات. وأصبحت النُهج المحكّمة وأو التدريجية لتخفيض أو إلغاء الإعانات ضرورية في الوقت نفسه لتأثيرها المباشر على الفقراء.
- التدابير التي تساعد على زيادة كفاءة الطاقة وإنتاجيتها، لا سيما في الجانب التنظيمي (مثل أنظمة البناء، ومعايير الكفاءة، ووضع العلامات)، مجرّاة أو ضعيفة الإنفاذ في أنحاء كثيرة من المنطقة¹⁷. وتعوّق ندرة نُظم النقل العام المستدامة والفعالة الجهود الرامية إلى زيادة الكفاءة والإنتاجية، وخفض كثافة استهلاك الطاقة.

- الاستثمار في تحسين كفاءة الطاقة كان محدوداً بسبب انخفاض تكلفة مدخلات الوقود والمواد الأولية من الإنتاج المحلي للنفط والغاز الطبيعي. ونتيجةً لذلك، ظلت السوق تشهد ضعفاً في حوافز اعتماد تكنولوجيات حديثة تتسم بالكفاءة، أو استخدام الوقود البديل، أو الحد من استهلاك الطاقة، على الرغم من انخفاض تكلفة هذه التكنولوجيات بسرعة في الأعوام الأخيرة.
- الاعتماد على الشركات العامة لتأمين الكهرباء والمياه بتكلفة ميسورة يحد من الخيارات المتاحة للمستهلكين للحصول على إمدادات الكهرباء، ويضعف المنافسة في السوق. ولا يتوفر للمرافق العامة سوى القليل من الحوافز للاستثمار في التكنولوجيات الأكثر كفاءةً في استخدام الطاقة، أو التحوّل عن الوقود، أو اختبار تكنولوجيات جديدة لخفض التكاليف.
- المعرفة والوعي، على المستويين المؤسسي والعام، لا يستخدمان بالفعالية المطلوبة للدفع بالتحوّل إلى ممارسات أكثر استدامةً في العرض والطلب على الطاقة. ولا بد من مساهمة البحث العلمي، والإعلام الناقد، والمجتمع المدني النشط في إصدار ونشر المعلومات للاسترشاد بها في السياسات والخيارات المتاحة للمستهلكين. وهذه المساهمة بالغة الأهمية في تقييم السياسات وتأثيراتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على المستهلكين وعامة الناس¹⁸.

القدرات والموارد

القيود في القدرات التقنية والمؤسسية، وعدم كفاية فُرص الحصول على المعلومات والبيانات، وندرة المهارات البشرية، ونقص التفويض والموارد لإنفاذ السياسات والأنظمة، كلها عوامل تعوق الجهود الرامية إلى إدماج كميات كبيرة من الطاقة المتجددة المتفرقة ضمن شبكات الطاقة القائمة، وإلى وضع السياسات والأنظمة اللازمة بشأن الطاقة وتنفيذها.

الحصول على التمويل

لا يزال الحصول على التمويل لمشاريع الطاقة المتجددة أو تحسين كفاءة الطاقة محدوداً، ليس بسبب ضعف دعم السياسات فحسب، بل أيضاً بسبب الافتقار إلى الأدوات المالية وأسواق الائتمان المناسبة التي تستقطب مثل هذه الاستثمارات. ومن عوائق الحصول على التمويل ضعف تنمية سوق رأس المال، وارتفاع التكاليف الرأسمالية، والتصور السائد بشأن مخاطر هذه المشاريع على المستثمرين.

عرضة للإهمال

في اليمن، أدت الاستعاضة عن الغاز بالحطب إلى زيادة التنافس على الموارد الشحيحة، ما فاقم الصراع بين اليمينيين النازحين داخلياً والمجتمعات المحلية المضيفة. والحوامل والمُرضعات وأطفالهنّ هم الأكثر تضرراً من نقص الوقود، لا سيما في عداد النازحين داخلياً الذين يعيشون في الأكواخ والخيم المؤقتة. وتحوّل جمع الوقود من مسؤولية يتولاها الرجال عادةً إلى مسؤولية تقع على عاتق النساء والفتيات في المقام الأول، فتعرضهن لمخاطر العنف، والإجهاض الناجم عن الأحمال الثقيلة.

المصدر: Oxfam International, 2016.

لا تزال البلدان الأقل نمواً في المنطقة تواجه نقصاً كبيراً في الحصول على الكهرباء، وعلى أنواع الوقود والتكنولوجيا النظيفة. ويتركز حوالي 80 في المائة من النقص في السودان واليمن. في المقابل، يتحسن الحصول على الكهرباء في موريتانيا منذ عام 2000¹⁹. ويبقى النقص في الحصول على الكهرباء عقبة رئيسية أمام التقدم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويكاد يكون الحصول على الكهرباء معماً في المُدن، لكنه يقتصر على 80 في المائة فقط من المجتمعات المحلية الريفية والنائية²⁰، ما يؤدي إلى فجوة ملحوظة بين المناطق الريفية والحضرية. ففي موريتانيا مثلاً، لا يحصل على الكهرباء سوى 2 في المائة فقط من سكان المناطق الريفية. أما في السودان، فتصل هذه النسبة إلى 32 في المائة²¹.

وتواجه البلدان المتضررة من الصراعات والاضطرابات السياسية عقبات أمام تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، وقد تشهد انتكاسات في التقدّم الذي أحرز في الماضي في الحصول على الطاقة. فالجمهورية العربية السورية تكبّدت أضراراً بالغة تؤثر على قدرتها على إمداد سكانها بالطاقة. وأوقع تدمير حقول النفط والغاز بخسائر قدرها 8.4 مليار دولار بحلول عام 2016. وبلغ حجم الخسائر في منشآت الكهرباء والمياه والصرف الصحي 8.2 مليار دولار²².

المصدر: ESCWA, 2017a.

ما العمل لتسريع التقدم في تحقيق الهدف 7

- إعادة هيكلة التسعير المحلي لكي يشمل التكاليف الكاملة لإنتاج الطاقة واستخدامها، بما في ذلك العوامل الخارجية. ينبغي أن يتوافق تحديد أسعار الطاقة مع الإدارة المستدامة لموارد الطاقة، وأن يسرّع استيعاب كفاءة الطاقة، وتكنولوجيات الطاقة المتجددة والنظيفة.

- ترشيد استخدام دعم الطاقة من خلال تطوير سُبل تتسم بالكفاءة والفعالية لحماية الفئات الأشد تأثراً، وتجنّب العشوائية في الدعم المباشر وغير المباشر الذي يُثقل الميزانيات الوطنية، ويحدث خللاً في أسواق الطاقة، ويضعف حوافز الاستثمار في حلول الطاقة المستدامة.

3. تعزيز التعاون والتجارة البينية:

- تمكين شبكات الترابط بين البلدان العربية، وتعزيز مشاريع ومبادرات التكامل العربية مثل سوق الكهرباء العربية، مع التركيز على الشبكات الذكية والممرات الخضراء.

4. تطوير الأسواق المالية وطلو التمول لاعتماد الطاقة النظيفة:

- تطوير القروض الصغيرة للتطبيقات والشبكات الصغيرة النطاق، أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والصكوك المالية الوطنية لتحفيز الاستثمار الدولي في المشاريع الضخمة.

5. زيادة الاستثمار في البحث والتطوير لرشد السياسات العامة بالنتائج العلمية الموثوقة:

- تمكين المؤسسات العامة والخاصة من تقييم السياسات والأثر، وإنتاج المعارف اللازمة لتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج.

يستلزم تذليل العوائق والقيود وتصحيح الخلل الذي تشي به الأسواق إرادة سياسية تعطي الأولوية لتحقيق الانتقال إلى الطاقة المستدامة والعمل المناخي في المنطقة. وينبغي أن يمهّد التحوّل في التخطيط الاقتصادي لمعالجة الأبعاد البيئية والاجتماعية، على أن تواكبه نقلة في السياسات نحو إنتاج الطاقة المستدامة واستخدامها.

1. المبادرة إلى وضع سياسات متكاملة للطاقة المستدامة:

- تعزيز الصلة بين الطاقة المستدامة وأهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وترشيد استخدام الوقود الأحفوري في المنطقة، واستغلال الإمكانيات الاقتصادية للطاقة المتجددة.

- تعزيز الجهود الرامية إلى الحدّ من استهلاك الطاقة وزيادة حصة الطاقة المتجددة، واعتماد مقاصد وطنية كميّة بشأن الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة تساعد في قياس التقدّم ورصده، واعتماد نهج لإشراك الجهات المعنية.

- ضمان الاتساق بين السياسات العامة من خلال التكامل والتنسيق بين جميع الوزارات، وتعزيز القدرة التحليلية والمؤسسية على إدماج سياسات الطاقة مع العمل المناخي وتعزيز الترابط بين المياه والطاقة والغذاء.

- تحفيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مرافق الطاقة لتمكين القطاع الخاص من الاستثمار في أسواق الطاقة المحلية.

- ضمان الإنفاذ الفعلي للسياسات والقوانين والمعايير التنظيمية الجديدة المتعلقة بكفاءة الطاقة والإنتاجية، وزيادة القدرة المؤسسية وتخصيص الموارد للتمكن من رصد الإنفاذ.

2. إعادة هيكلة الطاقة المحلية وتسعير المياه، وضمان سياسات تكميلية للتخفيف من الآثار السلبية غير المقصودة على الفئات الأشد تأثراً:

مقاصد الهدف 7 ومؤشراته في المنطقة العربية

المقصد

1-7

ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030

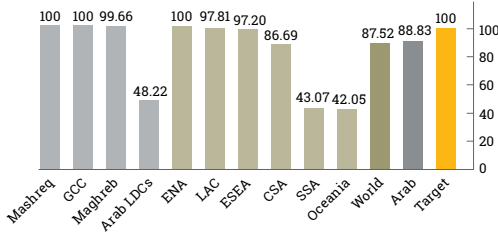
المؤشر

1-1-7

نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء

البيانات

الشكل 1 نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء (بالنسبة المئوية)

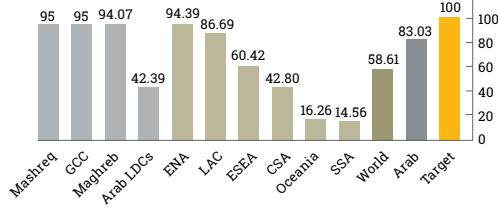


ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2015). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما يلي: سبّلت في عام 2016 لجميع البلدان البالغ عددها 22 بلداً.

2-1-7

نسبة السكان الذين يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفتين

الشكل 2 نسبة السكان الذين يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفتين (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2015). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما يلي: سبّلت في عام 2016 للبلدان التالية: الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر وجزر القمر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان والصومال والعراق وعمان وقطر والكويت ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن. ووفقاً لمستودع البيانات الوصفية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، تُحسب نسبة السكان الذين يعتمدون بشكل أساسي على الوقود والتكنولوجيا النظيفتين من خلال عدد الأشخاص الذين يستخدمون الوقود والتكنولوجيا النظيفتين للطهي والتدفئة والإنارة مقسوماً على إجمالي عدد السكان المُبلغ عنه، ويعبر عنها بالنسبة المئوية. ويُحدّد معنى مصطلح "تظيف" من خلال المقاصد المتعلقة بمعدّل الانبعاثات والتوصيات الخاصة بالوقود (أي ضدّ الفحم غير المُعالج والكبروسين) الواردة في التوجيهات المعيارية لمنظمة الصحة العالمية: المبادئ التوجيهية بشأن نوعية الهواء الداخلي: احتراق الوقود لدى الأسر المعيشية (United Nations Statistics Division, 2019b).

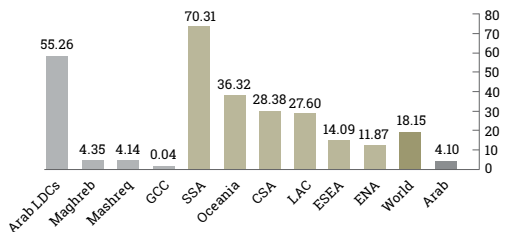
1-2-7

حصّة الطاقة المتجدّدة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة

2-7

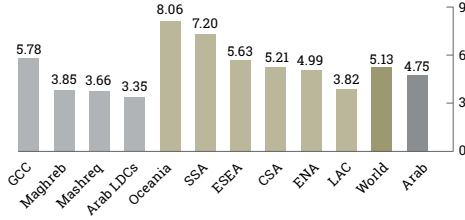
تحقيق زيادة كبيرة في حصّة الطاقة المتجدّدة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030

الشكل 3 حصّة الطاقة المتجدّدة من مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة (تراجول) (أي القاسم) لعام 2015. المأخوذ من مؤشرات التنمية العالمية بالاستناد إلى المصادر الأصلية (المكاتب الإحصائية الوطنية). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما يلي: سبّلت في عام 2015 لجميع البلدان البالغ عددها 22 بلداً.

الشكل 4 كثافة الطاقة التي تُقاس من حيث الطاقة الأولية والناتج المحلي الإجمالي (مبغاجول إلى الناتج المحلي الإجمالي بالدولار بالمعدلات الثابتة لعام 2011، بمعادل القوة الشرائية)



ملاحظة: تُرَجِّح جميع المتوسطات حسب الناتج المحلي الإجمالي بمعادل القوة الشرائية الثابت لعام 2011 بالدولار (أي الفاسم) لعام 2015. المأخوذ من مؤشرات التنمية العالمية، ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما يلي: سبكت في عام 2015 للبلدان التالية: الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر وجزر القمر والسودان والعراق وعمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن. ووفقاً لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (United Nations Statistics Division, 2019b). تُشير كثافة الطاقة إلى مقدار الطاقة التي تُستخدم لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الاقتصادي. وهي تمثل الكفاءة التي يستطيع الاقتصاد من خلالها استخدام الطاقة لإنتاج الناتج الاقتصادي. بالتالي، كلما كانت النسبة منخفضة، كلما ارتفعت الكفاءة.

1-3-7

كثافة الطاقة التي تُقاس من حيث الطاقة الأولية والناتج المحلي الإجمالي

3-7

مضاعفة المعدل العالمي للتحتن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

1-أ-7
التدفقات المالية الدولية الموجهة إلى البلدان النامية لدعم أنشطة البحث والتطوير في مجالات الطاقة النظيفة وإنتاج الطاقة المتجددة، بما في ذلك النظم الهجينة

1-أ-7
تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة، وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأذلف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بحلول عام 2030

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

1-ب-7
الاستثمارات في مجال كفاءة الطاقة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر، في شكل تحويلات مالية، من أجل توفير الهياكل الأساسية والتكنولوجيا اللازمة لأغراض التنمية المستدامة

1-ب-7
توسيع نطاق البنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، وبخاصة في البلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لبرامج الدعم الخاصة بكل منها على حدة، بحلول عام 2030

ملاحظة: وسط وجنوب آسيا (CSA)؛ شرقي وجنوب شرقي آسيا (ESEA)؛ أوروبا وأمريكا الشمالية (ENA)؛ بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC)؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)؛ البلدان العربية الأقل نمواً (Arab LDCs)؛ أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا (Oceania)؛ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA).

تستند جميع الأرقام إلى قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة (United Nations Statistics Division, 2018).

الدواشي

1. حسابات الإسكوا، الشكل 1.
2. ESCWA, 2017a.
3. حسابات الإسكوا، الشكل 1. للمزيد من المعلومات حول البيانات على المستوى القطري، يمكن الاطلاع على مرفق التقرير.
4. ESCWA, 2017a.
5. حسابات الإسكوا، الشكل 2.
6. ESCWA, 2017a.
7. يُقصد بالمنطقة ما ورد في تعريف الاتحاد الدولي للنقل العام لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (UITP MENA, 2019).
8. بالاستناد إلى Arab Union of Electricity, 2017.
9. ESCWA, 2017a.
10. حسابات الإسكوا، الشكل 3.
11. ESCWA, 2017a.
12. المرجع نفسه.
13. تقديرات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات مستمدة من <https://data.worldbank.org/indicator/NE.GDI.FTOT.CD?> لمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على IEA, 2014.
14. وفقاً للمنهجية المُستخدمة في هذا التقرير.
15. من المقرر أن يبدأ قياس هذا المؤشر في عام 2020.
16. United Nations, 2016.
17. ESCWA, 2019, chapter 1, section B.
18. ESCWA, 2019, p. 61.
19. ESCWA, 2017a.
20. المرجع نفسه.
21. المرجع نفسه.
22. ESCWA, 2016.

- Arab Union of Electricity (2017). *Statistical Bulletin* (Arabic). [www.auptde.org/Article_Files/inside final.pdf](http://www.auptde.org/Article_Files/inside%20final.pdf).
- ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia) (2016). *Syria at War: Five Years On*. www.unescwa.org/publications/syria-war-five-years.
- (2017a). *Arab Region Progress in Sustainable Energy—Global Tracking Framework Regional Report*. www.unescwa.org/publications/gtf-regional-report-arab-region-progress-sustainable-energy.
- (2017b). *Case Study on Policy Reforms to Promote Renewable Energy in the United Arab Emirates*. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/policy-reforms-promote-renewable-energy-uae-english.pdf.
- (2017c). *Water-Energy Nexus Operational Toolkit: Renewable Energy Module*. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/water-energy-nexus-renewable-energy-module-english.pdf.
- (2019). *Energy Vulnerability in the Arab Region*. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/energy-vulnerability-arab-region-english_0.pdf.
- IEA (International Energy Agency) (2014). *Energy Efficiency Market Report 2014: Market Trends and Medium Term Prospects*. www.iea.org/publications/freepublications/publication/EEMR2014.pdf.
- (2018). "Statistics | World—Total Primary Energy Supply (TPES) by source". Retrieved 12 September 2019. [www.iea.org/statistics/?country=WORLD&year=2016&category=Energy supply&indicator=TPESbySource&mode=chart&dataTable=BALANCES](http://www.iea.org/statistics/?country=WORLD&year=2016&category=Energy%20supply&indicator=TPESbySource&mode=chart&dataTable=BALANCES).
- Oxfam International (2016) *From the Ground Up: Gender and conflict analysis in Yemen*. <https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/620112/rr-yemen-gender-conflict-analysis-2016-en.pdf;jsessionid=06F4CEB272550F33E98C66D16C815C6F?sequence=1>.
- UITP MENA (Union Internationale des transports Publics) (2019). *MENA Transport Report 2019*. <https://mena.uitp.org/mena-transport-report-2019>.
- United Nations (n.d.). "Knowledge Platform: PROSOL—Solar Programme". Retrieved 29 July 2019. <https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=99&nr=39&menu=1449>.
- (2016). *Progress towards the Sustainable Development Goals, Report of the Secretary-General*. <https://unstats.un.org/sdgs/files/report/2016/secretary-general-sdg-report-2016-EN.pdf>.
- United Nations Population Division (2017). "World Population Prospects". 2017. <https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/>.
- United Nations Statistics Division (2016). "UNdata Energy Statistics Database". Retrieved 12 September 2019. <http://data.un.org/Explorer.aspx?d=EDATA>.
- (2018). "Global SDG Indicators Database". <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.
- (2019a). "Global SDG Indicators Database". <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.
- (2019b). "SDG Indicators Metadata Repository". 2019. <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/>.
- World Bank (2018). "World Development Indicators, Energy Efficiency Dataset". https://trackingsdg7.esmap.org/data/files/download-documents/7.3_energy_efficiency_dataset_0.xls.



سنسعى إلى إقامة أسس اقتصادية متينة لصالح بلداننا جميعاً. إن من شروط الازدهار الأساسية اطراد النمو الاقتصادي واستدامته ومشاركة الجميع فيه. ولن يتحقق ذلك إلا بتعميم الانتفاع بالثروة والتصدي لمشكلة التفاوت في الدخل. وسنعمل من أجل أن نبني اقتصادات دينامية أساسها الاستدامة والابتكار ومحورها الناس، تعمل على النهوض بفرص العمل المتاحة للشباب والتمكين الاقتصادي للمرأة خاصة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المظرد، والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع



لم يكن النمو الاقتصادي في البلدان العربية بالتوازن المرجو لتلبية الطلب على فرص العمل المنتجة والعمل اللائق. فالتخطيط الاقتصادي يكاد يكون في معزل عن السياسات الاجتماعية وهيكل الحوكمة التي يمكن أن تعزز المساواة وتحقق الازدهار. ويؤدي الإفراط في الاعتماد على النفط، وهيمنة القطاعات المتدنية الإنتاجية، وسوق العمل المحفوفة بالإشكاليات، إلى المزيد من العوائق أمام جهود التقدم في تحقيق النمو المستدام الذي يصون رفاه الإنسان والكوكب. وقد بات من الضروري إحداث نقلة في التفكير والتخطيط الاقتصادي، نحو تحويل هيكل اقتصادي في المنطقة لدفع التقدم على مسار الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة.

وقائع

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

كانت إنتاجية اليد العاملة في المنطقة، باستثناء بلدان المغرب العربي، أدنى بكثير من المتوسط العالمي في السنوات الأخيرة. فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 0.42- في المائة على مدى خمس سنوات بين عامي 2013 و2017، مقابل متوسط عالمي بلغ 3.49 في المائة⁵.



-0.42%

سجل معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبةً ناهزت 0.49- في المائة في المنطقة بين عامي 2013 و2017، مقابل متوسط عالمي بلغ 3.5 في المائة. وسجل متوسط البلدان العربية الأقل نمواً 4.02- في المائة، مبتعداً عن الهدف العالمي البالغ 7 في المائة¹ كحد أدنى.

614 مليار دولار

واجهت المنطقة نتيجة للصراعات خسارة صافية قدرها 614 مليار دولار في النشاط الاقتصادي، وعجزاً مالياً إجمالياً بقيمة 243 مليار دولار بين عامي 2011 و2016⁶.

سجل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لخمس سنوات بين عامي 2013 و2017، متوسطاً حسابياً بلغ 0.96 في المائة في البلدان العربية الخالية من الصراعات و3.44- في المائة في البلدان المتضررة من الصراعات².

كان أداء حركة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بطيئاً أو ضعيفاً، على مدى العقد الماضي، وسجل أكثر من نصف البلدان معدلات سلبية بما فيها بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال العامين الماضيين³.

44%
فقط
يعملون

بلغت النسبة الإجمالية للقوى العاملة 44 في المائة من عدد السكان في عام 2017، وهي أدنى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 58.6 في المائة، ويُعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى انخفاض معدلات العمل في صفوف النساء والشباب⁷.

تتركز العائدات المالية للبلدان الغنية عموماً في عائدات النفط، وغالباً ما يعتمد النشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية على إنتاج النفط، الذي له حصة كبيرة من صادرات المنطقة.



البطالة

بلغ معدل البطالة في المنطقة 10.3 في المائة في عام 2016، وهو أعلى معدل في العالم، ويساوي ضعف المتوسط العالمي تقريباً⁸.

40% من السكان يعتمدون على الزراعة

بلغ إجمالي معدل البطالة بين النساء 18.9 في المائة مقابل 7.6 في المائة للرجال في عام 2017. وبلغ معدل مشاركة النساء في القوى العاملة 21 في المائة مقابل 74 في المائة للرجال⁹.



لا تتعدى حصة الزراعة 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مع أنها المصدر الرئيسي لفرص العمل وسبل العيش لحوالي 40 في المائة من السكان⁴.

تتراوح العمالة غير النظامية في المنطقة، خارج القطاع الزراعي، بين 45 في المائة و65 في المائة، حسب التقديرات باستخدام منهجيات مختلفة. ويتراوح المعدل بين 53.5 في المائة في بلدان المغرب العربي و73.4 في المائة في بلدان المشرق العربي¹³.



سجلت بطالة الشباب في المنطقة المعدل الأعلى في العالم في عام 2017 حيث بلغت 26.1 في المائة، أي أكثر من ضعف المتوسط العالمي البالغ 12.6 في المائة¹⁰.



تبلغ نسبة الأطفال المنخرطين في النشاط الاقتصادي 6.1 في المائة في المنطقة، وتصل إلى 14.8 في المائة في البلدان الأقل نمواً. وترتفع هذه النسبة في جزر القمر والسودان¹⁴.

39.3% تشكل الشابات الفئة الأكثر عرضة للبطالة، فقد بلغ معدل البطالة في صفوفها 39.3 في المائة في عام 2017، مقابل 22.3 في المائة للشبان¹¹.

يبلغ المتوسط العالمي لنسبة العمال المهاجرين من مجموع القوى العاملة 4.2 في المائة، وتصل هذه النسبة في الشرق الأوسط إلى 40 في المائة، وهي أعلى نسبة بين مجموعات البلدان في العالم¹⁵.

40%
عمال
مهاجرون

80% تشير التقديرات في العديد من البلدان إلى أن 80 في المائة من الشباب يعملون في القطاع غير النظامي، ويتركزون في أعمال متدنية النوعية وقليلة الإنتاجية، مقابل دخل غير منتظم وغير آمن، ولا يستفيدون من الضمان الاجتماعي¹².

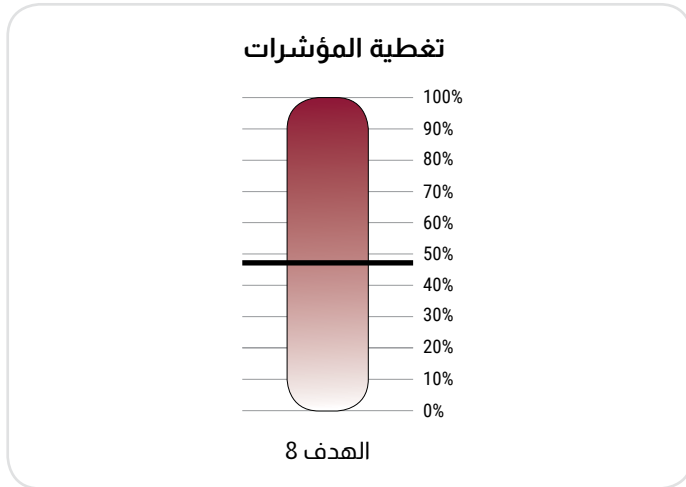
قياس الهدف 8 في المنطقة العربية وفقاً لإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة

تتوفر بيانات عن 8 من 17 مؤشراً¹⁶، وعن 7 من 12 مقصداً للهدف 8.

ولا يكفي لقياس مدى تعزيز النمو الشامل والعمل اللائق للجميع استخدام نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات القوى العاملة الإجمالية، بل لا بد من سياسات شاملة تربط بين النمو وإيجاد فرص عمل لائقة.

ولا تُقاس حالياً مقاصد الهدف 8 المتصلة بالعمل اللائق وأسواق العمل الشاملة على نحو كامل بسبب العوائق التالية:

- لا تُصنّف البيانات على نحو وافٍ، ولا يرصد الامتثال لحقوق العمل والاتفاقيات الدولية كما يجدر (المقصدان 8-5 و8-8).
- يُوَدِّي التركيز على نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات القوى العاملة الإجمالية في المنطقة إلى تهميش المسائل المتعلقة بالاستدامة (المقصدان 8-4 و8-9).
- تطرح التعقيدات في تحديد الطابع غير النظامي في الاقتصاد وقياس انتشاره تحديات كبيرة أمام صانعي السياسات والقائمين على تنفيذها.



الهدف 8، يجب إيلاء الأولوية لقياس حجم العمل غير المدفوع الأجر الذي تقوم به النساء والفتيات وتقييم درجة مرونة سوق العمل لتشغيل النساء.

- يُعتَبَر المقصد 8-6 المتعلق بالشباب غير الملتحقين بسوق العمل أو التعليم أو التدريب، مهماً جداً في المنطقة، لكأنه ما زال عاماً في صيغته الحالية. ولا بدّ من بذل المزيد من الجهود لترجمة المقصد إلى غايات أكثر قابلية للتنفيذ والقياس.

- يترابط قياس الهدف 8 مع قياس الهدف 5 المتعلق بالمساواة بين الجنسين، لأن معدلات بطالة النساء في المنطقة من أعلى المعدلات في العالم. ولتقييم التقدم المُحرَز في تحقيق

يتضمّن الهدف 8 مقصداً واحداً ينبغي تحقيقه بحلول عام 2025

المقصد 7-8 اتّخاذ تدابير فورية وفعّالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرقّ المعاصر والاتجار بالبشر، وضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله

يتضمّن الهدف 8 مقصدين ينبغي تحقيقهما بحلول عام 2020

المقصد 6-8 الحدّ بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب

المقصد 8-ب وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية

العوائق الرئيسية أمام تعزيز النمو الاقتصادي المطّرد، والشامل للجميع، والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع في المنطقة العربية

أدت الصراعات إلى ارتفاع معدّل الفقر المدقع في المنطقة، وتدمير البنى التحتية والموارد. فكانت حصيلتها خسارة صافية في النشاط الاقتصادي قدرّت بحوالي 614 مليار دولار، وعجزاً مالياً إجمالياً بقيمة 243 مليار دولار بين عامي 2011 و2016.

المصدر: ESCWA, 2016.

وفي إطار الدعوة إلى النمو الاقتصادي المستدام، واستهداف الابتكار والتنويع، والحدّ من بصمة استهلاك المواد، يجب أن يتزامن تحقيق الهدف 8 مع تحقيق الأهداف 9، و12، و13، و14، ومع تحقيق الفعالية اللازمة في الحوكمة الوطنية والإقليمية والعالمية لضمان التماسك والاستدامة وحقوق الإنسان، ومعيار العمل اللائق للجميع (الهدفان 16 و17).

يجمع الهدف 8 بين مفهوميّ النمو الاقتصادي الشامل للجميع، وتوفير العمل اللائق. ولا يُقصد بهذا الهدف زيادة النمو الاقتصادي فحسب، بل النمو المستدام والشامل الذي يتيح فرص العمل اللائق لجميع شرائح المجتمع. ولا شكّ في أنّ إحراز التقدّم في الهدف 8 ضروري لبناء مجتمعات مزدهرة.

ولتحقيق الهدف 8 تأثير مباشر على القضاء على الفقر (الهدف 1) والحدّ من أوجه عدم المساواة (الهدف 10)، وتحسين سُبُل العيش والرفاه (الأهداف 2، و3، و4). وللتقدم في التعليم (الهدف 4) صلة مباشرة بسياسات إيجاد فرص العمل وتنويع الاقتصاد. ومن شأنّ زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة أن تُزيل عدداً من العقبات التي تحول دون المساواة بين الجنسين (الهدف 5). ويرتبط الهدف 8 بالسياسة المالية عموماً، وقدرة الدولة ومؤسساتها على تأمين ما يكفي من الخدمات والبنى الأساسية الشاملة (الأهداف 3، و4، و6، و7، و9، و11).

في ما يلي العوائق الرئيسية أمام تحقيق الهدف 8 في المنطقة العربية

الاقتصادات الريعية وسياسات الاقتصاد الكلي غير السليمة

تتجه السياسة العامة في المنطقة بشكل عام إلى زيادة النمو أو الإيرادات، علماً أنّ الثروة تتركّز فيها بين النُخب الاقتصادية والسياسية، وأنّ الفجوة تتسع بين الأغنياء والفقراء. ويركّز الاستثمار في الغالب على العقارات أو استخراج الموارد¹⁷. وتتسم الاقتصادات بكثرة الاعتماد على النفط في بعض البلدان، وهيمنة القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة، والاستثمار غير الكافي في الزراعة، القطاع الذي يضمّ أعداداً كبيرة من السكان في العديد من البلدان.

وبالرغم من فترات النمو الإيجابي نسبياً التي شهدتها المنطقة قبل التراجع الاقتصادي في عام 2008، لم تتحسنّ مداخل الفقراء بشكل يذكر، ولم تولد فرص العمل اللائق اللازمة للقوى العاملة المتزايدة وذات التحصيل العلمي. وتتركّز القطاعات الناشطة في مجال الخدمات، ما يؤدّي إلى ارتفاع الطلب على العمّال من ذوي المهارات المنخفضة والإنتاجية المتدنية. ومعظم العمّال من ذوي المهارات المنخفضة في بلدان مجلس التعاون الخليجي هم من المهاجرين، وتواجه هذه البلدان تحديات كبيرة في زيادة نسبة المواطنين في القوى العاملة لديها.



التحديات الهيكلية في سوق العمل



لا تُنتج المنطقة ما يكفي من فرص العمل اللائق أو فرص العمل في القطاع النظامي. وهي تشهد أعلى معدّل للبطالة في العالم، وأعلى معدّلات للبطالة في صفوف النساء والشباب. والبطالة في صفوف الشباب المتعلمين مصدر قلق بالغ، إذ تشي بعدم الاتساق بين التعليم وسوق العمل. ويسجل العمل غير النظامي أرقاماً مرتفعة، وتشير التقديرات إلى أنّ 80 في المائة من الشباب يعملون في ظروف غير مستقرّة، لقاء أجر غير منتظم وغير مضمون، واستفادة محدودة من خدمات الضمان الاجتماعي¹⁸.

وإزاء عدم الاتساق بين التعليم واحتياجات سوق العمل، يبقى نقص الطلب على القوى العاملة التحدي الكبير. ومع تزايد عدد السكان، الذي تجاوز 414 مليون نسمة في عام 2017، تزداد الحاجة إلى فرص عمل أكثر وأفضل. ويحول نقص التنوع الاقتصادي وعدم فعالية سياسات سوق العمل دون تحقيق تقدّم في معظم البلدان، في حين لا يزال القطاع الخاص دون إمكانياته الفعلية، بفعل الفساد وتضارب المصالح السياسية والاقتصادية وغيرها من الأسباب التي تحدّ من المنافسة في الأسواق¹⁹.

وتفتقر الزراعة إلى سياسات لتنشيطها وزيادة كفاءتها وإنتاجيتها، مع أنها من القطاعات التي تستوعب أعداداً كبيرة من القوى العاملة. ويمكن أن تتراقق هذه السياسات مع سياسات إنمائية تقلص الفوارق بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية (الهدفان 2 و11) بغية تهيئة فرص أفضل في جميع المناطق.

ضعف الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية



تشكّل السياسات المالية الكلية، وأنظمة السوق المتقدمة، وانعدام الاستراتيجيات الاستثمارية الابتكارية، وعدم كفاية شبكات النقل، والبنى التحتية اللوجستية المتهاكلة عوامل تعوق التجارة في المنطقة والاندماج الفعال في سلاسل القيمة العالمية. ويضاف إلى هذه العوامل الضعف في القدرة الصناعية وفي القدرة التنافسية. وتشهد البلدان العربية أدنى معدّل للتجارة البيئية في العالم، كما أنها أقل انفتاحاً على التجارة مع باقي دول العالم، إذا ما قورنت بالاقتصادات السريعة النمو²⁰.

وتواجه المنطقة تحدياً كبيراً في محدودية الاستثمار في البحث والتطوير. فالإنفاق على هذا القطاع لا يتجاوز 0.64 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي أنه أدنى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 1.73 في المائة (المؤشر 9-5-1)²¹. أما عدد الباحثين لكل مليون نسمة فيبلغ 744 باحثاً، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 1,267، ومن المتوسط في أوروبا وأمريكا الشمالية البالغ 3,615 (المؤشر 9-5-2)²².

وتحسينُ الاستثمار هو خيار على مستوى السياسة العامة. فمن الضروري دعم الابتكار وريادة الأعمال، واستيعاب إمكانيات الشباب وقدراتهم، وتهيئة بيئة مؤازرة لتطوير قطاعات جديدة، وتعزيز اندماج البلدان أكثر فأكثر في سلاسل القيمة العالمية.

ضعف الاتساق بين السياسات الاقتصادية، والاستراتيجيات التعليمية، والترابط بين العلوم والصناعة



يُشكل عدم كفاية الطلب على القوى العاملة عقبة كبيرة أمام تحقيق التقدّم في الهدف 8، تُضاف إليها عقبات أخرى سببها عدم التوافق بين العرض والطلب، والصعوبات في انتقال الشباب من الدراسة إلى العمل. وفي غياب الإجراءات التصحيحية، سيتفاقم هذا الوضع، لا سيما أنّ المنطقة تطمح إلى تعزيز الابتكار وريادة الأعمال، وتنويع اقتصاداتها، والاستفادة من الفرص المتاحة للصناعات الخضراء والاقتصادات الرقمية²³. ولا يدعم التعليم في حالته الراهنة، ولا سيما التعليم الرسمي، التحوّل إلى الابتكار في البحث والصناعة.

ومن بواعث القلق أن 18 في المائة من الشباب غير ملتحقين بسوق العمل أو التعليم أو التدريب، 10 في المائة منهم من الشباب و27 في المائة من الشابات²⁴. ولا ترتبط استراتيجيات التعليم العالي والتدريب المهني كفاية بسياسات العمل والسياسات الاقتصادية، ولا تعطي الأولوية لنقل المعارف وتكييفها محلياً. ولا يمكن إدارة البحث والتطوير بمعزل عن إصلاح النظام التعليمي إذا كان الهدف هو تشجيع الإبداع والابتكار، والبحث غير المقيّد عن المعرفة.

قيود على عمل المرأة



تحلّ المشاركة في القوى العاملة في المنطقة العربية في مرتبة أقل منها في سائر بلدان العالم، وذلك لانخفاض مشاركة المرأة بالدرجة الأولى. ولا يزال المعدل متدنياً جداً، فرغم ارتفاعه في الأعوام الخمسة عشر الماضية، ونموه بنسبة 10 في المائة بين عامي 2011 و2017، لم يتجاوز 21 في المائة في عام 2017²⁵. وتشكّل الشابات المتعلّمات الحصة الكبرى من الفئة التي بلغت سن العمل ولكنها من غير عمل. ولتعتيل هذه الإمكانيات أثر مدمر. فقد أشارت دراسة أجريت في عام 2015 وشملت عدداً من البلدان العربية إلى احتمال تحقيق مكاسب بقيمة 2.7 تريليون دولار وزيادة بنسبة 47 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2025، إذا أُتيحت للمرأة الفرص الاقتصادية نفسها المتاحة للرجل²⁶.

في النجاح الذي حققه المغرب مؤخراً في الانخراط في سلاسل القيمة العالمية للسيارات مثال على تمكّن بلدٍ بمفرده من توسيع تجارته على الرغم من تباطؤ التجارة العالمية. ويُشير هذا المثال أيضاً إلى الإمكانيات غير المستغلة في البلدان العربية للمشاركة في الاقتصاد الدولي. ففي سبيل تنويع مصادر النمو من خلال تطوير صناعة السيارات، أطلق المغرب مصنع "رينو" في طنجة في عام 2012. ومنذ ذلك الحين، تشهد صناعة السيارات نمواً بنسبة تتجاوز 20 في المائة سنوياً، وتشكل محزناً رئيسياً لصادرات المغرب. ويُفترض أن تُساعد البداية المتوقعة لإنتاج سيارات "بيجو سيترولين" هذا البلد على تعزيز موقعه أكثر فأكثر.

المصدر: ESCWA, 2018a.

عرضة للإهمال

اللازمة لدخول سوق العمل. ويعتمد بعض نُظم المساعدة الاجتماعية وبرامج التأمين إلى ربط استحقاقات الإعاقة بعدم القدرة على العمل، وهذا قد يثني عن المشاركة في القوى العاملة. وتتضاءل فرص هذه الفئة من جِراء صعوبة الوصول إلى وسائل النقل والمباني والمرافق الأخرى. ففي تسعة من البلدان العربية العشرة التي تتوفر عنها بيانات، لا يتعدى معدل عمل الأشخاص ذوي الإعاقة 14 في المائة للنساء و34 في المائة للرجال، وغالباً ما يكون دون ذلك²⁸.

وكثيراً ما يفتقر العمال المهاجرون في المنطقة إلى الحد الأدنى من الخدمات والحقوق، ولا يحظون بالحماية من التعسّف أو الاستغلال أو الإجحاف في ظروف العمل. وفي العديد من البلدان العربية، يخضع عملهم لنظام الكفالة، حيث يكون وضع هجرتهم رهناً من الناحية القانونية بصاحب عمل أو بكفيل واحد طيلة فترة عقدهم. والنتيجة هامش واسع للاستغلال وسوء المعاملة²⁹، نظراً لاختلال التوازن بين ما يتمتع به العمال وأصحاب العمل من حقوق وقدرة تتعلق بإنهاء علاقة العمل والتنقل في سوق العمل.

تتعرض العاملات المنزليات المهاجرات، لا سيما من آسيا وأفريقيا، لخطر أكبر، حيث حريتهنّ محدودة في منازل أصحاب العمل، ولا تشملهنّ قوانين العمل الوطنية في معظم الحالات.

شهدت بلدان عدّة في المنطقة توافداً للاجئين. وغالباً ما يعمل هؤلاء بصورة غير قانونية في القطاع غير النظامي، حيث لا يحصلون على الحماية الاجتماعية ولا تشملهم قوانين العمل الوطنية. كذلك ساهمت زيادة الصراعات وعدم الاستقرار في تعريض المزيد من الأطفال للمخاطر، وفي زيادة انتشار ظاهرة تشغيل الأطفال.

المصدر: ESCWA, 2016.

يلقي ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب عبئاً كبيراً ليس على الشباب فحسب، بل على المجتمع ككل. فقد أدّى إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل، وتعثر الارتقاء في طبقات المجتمع، وتأجيل السخط الاجتماعي. ففي العقد الماضي، كان الشباب المُحبَطون الذين يواجهون تحدياتٍ أخرى، منها محدودية المشاركة السياسية، في طليعة الانتفاضات العربية والدعوات إلى التغيير. ويختار الكثيرون أيضاً الهجرة، الأمانة أو غير النظامية، ويتعرّضون أحياناً لمخاطر وعواقب قاتلة.

وإزاء ارتفاع معدلات البطالة وضيق فرص الحصول على الموارد، مثل الأراضي والائتمانات، تبقى النساء في مستويات منخفضة جداً من المشاركة الاقتصادية، تنتج تبعية اقتصادية على المستوى الخاص وتهميشاً على المستوى العام. وفي الواقع، تُفيد النساء بأنّ عدم القدرة على اتخاذ قرارات مستقلة، أو التنقل بحرية، وعدم توفر النقل الآمن، والتحرش في مكان العمل، هي العقبات الرئيسية التي تحول دون زيادة مشاركتهنّ في سوق العمل²⁷.

ويشكل غياب أو عدم كفاية الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية في المنطقة عقبة كبيرة أمام القضاء على الفقر في إطار الهدف 1، وتحقيق الهدف 8. ويشكل العاملون في القطاع غير النظامي والقطاع الزراعي مجتمعتين غالبية العمال في العديد من البلدان، وهم يفتقرون إلى الأمن الوظيفي والمالي، افتقاراً يؤثر على الأمن الغذائي والحصول على التعليم والرعاية الصحية. ويتفاقم هذا الوضع في غياب برامج المعاشات التقاعدية، والإجازة المرضية، وغيرها من التقديمات.

وقد اعتمد بعض البلدان نُظم حصص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة في القطاعين العام والخاص، ولكنّ التحديات لا تزال كثيرة، منها انعدام أو ضعف إنفاذ القوانين المناهضة للتمييز التي تُخضع أصحاب العمل للمساءلة. وبسبب تدني الإلمام بالقراءة والكتابة ومستويات التحصيل العلمي في صفوف الأشخاص ذوي الإعاقة، يفتقر العديد منهم إلى المهارات

ما العمل لتسريع التقدم في تحقيق الهدف 8

3. تحسين المنظومة الإقليمية لإنتاج المعارف والبحث والابتكار:

- ضمان التعليم الجيد للجميع والتعلم مدى الحياة واعتماد سياسات سوق العمل النشطة وتنويع الاقتصاد.
- زيادة الاستثمار في البحث والتطوير.
- تعزيز الروابط بين مراكز البحوث، والأوساط الأكاديمية، والقطاعات الإنتاجية، وتعزيز عمليات نقل التكنولوجيا، لا سيما في المجالات المتعلقة بالتنمية المستدامة.
- إنشاء صناديق وطنية وإقليمية لتشجيع الابتكار وريادة الأعمال.
- تعزيز مكانة الباحثين في الجامعات، وتحفيز البحوث العالية الجودة، ومد جسور التحوار بين العلم والصناعة، وبين التعليم العالي والصناعة.
- تيسير الانتقال من الدراسة إلى العمل من أجل استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل والحد من البطالة في صفوف الشباب.

4. إزالة القيود على مشاركة المرأة في مختلف الصناعات والقطاعات:

- إدراج مفهوم مراعاة قضايا الجنسين في وضع الميزانيات المالية في إطار الإصلاحات التشريعية والمؤسسية في سوق العمل بغية زيادة مشاركة الإناث.
- إصلاح القوانين، بما فيها قوانين الأحوال الشخصية التي تميز ضد المرأة، والتصدي للممارسات التي تعرقل حياة المرأة للأراضي، وحصولها على الموارد الاقتصادية والخدمات المالية.
- سدّ الثغرات في قوانين العمل لتهيئة بيئات عمل مؤازرة لمشاركة المرأة، وتجريم التمييز على أساس الجنس، وكذلك التحرش في مكان العمل.
- رفع القيود على عمل جميع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات التي تُعنى بحقوق المرأة، وتمكين الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة للسعي على نحو فعال إلى التغيير الاجتماعي الشامل للجميع والتصدي لتهميش المرأة في الاقتصاد والحياة العامة.

5. تحسين قوانين العمل وحماية حقوق العمل:

- إصلاح القوانين بما يتماشى مع الحقوق والمعايير الدولية، وتوسيع نطاق نُظم الحماية القانونية.
- تحسين إدارة هجرة القوى العاملة من خلال إصلاح نظام الكفالة، والتصدي للتمييز ضدّ العمّال المهاجرين، وكذلك العاملين المنزليين واللاجئين.

يقتضي ضمان تحقيق النمو المستدام، وتعزيز الإنتاجية، وإيجاد فرص العمل اللائق، وزيادة الازدهار، تحوّلًا هيكلياً في النموذج الاقتصادي السائد في المنطقة. ولا بد من وضع سياسات تُمكن الشباب والنساء، وتُنهى الفساد والتمييز، وتُهدّد السبيل أمام قيام قطاع خاص نابض، وتشجيع الابتكار، وريادة المشاريع. وفي ما يلي خطوات يمكن أن تدعم هذا التحوّل.

1. المضي في إصلاح السياسة العامة المالية والتنظيمية:

- طرح مجموعة شاملة من سياسات الاقتصاد الكلي والإصلاحات المالية للدفع باتجاه نمو القوى العاملة وإيجاد فرص عمل جديدة للعدد المتزايد من الشباب المتعلم.
- تحفيز الاستثمار المحلي والاستثمار المباشر الأجنبي في المجالات ذات القيمة المضافة العالية.
- بذل المزيد من الجهود للتوصّل إلى اتفاقات بين البلدان بغية تعزيز التكامل الإقليمي (الاقتصادي) التام وزيادة إمكانية الوصول إلى سلاسل القيمة العالمية.
- رفع الحواجز التنظيمية التي تحول دون المنافسة بغية تحفيز نمو القطاع الخاص.

اتّخاذ تدابير لإنهاء الفساد وزيادة الشفافية في المعاملات التجارية.

2. الالتزام بإعادة الهيكلة الاقتصادية لتطوير قطاعات مستدامة وشاملة للجميع ومنتجة:

- تنويع الاقتصاد وتعزيز الاستثمارات في القطاعات غير النفطية (الصناعة والصناعة التحويلية) التي تولّد مصادر بديلة للإيرادات، وزيادة قدرة المنطقة على الابتكار.
- التحوّل إلى أنماط أكثر استدامةً في الإنتاج والصناعات، والاستفادة من الفرص المتاحة في الصناعة الخضراء.
- تشجيع إيجاد فرص عمل لائق في القطاع الخاص النظامي من أجل تعزيز الإنتاجية والحدّ من الطابع غير النظامي.
- الاستثمار في الزراعة، وتعزيز الكفاءة والإنتاجية بما يتماشى مع الاستخدام المستدام للأراضي والمياه والطاقة، وزيادة نقل المعارف والتكنولوجيا من أجل زراعة أكثر استدامةً وإنتاجاً.
- تعزيز الاستثمار في القطاعات الثقافية، والتنمية المستدامة، والسياحة التراثية بغية تمكين المجتمعات المحلية.

مقاصد الهدف 8 ومؤشراته في المنطقة العربية

المقصد

1-8

الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقاً للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنوياً في أقل البلدان نمواً

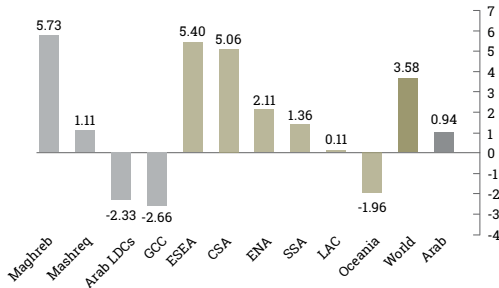
المؤشر

1-1-8

معدّل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد

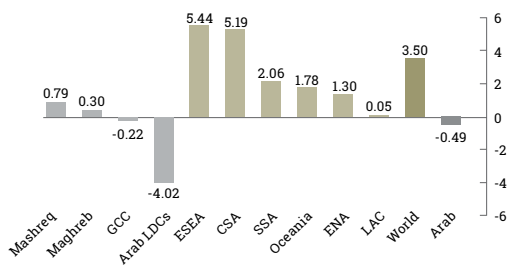
البيانات

الشكل 1 معدّل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد (بالنسبة المئوية)



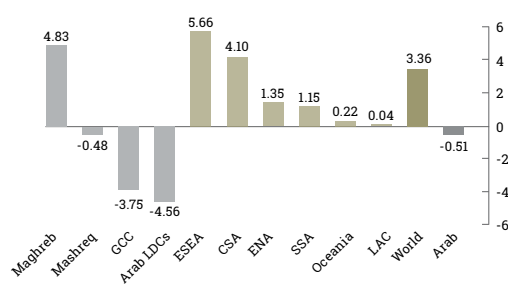
ملاحظة: تُرّجّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما يلي: سبّلت في عام 2017 لجميع البلدان.

الشكل 2 معدّل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد (بالنسبة المئوية)، المتوسطات الحسابية لخمس سنوات، 2013-2017



ملاحظة: تُرّجّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017). قيم البلدان هي متوسطات حسابية لخمس سنوات من عام 2013 إلى عام 2017.

الشكل 3 معدّل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُرّجّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث لمجموع العاملين (2016) (ILO, 2019). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما يلي: سبّلت في عام 2017 لجميع البلدان باستثناء الإمارات العربية المتحدة.

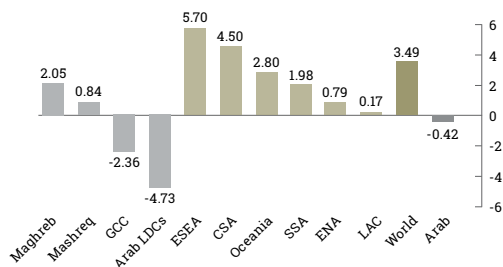
1-2-8

معدّل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل

2-8

تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنوع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة

الشكل 4 معذل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل (بالنسبة المئوية)، المتوسطات الحسابية لخمس سنوات، 2013-2017



ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث لمجموع العاملين (2016) (ILO, 2019). قُتِم البلدان هي متوسطات حسابية لخمس سنوات من عام 2013 إلى عام 2017.

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

1-3-8

نسبة العمالة غير الرسمية في غير العمالة الزراعية، بحسب الجنس

3-8

تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفُرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرّة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجّع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

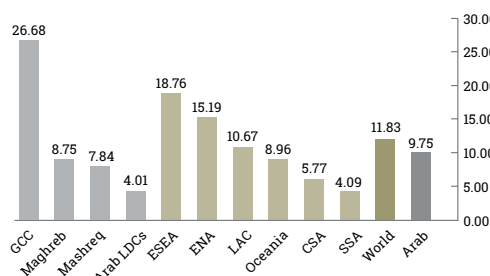
1-4-8

الأثر المادّي، ونصيب الفرد من الأثر المادّي، ونصيب الناتج المحلي الإجمالي من الأثر المادّي

4-8

تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريبياً، حتى عام 2030، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقاً للإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة

الشكل 5 نصيب الفرد من الاستهلاك المادي المحلي (بالأطنان المترية)



ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017)، ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سجّلت في عام 2017 لجميع البلدان باستثناء دولة فلسطين. ووفقاً للبيانات الوصفية لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، فإنّ الاستهلاك المادي المحلي هو مؤشر إقليمي (جانب الإنتاج) يدلّ على الاستهلاك المادي الظاهر لاقتصاد وطني معيّن... يُشير الاستهلاك المادي المحلي إلى كمية المواد الفعلية في اقتصاد معيّن... وقد يتّصف بلد معيّن، على سبيل المثال، باستهلاك مادي محلي عالٍ جداً لأنه يحظى بقطاع إنتاج أولي كبير للتصدير، أو قد يتّصف باستهلاك مادي محلي متدنٍ جداً بسبب إسناد معظم العملية الصناعية الكثيفة المواد إلى بلدان أخرى (United Nations Statistics Division, 2019b). تجدر الإشارة إلى أنّ هذا المؤشر يُعتمَد تكراراً دقيقاً للمؤشر 2-2-12.

2-4-8

الاستهلاك المادي المحلي، ونصيب الفرد من الاستهلاك المادي المحلي، ونسبة الاستهلاك المادي المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي

5-8

تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بقن فيهم الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030

1-5-8

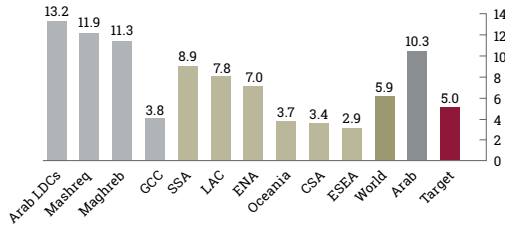
متوسط الدخل في الساعة للنساء والرجال العاملين، بحسب الوظيفة والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة

2-5-8

معدّل البطالة، بحسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة

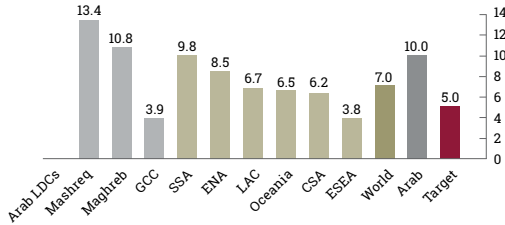
لم تُستوف المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

الشكل 6 معدّل البطالة (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: يتناول هذا المؤشر البالغين من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر. وتمّ تحديد القيمة المستهدفة (5 في المائة) بالاستناد إلى متوسط معدّل البطالة الطبيعي (أدنى حدّ ممكن لمعدّل البطالة) في العالم على مدى السنوات المائة الأخيرة (لمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على المرفق). وبما أنّ مسوح القوى العاملة لمنظمة العمل الدولية، التي تُستقَدّ منها معامِل القوى العاملة، تشتمل على 117 بلداً فقط، يستعاض عنها بالتقديرات المُتمنّجة لمجموع القوى العاملة لعام 2016 لبناء المجاميع الجغرافية (ILO, 2019; United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُخّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: السودان ولبنان (2009)، والجمهورية العربية السورية والعراق والكويت (2011)، والبحرين وليبيا (2012)، والأردن واليمن (2014)، والإمارات العربية المتحدة وتونس والجزائر ودولة فلسطين وقطر ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية (2016).

الشكل 7 معدّل البطالة (بالنسبة المئوية)، المتوسطات الحسابية لخمس سنوات، 2013-2017



ملاحظات: قيّم البلدان هي متوسطات حسابية لخمس سنوات من عام 2013 إلى عام 2017، ولكن، أدى عدم توفر البيانات إلى غياب 71 نقطة رصد (9 منها لدول عربية).

6-8

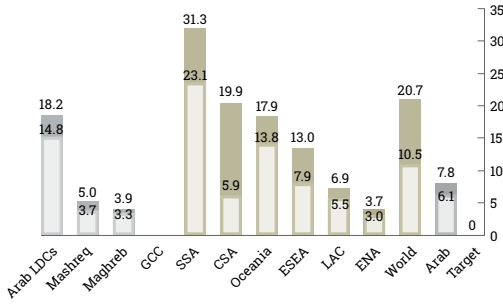
الحدّ بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب، بحلول عام 2020

1-6-8

نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة و24 سنة) خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب

لم تُستوف المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

الشكل 8 نسبة الأطفال المنخرطين في النشاط الاقتصادي، ونسبة الأطفال المنخرطين في النشاط الاقتصادي والأعمال المنزلية (بالنسبة المئوية)



■ نسبة الأطفال المنخرطين في النشاط الاقتصادي والأعمال المنزلية
□ نسبة الأطفال المنخرطين في النشاط الاقتصادي

ملاحظة: يجري تصوير هذين المؤشرين الفرعيين وتحليلهما باستخدام رسم بياني باعتماد مكدسة، حيث أنّ "نسبة الأطفال المنخرطين في النشاط الاقتصادي والأعمال المنزلية" هو قياسٌ أوسع لمشكلة عمل الأطفال، ويشمل فعلياً "نسبة الأطفال المنخرطين في النشاط الاقتصادي". ومن الأفضل والأهم تقييم المؤشرين الفرعيين بدلاً من تقييم أحدهما وإلغاء الآخر (لمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على المرفق). والفئة العمرية التي يغطيها هذان المؤشران الفرعيان هي الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و14 سنة لبعض الإحاطات، وبين 5 سنوات و17 سنة لإحاطات أخرى وتغطي المجموعتان معاً 71 بلداً فقط من مجموع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في العالم، بما في ذلك تسعة بلدان عربية، كما تغطيان بلداً واحداً فقط من أوقيانوسيا، في حين لا تغطيان أي بلد من بلدان مجلس التعاون الخليجي، وتُرجّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث للذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و17 سنة (2015)، (United Nations Population Division, 2019b) ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما يلي: شجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: دولة فلسطين (2010)، وتونس والعراق وموريتانيا (2011)، والجزائر وجزر القمر (2012)، والسودان ومصر (2014)، والأردن (2016).

1-7-8

نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و17 سنة والمنخرطين في سوق عمل الأطفال وعددهم، بحسب الجنس والعمر

7-8

اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة، وإنهاء الرقّ المعاصر والاتجار بالبشر، وضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله، بحلول عام 2025

1-8-8

لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

التواتر في معدّلات إصابات العمل المميّية وغير المميّية، بحسب نوع جنس المهاجرين ووضعهم

8-8

حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العقّال، بمن فيهم العقّال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرّة

2-8-8

لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

مستوى امتثال البلدان لحقوق العمل حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية) استناداً إلى نصوص منظمة العمل الدولية والتشريعات الوطنية، بحسب الجنس ووضع المهاجرين

1-9-8

لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

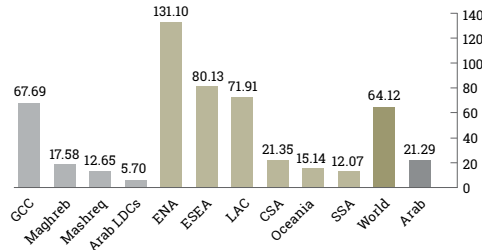
الناتج المحلي الإجمالي للسياحة المباشرة كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي ومن معدّل النمو

9-8

وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر قُرص العمل وتعزّز الثقافة والمنتجات المحلية، بحلول عام 2030

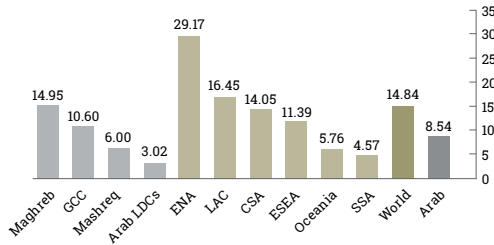
لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

الشكل 9 عدد أجهزة الصرف الآلي لكل 100,000 شخص بالغ



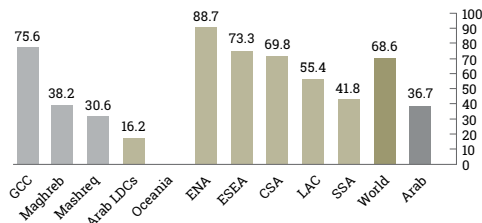
ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث للبالغين من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية وليبيا (2012)، السودان والعراق ومصر واليمن (2015)، الأردن والإمارات العربية المتحدة وتونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي وعمان ودولة فلسطين وقطر والكويت ولبنان والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا (2016).

الشكل 10 عدد فروع المصارف التجارية لكل 100,000 شخص بالغ



ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث للبالغين من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: ليبيا (2012)، الجمهورية العربية السورية (2013)، مصر والسودان واليمن (2015)، الأردن والإمارات العربية المتحدة وتونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي والعراق وعمان ودولة فلسطين وقطر والكويت ولبنان والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا (2016).

الشكل 11 نسبة البالغين الذين لهم حساب مصرفي أو حساب في مؤسسة مالية أخرى أو لدى مقدم خدمات مالية متنقلة (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث للبالغين من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: جزر القمر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي وعمان وقطر (2011)، السودان والصومال واليمن (2014)، الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر والعراق ودولة فلسطين والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا (2017).

2-9-8

نسبة الوظائف في قطاعات السياحة المستدامة من مجموع الوظائف في قطاع السياحة

1-10-8

عدد فروع المصارف التجارية لكل 100,000 شخص بالغ، وعدد أجهزة الصرف الآلي لكل 100,000 شخص بالغ

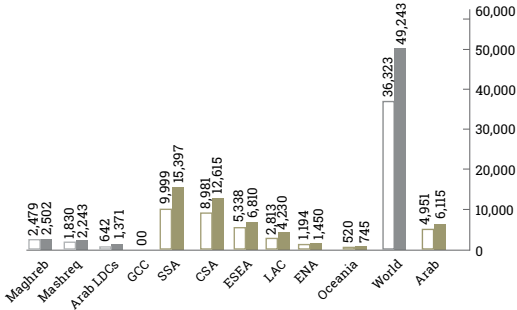
10-8

تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها

2-10-8

نسبة البالغين (15 سنة فأكثر) الذين لهم حساب مصرفي أو حساب في مؤسسة مالية أخرى أو لدى مقدم خدمات مالية متنقلة

الشكل 12 مجموع التدفقات الرسمية لالتزامات المعونة من أجل التجارة (بملايين الدولارات بالمعدلات الثابتة لعام 2017)، ومجموع التدفقات الرسمية المصروفة للمعونة من أجل التجارة، بحسب الجهة المستفيدة (بملايين الدولارات بالمعدلات الثابتة لعام 2017)



■ مجموع التدفقات الرسمية لالتزامات المعونة من أجل التجارة
□ مجموع التدفقات الرسمية المصروفة للمعونة من أجل التجارة

ملاحظة: هذا المؤشر لا يغطي سوى البلدان المستفيدة، ويستثني سلوفينيا والبلدان المانحة البالغ عددها 33 بلداً من مختلف المناطق المدرجة في قائمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويجري تصوير هذين المؤشرين الفرعيين وتحليلهما باستخدام رسم بياني يغيه مقارنة مبالغ مجموع التدفقات الرسمية لالتزامات ومبالغ مجموع التدفقات الرسمية المصروفة لكل منطقة/مجموعة بلدان (لمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على المرفق). والمجموع الكلي للقيم في البلدان (United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سجلت في عام 2017 للبلدان التالية: الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان والصومال والعراق ودولة فلسطين ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن.

1-أ-8

المعونة المقدمة من أجل الالتزامات والمدفوعات المتصلة بالتجارة

أ-8

زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً

8-ب-1

وجود استراتيجية وطنية مكتملة وموضوعية قيد التنفيذ تتعلق بتشغيل الشباب، سواء بوصفها استراتيجية قائمة بذاتها أو عنصراً من استراتيجية وطنية للتشغيل

8-ب

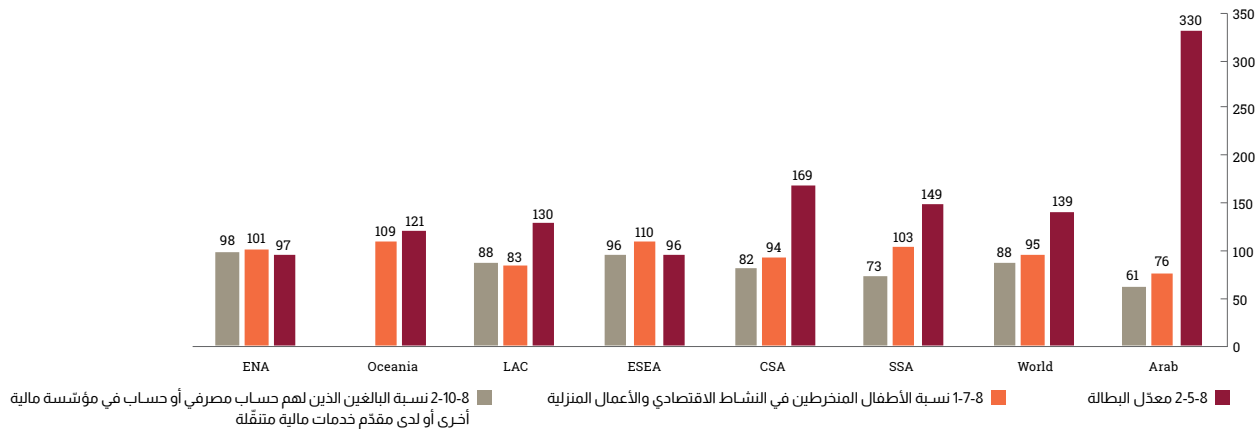
وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص للعمل، الصادر عن منظمة العمل الدولية، بحلول عام 2020

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

ملاحظة: وسط وجنوب آسيا (CSA)؛ شرقي وجنوب شرقي آسيا (ESEA)؛ أوروبا وأمريكا الشمالية (ENA)؛ بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC)؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)؛ البلدان العربية الأقل نمواً (Arab LDCs)؛ أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا (Oceania)؛ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA).

تستند جميع الأرقام إلى قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة (United Nations Statistics Division, 2018). باستثناء البيانات المحدثة (United Nations Statistics Division, 2019a) بشأن المؤشرات التالية: 1-1-8 [معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد (النسبة المئوية)] ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد (النسبة المئوية)، المتوسطات الحسابية لخمس سنوات 2017-2013. و1-2-8 [معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل (النسبة المئوية)] ومعدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل (النسبة المئوية)، المتوسطات الحسابية لخمس سنوات 2017-2013. و2-4-8 [نصيب الفرد من الاستهلاك المادي المحلي بالأطنان المترية]، و8-1-8 [مجموع التدفقات الرسمية لالتزامات المعونة من أجل التجارة (بملايين الدولارات بالمعدلات الثابتة لعام 2017)، ومجموع التدفقات الرسمية المصروفة للمعونة من أجل التجارة، بحسب الجهة المستفيدة (بملايين الدولارات بالمعدلات الثابتة لعام 2017)].

الشكل 13 عدم المساواة بين الجنسين في إطار الهدف 8 (الإناث إلى الذكور بالنسبة المئوية)



ملاحظة: وسط وجنوب آسيا (CSA)؛ شرقي وجنوب شرقي آسيا (ESEA)؛ أوروبا وأمريكا الشمالية (ENA)؛ بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC)؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)؛ البلدان العربية الأقل نمواً (Arab LDCs)؛ أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا (Oceania)؛ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA).

تُرجم جميع المتوسطات لهذه النسب بالرجوع إلى المتغيرات نفسها المستخدمة للمجموعات المُقابلة لها. للمؤشر 2-5-8 مثلاً، تُرجم جميع المتوسطات بحسب عدد السكان بالرجوع إلى تقديرات عام 2016 لمجموع القوى العاملة (United Nations, 2019a)؛ وللمؤشر 1-7-8 تُرجم جميع المتوسطات بحسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية للذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و17 سنة (United Nations, 2019a)؛ وللمؤشر 2-10-8 تُرجم جميع المتوسطات بحسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث للفئة العمرية 15 سنة وأكثر (United Nations, 2019a)؛ وللمؤشر 1-7-8 تُرجم جميع المتوسطات بحسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث للفئة العمرية 15 سنة وأكثر (United Nations, 2019a).

الحواشي

1. حسابات الإسكوا، الشكل 2.
2. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى United Nations Statistics Division, 2019a. تشمل البلدان التي تشهد صراعات: الجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، ودولة فلسطين، وليبيا، واليمن. أما البلدان التي لا تشهد صراعات فهي الدول العربية الأخرى البالغ عددها 16 دولة. تُرَجِّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b).
3. حسابات مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية، بالاستناد إلى United Nations, 2017.
4. ESCWA and FAO, 2017.
5. حسابات الإسكوا، الشكل 4.
6. ESCWA, 2016.
7. حسابات مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية، بالاستناد إلى ILO, 2018a.
8. حسابات الإسكوا، الشكل 6.
9. حسابات مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية، بالاستناد إلى ILO, 2018c.
10. المرجع نفسه.
11. المرجع نفسه.
12. Kabbani, 2019.
13. Chen and Harvey, 2017.
14. حسابات الإسكوا، الشكل 8.
15. ILO, 2018b. مجموعات البلدان الإقليمية في هذا السياق هي المجموعات المعتمدة في التقرير المشار إليه، وهي تشمل: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وعمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، واليمن.
16. وفقاً للمنهجية المُستخدمة في هذا التقرير.
17. UNDP, 2016.
18. Kabbani, 2019; Gatti and others, 2014.
19. World Economic Forum, 2018.
20. ESCWA, 2017.
21. حسابات الإسكوا؛ يمكن الاطلاع على الفصل المتعلق بالهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة.
22. المرجع نفسه.
23. ESCWA, 2019a.
24. ILO, 2017a. مجموعات البلدان الإقليمية في هذا السياق هي المجموعات المُعتقدة في التقرير المُشار إليه.
25. حسابات مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية، بالاستناد إلى ILO, 2017b.
26. McKinsey & Company, 2015.
27. ESCWA, 2019b.
28. ESCWA, 2018b.
29. ESCWA and IOM, 2017.

- Chen, Martha, and Jenna Harvey (2017). "The Informal Economy in Arab Nations: A Comparative Perspective". Manchester. www.wiego.org/sites/default/files/resources/files/Informal-Economy-Arab-Countries-2017.pdf.
- ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia) (2016). *Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2015-2016*. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/survey-economic-social-development-arab-region-2015-2016-english.pdf.
- (2017). "Transport and Connectivity to Global Value Chains: Illustrations from the Arab Region". Beirut. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/transport-connectivity-global-value-chains-english_0.pdf.
- (2018a). "Assessing Arab Economic Integration: Trade in Services as a Driver of Growth and Development". Beirut. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/assessing-arab-economic-integration-trade-services-growth-development-english.pdf.
- (2018b). "Disability in the Arab Region". www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/disability-arab-region-2018-english_1.pdf.
- (2019a). "Innovation and Entrepreneurship: Opportunities and Challenges for Arab Youth and Women". Beirut. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/innovation-entrepreneurship-women-youth-arab_region-en_0.pdf.
- (2019b). "Rethinking Barriers to Women's Economic Participation in the Arab Region". Executive Committee Sixth Meeting, Marrakech, Morocco, 15-16 June. E/ESCWA/EC.6/2019/11. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/rethinking_barriers_to_womens_economic_participation_in_the_arab_region_0.pdf.
- ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), and FAO (Food and Agriculture Organization) (2017). "Arab Horizon 2030: Prospects for Enhancing Food Security in the Arab Region". www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-horizon-2030-prospects-enhancing-food-security-arab-region-english_0.pdf.
- ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), and IOM (International Organization for Migration) (2017). "2017 Situation Report on International Migration: Migration in the Arab Region and the 2030 Agenda for Sustainable Development". www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/2017-situation-report-international-migration-english.pdf.
- Gatti, Roberta, and others (2014). *Striving for Better Jobs: The Challenge of Informality in the Middle East and North Africa*. Washington, D.C.: World Bank <https://doi.org/10.1596/978-0-8213-9535-6>.
- ILO (International Labour Organization) (2017a). "Global Employment Trends for Youth 2017 – Paths to a Better Working Future". www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_598669.pdf.
- (2017b). "Population and Labour Force Statistics". ILOSTAT. <https://ilostat.ilo.org/topics/population-and-labour-force/>.
- (2018a). "Employment Statistics". ILOSTAT. <https://ilostat.ilo.org/topics/employment/>.
- (2018b). Global Estimates on International Migrant Workers – Results and Methodology. Geneva. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_652001.pdf.
- (2018c). "Unemployment and Labour Underutilization Statistics". ILOSTAT. <https://ilostat.ilo.org/topics/unemployment-and-labour-underutilization/>.
- (2019). "LOBORSTA – UN Data". Accessed on 24 May 2019. <http://data.un.org/Explorer.aspx?d=SNAAMA>.
- Kabbani, Nader (2019). "Youth Employment in the Middle East and North Africa: Revisiting and Reframing the Challenge". Doha. www.brookings.edu/wp-content/uploads/2019/02/Youth_Unemployment_MENA_English_Web.pdf.
- McKinsey & Company (2015). "The Power of Parity: How Advancing Women's Equality Can Add \$12 Trillion to Global Growth". www.mckinsey.com/~/media/McKinsey/Featured_Insights/Employment_and_Growth/How_advancing_womens_equality_can_add_12_trillion_to_global_growth/MGI_Power_of_parity_Full_report_September_2015.ashx.
- United Nations (2017). "UNdata: Per Capita GDP at Current Prices". <http://data.un.org/Data.aspx?q=GDP+per+capita&d=SNAAMA&f=grID%3A101%3BcurrID%3AUSD%3BpcFlag%3A1>.
- UNDP (United Nations Development Programme) (2016). *Arab Human Development Report 2016: Youth and the Prospects for Human Development in a Changing Reality*. New York.
- United Nations Population Division (2017). "World Population Prospects". <https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/>.
- United Nations Statistics Division (2018). "Global SDG Indicators Database". <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.
- (2019a). "Global SDG Indicators Database". <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.
- (2019b). "SDG Indicators Metadata Repository". <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/>.
- World Economic Forum (2018). "The Global Competitiveness Report 2018". <http://reports.weforum.org/global-competitiveness-report-2018/>.



الهدف 9: إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

لابدّ من خطوات شاملة للتحوّل إلى التصنيع المستدام الشامل للجميع في المنطقة العربية، حيث ظروف التعثر الاقتصادي، وتزايد البطالة، وضعف الكفاءة وعدم الاستدامة في استخدام الموارد الطبيعية. فالاحتياجات كبيرة على مستوى البنى التحتية، ولا سيما في البلدان الأقل نمواً. وتسجّل المنطقة أدنى مستويات التكامل الاقتصادي في العالم، وأدنى مستويات الابتكار قياساً إلى الاستثمار في البحث والتطوير وإلى إنتاجيته. وإيلاء الأولوية للابتكار والدفع بالتكامل الإقليمي وتحسين قدرة البنى التحتية على الصمود، كلّها تتطلّب تحوّل جذرية في السياسات العامة، وأدوات واستثمارات شاملة، كما تتطلّب إرادة سياسية تلتزم بمختلف أبعاد التنمية المستدامة وبالترابط الأساسي بين النظم والسلع والمجتمعات والشعوب في جميع أنحاء المنطقة.

وقائع

الاستثمار في البنى التحتية

قُدّرت في عام 2012 الاستثمارات اللازمة لتشديد بنى تحتية موثوقة ومتينة وآمنة وقادرة على الصمود في المنطقة العربية بنحو 100 مليار دولار¹. وتتزايد الاحتياجات بفعل تفشي الصراعات منذ ذلك الوقت، بفعل ما يشهده عدد من البلدان من تدمير وتردّد في حالة الطرق والمباني وشبكات المياه والكهرباء والاتصالات. ففي الجمهورية العربية السورية وحدها، تشير التقديرات إلى نحو 117.7 مليار دولار كقيمة للمساكن والبنى التحتية التي دُمّرت حتى عام 2017².

الصناعة التحويلية

9.6% من الناتج المحلي الإجمالي

بلغت في عام 2017 القيمة المضافة التصنيعية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي 9.6 في المائة، وهي ثاني أدنى قيمة مقارنة بمتوسط عالمي قدره 16.4 في المائة، وتراوح بين 0.87 في المائة في العراق و15.65 في المائة في تونس⁶.

شكّلت في عام 2017 القوى العاملة في الصناعة التحويلية في المنطقة 10.18 في المائة من مجموع القوى العاملة⁷.

10%

تضاعفت في المنطقة، منذ عام 2013، نسبة الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك، لا يزال هذا الإنفاق أقل من المتوسط العالمي بنحو 60 في المائة، مسجلاً فوارق كبيرة بين مجموعات البلدان⁸.



تقلّ الطرق العامة لكل 100,000 شخص في المنطقة عن المتوسط العالمي بأربع مرّات. والترابط بين السكك الحديدية محدود، وفي كثير من الحالات، غائب كلياً³.



يُهدر من الوقت في استخدام الشاحنات لنقل البضائع عبر البلدان نحو 57 في المائة من إجمالي وقت كل رحلة، بسبب المعابر الحدودية والمراقبة والتفتيش. وتترتّب على هذا الهدر نفقات إضافية قدرها 38 في المائة من الكلفة الأصلية للرحلة⁴.



يبلغ متوسط العاملين في مجال البحث بمكافئ الدوام الكامل 744 باحثاً لكل مليون نسمة في المنطقة، أي أقل بنحو 60 في المائة من المتوسط العالمي البالغ 1,267 باحثاً⁹. وتحلّ في الصدارة من حيث عدد العاملين في البحث الإمارات العربية المتحدة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، والمغرب وتونس بين بلدان المغرب العربي¹⁰. ونسبة العاملين في مجال البحث مرتفعة في بعض البلدان، مثل البحرين حيث بلغت 41 في المائة ومصر حيث بلغت 43 في المائة في عام 2013¹¹.



تسجّل المنطقة أعلى نسبة تلوث بثاني أكسيد الكربون بفعل الصناعة التحويلية إلى القيمة المضافة للصناعة، تبلغ أربع مرات القيمة العالمية⁵.



يتجاوز معدّل تغطية شبكة الهاتف المحمول في المنطقة المتوسط العالمي، وتوشك بلدان مجلس التعاون الخليجي أن تبلغ مقصد عام 2020 فتشمل جميع السكان بشبكة الجيل الثاني للهاتف المحمول على الأقل. لكنّ البلدان العربية الأقل نمواً لا تزال متأخرة جداً على هذا المسار¹⁶.



لا تتجاوز نسبة الصناعات الصغيرة الحجم التي يمكنها الحصول على قرض أو خط ائتمان 16 في المائة، وهي نسبة أقل بكثير مما هي عليه في سائر مناطق العالم¹².



الصناعة التكنولوجية المتقدمة

بلغت معدّلات انتشار الهواتف المحمولة في المنطقة نقطة تشبع قدرها 100.2 لكل 100 نسمة في عام 2018. وبين عامي 2010 و2018، ازداد عدد الاشتراكات المفعّلة في النطاق العريض على الهواتف المحمولة ثماني مرّات تقريباً، ليصل إلى 60.2 لكل 100 نسمة. غير أنّ نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت لا تزال في حدود 50 في المائة¹⁷.



بلغت نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة في بلدان مجلس التعاون الخليجي 33.7 في المائة في عام 2016، أي أكثر من ضعف النسبة في بلدان المشرق العربي (15 في المائة) والمغرب العربي (9.9 في المائة). وتصدّرت قطر المنطقة بنسبة 66.9 في المائة متجاوزةً المتوسط العالمي البالغ 45.6 في المائة¹³.

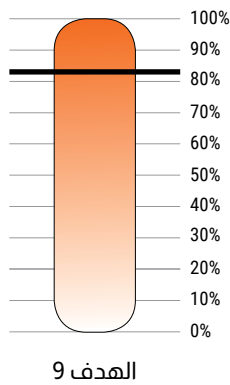
بنسبة 20 في المائة من الرجال¹⁴. يقلّ عدد النساء والفتيات اللواتي يستخدمن الإنترنت عن عدد الرجال والفتيان في جميع البلدان العربية باستثناء قطر¹⁵.

تشير البيانات، حيثما توفرت عن البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل في المنطقة، إلى أنّ احتمالات استخدام النساء للإنترنت على الأجهزة المحمولة أقلّ



قياس الهدف 9 في المنطقة العربية وفقاً لإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة

تغطية المؤشرات



تتوفر بيانات عن 10 من 12 مؤشراً، وعن جميع المقاصد الثمانية للهدف 9.

رغم توفر بيانات وافية نسبياً عن المؤشرات العالمية للهدف 9، تبقى تحديات لا بدّ من مواجهتها لتمكين واضعي السياسات من توجيه التقدّم على نحو أفضل على مسار تحقيق جميع أبعاد هذا الهدف:

- يتناول الهدف 9 البنى التحتية على مستوى الهدف والمقاصد (1-9، و4-9، و9-أ)، أما على مستوى المؤشرات، فيركّز حصراً على النقل. وللإحاطة بدور البنى التحتية في التنمية، لا بدّ من النظر إلى الجوانب التي تغطيها أهداف أخرى، بما في ذلك البنى التحتية الصحية (الهدف 3)، والبنى التحتية للمياه (الهدف 6)، والبنى التحتية للطاقة (الهدف 7)، والبنى التحتية الملائمة للطلاب ذوي الإعاقة (الهدف 4). ولم يظهر دور البنى التحتية كعنصر أساسي في الإنتاجية الاقتصادية المستدامة (الهدف 8).

والخسائر التي تتكبّدها بفعل الكوارث، أو تقييم منعته إزاء الكوارث.

- ينحصر تركيز المؤشرات المتصلة بالبحث والتطوير بالمدخلات مثل التمويل والعاملين. ومن المفيد أيضاً تناول مؤشرات من النواتج، مثل أعداد براءات الاختراع والمقالات المنشورة، لتقييم أثر الابتكار على الصعيد الوطني والإقليمي وحتى العالمي.

- تركز مؤشرات المقصد 1-9 على استخدام البنى التحتية للنقل وتيسر كلفتها وإمكانية الوصول إليها، من دون قياس جودتها أو موثوقيتها أو استدامتها أو منعته. ولا تتيح المؤشرات إمكانية تقييم تضرر البنى التحتية

المنطقة العربية، وهي مفيدة في قياس المؤشر 2-2-9 بشأن القوى العاملة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع القوى العاملة، والمؤشر 2-5-9 بشأن العاملين في مجال البحث.

• يصنّف التحليل من منظور قضايا الجنسين مؤشرات الهدف 9 على أنها "غير متخصصة حسب الجنس" أو "غير مراعية لاعتبارات الجنسين"¹⁸. لكن البيانات المفضّلة حسب الجنس ضرورية لرسم صورة شاملة عن أثر الهدف 9 ودوره في

المقصد 9-ج تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نمواً

يتضمّن الهدف 9 مقصداً واحداً ينبغي تحقيقه بحلول عام 2020

العوائق الرئيسية أمام إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار في المنطقة العربية

تعود البنى التحتية المحسّنة، بما في ذلك خدمات نقل أكثر أماناً، وخدمات مياه وصرف صحي معزّزة، ومدارس ومستشفيات أفضل، بفائدة كبيرة على الجميع. وهذه التحسينات هي في حالات كثيرة غاية في الأهمية للوصول إلى السكان المهمّشين، كالنساء والفتيات، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفقراء، بما في ذلك من هم في المناطق النائية، والحد من عرضتهم للمخاطر.

تسبّب التفاوتات في البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين مجموعات البلدان مشاكل تتعلق بسهولة الاتّصال وسرعته، فضلاً عن ارتفاع كلفته. وتسجّل في بلدين من بلدان مجلس التعاون الخليجي، هما الإمارات العربية المتحدة وقطر، أعلى نسبة انتشار لتكنولوجيات "الألياف الضوئية إلى المنزل أو المبنى"، التي تتيح خدمات الإنترنت العريضة النطاق والعالية السرعة. في حين أنّ البلدان العربية الأقل نمواً متأخرة كثيراً في شبكات الهاتف الثابت والمحمول.

المصدر: ESCWA, 2019a.

فالبنى التحتية القادرة على الصمود ضرورية للتصنيع المستدام، وهذا التصنيع بدوره يحفّز الاستثمار في البنى التحتية. وكذلك يمكن للاستثمار في الابتكار والبحث أن يحسّن البنى التحتية والتصنيع، غير أنه يعتمد على توفر بنى تحتية قادرة على الصمود. ويزداد الابتكار عندما تكون الصناعة قوية وتوفر الحوافز. لكن أداء القطاع الخاص، بما يملكه من إمكانيات لدفع الصناعة والابتكار والاستثمار في البنى التحتية، لا يزال متفاوتاً في المنطقة.

وبسبب بطء النمو الاقتصادي وانخفاض الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة والاعتماد على النفط والريع، تتأخّر المنطقة في معظم مقاصد الهدف 9. وتواجه مجموعتان من البلدان تحديات إضافية

في بلدان مجلس التعاون الخليجي مستويات أعلى من الاستثمار، ومع ذلك في المنطقة العربية عموماً طلب كبير على البنى التحتية الجديدة والمحدّثة نظراً إلى الزيادة في النمو السكاني والتوسّع العمراني، والتفاقم في عدم المساواة (الهدف 10). وتطرح الأحياء الفقيرة الحضرية تحدياً كبيراً في مدن كثيرة، ويسهم ضعف البنى التحتية في تهميش مجتمعات حضرية وريفية كاملة تفتقر إلى إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي الكافية، وتكافح في ظل تقطع الكهرباء (الأهداف 6، 7، و11). وفي ظل هذه الظروف يتفاقم أثر الفقر وتدهور صحة الإنسان وتتأثر خدمات الرعاية الصحية في توفرها ونوعيتها (الهدفان 1 و3). ومع سوء خدمات النقل وانعدام الأمن في الوصول إلى مصادر الطاقة أو شبكات الاتصالات تصعب ريادة الأعمال وتأمين سبل العيش، وتقلّ فرص الحصول على عمل والالتحاق بالدراسة في بعض المناطق، ولا سيما بالنسبة إلى الفتيات والنساء (الأهداف 4، 5، و8).

الابتكار أساسي لتحوّل المنطقة إلى مزيد من التصنيع الشامل والمستدام. ومع ذلك، لا تزال الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية مجرّاة. ولا بدّ من حلول مبتكرة في جميع أنحاء المنطقة لسد الثغرات من حيث الاستدامة، بما في ذلك زيادة الكفاءة والإنتاجية في استخدام الأراضي والمياه، والحد من فقد الأغذية وهدرها (الأهداف 6، و15، و2). وينبغي أن يبلغ الاستثمار في البحث والتطوير المستويات اللازمة لتعزيز الترابط بين العلم والسياسات، وبناء قدرات عدد كبير من الشباب العاطلين عن العمل واستيعابهم في القوى العاملة (الأهداف 4، و8، و17). ولا يزال المجال سانحاً للمزيد من العمل لتوجيه الابتكار نحو تعزيز خطوط الدفاع ضد تغيّر المناخ، بالنظر إلى قابلية تضرّر المنطقة من ارتفاع درجات الحرارة والتصحر وتفاقم التلوث (الهدفان 12 و13).

ويعزز كل عنصر من العناصر الثلاثة للهدف 9، أي البنى التحتية القادرة على الصمود والتصنيع المستدام والابتكار، العنصر الآخر.

الاستدامة الملازم للهدف 9 وخطّة عام 2030 ككل. والبلدان الأقل نمواً متأخرة كثيراً عن غيرها من حيث مستويات التصنيع وقدرتها على تمويل البنى التحتية الضرورية والاستثمار فيها، بما في ذلك تلك المخصّصة للخدمات الأساسية.

خاصة بهما. ففي حين استثمرت بلدان مجلس التعاون الخليجي كثيراً في تحسين البنى التحتية وامتلكت أنظمة متطورة للغاية، فإنّها تسجّل أعلى نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة الصناعية التحويلية في العالم، ما يقوِّض شرط

أخفقت السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في الدول العربية في تحفيز إنتاج المعرفة بفعالية أو إضافة قيمة إلى المنتجات والخدمات، وذلك لأنها تركّز على توسيع البحث والتطوير من دون إشراك مجتمع الأعمال. وتفتقر جامعات عربية عديدة إلى التوجّه البحثي، وتتراوح نسبة النشاط البحثي الذي يقوم به أفراد هيئة التدريس في الجامعات العامة ومعظم الجامعات الخاصة بين 5 و10 في المائة من إجمالي المهام الأكاديمية، مقارنة بنسبة تتراوح بين 35 و50 في المائة في الجامعات الأوروبية والأمريكية.

المصدر: UNESCO, 2015b.

يظهر ضعف التكامل الإقليمي في أوجه التفاوت الكبيرة التي تنطوي عليها المتوسطات الإقليمية المنخفضة أصلاً للبنى التحتية. فمثلاً، عند النظر في حجم الشحنات المنقولة برّاً، تتراوح أرقام البلدان بين 840 ألف طن-كلم في جزر القمر ومليار طن-كلم في جيبوتي و116 مليار طن-كلم في المملكة العربية السعودية.

المصدر: الإسكوا بالاستناد إلى United Nations Statistics Division, 2019a.

في ما يلي العوائق الرئيسية أمام تحقيق الهدف 9 في المنطقة العربية

البنية الاقتصادية وهيمنة القطاعات المنخفضة الإنتاجية

عمدت البلدان الغنيّة بالنفط كما الفقيرة به إلى التنويع الاقتصادي، غير أنها لم تتح بذلك ما يكفي من فرص العمل اللائق. ولم يكن من تغيّر يذكر في إنتاجية العمل. كما اتسم النمو الاقتصادي بالبطء أو الركود أو التراجع، ولم تُوزع الفوائد بالتساوي.

لا تتجاوز القيمة المضافة الصناعية 9.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي حالياً ثاني أدنى قيمة في العالم، حيث المتوسط 16.4 في المائة¹⁹. ولا تزال الحكومات (الخدمات غير السوقية) المشغّل الأكبر في المنطقة، بلبها القطاع الزراعي في البلدان غير المصدرة للنفط، والخدمات السوقية في البلدان المصدرة للنفط.

ولا تزال إمكانات القطاع الخاص قاصرة على مستوى تحفيز الصناعة والبنى التحتية والابتكار، والاستثمار في هذه المجالات، وفي دفع المنطقة قدماً في مجال التكنولوجيا، رغم عدد من المحاولات الناجحة في قطاعي الطاقة والمياه في البلدان الغنيّة بالنفط مثلاً²⁰. وفي بعض البلدان، يجعل قرب كيانات القطاع الخاص من الشخصيات العامة في الحكومة دور هذه الأخيرة أقل وضوحاً، فيغدو من الصعب وضع الضوابط التنظيمية أو إنفاذها، وضمان أن تتسم مبادرات الأعمال التجارية بالاستدامة والمنفعة. وعندما تكون بيئة الأعمال متناقلة ومتقدمة، تعجز عن جذب أو تيسير أنشطة القطاع الخاص أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص أو عن تحسين القدرة التنافسية.

ضعف الالتزام بالتكامل الاقتصادي على مستويات متعددة

تدلّ البنى التحتية القادرة على الصمود والتصنيع المستدام والاستثمار في الابتكار على مدى الانخراط في الاقتصادات الإقليمية والعالمية وفي الثورة الصناعية الرابعة. والتكامل الإقليمي، الذي يُقدّر بحجم التبادل التجاري بين البلدان العربية، هو الأضعف في العالم. فلا يزال يتعيّن على المنطقة أن تتخذ خطوات ملموسة لتنسيق الضوابط التنظيمية، وإعطاء الأولوية لسلاسل القيمة الإقليمية، أو دعم قيام سوق مشتركة وعملة موحّدة. وتؤثر هذه الإجراءات وغيرها في مسارات التنمية الإقليمية والوطنية.

ومع أن بعض البلدان العربية شكّقت طرفاً سريعاً عالية الجودة بين المدن الكبرى، تبقى كثافة الطرق المعبّدة في المنطقة منخفضة²¹. ويقوِّض ضعف تكامل البنى التحتية في المنطقة، بما فيها تلك المخصّصة للنقل والطاقة واللوجستيات، التكامل الاقتصادي الإقليمي. وتعرّض التوترات السياسية بين البلدان حركة السلع والخدمات لمزيد من المخاطر وتعوق التكامل الإقليمي ودون الإقليمي.

الفجوة بين البحوث والاحتياجات التنموية

لا يزال أداء المنطقة، مقارنة بسائر مناطق العالم، ضعيفاً في الربط بين الإنفاق على البحث والتطوير ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وتسخير الابتكار لإيجاد فرص عمل وتحسين الصناعات والخدمات. فرغم الجهود الواعدة لحفز البحث والتطوير والابتكار في عدّة بلدان، يبقى الترابط بين المجال الأكاديمي والعلوم والصناعة ضعيفاً بفعل القبول على الحرية والتمويل في الوسط الأكاديمي. كما أنّ التعليم، ولا سيما التعليم الرسمي، في حالته الراهنة لا يساعد على التحوّل نحو الابتكار في البحث والصناعة. لا بدّ إذاً من دمج أولويات البحث والتطوير في إصلاح النظام التعليمي لتشجيع الإبداع والابتكار، وإزالة القيود عن البحث عن المعرفة.

وما هو سارٍ من استراتيجيات البحث والتطوير هو إما محدود بجدول زمني قصير الأمد، أو غير شامل يقتصر على قطاعات محددة، ولا تركّز هذه الاستراتيجيات على تحديد مجالات التخصص والاحتياجات في البلدان. والتعاون بين الباحثين محدود

على الرغم من مجالات البحث المشتركة مثل الطاقة الشمسية المتجددة. وفي حين ارتفع معدّل النشر العلمي بين عامي 2005 و2014، مسجلاً زيادة بارزة في قطر ومصر والمملكة العربية السعودية، يقتصر إسهام المنطقة في المنشورات العالمية على 2.4 في المائة²². وفي عام 2013، لم تتجاوز حصة الدول العربية من البراءات المقدمة على الصعيد العالمي 0.2 في المائة²³.



السياسات الصناعية والتجارية غير الملائمة

تعاني الصناعات الصغيرة الحجم من بيئة تنظيمية تفتقر إلى الفعالية والقدرة على الموازنة، وتواجه قيوداً على الاستثمارات الخاصة وصعوبات في الحصول على التمويل، ولا سيما الائتمان. ومن بين البلدان العربية، قد تكون في الإمارات العربية المتحدة البيئة الأكثر ملاءمة لمزاولة الأعمال التجارية، وقد حلت في المرتبة الحادية عشرة عالمياً في عام 2019. ويحلّ 17 بلداً عربياً آخر دون المرتبة ستين. أما الجمهورية العربية السورية، والصومال، والعراق، وليبيا، واليمن، فهي من البلدان الأكثر صعوبة عالمياً في مزاولة الأعمال التجارية²⁴.

ويصعب كثيراً الحصول على الائتمان في المنطقة التي تسجل أكبر فجوة في العالم، تضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام تحديات كبيرة. ففي حين تمثل هذه المؤسسات نحو 96 في المائة من الشركات المسجلة وتضم قرابة نصف القوى العاملة، تستفيد من 7 في المائة فقط من مجموع الإقراض المصرفي، وهو أدنى مستوى في العالم²⁵. كما أن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الأخرى مثل الأسهم وتكنولوجيا الخدمات المالية محدودة²⁶. وقد حقق بعض البلدان تقدماً، فقد بلغت نسبة الصناعات الصغيرة الحجم التي لها قرض أو خط ائتمان 48 في المائة في المغرب و40 في المائة في تونس و38 في المائة في لبنان، مقابل 4 في المائة في مصر و13 في المائة في الأردن. وبنجم الفرق عن خيارات السياسات المحددة الأهداف التي تدعمها المصارف المركزية²⁷. وفي البلدان العربية أيضاً أكبر فجوة بين الجنسين في الحصول على الخدمات المالية الرسمية، فيملك 52 في المائة من الرجال حساباً لدى مصرف أو مقدّم خدمات مالية متنقلة، مقابل 35 في المائة فقط من النساء²⁸.

وتتزايد مجمّعات الأعمال والحاضنات والمسرّعات وأنواع مختلفة من رؤوس الأموال المجازفة ولا سيما في مجموعتي المشرق العربي والمغرب العربي. لكنّ رؤوس الأموال المجازفة تركز على التمويل الأولي للشركات الناشئة، وهي عمليات التمويل الأصغر، أو على استحواد الأسهم الخاصة، وهي عمليات التمويل الأكبر، مستثنية بذلك تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة²⁹.



الصراعات

تؤدي الصراعات إلى تعطل نُظم البحث والتطوير، وتدمير البنى التحتية، وتعثر التصنيع. ففي اليمن، أدّى التدمير المنهجي للبنى التحتية الحيوية والحصار إلى تفشي المجاعة وانتشار الأوبئة. وفي الجمهورية العربية السورية، دمّرت الصراعات مناطق صناعية رئيسية، فهدمت نسبة 70 في المائة من المباني الصناعية في حلب التي كانت مركزاً لتصنيع الأدوية والمنسوجات والملابس والمواد الكيميائية، ولتجهيز المنتجات الزراعية³⁰. وفي السنوات الأخيرة، طالوت أعمال التخريب والهجمات الإرهابية البنى التحتية للطاقة في الجمهورية العربية السورية، والعراق، وليبيا، ومصر، واليمن³¹.

وتتمثل الصراعات عائقاً كبيراً أمام التكامل الإقليمي، بما لها من تداعيات على البلدان المجاورة. ففي ظل الأزمات وعدم استقرار الأوضاع الأمنية، يزداد التحوّف من إمكانية عبور الحدود البرية. وينتج من إغلاق هذه الحدود آثار مباشرة وغير مباشرة على الأنشطة الاقتصادية وحركة السلع، كما يترتب على إيجاد طرق بديلة لتصدير السلع عن طريق النقل البحري والشحن الجوي أعباء مالية ولوجستية تقع على عاتق المنتجين والحكومات.

يُظهر اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان مجلس التعاون الخليجي تقدماً سريعاً، إذ تحلّ الإمارات العربية المتحدة وقطر بين أول عشرة بلدان عالمياً من حيث امتصاص التكنولوجيا. ويحز المشرق العربي والمغرب العربي أيضاً تقدماً، لكنّ التقدّم أبطأ بكثير في البلدان الأقل نمواً. وعلى الصعيد الإقليمي، البلدان العربية هي في الغالب مستهلكة للتكنولوجيا ومستوردة لها، وقليلاً ما تكيّفها لتلائم الاحتياجات المحلية وتراعي مقوّمات التنمية المستدامة الشاملة. ومن دون تكييف التكنولوجيا وتطوير المحتوى الرقمي الذي يسترشد بالبحوث ويتمحور حول الاحتياجات، تُفقد الفوائد التي يمكن أن تعود بها التكنولوجيا على التنمية. وتطال أوجه القصور القطاع الإنتاجية، والرعاية الاجتماعية، والرعاية الصحية، والتعليم، وإدارة الموارد الطبيعية، والزراعة الدقيقة، والحد من مخاطر الكوارث، وغيرها من المجالات.

المصدر: World Economic Forum, 2018.

عرضة للإهمال

البلدان العربية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً، في نوعية البنى التحتية وتوفرها وفي الربط في ما بينها. ولا يزال حضور المرأة قليلاً في القوى العاملة في قطاعات العلوم والتكنولوجيا، على الرغم من ارتفاع عدد الخريجات من هذه

في غياب التحسينات في البنى التحتية والترباطية، تواجه المجتمعات في المناطق الريفية والمستوطنات البشرية العشوائية صعوبة في الحصول على المعلومات وعلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي. وهناك فوارق ملحوظة بين المناطق الحضرية والريفية في معظم

الطاقة الكهربائية شبه شامل في عدد من بلدان المنطقة، لا يتجاوز 50 في المائة في البلدان الأقل نمواً و38 في المائة في السودان و30 في المائة في الصومال. وتتوفر عدّة نُظُم دون إقليمية للربط الكهربائي في المشرق العربي والمغرب العربي وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، لكنّها للأسف تغفل البلدان الأقل نمواً، فتفوتها فرصة الحصول على طاقة كهربائية آمنة وفعالة بكلفة ميسرة، والحصول على طاقة نظيفة، وزيادة فرص العمل³². وتبرز تحديات أيضاً في جعل التكنولوجيا متاحة بأسعار معقولة للمستخدمين. ويقلّ متوسط مجموع التدفّقات الرسمىّة المخصّصة للبنى التحتية (المؤشر 9-أ-1) في البلدان الأقل نمواً كثيراً عما هو عليه في المشرق العربي والمغرب العربي.

وفقاً لأحدث البيانات المتوفرة، لا تتجاوز نسبة النساء من مجموع العاملين في الصناعة 2.2 في المائة في المملكة العربية السعودية و4.2 في المائة في الكويت. وتصل هذه النسبة إلى 23.6 في المائة في الجزائر و33.1 في المائة في تونس. وفي 10 بلدان عربية، تتراوح نسبة النساء اللواتي أكملن التعليم العالي في العلوم والهندسة والزراعة بين 34 و57 في المائة.

المصدر: UNESCO, 2015b; ILO, 2019.

والتخصصات. والأهم من ذلك أنّ تغيّر متطلبات العمل في الصناعة وزيادة الأتمتة سيؤثران في وظائف المهارات المنخفضة، حيث يعمل عدد كبير من النساء. ومن شأن تزايد الطلب على مستوى أعلى من المهارات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات أن يساعد على سد الفجوة.

وتتأثر بعض المجموعات بالفجوات الرقمية، بين المناطق الحضرية والريفية، بين الرجال والنساء، بين الفئات العمرية المختلفة، وكذلك بين الأغنياء والفقراء. ولن تتاح للأشخاص المهملين رقمياً إمكانية الحصول على الخدمات الإلكترونية والمعلومات وغيرها من فوائد التكنولوجيا. ولا تُصنّف بعد بيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب الفئات السكانية، على الرغم من الجهود الجارية والتي بُذلت في الآونة الأخيرة لوضع بيانات مفصلة حسب الجنس في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع إحراز الحكومات والصناعات تقدماً في مجال التكنولوجيا، ستحتاج المجموعات التي تقع حالياً على الجانب المتعثر من الفجوة الرقمية إلى برامج بناء قدرات مصممة خصيصاً لها، وإلى نهج مدروسة وتدريبية لضمان عدم تهميشها بالكامل كفات منتجة ومستهلكة للمنتجات والخدمات.

ويطال الإهمال على مسار الهدف 9 كثيرين في البلدان الأقل نمواً. ففي ظل القيود الهيكلية والمالية يصعب على هذه البلدان الاستثمار في البنى التحتية أو مواكبة التكنولوجيا. وفي حين أن الوصول إلى

ما العمل لتسريع التقدّم في تحقيق الهدف 9

1. اتخاذ خطوات جادة لتحقيق التكامل الاقتصادي:

- إنعاش الالتزام بالتكامل الإقليمي، ومواءمة خطط التنمية الوطنية والجهود الرامية إلى مواءمة التنظيمات عبر الحدود، وتبسيط النظم اللوجستية والجمركية، وتيسير حركة الأشخاص والسلع.
- وضع نُظُم نقل متعددة الأنماط وإنشاء شبكات كهربائية إقليمية وتركيب بنية إقليمية للإنترنت (العمود الفقري الإقليمي ونقاط التبادل) تربط البلدان العربية إقليمياً وبشبكة عالمية.

2. التحوّل من التصنيع القطاعي إلى السياسات الصناعية المتكاملة والمستدامة:

- الاستثمار في الاقتصاد والإنتاج الدائريين، والانتقال بالتصنيع إلى دورة حميدة تحركها الصناعة الخضراء والتكنولوجيات النظيفة.
- إعطاء الأولوية لاستهلاك السلع البيئية بكفاءة للحد من النفايات وإعادة تدويرها.
- الاستثمار في بناء المهارات اللازمة للصناعات الجديدة، وتجنّب التراجع المبكر عن التصنيع والتعويض عن الخسائر المحتملة في فرص العمل بسبب الأتمتة.

- وضع أدوات لدعم الإنتاج الصناعي الآمن بيئياً، مثل المشتريات العامة، والإعفاءات الضريبية، والتعريفات والرسوم، وعمليّات الشراء المراعية للبيئة، والخطط التجارية³³.

- تحسين بيئة العمل بما يسهّل مساهمة القطاع الخاص في الصناعة والبنى التحتية والابتكار، بما في ذلك من خلال الأطر التنظيمية والتشريعية لتيسير الاستثمار وإقامة الشراكات.

- استحداث آليات الامتثال اللازمة لكيانات القطاع الخاص أو تعزيز القائم منها بهدف تحسين الاستدامة والمنعة، وتوليد فرص العمل اللائق.

3. وضع أطر متّسقة للسياسات العامة بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار وتفعيلها:

- وضع خطة عمل للتدخّلات التنظيمية والحوافز وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين، وتعزيز دور النساء والشباب في البحث والتطوير كما في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

4. الابتكار:

- تحديد التدخّلات المناسبة لإرشاد خطط البحوث المستقبلية.
- تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة لدعم الصناعة والتعاون في ما بين بلدان الجنوب وتسهيل نقل التكنولوجيا.
- تعزيز الابتكار مع التركيز على البحوث في مختلف القطاعات والتخصصات.
- تهيئة بيئة مؤاتية وتحسين منظومات الابتكار، وتشجيع ريادة الأعمال وتيسير تكوين الشركات الناشئة.
- دمج العلم والتكنولوجيا والابتكار في خطط التنمية الوطنية، ورصد التنفيذ والتقدّم المُحرز من خلال مؤشرات محددة.
- زيادة إمكانية الحصول على الائتمان والخدمات المالية، ولا سيما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنساء والشباب.
- استحداث آليات لتعزيز الربط بين العلوم والسياسات على المستويات الحكومية كافة، بما في ذلك الهيئات التشريعية، واستحداث قوانين الوصول إلى المعلومات وإنفاذها.
- تعزيز التعاون في ما بين البلدان في مجال البحث والتطوير، وموامة تبادل المعارف والخبرات وتبسيطها في ما بين الجامعات ومراكز البحوث، ودعم برامج البحوث الإقليمية.
- دعم المنتديات الإقليمية لتبادل المعارف بين أصحاب المصلحة لتوطيد إمكانات الثورة الصناعية الرابعة (الترابط، والأتمتة، وتلقي الآلة، والبيانات الفورية)، وتصميم برامج التدريب اللازمة.

مقاصد الهدف 9 ومؤشراته في المنطقة العربية

المقصد

1-9

إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعبارة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سبل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة

المؤشر

1-1-9

نسبة سكان الريف الذين يعيشون على بعد كيلومترين من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول

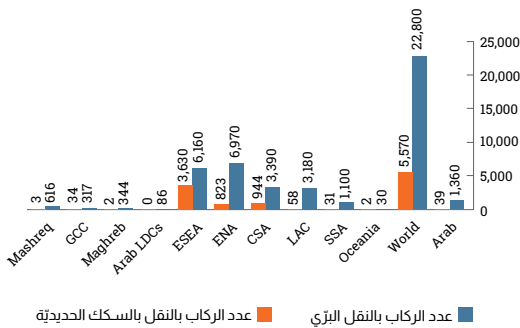
2-1-9

عدد الركاب وحجم الشحنات، بحسب وسيلة النقل*

البيانات

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

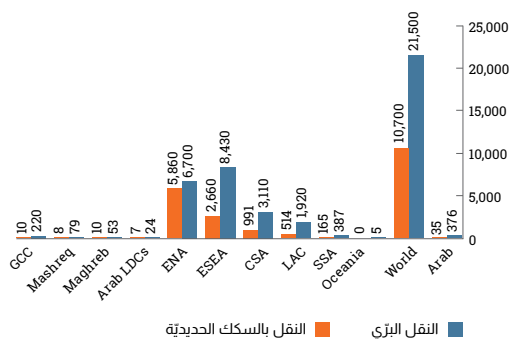
الشكل 1 عدد الركاب بالنقل البرّي والنقل بالسكك الحديدية (مليار مسافر-كلم)



عدد الركاب بالنقل بالسكك الحديدية ■ عدد الركاب بالنقل البرّي ■

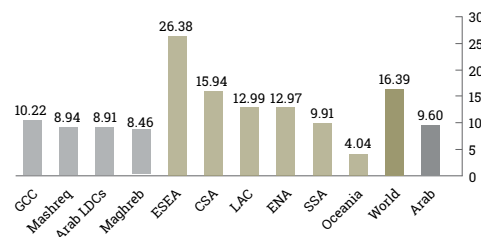
ملاحظة: المجاميع هي العدد الكلي للقيم في البلدان. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2017 لجميع البلدان.

الشكل 2 حجم الشحنات المنقولة بالنقل البرّي والسكك الحديدية (مليار طن-كلم)



ملاحظة: المجاميع هي العدد الكلي للقيام في البلدان. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما بيّنته شحلت في عام 2017 لجميع البلدان.

الشكل 3 القيمة المضافة التصنيعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات لعام 2017 حسب الناتج المحلي الإجمالي بالدولار والأسعار الثابتة لعام 2010 (القاسم). مأخوذة من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما بيّنته شحلت في عام 2017 لبدأ عربياً.

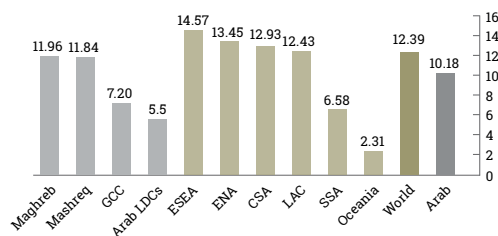
1-2-9

القيمة المضافة التصنيعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفرد**

2-9

تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نمواً

الشكل 4 العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات لعام 2017 حسب الناتج المحلي الإجمالي بالدولار والأسعار الثابتة لعام 2010 (القاسم). مأخوذة من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما بيّنته شحلت في عام 2017 لبدأ عربياً.

2-2-9

العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة**

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

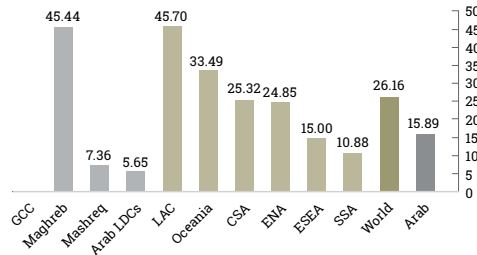
1-3-9

نسبة الصناعات الصغيرة الحجم من مجموع القيمة المضافة من الصناعات

3-9

زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات الميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق

الشكل 5 نسبة الصناعات الصغيرة الحجم التي لها قرص أو خط ائتمان (بالنسبة المئوية)

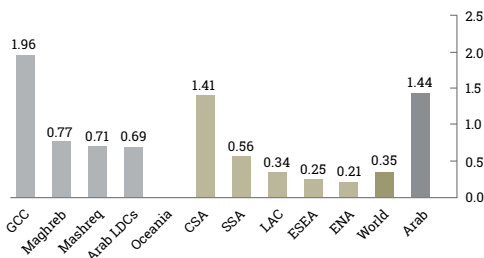


ملاحظة: تُرَجَّح جميع المتوسطات حسب الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 بالدولار بالأسعار الثابتة لعام 2010 (القاسم). مأخوذة من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما يلي: شجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: العراق (2011)، الأردن وتونس ولبنان والمغرب واليمن (2013)، موريتانيا (2014)، مصر (2016). ووفقاً لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (United Nations Statistics Division, 2019b). يبيّن هذا المؤشر مدى اتّساع نطاق خدمة المؤسسات المالية للصناعات الصغيرة الحجم، ويسهم هذا المؤشر مع المؤشر 1-3-9، في تأكيد الرسالة الأساسية للهدف 3-9 التي تشجّع على زيادة فرص حصول الصناعات الصغيرة الحجم على الخدمات المالية.

2-3-9

نسبة الصناعات الصغيرة الحجم التي لها قرص أو خط ائتمان

الشكل 6 انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة التصنيعية (كيلوغرامات ثاني أكسيد الكربون لكل دولار بالأسعار الثابتة لعام 2010)



ملاحظة: تُرَجَّح جميع المتوسطات حسب القيمة المضافة التصنيعية لعام 2015 بالدولار بالأسعار الثابتة لعام 2010 (القاسم). مأخوذة من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما يلي: شجّلت في عام 2015 للبلدان التالية: الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر والعراق وعمان وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن.

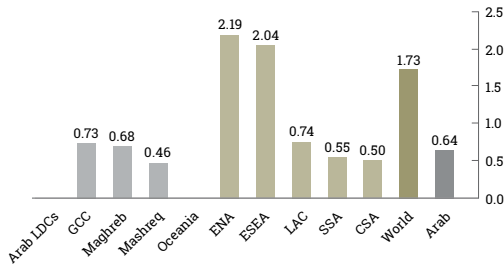
1-4-9

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة

4-9

تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030 من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئياً، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقاً لقدراتها

الشكل 7 الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُرَجَّح جميع المتوسطات حسب قيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015 بمعدل القوة الشرائية للدولار بالأسعار الثابتة لعام 2011 (القاسم). مأخوذة من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما يلي: شجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: المغرب (2010)، دولة فلسطين والكويت والمملكة العربية السعودية (2013)، البحرين (2014)، تونس وعمان وقطر (2015)، الإمارات العربية المتحدة (2016).

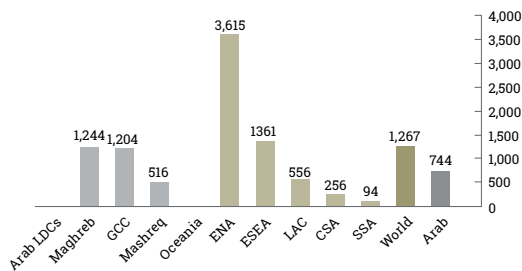
1-5-9

الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

5-9

تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار وزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير

الشكل 8 العاملون في مجال البحث بمكافئ الدوام الكامل (لكل مليون نسمة)

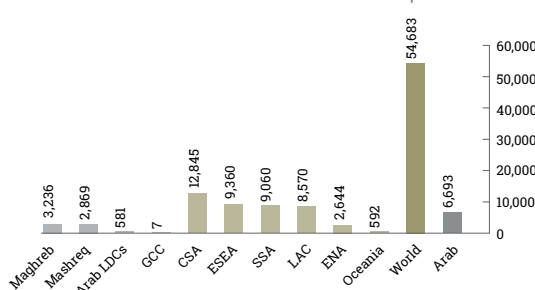


ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b) ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما بيّنته شجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الكويت (2012)، دولة فلسطين (2013)، البحرين (2014)، تونس وعمان وقطر (2015)، الأردن والإمارات العربية المتحدة والعراق ومصر والمغرب (2016).

2-5-9

العاملون في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة

الشكل 9 مجموع التدفّقات الرّسميّة المخصّصة للبنى التحتية، حسب البلدان المتلقية (بملايين الدولارات والأسعار الثابتة لعام 2017)



ملاحظة: المجاميع هي العدد الكلي للقيم في البلدان. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما بيّنته شجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: عُمان (2010)، الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي والسودان والجمهورية العربية السورية والصومال والعراق ودولة فلسطين ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن (2017).

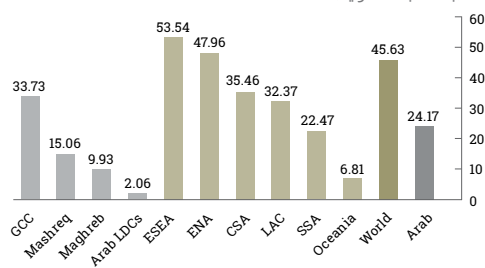
1-أ-9

مجموع الدعم الدولي (المساعدة الإنمائية الرّسميّة بالإضافة إلى التدفّقات الرّسميّة الأخرى) إلى البنى التحتية

9-أ

تيسير تطوير البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المقدم للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية

الشكل 10 نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب القيمة المضافة التصنيعية لعام 2016 بالدولار بالأسعار الثابتة لعام 2010 (الفاسم)، مأخوذة من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما بيّنته شجّلت في عام 2016 للبلدان التالية: الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر والعراق وعمان وقطر ودولة فلسطين والكويت ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن. ووفقاً لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (United Nations Statistics Division, 2019b)، نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة التصنيعية الإجمالية هي نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة والقيمة المضافة التصنيعية. وتتطوي التنمية الصناعية عموماً على انتقال هيكل من الأنشطة القائمة على الموارد والأنشطة التي تستخدم التكنولوجيا على نحو متواضع إلى الأنشطة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة، ويضمن هيكل إنتاج حديث ومرغّب إلى حد بعيد فرصاً أفضل لتنمية المهارات والابتكار التكنولوجي. إضافة إلى أن الأنشطة الصناعية التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة تدرج ضمن نطاق الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة المرتفعة، التي تتميّز باستخدام التكنولوجيا على نحو أكبر، وإنتاجية عمل أعلى. كذلك تعكس زيادة حصة قطاعات الصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة أثر الابتكار.

9-ب-1

نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة

9-ب

دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفاءة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للترويج الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى

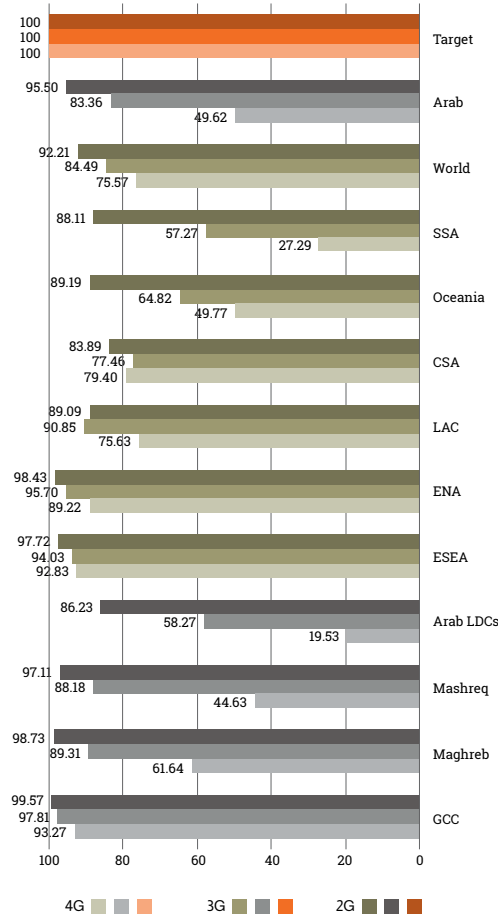
9-ج

تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نمواً بحلول عام 2020

9-ج-1

نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، بحسب التكنولوجيا

الشكل 11 نسبة السكان المشمولين بشبكة الجيل الثاني للهاتف المحمول على الأقل، وشبكة الجيل الثالث للهاتف المحمول على الأقل، وشبكة الجيل الرابع للهاتف المحمول على الأقل (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُرَجَّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) United Nations Population (Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b).

تغطية شبكة الجيل الثاني: يشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجِّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: جيبوتي (2012)، ليبيا (2013)، الصومال (2014)، العراق ولبنان (2015)، الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية والسودان وعمان ودولة فلسطين وقطر والكويت ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن (2016).

تغطية شبكة الجيل الثالث: يشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجِّلت في عام 2016 لجميع البلدان العربية ما عدا جزر القمر.

تغطية شبكة الجيل الرابع: يشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجِّلت في عام 2017 لجميع البلدان العربية ما عدا دولة فلسطين (2016).

* يَتمُّ المؤشر 2-1-9 الترابطية بين البنى التحتية، فضلاً عن حجم الاقتصاد وعدد الأشخاص الذين يعيشون في بلد أو منطقة معينة. وبالتالي، ترجمة الأرقام المعروضة ليس ببساطة اعتقاد أن الأرقام الأعلى تعكس بالضرورة حالاً أفضل، بل ينبغي النظر إلى الأرقام بالنسبة لحجم البلدان/المنطقة واحتياجاتها.

** وفقاً لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (United Nations Statistics Division, 2019b)، "القيمة المضافة التصنيعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي هي نسبة بين القيمة المضافة التصنيعية والناتج المحلي الإجمالي. بالأسعار الثابتة للدول لعام 2010. والقيمة المضافة التصنيعية مؤشر معترف به ومستخدم على نطاق واسع من قبل الباحثين وواضعي السياسات لتقييم مستوى التصنيع في بلد ما. وتعكس حصة القيمة المضافة التصنيعية في الناتج المحلي الإجمالي دور الصناعة التحويلية في الاقتصاد والتنمية الوطنية في البلاد عموماً". كذلك تؤكد البيانات الوصفية أن "القوى العاملة في الصناعة التحويلية كحصة في مجموع القوى العاملة تمثل إسهام الصناعة التحويلية في خلق فرص عمل" (المرجع نفسه). ويختلف تفسير المؤشرين 2-2-9 و 1-2-9 بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. فبالنسبة إلى البلدان النامية، كل ما كانت قيمة كل من المؤشرين أعلى، كان الأداء أفضل. أما في البلدان المتقدمة/الصناعية، فُعتبر الأداء جيداً في حال كان المؤشر الثاني مرتفعاً والمؤشر الأول مرتفعاً أيضاً. ولكن عندما يكون المؤشر الثاني منخفضاً، يمكن أن يكون المؤشر الأول منخفضاً أو مرتفعاً حسب هيكلية الاقتصاد (إذا كان الاقتصاد مثلاً مستنداً إلى قطاعات تعتمد على كثافة رأس المال أو مشجعاً لها، بدلاً من القطاعات التي تعتمد على كثافة اليد العاملة، وما إلى ذلك).

ملاحظة: وسط وجنوب آسيا (CSA)، شرقي وجنوب شرقي آسيا (ESEA)، أوروبا وأمريكا الشمالية (ENA)، بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC)، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)، البلدان العربية الأقل نمواً (Arab LDCs)، أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا (Oceania)، أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA).

تستند جميع الأرقام إلى قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة (United Nations Statistics Division, 2018)، باستثناء البيانات المحدثة (United Nations Statistics Division, 2019a) بشأن المؤشرات التالية: 2-1-9 [عدد الركاب وحجم الشحنات، بحسب وسيلة النقل]، و 1-2-9 [القيمة المضافة التصنيعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفرد]، و 1-1-9 [مجموع الدعم الدولي التدفقات الرسمية المخصصة للبنى التحتية (مليون دولار بالأسعار الثابتة لعام 2016)]، و 9-ب-1 [مجموع التدفقات الرسمية المخصصة للبنى التحتية، حسب البلدان المتلقية (مليون دولار بالأسعار الثابتة لعام 2017)]، و 9-ج-1 [نسبة السكان المشمولين بشبكة الجيل الثاني للهاتف المحمول على الأقل، وشبكة الجيل الثالث للهاتف المحمول على الأقل، وشبكة الجيل الرابع للهاتف المحمول على الأقل (نسبة مئوية)].

الحواشي

1. World Bank, 2012. يستند تصنيف مجموعات البلدان في المنطقة إلى المرجع.
2. ESCWA, 2019d.
3. ESCWA, 2017a.
4. المرجع نفسه.
5. حسابات الإسكوا، الشكل 6.
6. حسابات الإسكوا، الشكل 3.
7. حسابات الإسكوا، الشكل 4.
8. حسابات الإسكوا، الشكل 7. UNESCO, 2015b.
9. حسابات الإسكوا، الشكل 8.
10. لمزيد من المعلومات عن بيانات البلدان، الاطلاع على مرفق هذا التقرير.
11. Zou'bi and others, 2015.
12. حسابات الإسكوا، الشكل 5.
13. حسابات الإسكوا، الشكل 10. لمزيد من المعلومات عن بيانات البلدان، الاطلاع على مرفق هذا التقرير.
14. GSMA, 2019.
15. ITU, 2019.
16. حسابات الإسكوا، الشكل 11.
17. ITU, 2018. تعود هذه القيم لعام 2018.
18. UN Women, 2018; UN Women and the United Nations Department of Economic and Social Affairs, 2019.
19. حسابات الإسكوا، الشكل 3.
20. ESCWA, 2013.
21. ESCWA, 2017a.
22. UNESCO, 2015b.
23. UNESCO, 2015a.
24. World Bank 2019.
25. Azour, 2019.
26. لمزيد من المعلومات، Saleem, 2017; Rocha, Arvai and Farazi, 2011.
27. للحصول على تفاصيل عن بيانات البلدان، الاطلاع على مرفق هذا التقرير.
28. World Bank, 2018.
29. ESCWA, 2018.
30. World Bank, 2017.
31. ESCWA, 2019b.
32. حسابات الإسكوا، استناداً إلى United Nations Statistics Division, 2019a. يرجى الرجوع أيضاً إلى الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة في هذا التقرير.
33. ESCWA, 2019c.

- Azour, Jihad (2019). "Poor Access to Finance Is Holding Back Businesses in MENA". World Economic Forum. www.weforum.org/agenda/2019/03/scaling-up-sme-access-finance-mena-region/.
- ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia) (2013). "Public-Private Partnerships for Infrastructure Development in the Arab Region". www.unescwa.org/publications/public-private-partnerships-infrastructure-development-arab.
- (2017a). "ESCWA Vision for a Multimodal Transport System in the Arab Region". www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/escwa_vision_for_a_multimodal_transport_system_in_the_arab_region.pdf.
- (2017b). "The Strategic Policy Alternatives Framework (SPAF) Syria Post-Conflict (Executive Summary)". <http://nafsprogramme.info/sites/default/files/2019-05/SPAF-Synopsis.pdf>.
- (2018). "Technology Opportunities For Sustainable Development in Arab Countries". www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/report_on_technology_opportunities.pdf.
- (2019a). "Arab Horizon 2030: Digital Technologies for Development". www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-horizon-2030-digital-technologies-development-english_0.pdf.
- (2019b). "Energy Vulnerability in the Arab Region". www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/energy-vulnerability-arab-region-english_0.pdf.
- (2019c). "Policy Options for Promoting Green Technologies in the Arab Region". www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/policy_options_for_promoting_green_technologies_in_the_arab_region.pdf.
- (2019d). "Syria at War – Eight Years On". Forthcoming.
- GSMA (Global System for Mobile Communications) (2019). "Mobile Internet Connectivity 2019 – Middle East and North Africa Factsheet". www.mobileconnectivityindex.com.
- ILO (International Labour Organization) (2019). "ILOSTAT: Employment by Sector". 2019. www.ilo.org/ilostat/faces/oracle/webcenter/portalapp/pagehierarchy/Page33.jspx?locale=EN&MBL_ID=565&_afLoop=2525373179263575&_afWindowMode=0&_afWindowId=null#!%40%40%3F_afWindowId%3Dnull%26locale%3DEN%26_afLoop%3D2525373179263575%26MBL_ID%3D565%26_afWindowMode%3D0%26_adf.ctrl-state%3Dh9h17zgo_21.
- ITU (International Telecommunication Union) (2018). "ICT Statistics". 2018. www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/statistics/2018/ITU_Key_2005-2018 ICT_data_with LDCs_rev27Nov2018.xls.
- (2019). "Individuals using the Internet by gender". June. [www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/statistics/2019/Individuals using the internet by gender_Jun2019.xlsx](http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/statistics/2019/Individuals%20using%20the%20internet%20by%20gender_Jun2019.xlsx).
- Rocha, Roberto R., Zsofia Arvai and Subika Farazi (2011). *Financial Access and Stability—A Road Map for the Middle East and North Africa*. World Bank. http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/Financial_Flagship_Report_Middle_East_North_Africa_2011_Full_Report.pdf.
- Saleem, Qamar (2017). "Overcoming Constraints to SME Development in MENA Countries and Enhancing Access to Finance IFC Advisory Services in the Middle East and North Africa". IFC Advisory Services in the Middle East and North Africa: Washington, D.C. <http://documents.worldbank.org/curated/en/581841491392213535/Overcoming-constraints-to-SME-development-in-MENA-countries-and-enhancing-access-to-finance-IFC-advisory-services-in-the-Middle-East-and-North-Africa>.
- UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women) (2018). *Turning Promises into Action: Gender Equality in the 2030 Agenda for Sustainable Development*. www.unwomen.org/sdg-report.
- UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women) and the United Nations Department of Economic and Social Affairs (2019). "Progress on the Sustainable Development Goals: The Gender Snapshot 2019". www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2019/09/progress-on-the-sustainable-development-goals-the-gender-snapshot-2019.
- UNESCO (United Nations Educational Scientific and Cultural Organization) (2015a). "Arabic Edition of UNESCO Science Report Launched in Cairo". http://www.unesco.org/new/en/member-states/single-view/news/arabic_edition_of_unesco_science_report_launched_in_cairo/.
- (2015b). *UNESCO Science Report: Towards 2030*. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000235406>.
- United Nations Population Division (2017). "World Population Prospects". 2017. <https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/>.
- United Nations Statistics Division (2018). "Global SDG Indicators Database". 2018. <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.
- (2019a). "Global SDG Indicators Database". 2019. <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.
- (2019b). "SDG Indicators Metadata Repository". 2019. <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/>.
- World Bank (2012). "Job Creation through Infrastructure Investment in the Middle East and North Africa". <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/11975/WPS6164.pdf?sequence=1>.
- (2017). "The Toll of War: The Economic and Social Consequences of the Conflict in Syria". [https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/27541/The Toll of War.pdf](https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/27541/The_Toll_of_War.pdf).
- (2018). "Financial Inclusion on the Rise, But Gaps Remain, Global Findex Database Shows". Press release, 18 April. www.worldbank.org/en/news/press-release/2018/04/19/financial-inclusion-on-the-rise-but-gaps-remain-global-findex-database-shows.
- (2019). "Doing Business 2019: Regional Profile Middle East and North Africa (MENA)". <http://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Profiles/Regional/DB2019/MENA.pdf>.
- World Economic Forum (2018). "The Global Competitiveness Report 2018". <http://reports.weforum.org/global-competitiveness-report-2018/>.
- Zou'bi, Moneef R., and others (2015). "The Arab States". In the *UNESCO Science Report: Towards 2030*, pp. 430–69. Paris: UNESCO Publishing. https://en.unesco.org/sites/default/files/usr15_the_arab_states.pdf.



نعتزم العمل من الآن وحتى عام 2030، للقضاء على الفقر والجوع في كل مكان؛ ومكافحة أشكال عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛ وبناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع؛ وحماية حقوق الإنسان والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ وكفالة الحماية الدائمة لكوكب الأرض وموارده الطبيعية. ونعتزم أيضاً تهيئة الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي المستدام والمطرّد الذي يشمل الجميع، وللازدهار العميم وتوافر فرص العمل الكريم للكافة، مع مراعاة مختلف مستويات التنمية والقدرات الوطنية.

تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030



الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

تتفاوت مستويات الدخل والحصول على الموارد والخدمات والمشاركة في الحياة السياسية إلى حدٍ بعيد في البلدان العربية وفي ما بينها. وتنتج أوجه عدم المساواة فوارق بين الطبقات وبين الجنسين وبين المناطق الجغرافية. وعلى الرغم من قلّة القياسات الرسمية لعدم المساواة، يصعب إخفاء الفجوات الآخذة في الاتساع بين مختلف الفئات الاجتماعية والمناطق، التي تقوّض التماسك الاجتماعي والازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي. ويتطلّب تقليص أوجه عدم المساواة إعادة التأكيد على دور الدولة بوصفها الضامن للمساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذ السياسات اللازمة لإعادة توزيع الموارد على نحو منصف. وهذه العملية سياسية في المقام الأول. وعلى الصعيد الوطني، لا بد من تغييرات هيكلية في الاقتصادات والمؤسسات، وتغييرات اجتماعية وقانونية للقضاء على جميع أشكال التمييز. ومن الضروري أيضاً وضع آليات عالمية داعمة.

وقائع

الضرائب

تفرض الضرائب على نحو تنازلي، معظمها من الضرائب غير المباشرة و/أو الضرائب على الأرباح. ولا تتوافر أدلة كافية على تطبيق سياسات ضريبية تصاعديّة تستهدف الأكثر ثراءً⁵. وتكاد الضرائب التصاعديّة على الشركات تكون غائبة، ما يسهم في زيادة تركيز الثروة وفي حرمان الدول من تحصيل المزيد من الأموال العامة⁶.

يلاحظ تباعد على الصعيد الوطني بين النمو الاقتصادي والحركة البطيئة لدخل الأسر، ما يدلّ على أنّ النمو الاقتصادي يركّز على الثروة ويخفق في الحد من عدم المساواة¹.



نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي

تتسع الفجوة القائمة بين نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ومتوسط دخل الأسر، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل مثل العراق ومصر. ففي مصر شهدت الأسر نمواً في الدخل الحقيقي يناهز 30 في المائة على مدى 25 عاماً مقارنةً بنمو بلغ 70 في المائة على صعيد الاقتصاد ككل².

حصل 94 في المائة من سكان المدن في المنطقة في عام 2015 على الحد الأدنى من خدمات مياه الشرب مقابل 77.5 في المائة من سكان الريف، حيث اقتصر الحصول على الكهرباء على 80 في المائة.



تتعرض الفتيات في المناطق الريفية الأشد فقراً، أكثر من المناطق الحضرية، للتسرّب من الدراسة، والزواج والإنجاب في سن مبكرة، والعمل في القطاع غير النظامي، والمضاعفات أثناء الولادة، والعنف⁷.



سجّلت المنطقة العربية أحد أعلى مستويات فوارق الدخل في العالم. وفي بعض البلدان، تستأثر نسبة 10 في المائة من أصحاب الدخل الأعلى بأكثر من 60 في المائة من الدخل القومي³.

10%

8.3% في المناصب الإدارية

تحلّ البلدان العربية في المراتب الأخيرة عالمياً في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي عن الفجوة بين الجنسين. فمتوسط عدد النساء في المناصب الإدارية هو الأدنى في العالم، لا يتجاوز 8.3 في المائة مقابل متوسط عالمي يبلغ 27.6 في المائة⁸.

يرتفع عدم المساواة في الحصة من الدخل القومي بين أعلى 10 في المائة وأدنى 50 في المائة من سلم التوزيع، إذ يتراوح نصيب الفرد بين 68 في المائة و9 في المائة في قطر؛ وبين 62 في المائة و8 في المائة في المملكة العربية السعودية؛ وبين 57 في المائة و11 في المائة في لبنان؛ وبين 53 في المائة و12 في المائة في البحرين؛ وبين 50 في المائة و14 في المائة في اليمن⁴.

10%
50%

عدم مساواة بين الفئات

يقارب مستوى مشاركة البلدان العربية في المؤسسات المالية العالمية المتوسط العالمي، ولكن حقوقها في التصويت أقل نسبياً. والبلدان العربية الأقل نمواً هي في الموقع الأضعف من حيث العضوية وحق التصويت¹¹.



أسفرت أوجه عدم المساواة في الفرص، بما في ذلك فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليم والعمل اللائق، عن فوارق شاسعة ضمن الفئات الاجتماعية والديمقراطية وفي ما بينها. فنسبة كبار السن الذين يحصلون على استحقاقات المعاشات التقاعدية في السودان، ودولة فلسطين، وموريتانيا، واليمن هي دون 10 في المائة⁹.

المساعدات الثنائية

ذهب ثلث إجمالي المساعدات الثنائية التي قدمتها بلدان عربية في عام 2016 إلى بلدان عربية أخرى. أما المساعدات التي تخصصها المؤسسات الإنمائية العربية للبلدان النامية، فذهبت نسبة 54 في المائة منها إلى بلدان عربية في عام 2017¹².

يبلغ عدم المساواة بين مجموعات بلدان المنطقة حداً مرتفعاً، وهو في تزايد. وفي عام 2010، بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في بلدان التنمية البشرية المرتفعة ثلاث عشرة مرة ما كان عليه في بلدان التنمية البشرية المنخفضة. وبحلول عام 2017، اتسع الفارق بنحو عشرين مرة.

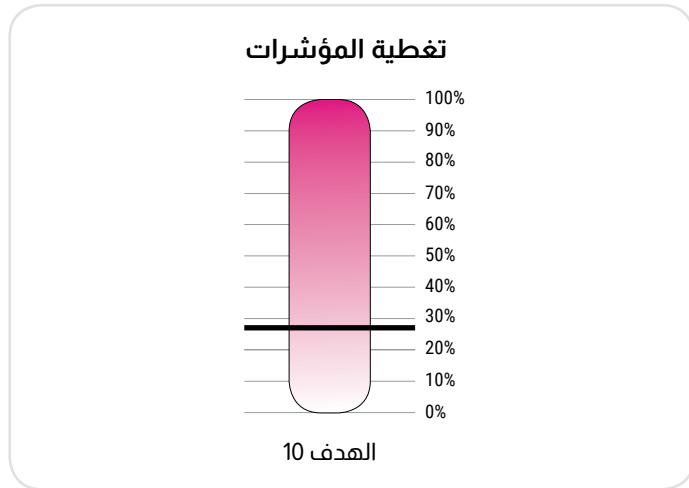
X 20

المنطقة العربية، أي أقل من المتوسط العالمي البالغ 8.09 في المائة، لكنه أكثر من ضعف المقصد العالمي¹⁰.

بلغ متوسط كلفة تحويلات المهاجرين كنسبة من المبالغ المحولة 6.8 في المائة في عام 2017 في



قياس الهدف 10 في المنطقة العربية وفقاً لإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة



تتوفر بيانات عن 3 من 11 مؤشراً¹³، وعن 3 من 10 مقاصد للهدف 10.

الهدف 10 هو هدف مركب ومتشعب المفهوم، يتناول أوجهاً متعددة لعدم المساواة، مشمولة في أهداف أخرى. وفي حين يتناول الهدف 10 فوارق الدخل وأهمية زيادة دخل الفئات الفقيرة، فهو لا يقيس ثروات أصحاب الدخل الأعلى ولا توزيع الموارد الاقتصادية، على الرغم من أنّ الثراء وسوء التوزيع قد يكونان مصدر أوجه أخرى للإقصاء.

لذلك، لا بدّ من تركيز العمل على وضع تصوّر واضح وتصميم منهجيات وأدوات لقياس عدم المساواة وتحديد المؤشرات التي تعبر عن التوزيع الأولي للنفوذ والموارد، ومدى تأثيره على تعميق عدم المساواة أو تقليصه.

وفي ما يلي الإشكاليات التي يطرحها قياس الهدف 10 في المنطقة العربية:

- لا تتوفر الإحصاءات بشكل منهجي لتغطية المنطقة، ونادراً ما تكون مفصلة حسب الجنس أو الفئة أو العرق أو الأصل أو الانتماء الإثني أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك.

ويتناول أكثر من نصف مقاصد الهدف 10 ديناميات في ما بين البلدان أو متصلة بالنظم العالمية المالية أو التجارية (المقاصد 5-10، و6-10 و7-10، و10-أ، و10-ب، و10-ج). لذلك من الضروري تعميق الروابط في رصد الهدف 10 بين المؤشرات الوطنية والمؤشرات العالمية بهدف وضع محصلة الرصد في السياق الصحيح.

- لا تزال مسوح الأسر الطريقة الراجحة لجمع البيانات، ما يحجب عدم المساواة داخل الأسرة الواحدة، ولا سيما في صفوف النساء والأطفال.
- تصلح مؤشرات الهدف 10 لتقييم الفقر أكثر مما تصلح لتقييم عدم المساواة. فهي تركز على شمول أشد الفئات فقراً، أكثر مما تركز على الدخل النسبي وتوزيع الثروة بين مختلف فئات المجتمع.
- يؤدي التركيز على أشد الفئات فقراً في البلدان حيث متوسطات الدخل القومي مرتفعة ومتصاعدة، إلى حرف الانتباه عن اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وعن تقلص الطبقة الوسطى¹⁴.
- يقتصر ذكر الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، رغم أهميتها لأهداف التنمية المستدامة، على مقصد واحد في إطار الهدف 10. والمؤشران اللذان يقيسان تكاليف التوظيف التي يتحملها الموظف (10-7-1) وعدد البلدان التي نفذت سياسات هجرة متسمة بحسن الإدارة (10-7-2)، قاصران عن رصد مدى تطبيق معايير الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ويؤدي غياب التصنيف حسب وضع الهجرة في مؤشرات جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر إلى إقصاء الهجرة والمهاجرين من القياس، ومن تحليل السياسات المتكاملة والتخطيط لها.

العوائق الرئيسية أمام الحدّ من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها في المنطقة العربية

في لبنان، حاز أغنى 1 في المائة و10 في المائة من السكان البالغين في المتوسط 24 في المائة و57 في المائة بالتوالي من الدخل القومي في عام 2016، وأكثر من 45 في المائة و70 في المائة بالتوالي من مجموع الثروات الشخصية. وهذه الأرقام هي حصيلة دراسة استخدمت بيانات مالية لتصحيح التحيز الناجم عن نقص التغطية في المسوح الأسرية.

المصدر: Assouad, 2018a؛ بيانات محدّثة من World Inequality Database, 2016a.

يغطّي الهدف 10 نطاقاً واسعاً يبدأ من المناطق الجغرافية داخل البلد الواحد، ويشمل المستويين الوطني والعالمي. وللهيكل العالمية تأثير في التقدّم على الصعيد الوطني. ويجري تحديد العوائق التي تحول دون تحقيق هذا الهدف وفقاً لمسار التنمية في كل بلد، ولتأثير العوامل الجيوسياسية والصراعات ونُظم الحوكمة الاقتصادية العالمية. ومن شأن إصلاح الهياكل الاقتصادية العالمية للحد من أوجه عدم المساواة بين البلدان والمناطق أن يؤثر تأثيراً مباشراً في التنمية الوطنية. ومن العناصر الأخرى الأساسية للهدف 10 الالتزامات العالمية والإقليمية لمساعدة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، ولتبادل المعارف والتكنولوجيات، وكذلك لدعم هياكل الإدارة العالمية الأكثر شمولاً، على النحو المبين في الهدف 17.

الحد من عدم المساواة هو جزء لا يتجزأ من تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، فهذه الأهداف هي "للجميع". ويعزّز الهدف 10 فهم أوجه عدم المساواة في الإمكانيات البشرية، وفرص الوصول إلى الخدمات والموارد، والتمثيل في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمشاركة فيها.

ويرتبط تحقيق هذا الهدف ارتباطاً وثيقاً بتحقيق الهدف 16، بالنظر إلى أهمية السياسات التمثيلية، ودور الدولة في ضمان العدالة الاجتماعية والمساواة أمام القانون، وتأمين حد أدنى منصف من الحماية الاجتماعية والتوزيع العادل للاستحقاقات.

وتواجه المنطقة العربية في عدم المساواة والتهميش شاعلاً أساسياً، إذ يختلف حسب الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية مدى الوصول إلى النفوذ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وضمنه النفوذ الذي يخوّل معالجة البعد البيئي في التنمية. ومن الأمثلة على هذه الفئات النساء والفئات، والنساء الريفيات، والنساء ذوات الإعاقة، والأقليات العرقية والدينية، والعمال المهاجرون، والأشخاص الذين يعيشون في الفقر، والذين يعيشون في مناطق جغرافية مهمشة. والمساواة التي توجد لها ضمانات دستورية في معظم البلدان العربية، تبقى بحاجة إلى آليات فعالة ومؤسسات شفافة تضمن الإنفاذ وتعمّم العدالة على الجميع.

في ما يلي العوائق الرئيسية أمام تحقيق الهدف 10 في المنطقة العربية

دور الدولة والسياسات المالية

في البلدان العربية نماذج للإنفاق على الخدمات العامة والدعم والتوظيف في القطاع العام، لكن هذه التدابير لم تقلص الفوارق بين مختلف الفئات الاجتماعية. ولم تُبذل جهود لإعادة هيكلة الاقتصادات بهدف تعزيز الازدهار والنمو الشامل (الهدف 8). وقد جرى تصميم الممارسات المتبعة حالياً في السياسات المالية والنقدية لاحتواء النفقات العامة والعجز في الميزانية والديون الحكومية والتضخم. وتسجّل المنطقة العربية أعلى نسبة للإنفاق العسكري في العالم، قاربت 6.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، تليها أمريكا الشمالية بنسبة 2.06 في المائة¹⁵. لكن الإنفاق على الحماية الاجتماعية منخفض نسبياً، إذ يقارب 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء خدمات الرعاية الصحية)¹⁶. ويبقى تأثير سياسات كهذه على توزيع الثروات بين المناطق والفئات الاجتماعية محدوداً عموماً.



ويؤدّي ما تشهده الدول العربية من المركزية في صنع السياسات إلى مفاومة عدم المساواة على المستوى دون الوطني. وغالباً ما تجلّت المركزية في سياسات وميزانيات وممارسات تميّز المركز أو مناطق جغرافية قليلة على أخرى.

غير أن اللامركزية واللامركزية المالية تتطلب حكومتاً مركزية فاعلة وتمثيلية. ويؤدّي ضعف التمثيل السياسي، ولا سيما تمثيل الفئات المهمّشة، ونفوذ النخبة على القرارات الأساسية في جميع أنحاء المنطقة إلى الحد من قدرة الدولة على الاضطلاع بدورها المركزي في إعادة توزيع الثروة من أجل التنمية. وينتج ذلك تدنياً في فعالية مؤسسات الدولة، ويفرض قيوداً على الحوكمة الديمقراطية وعلى مشاركة المواطنين على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية. فمنذ عام 2010، تجتاح المنطقة انتفاضات، ويعتبر الناس عن مظالم بالغة، مطلّقين صرخة واضحة للمزيد من الشفافية، والمرونة في مؤسسات الحكومة المحلية، إضافةً إلى توزيع الثروات على نحو أكثر عدلاً وخدمات ذات نوعية جيدة.

بنية الاقتصاد وإيجاد فرص عمل ونوعية التعليم

تؤدّي بنية الاقتصادات العربية، التي تعتمد على الربيع أو تقتصر على أنشطة ذات قيمة مضافة منخفضة تتيح عدداً محدوداً من فرص العمل، إلى إقصاء أعداد كبيرة من السكان. وفي عام 2016، سجّلت المنطقة أعلى معدّل للبطالة في العالم بلغ 10.3 في المائة، أي ضعف المتوسط العالمي¹⁷. وفي الكثير من الأحيان، يعلّق الفقراء في العمالة غير النظامية أو المتقطعة، فيبقون عرضة لمزيد من الفقر وعدم المساواة في الحصول على الخدمات. وتقدّر العمالة غير النظامية في المنطقة بطرق مختلفة بنسبة 45 أو 65 في المائة، وذلك باستثناء القطاع الزراعي¹⁸. ومن الأدلّة الأخرى على الإقصاء اقتصر الحصول على القروض أو التسليفات على نسبة لا تتجاوز 16 في المائة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أي أنها الأدنى بين جميع المناطق في العالم¹⁹.

وتُستخدم الموارد النفطية في بعض البلدان العربية، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، للحد من الفقر وتوسيع نطاق الرعاية الصحية والتعليم. غير أن ذلك لم يترافق مع تقدم على مسار الإدماج السياسي وإعمال حقوق الإنسان. ففي البلدان الغنيّة بالنفط فوارق كبيرة بين المواطنين والعقال المهاجرين. ويُسْتَبْعَدُ أن تنتقل المنافع المتأتية من النفط والإنفاق العام إلى الأجيال المقبلة، بالنظر إلى تناقص الاحتياطي أو نفاذه، ما يجعل تحقيق المساواة عبر الأجيال صعباً.

وفي البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الأقل نمواً، يُمعن ضعف الحماية الاجتماعية (الهدف 1) وانخفاض نوعية التعليم الرسمي (الهدف 4) في تهميش الفقراء. وأسفر التوسّع السريع في التعليم الخاص خلال العقد الماضي، بما يتطلبه من موارد إضافية للتدريس الخصوصي وغيره من العناصر اللازمة للنجاح، عن قطع الطريق إلى التعليم العالي أمام الفئات المحرومة. وتضيق الخيارات أكثر أمام تلاميذ المناطق الريفية. وفي مصر، يبلغ احتمال أن يرتاد فرد من الفئة الميسورة الجامعة 97 في المائة، مقابل 9 في المائة لفرد من الفئة غير الميسورة²⁰.

القوانين والأعراف والمواقف

يجتمع التمييز على أساس الجنس وغيره من الصفات، بما في ذلك الهوية الدينية والطائفية والإثنية، مع ضعف البنى السياسية التمثيلية، ليعمّق الإقصاء الاجتماعي والسياسي. فالتمييز ضد المرأة في القوانين ترسخه أعراف اجتماعية تهتمش المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة وتعرضها للمزيد من العنف. وقليلة هي القوانين التي تجرّم التمييز على أساس الجنس أو الإعاقة أو الهوية الدينية أو الطائفية أو غير ذلك. وحيث تتوفر هذه القوانين، قد لا يتم إنفاذها على نحو صحيح، ما يقوّض المواد الدستورية التي تكفل المساواة أياً تكن الهوية الاجتماعية أو الوضع الاجتماعي. وتسجّل المنطقة أدنى المعدّلات في العالم لمشاركة المرأة في المجال الاقتصادي، وكذلك في البرلمانات، فلا تتخطى نسبة المقاعد التشريعية الوطنية التي تشغلها النساء 19.4 في المائة²¹.

ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة الوصم الاجتماعي والإقصاء، إضافةً إلى عوائق مادية تحول دون إدماجهم في سوق العمل والنظم التعليمية والحياة العامة. وفي تسعة من أصل عشرة بلدان تتوفر عنها بيانات، لا يتجاوز معدّل عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة 14 في المائة للنساء و34 في المائة للرجال، بل هو غالباً أقل بكثير²².

ولا يزال محدوداً إدماج حقوق الإنسان العالمية في المناهج التعليمية لترسيخ قيم المساواة والقبول والحقوق للجميع، أياً تكن الهوية أو المكانة (الهدف 4).

نظام دولي غير متوازن

يؤدّي التحيز في نظم الحوكمة الاقتصادية العالمية إلى الحد من تمثيل البلدان النامية ومشاركتها في صنع القرارات، ويضعف المساءلة على الصعيد العالمي، ولا سيما في ما يتعلّق بقضايا التجارة والملكية الفكرية. ويُعنى الهدفان 10 و17 بمعالجة أوجه القصور هذه. وتشكّل الأوضاع العالمية أطر الاقتصاد الكلي والسياسات في البلدان العربية، وتحدّد شكل بنية اقتصاداتها، وكذلك تحدّد من قدرتها على تعبئة الموارد. وأثر الحوكمة غير المتوازنة على صعيد التجارة العالمية ملموس لا على الصعيد الوطني فحسب، إنّما على صعيد أكثر الفئات عرضة للمخاطر داخل البلدان أيضاً، مثل صغار المزارعين، الذين يعانون حرماناً شديداً، من أسبابه تدابير الحماية التي تتخذها البلدان الأغنى والأقوى.

ولهذا الاختلال عواقب وخيمة على البلدان الأقل نمواً، الأكثر حاجةً إلى موارد دولية إضافية، لكنّ الأقلّ تمثيلاً في المحافل التي تقرّر كيفية استخدام هذه الموارد. وتحتاج هذه البلدان إلى معونة دولية كبيرة على سبيل المثال، لكنّ تقديم معونات كهذه في تناقص على الصعيد العالمي. ودولة فلسطين ليست عضواً ولا تملك حقوق تصويت في أي مؤسسة مالية عالمية²³.



الصراعات العنيفة واقتصادات الحرب

تُفاقم الصراعات في المنطقة الإقصاء والتهميش. ويسبب تدهور الظروف الاقتصادية والسياسية نكوصاً في المكاسب الإنمائية. وتؤدي التكاليف المادية والبشرية للصراع، والأضرار التي يلحقها بالمؤسسات والبنى التحتية، إلى اتساع الفوارق داخل البلدان المتأثرة بالصراع، وبين هذه البلدان والبلدان الأخرى. كذلك يواجه النازحون داخلياً عقبات متعددة على مستوى الوصول إلى الخدمات والحصول على عمل. وتواجه الأعداد الكبيرة من اللاجئين في المنطقة الكثير من أشكال الإقصاء، التي تتفاقم بفعل عدم امتلاكهم وثائق رسمية، وتُعزز بفعل السياسات التمييزية والتعصب الاجتماعي. وبحلول عام 2016، حُرم حوالي 15 مليون طفل في المنطقة من الفئة العمرية 5 إلى 14 سنة من التعليم بسبب الصراع، معظمهم في الجمهورية العربية السورية والعراق واليمن²⁴.

بلغ مجموع ثروة أغنى 42 شخصاً عربياً 123 مليار دولار في عام 2017، أي ما عادل مجموع الناتج المحلي الإجمالي في جزر القمر والسودان وموريتانيا واليمن.

ولنسبة 40 في المائة من أغنى العرب صلات حالية أو سابقة بالحكومة أو الدائرة السياسية، ما يشي بتركز وتداخل في النفوذ السياسي والاقتصادي.

المصدر: ESCWA and ERF, 2019.

في عام 2019، كانت المنطقة العربية تؤوي أكثر من 40 مليون مهاجر، أي نحو 15 في المائة من مجموع المهاجرين الدوليين المنتشرين في جميع أنحاء العالم، البالغ 272 مليوناً. وقد هاجر حوالي 32 مليون شخص من البلدان العربية، 45 في المائة منهم داخل المنطقة. وتوفر الأنماط والاتجاهات المركبة للهجرة فرصاً للتنمية، ولكنها أيضاً تطرح تحديات ما لم تدارتها على نحو سليم. وفي عام 2018، دخلت المنطقة العربية أكثر من 54 مليار دولار من التحويلات المالية، أي قرابة ضعف قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونات. وتواجه دول في جميع أنحاء المنطقة تحديات كبيرة، تعوق التنمية، وتوسع الفوارق بين المهاجرين. ومن هذه التحديات رسوم الاستقدام المرتفعة التي تقع على عاتق المهاجرين، وظروف العمل السيئة، ولا سيما في حالة العقال من ذوي المهارات المتدنية، والفجوات الكبيرة في الأجور بين العقال المهاجرين وغير المهاجرين، وضيق فرص الحصول على الخدمات الأساسية والاستفادة من آليات العدالة، ومحدودية حرية التجمع.

المصدر: ESCWA and IOM, 2019; United Nations Population Division, 2019; World Bank, 2018.

تشهد المنطقة مستوى مرتفعاً من عدم المساواة في التعليم. فاحتمال أن يصل أولاد الأسر الميسورة في الأردن وتونس ومصر إلى المدارس الثانوية يتجاوز 90 في المائة، مقابل 30 و68 في المائة لأولاد الأسر غير الميسورة، للفتيان والفتيات على التوالي. وفي العراق، يبلغ احتمال أن يصل أولاد الأسر الميسورة إلى التعليم الثانوي 13 في المائة، مقابل 64 و71 في المائة لأولاد الأسر غير الميسورة.

ويعكس عدم المساواة على مستوى نتائج التعليم في معدلات إتمام المرحلة الثانوية حيث الفوارق كبيرة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وتسجل تونس وجزر القمر والسودان والمغرب وموريتانيا واليمن أوسع الفوارق بين المناطق الريفية والحضرية.

المصدر: Assaad and others, 2019; ESCWA and ERF, 2019.

عرضة للإهمال

في المغرب، انخفضت معدلات وفيات الأمهات بشكل كبير، ويُعزى ذلك على نحو أساسي إلى انخفاض معدل وفيات الأمهات في المناطق الريفية. ومع ذلك، في الفترة بين عامي 2015 و2016، بلغ عدد الوفيات الناجمة عن مضاعفات الحمل أو الولادة 44.6 لكل 100 ألف مولود حي في المناطق الحضرية مقابل 111.4 في المناطق الريفية. وتظهر هذه الفجوة بين الأرياف والمدن أيضاً في اختلاف عدد النساء اللاتي يستفدن من الرعاية أثناء الولادة، والرعاية قبل الولادة وبعدها.

المصدر: Ministry of Health in Morocco, 2018.

من مظاهر عدم المساواة في المنطقة العربية غياب نُظم الحماية الاجتماعية التي تخفف من وطأة التهميش والإقصاء. ويتفاقم عدم المساواة بفعل التمييز على المستويين القانوني والاجتماعي. وهكذا، تبقى فئات ومجموعات اجتماعية عديدة عرضة للإهمال في مجالات تشملها أهداف التنمية المستدامة. ومن هذه الفئات النساء والفتيات والفقراء والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن والأطفال والشباب ومن هم خارج العمل النظامي والعامل المهاجرون واللاجئون والنازحون داخلياً وسكان الأحياء الفقيرة.

الأقل نمواً هو 493 حالة وفاة لكل 100,000 مولود حي، أي نحو ثلاثة أضعاف المعدل في بلدان المغرب العربي، التي تسجل ثاني أعلى معدل لوفيات الأمهات، وهو 113 حالة وفاة لكل 100,000 مولود حي. ويناهاز معدل كثافة الأخصائيين الصحيين في البلدان الأقل نمواً، الذي يُقاس بعدد الأطباء لكل ألف شخص، نحو خمس متوسط المنطقة (الهدف 3). ويبلغ معدل الالتحاق بالتعليم النظامي قبل سنة واحدة من سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي 5.62 في المائة في هذه البلدان، مقابل متوسط المنطقة البالغ 47.16 في المائة (الهدف 4). والحصول على الكهرباء الذي يكاد يكون معممًا في المنطقة ينخفض إلى 48 في المائة في البلدان الأقل نمواً (الهدف 7). وتناهز نسبة الأطفال الذين يزاولون نشاطاً اقتصادياً 14.8 في المائة، مقابل 3.7 في المائة في بلدان المشرق العربي و3.3 في المائة في بلدان المغرب العربي (الهدف 8)²⁶.

ويؤدّي الضعف في الطاقة الإنتاجية والمعارف، إضافةً إلى القيود المالية، إلى عرقلة تقدّم البلدان الأقل نمواً. وتحتاج هذه البلدان إلى تحوّل هيكلي في اقتصاداتها لكسر الحلقة المفرغة المتمثلة بارتفاع معدل الفقر وانخفاض النمو، التي تتفاقم في بعض الحالات بفعل الصراعات العنيفة. وتحتاج إلى الدعم لإغناء القدرات البشرية والمؤسسية. ومن دون تهيئة أرضية متكافئة على الصعيدين العالمي والإقليمي لتمكين البلدان الأقل نمواً من إسماع صوتها ومن الحصول على مزيد من التمثيل في التّظّم الدولية التجارية والمالية، تبقى هذه البلدان في وضع غير مستقر، وتنقصها القدرة على المنافسة على قدم المساواة مع غيرها في الأسواق العالمية.

وتدخل الفجوة بين الأرياف والمدن في نطاق أهداف التنمية المستدامة. فالأطفال في المناطق الريفية، مثلاً، أكثر عرضة بنحو 3.6 مرّات للفقر الشديد من الأطفال في المناطق الحضرية، وهذا من الفوارق بين المناطق الريفية والحضرية²⁵. ويعيش معظم الذين يعانون نقص التغذية في المنطقة العربية في المناطق الريفية، حيث الزراعة هي المصدر الأساسي للدخل (الهدف 2). وفي حين يكاد الحصول على الكهرباء يكون معممًا في المدن، يقتصر على 80 في المائة في المناطق الريفية (الهدف 7). وبين الأشخاص ذوي الإعاقة، تسجّل الفتيات والنساء في المناطق الريفية أدنى معدّلات الإلمام بالقراءة والكتابة، والتحصيل العلمي، والالتحاق بالمدرسة (الهدف 5).

وفي ما يتعلّق بالهدف 10، تتعرض فئتان لمخاطر متزايدة وتشكلان تحدياً كبيراً:

الأشخاص العالقون في دوامة عدم المساواة يواجهون عوائق متداخلة ومتفاعلة، يقاوم أحدها الآخر. فالعقال المنزليون المهاجرون يتعرضون لخطر الاستغلال والعنف، والمرأة المعوّقة وغير الملمة بالقراءة والكتابة التي تعيش في منطقة ريفية تواجه تحديات متعددة. ونادراً ما تعكس المنهجيات التقليدية ما تواجهه هذه المرأة من قيود، أو تقدّم تقديرات عن هذه القيود، فتأتي الحصيلة مزيداً من التهميش.

البلدان الأقل نمواً متأخرة عن البلدان الأخرى في المنطقة في جميع أهداف التنمية المستدامة. فمعدل وفيات الأمهات في البلدان

ما العمل لتسريع التقدّم في تحقيق الهدف 10

• وضع وتقييم وتعزيز آليات إنفاذ للقوانين القائمة والجديدة المناهضة للتمييز، وتعزيز استقلالية السلطة القضائية.

2. معالجة أوجه القصور السياسية والاقتصادية من خلال تطبيق سياسات إعادة التوزيع واتخاذ الإجراءات بناءً على ذلك:

• إدراج مجموعة شاملة من سياسات الاقتصاد الكلي والإصلاحات المالية لتسهم بفعالية في دفع نمو العمالة، وتوليد فرص عمل جديدة ولائقة.

• اعتماد الضرائب التصاعديّة لتوسيع نطاق النفقات العامة وتقليص التفاوت في الثراء على الصعيد الوطني.

• التشجيع على تخصيص الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر للقطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة المرتفعة.

• وضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني وإصلاحها وتوسيع نطاقها تدريجياً من أجل ضمان حصول الجميع على الحد الأدنى من الدخل.

إحراز تقدّم على صعيد تحقيق الهدف 10 منوط بجميع أهداف التنمية المستدامة. ويرتبط تحقيقه ارتباطاً وثيقاً بتقليص أوجه عدم المساواة في الاقتصاد، وتعزيز المشاركة السياسية، والتصدي للتمييز.

1. تعزيز الدور المركزي للدولة على مستوى إعادة التوزيع، وكذلك بوصفها ضامناً للمساواة في الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية:

• بناء التوافق السياسي والقدرات الإدارية على مستوى صنع السياسات لضمان إعادة التوزيع وشمول الجميع.

• تعزيز آليات المساءلة، بما في ذلك مؤسسات مراجعة الحسابات والرقابة، وتحسين الشفافية للحد من الفساد، من خلال تنظيم العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص على سبيل المثال.

• تعزيز الحوكمة على جميع المستويات، بما في ذلك على الصعيد المحلي.

• سن تشريعات لمناهضة التمييز، وتغيير القوانين التمييزية بما يتماشى مع القوانين الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما لضمان المساواة بين الجنسين.

- توسيع برامج الحماية غير القائمة على الاشتراكات والتمويل من الضرائب بالنظر إلى ارتفاع معدّل العمالة في القطاع غير النظامي، ولا سيما في البلدان الأقل نمواً، حيث معدّلات الفقر مرتفعة.
 - التخفيف من الحواجز التجارية التقييدية وغيرها التي تواجهها هذه البلدان، بما في ذلك عن طريق الحد من القيود المفروضة على صادراتها أو إعفائها من الرسوم الجمركية، إضافةً إلى إشراكها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.
 - إعطاء الأولوية للعمالة من البلدان الأقل نمواً أو تخصيص حصص لها، إلى جانب تخصيص برامج بناء القدرات للعمال من هذه البلدان لتعزيز قدرتهم التنافسية.
- 3. توسيع نطاق الفضاء المدني وتعزيز المؤسسات التمثيلية:**
- إزالة القيود المفروضة على المجتمع المدني، بما في ذلك القيود على التجمع وتعبئة الموارد.
 - رفع القيود المفروضة على مشاركة الشباب والنساء وسائر الفئات الاجتماعية وتمثيلهم في العمليات السياسية، ولا سيما على الصعيد المحلي.
- 4. الحدّ على إنشاء شراكات إقليمية وعالمية لصالح البلدان الأقل نمواً:**
- الوفاء بالالتزامات الدولية لدعم البلدان الأقل نمواً، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وبما يتماشى مع برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً.
- 5. جمع بيانات على نحو منهجي لدراسة الآثار التوزيعية للسياسات العامة، ولا سيما السياسات المالية:**
- زيادة الجهود المبذولة في الأجهزة الإحصائية الوطنية لجمع البيانات المفصلة التي تتعلّق بالهدف 10.
 - تحليل الآثار التوزيعية للسياسات المقترحة، كالتي تحدد تكوين الإنفاق وأثره على عدم المساواة، وأثر الضرائب على عدم المساواة، ومقدار الضريبة التي يمكن جبايتها.

مقاصد الهدف 10 ومؤشراته في المنطقة العربية

| المقصد | المؤشر | البيانات |
|---|--|--|
| 1-10 التوصّل تدريجياً إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام 2030 | 1-1-10 معدّلات نمو نصيب الفرد من إنفاق الأسر المعيشية أو إيراداتها ضمن أدنى 40 في المائة من السكان ومجموع السكان | لم تُستوفت المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر. |
| 2-10 تكوين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030 | 1-2-10 نسبة السكان الذين يعيشون دون 50 في المائة من متوسط الدخل، بحسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة | لم تُستوفت المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر. |
| 3-10 ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد | 1-3-10 نسبة السكان الذين أبلغوا عن تعرّضهم شخصياً لممارسات تمييزية أو تحرّش خلال الاثني عشر شهراً السابقة لأسباب يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان التمييز على أساسها | لم تُستوفت المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر. |

4-10

اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجياً

1-4-10

حصّة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية

لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

5-10

تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات

1-5-10

مؤشرات السلامة المالية

لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

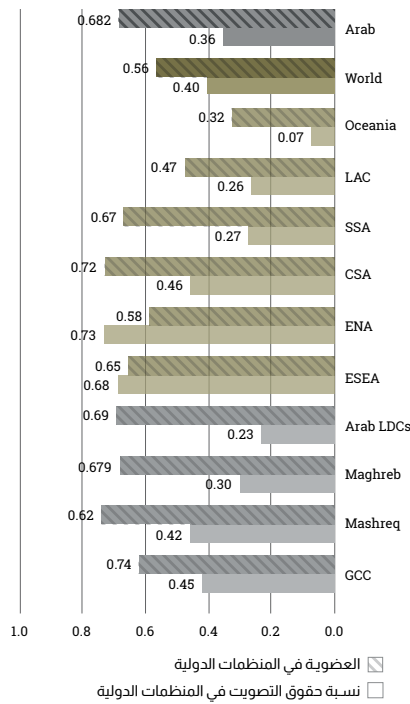
6-10

ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسراع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصادقة والمساءلة والشرعية للمؤسسات

1-6-10

نسبة عضوية البلدان النامية وحقوقها في التصويت في المنظمات الدولية

الشكل 1 العضوية في المنظمات الدولية والحقوق في التصويت فيها



ملاحظة: المجاميع هي متوسطات غير مرجحة لقيم البلدان. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2017 لجميع البلدان، بصار إلى تصوّر المؤشرين الفرعيين للهدف 1-6-10 وتحليلهما كل على حدة لاختلاف نطاقهما ووجدتهما، ولأنهما يمثلان مفهومين مختلفين. مقياس المؤشر الفرعي الأول هو متوسط حسابي بسيط لسبعة متغيرات وهمية يمثل كل منها منظمة دولية، وتسجّل قيمة 1 إذا كان البلد عضواً فيها، وصفر إن لم يكن كذلك. مقياس المؤشر الفرعي الثاني هو متوسط حسابي بسيط لسبعة متغيرات تبين القوة التصويتية للبلدان في كل من المنظمات الدولية السبع، كما هو محسوب في/منقول عن مصادر البيانات في المرفق بهذا الفصل.

7-10

تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتّسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطّط لها والتي تتّسم بحسن الإدارة

1-7-10

تكاليف التوظيف التي يتحملها الموظف كنسبة من الإيرادات السنوية في بلد المقصد

لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

2-7-10

عدد البلدان التي نفذت سياسات هجرة متممة بحسن الإدارة

لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

10-أ

تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية

10-أ-1

نسبة بنود التعريفات الجمركية المطبقة على الواردات من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المتمتعّة بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

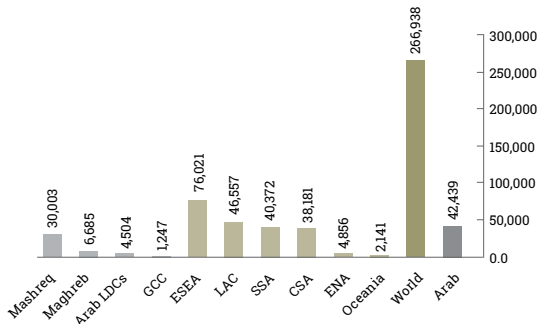
10-ب

تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لخطتها وبرامجها الوطنية

10-ب-1

مجموع تدفقات الموارد المخصصة للتنمية، بحسب البلدان المستفيدة والبلدان المانحة وأنواع التدفقات (على سبيل المثال المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتدفقات الأخرى)

الشكل 2 مجموع المساعدات الإنمائية حسب الجهة المستفيدة (بملايين الدولارات بالأسعار الجارية)



ملاحظة: المجاميع هي العدد الكلي للقيم في البلدان (United Nations Statistics Division, 2019). يشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت لعام 2016 للبلدان التالية: الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي والسودان والجمهورية العربية السورية والصومال والعراق ودولة فلسطين ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن؛ وقيماً بيانية سُجّلت في عام 2010 لعمان. لا يغطي هذا المؤشر سوى البلدان المتلقية ويستثني البلدان المانحة البالغ عددها 41 بلداً من مختلف المناطق المُدرجة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو الواردة كجهات مانحة في مجموعة بيانات المؤشر الفرعي الثاني للهدف 10-ب-1.

يشمل المؤشر قيماً إيجابية وسلبية على حد سواء (ذات أهمية اقتصادية) على مستوى جميع الملاحظات في قياسه صافي المساعدات الإنمائية الرسمية، التي تشمل تسديد القروض التي تُسجّل قيماً سلبية وتُخصم من المساعدات الإنمائية الرسمية والقروض. "في بعض الحالات تكون قيمة تسديد القروض أعلى من المساعدة الإنمائية الرسمية الجديدة ويظهر صافي المساعدة الإنمائية الرسمية قيمة سلبية" (OECD, 2019).

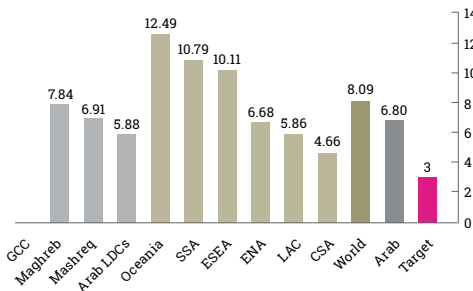
10-ج

خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المائة، بحلول عام 2030

10-ج-1

تكاليف التحويلات المالية كنسبة من المبالغ المحوّلة

الشكل 3 نسبة تكاليف التحويلات المالية من المبالغ المحوّلة (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: المجاميع هي متوسطات غير مرجحة لقيم البلدان. يشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت لعام 2017 للبلدان التالية: الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر والسودان والجمهورية العربية السورية والصومال ودولة فلسطين ولبنان ومصر والمغرب واليمن. استناداً إلى مستودع البيانات الوصفية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، يهدف هذا المؤشر إلى جعل "تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين تساوي 3 في المائة أو أقل بحلول عام 2030" وإلى "إلغاء قنوات التحويلات المالية التي تتجاوز تكاليفها 5 في المائة أو أكثر" بحلول ذلك الوقت (United Nations Statistics Division, 2019).

ملاحظة: وسط وجنوب آسيا (CSA)؛ شرقي وجنوب شرقي آسيا (ESEA)؛ أوروبا وأمريكا الشمالية (ENA)؛ بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC)؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)؛ البلدان العربية الأقل نمواً (Arab LDCs)؛ أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا (Oceania)؛ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA).

تستند جميع الأرقام إلى قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة (United Nations Statistics Division, 2018).

الحواشي

1. ESCWA and ERF, 2019.
2. المرجع نفسه.
3. World Inequality Lab, 2018. البلدان العربية المشمولة في هذا التقرير هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وعمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن. كذلك يشمل إيران وتركيا.
4. World Inequality Database, 2016b.
5. ESCWA, 2017. تُجبي الضرائب غير المباشرة من قبل وسيط من الشخص الذي يتحمل العبء الاقتصادي النهائي لتلك الضريبة. ويزيد هذا النوع من الضرائب أسعار المنتجات التي تُفرض عليها. وبعض الأمثلة على الضرائب غير المباشرة هي الرسوم الجمركية وضريبة الإنتاج المركزية والضرائب على الخدمات وضريبة القيمة المضافة.
6. Assouad, 2018b.
7. WHO and UNICEF, 2018.
8. حسابات الإسكوا، الفصل المتعلق بالهدف 5.
9. ESCWA, 2018c.
10. حسابات الإسكوا، الشكل 3.
11. تحليلات الإسكوا، الشكل 1.
12. AFED, 2018; AMF, 2016.
13. وفقاً للمنهجية المعتمدة في هذا التقرير.
14. لقراءة المزيد، يمكن الاطلاع على ESCWA, 2014.
15. حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات الناتج المحلي الإجمالي من World Bank, 2019; SIPRI, 2018.
16. ILO, 2017.
17. حسابات الإسكوا، الفصل المتعلق بالهدف 8.
18. Chen and Harvey, 2017.
19. حسابات الإسكوا، الفصل المتعلق بالهدف 9.
20. ESCWA, 2018b.
21. حسابات الإسكوا، الفصل المتعلق بالهدف 5.
22. ESCWA, 2018a.
23. تحليلات الإسكوا، الشكل 1. لمزيد من التفاصيل عن بيانات البلدان، يمكن الاطلاع على مرفق هذا الفصل.
24. UNICEF, 2019, p. 41.
25. UNICEF, 2017.
26. حسابات الإسكوا، الفصل المتعلق بالهدف 8.

- Abu-ismail, Khalid, Verena Gantner and Manuella Nehme (2019). "Inequality of Outcome in Education". Presentation at the Experts Group Meeting on Multidimensional Inequality in Arab Countries, Beirut, 18 February. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/session_ii_-_inequality_of_outcome_in_education.pdf.
- AFED (Arab Forum for Environment and Development) (2018). *2018 Report of the Arab Forum for Environment and Development: Financing Sustainable Development in Arab Countries*. Najib Saab and Abdul-Karim Sadik, eds. Beirut. www.afedonline.org/webreport2018/AFEDReport-financingSDinArabCountries2018-.pdf.
- AMF (Arab Monetary Fund) (2016). *Joint Arab Economic Report*. United Arab Emirates. [www.amf.org.ae/sites/all/libraries/pdf.js/web/viewer.html?file=https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/joint-reports//Joint Arab Economic Report 2016.pdf](http://www.amf.org.ae/sites/all/libraries/pdf.js/web/viewer.html?file=https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/joint-reports//Joint%20Arab%20Economic%20Report%202016.pdf).
- Assaad, Ragui, Rana Hendy and Djavad Salehi-Isfahani (2019). "Inequality of Opportunity in Educational Attainment in the Middle East and North Africa: Evidence from Household Surveys". *International Journal of Educational Development* 66 (April): 24–43. <https://doi.org/10.1016/j.ijedudev.2019.02.001>.
- Assouad, Lydia (2018a). "Rethinking the Lebanese Economy: The Extreme Concentration of Income and Wealth in Lebanon 2005–2014". 2017/13. WID.World Working Paper Series. <https://wid.world/country/lebanon/>.
- (2018b). "Is the Middle East the World's Most Unequal Region?" The Economic Research Forum Policy Portal, 27 March. <https://theforum.erf.org/2018/03/27/middle-east-worlds-unequal-region/>.
- Chen, Martha, and Jenna Harvey (2017). "The Informal Economy in Arab Nations: A Comparative Perspective". Manchester. www.wiego.org/sites/default/files/resources/files/Informal-Economy-Arab-Countries-2017.pdf.
- ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia) (2014). "Arab Middle Class: Measurement and Role in Driving Change". www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-middle-class-measurement-role-change-english.pdf.
- (2017). "Rethinking Fiscal Policy for the Arab Region". www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/rethinking-fiscal-policy-arab-region-english_1.pdf.
- (2018a). "Disability in the Arab Region". www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/disability-arab-region-2018-english_1.pdf.
- (2018b). "Social Development Report 2: Inequality, Autonomy and Change in the Arab Region Economic and Social Commission for Western Asia". Beirut. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/social-development-report-2-english_1.pdf.
- (2018c). "Population and Development Report Issue No. 8: Prospects of Ageing with Dignity in the Arab Region". Beirut. www.unescwa.org/publications/population-development-report-8.
- ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), and ERF (Economic Research Forum) (2019). "Rethinking Inequality in Arab States". www.unescwa.org/publications/rethinking-inequality-arab-countries.
- ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), and IOM (International Organization on Migration) (2019). "Situation Report on International Migration 2019: The Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration in the Context of the Arab Region". <https://www.unescwa.org/publications/situation-report-international-migration-2019>.
- ILO (International Labour Organization) (2017). *World Social Protection Report 2017–19: Universal Social Protection to Achieve the Sustainable Development Goals*. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_604882.pdf.
- Ministry of Health in Morocco (2018). "National Survey on the Population and Family Health". [www.sante.gov.ma/Publications/Etudes_enquete/Documents/2019/03/Rapport préliminaire_ENPSF-2018.pdf](http://www.sante.gov.ma/Publications/Etudes_enquete/Documents/2019/03/Rapport_preliminaire_ENPSF-2018.pdf).
- OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development) (2019). "Development Finance Statistics - Frequently Asked Questions". www.oecd.org/dac/stats/faq.htm.
- SIPRI (2018). "SIPRI Military Expenditure Database". 2018. www.sipri.org/databases/milex.
- UNICEF (United Nations Children's Fund) (2017). "Child Poverty in the Arab States: Analytical Report of Eleven Countries". [www.unicef.org/mena/media/1471/file/Child Poverty in the Arab States-Full-Eng.pdf](http://www.unicef.org/mena/media/1471/file/Child_Poverty_in_the_Arab_States-Full-Eng.pdf).
- (2019). "MENA Generation 2030 – Investing in Children and Youth Today to Secure a Prosperous Region Tomorrow". <https://data.unicef.org/wp-content/uploads/2019/06/MENA-Gen2030-April2019.pdf>.
- United Nations Population Division (2019). "Trends in International Migrant Stock: The 2019 Revision". www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates19.asp.
- United Nations Statistics Division (2018). "Global SDG Indicators Database". <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.
- (2019). "SDG Indicators Metadata Repository". <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/>.
- WHO (World Health Organization), and UNICEF (United Nations Children's Fund) (2018). "A Snapshot of Drinking Water, Sanitation and Hygiene in the Arab Region". www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/jmp_arab_region_snapshot_20march2018_0.pdf.
- World Bank (2019). "World Development Indicators DataBank". <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators/preview/on>.
- World Bank (2018). "Migration and Remittances Data". www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data.
- World Inequality Database (2016a). "Income Inequality by Top Decile and Top 1%". <https://wid.world/data/>.
- (2016b). "Income Inequality by Top Decile versus Bottom 50%". <https://wid.world/data/>.
- World Inequality Lab (2018). *World Inequality Report 2018*. <https://wir2018.wid.world/files/download/wir2018-full-report-english.pdf>.



نقر بأن تنمية المناطق الحضرية وإدارتها بطريقة مستدامة شرط حاسم للارتقاء بنوعية حياة الناس. وسنعمل مع السلطات والمجتمعات المحلية من أجل تجديد مدننا ومستوطناتنا البشرية وتخطيطها على نحو يعزز التلاحم المجتمعي والأمن الشخصي، ويحفز على الابتكار وإيجاد فرص العمل. وسنقوم بتقليل الآثار السلبية الناجمة عن الأنشطة الحضرية وعن المواد الكيميائية التي تنطوي على أخطار تهدد الصحة البشرية والبيئة، بما في ذلك من خلال إدارة المواد الكيميائية إدارة سليمة من الناحية البيئية واستخدامها على نحو آمن، وخفض النفايات وإعادة تدويرها، وزيادة فعالية استخدام المياه والطاقة. وسنعمل من أجل تقليل تأثير المدن في نظام المناخ العالمي. وسنراعي أيضاً الاتجاهات والتوقعات السكانية في استراتيجياتنا وسياساتنا الوطنية الإنمائية في المناطق الريفية والحضرية.

تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030



الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

المدن العربية هي مراكز حيوية للنشاط الاقتصادي والثقافي والاجتماعي. غير أن التوسّع العمراني المتزايد على غير تخطيط في جميع أنحاء المنطقة، بفعل الفقر وتغيّر المناخ والصراعات، يثقل المدن والمستوطنات البشرية والموارد الطبيعية الشحيحة بضغط هائلة، تزيد من الإقصاء الاجتماعي والمخاطر. والمدن التي طالما احتضنت جماعات متنوّعة من المهاجرين الدوليين والنازحين الداخليين، تنتشر فيها وفي ما بينها أوجه عدم المساواة. وتستمر الفوارق في إمكانية حيازة أرض أو سكن، والحصول على خدمة، والاستفادة من بنية تحتية جيدة النوعية، والخروج إلى مساحات عامة وبيئة نظيفة. ولتسريع التقدم في تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، على الدول العربية مواجهة تحديات التوسّع العمراني بالتخطيط الذي يركز على الإنسان والسياسات المتكاملة لتصميم المساحات. فتحسين الحوكمة في المدن والمستوطنات البشرية هو ضرورة لا تقل عن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي.

وقائع

سكان المدن

ازداد عدد سكان المدن في المنطقة العربية أكثر من أربع مرات بين عامي 1970 و2010، وسيزيد أكثر من مرتين بين عامي 2010 و2050.¹

تعاني معظم مدن المنطقة من نقص في المساكن الميسورة التكلفة.²



70% في المدن بحلول عام 2050

يعيش حوالي 58 في المائة من سكان المنطقة في المدن ومحيطها. ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 62 في المائة في عام 2030، و70 في المائة في عام 2050.³

يؤدي تصاعد سعر الأراضي وسعر المباني منذ منتصف سبعينات القرن الماضي إلى تجزؤ في سوق الأراضي، ونقص في المساكن الميسورة التكلفة، وتوسّع عمراني على غير تخطيط.



30.9%

يبلغ متوسط نسبة سكان المدن ومحيطها الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو تجمّعات غير نظامية أو مساكن غير ملائمة 30.9 في المائة.⁴ وتتراوح الأرقام بين 8 في المائة في تونس و47.2 في المائة في العراق و91.6 في المائة في السودان.⁵

3.7 مليون لاجئ 14.9 مليون نازح داخلي

في منتصف عام 2018، بلغ عدد اللاجئين في المنطقة 3.7 مليون بحسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالإضافة إلى 5.4 مليون فلسطيني مسجلين في الأونروا. وقد ناهز عدد النازحين داخليا 14.9 مليون في عام 2017.⁶

يعيش معظم النازحين في أماكن خارج المخيمات، لا سيما في المدن، ما يزيد الضغط على الحكومات المحلية التي تتولى تلبية احتياجاتهم اليومية.⁷



98% يتعرض حوالي 98 في المائة من سكان المنطقة للجسيمات الملوثة للهواء بمستويات تتجاوز معايير منظمة الصحة العالمية.⁸

5 بلدان عربية بين البلدان الأكثر تلوثاً

تُصنّف خمسة بلدان عربية، هي قطر والكويت وليبيا ومصر والمملكة العربية السعودية، بين البلدان العشرة الأولى الأكثر تلوثاً في العالم، وثلاثة بلدان، هي العراق ومصر والمملكة العربية السعودية، بين البلدان العشرة الأولى من حيث عدد الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء.⁹

5% من قيمة العقار

يستغرق تسجيل المعاملات العقارية في المنطقة 37.9 يوماً في المتوسط مقابل 20.3 يوماً في أوروبا وآسيا الوسطى. وتترتب على إجراءات التسجيل تكلفة بمعدل 5 في المائة من قيمة العقار¹³.

حوكمة المدن

لا تزال الحوكمة الحضرية التشاركية ضعيفة في جميع أنحاء المنطقة. وفي حين تعطي الدول العربية أولوية متزايدة للتوسع العمراني في البرامج الوطنية، فغالبية السياسات الحضرية الوطنية لا تزال في مرحلة مبكرة من التطور¹⁴.

لا تزال المدن في جميع أنحاء المنطقة العربية غير مجهزة لتنقل الأشخاص ذوي الإعاقة، على الرغم من بعض المبادرات الحديثة البارزة لتحسين إمكانية الوصول وتجنب الوصم والإقصاء الاجتماعي¹⁰.



شكلت المساحات العامة 2 في المائة فقط من المدن العربية في عام 2016 مقارنة بمتوسط قدره 12 في المائة في أوروبا¹¹.



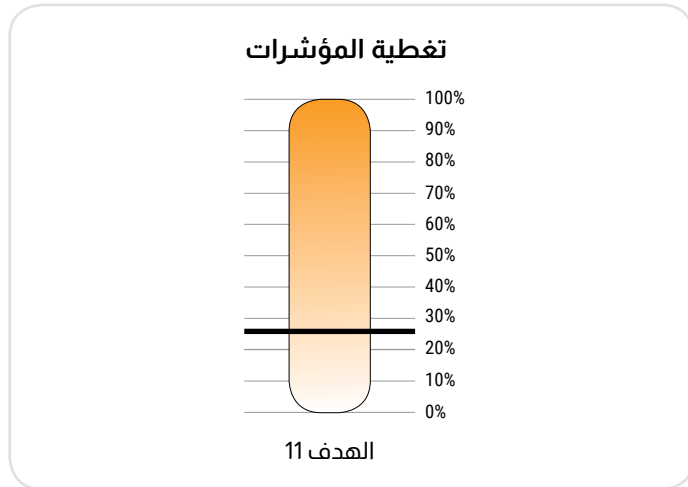
2%

تُستخدم المركبات الخاصة في أكثر من ثلثي عمليات التنقل في المدن. ويساهم النقل بنحو 25 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون¹².



25% من الانبعاثات

قياس الهدف 11 في المنطقة العربية وفقاً لإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة



المكون المكاني هو سمة شائعة لجميع مصادر البيانات غير التقليدية اللازمة لهذه المؤشرات السبعة التي تتطلب فهم تنظيم المستوطنات البشرية وكثافتها، ما يمكن اكتسابه من خلال التحليل المكاني باستخدام تقنيات مثل الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية.

ويعتمد الرصد وإعداد التقارير على مستوى المدينة على تطوير التعاريف الوظيفية للمدن والمناطق الريفية كوحدات متميزة. فمع وجود أكثر من سبعة أهداف تتطلب بيانات محلية لإنتاج مجاميع وطنية، يلزم وجود شراكات وأنظمة جديدة لإنتاج ومعالجة البيانات. ولا يزال جمع البيانات وإعداد التقارير عنها في الكثير من الحالات مسؤولية وزارات التخطيط بدلاً من أن يكونا مسؤولية هيئة مستقلة قادرة على التنسيق مع المدن والبلديات. ويشارك عدد قليل فقط من المراسد الحضرية في عمليات جمع البيانات والمشاورات السياسية وإعداد التقارير.

تتوفر بيانات عن 4 من 15 مؤشراً، وعن 3 من 10 مقاصد للهدف 11.

ولا يمكن قياس عدد من المقاصد بشكل وافي في المنطقة، وهي تنقسم إلى ثلاث فئات:

- مقاصد ضمان المدن الشاملة للجميع، ومشاركة المجتمع المدني في تخطيط المستوطنات البشرية وإدارتها (المقاصد 11-2، و11-3، و11-7، و11-أ).
- مقاصد ضمان الاستدامة في إدارة الأراضي (المقاصد 11-6، و11-3، و11-7، و11-أ، و11-ب، و11-ج).
- مقاصد ضمان القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان (المقاصد 11-5، و11-6، و11-ب).

تشمل التحديات التي تعوق قياس الهدف 11 وإعداد التقارير عنه في المنطقة، الافتقار إلى البيانات المفصلة حسب الدخل والجنس والعمر والعرق والدين والإعاقة وحالة الهجرة والموقع الجغرافي وخصائص أخرى.

كما يتطلب العديد من مؤشرات الهدف 11 جمع البيانات على مستوى المدينة، خارج نطاق آليات جمع البيانات الروتينية مثل التعدادات أو المسوح الأسرية. ومن بين المؤشرات الخمسة عشر المقترحة، يتطلب سبعة شكلاً من أشكال جمع البيانات المحلية وتحليلها، فضلاً عن طريقة واضحة لجمع البيانات وتحليلها على مستوى التجمعات الحضرية. وتشمل هذه المؤشرات 11-2-1 بشأن النقل العام، و11-3-1 بشأن الاستخدام الفعال للأراضي، و11-5-1 بشأن المتضررين من الكوارث، و11-6-1 و11-6-2 بشأن النفايات الصلبة للمدن ونوعية الهواء، و11-7-1 بشأن المساحات العامة، و11-ب بشأن تغير المناخ والقدرة على الصمود.

يتضمن الهدف 11 مقصداً واحداً ينبغي تحقيقه بحلول عام 2020

الموارد، والتخفيف من تغيّر المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030

المقصد 11-ب العمل على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططاً متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام

العوائق الرئيسية أمام جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة في المنطقة العربية

يساهم التقدم في تحقيق الهدف 11 في المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. ويؤدي عدم الاستقرار والصراعات و/أو عدم وجود وسائل نقل موثوقة وآمنة ومتاحة للجميع إلى فرض قيود تكبل حركة النساء والفتيات أكثر من الرجال والفتيان. وتؤدي ممارسات التحرش في بعض المناطق أيضاً إلى تني النساء والفتيات عن التنقل بحرية والعمل والمشاركة في الحياة العامة.

بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تمنع الأعراف الثقافية والاجتماعية والقانونية، وتعقيدات تسجيل الأراضي، ونقص المعلومات النساء من ممارسة حقوقهن في حيازة الأراضي والممتلكات.

تتولى جهات رسمية وغير رسمية إدارة 60 في المائة من النفايات الصلبة في القاهرة، بينما يجري التخلص من الباقي بطريقة غير قانونية، ما يسبب مشاكل خطيرة على البيئة والصحة العامة.

المصدر: United Nations, 2017.

أو غير تنظيم على الأراضي الزراعية القيمة وقضم المساحات العامة والخضراء الضرورية لرفاه الأفراد والمجتمعات. هذه التحديات تقوّض مجتمعة ما للأفراد جميعاً من حق في السلامة الصحية وحرية الحركة، كما تفرض أعباءً إضافية على الفئات المعرضة للمخاطر مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والمهاجرين والشباب والأطفال.

شهدت المنطقة العربية توسعاً عمرانياً كبيراً خلال العقود القليلة الماضية. ويعد النمو السكاني عاملاً رئيسياً في ذلك، وكذلك الفقر (الهدف 1) وعدم المساواة (الهدف 10). فالافتقار إلى التعليم وإلى فرص العمل في المناطق الريفية (الهدفان 4 و8)، ووجود قطاع زراعي غير منتج إلى حد كبير ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة (الهدف 2) تدفع الناس إلى المدن. كما أن تغيّر المناخ (الهدف 13) أدى إلى تفاقم الأمور، حيث أن الجفاف والإجهاد المائي يزيدان من تآكل سبل العيش في الريف ويعرّضان السكان في مناطق أخرى للإجهاد المائي والفيضانات الساحلية. ويُعدّ ازدياد التلوث في المدن سبباً رئيسياً للاعتلال والمرض (الهدف 3). وقد دمرت الصراعات الأراضي والمجتمعات والبنية التحتية، وزادت من حركة السكان من الأرياف إلى المدن التي تجاهد لاستيعاب موجات اللاجئين والنازحين داخلياً.

يُعدّ الهدف 11 بالحوكمة الحضرية التشاركية. فقد أصبحت الانتخابات المحلية والإقليمية أكثر تواتراً، وتستقطب مشاركة أوسع من الناخبين، لكن مكنم الضعف يبقى في آليات إشراك المواطنين، والوصول إلى المعلومات، والمشاورات النشطة، ودور المنظمات المجتمعية والشباب في صنع القرار (الهدف 16).

يغلب على واقع العديد من المستوطنات البشرية الحضرية عدم المساواة والإقصاء، وتزايد عدد الأحياء الفقيرة، وغياب أو عدم كفاية الخدمات الأساسية، مثل الصرف الصحي (الهدف 6)، وتقادام البنية التحتية (الهدف 9). وقد تعدى التوسع العمراني على غير تخطيط

في ما يلي العوائق الرئيسية أمام تحقيق الهدف 11 في المنطقة العربية

العائق الرئيسي هو عدم وجود استراتيجيات متكاملة تركز على الإنسان في إدارة الأراضي والموارد والتوسع العمراني المتزايد. وهذا العائق له أبعاد متعددة.

الإسكان غير الميسر

تعاني جميع البلدان في المنطقة من نقص في المساكن الميسورة التكلفة. فأسعار الأراضي في المدن مرتفعة وآخذة في الارتفاع، كما أن المتوفر منها محدود في المناطق المكتظة. ويلبي القطاع الخاص حاجة العملاء من الشريحة العليا للدخل المتوسط ومتطلبات الإسكان الفاخر. ولا تستطيع برامج الإسكان لذوي الدخل المنخفض مواكبة الاحتياجات إلى المساكن الميسورة التكلفة. ويسد هذه الفجوة قطاع الإسكان غير النظامي، وتتفاقم المشكلة بفعل ارتفاع أعداد الشباب ومعدلات البطالة بينهم، والحوافز القانونية التي تحول دون الإقراض مقابل رهن عقاري.





النقص في الخدمات الأساسية

تختلف إمكانية الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي على نطاق واسع في المدن والأحياء المكتظة و/أو التي لا تصلها الخدمات. ومن المتوقع أن يتجاوز حجم النفايات الصلبة في المنطقة 250 مليون طن سنوياً بحلول عام 2050¹⁵. ومع ذلك، لم تعتمد مدن عديدة بعد ممارسات متكاملة لإدارة النفايات الصلبة، وهو قصور يؤدي إلى أزمات بيئية، ولا سيما في المدن ومحيطها. ويختلف مستوى استخدام الطاقة النظيفة بين مكان وآخر في المنطقة ولكنه يظل محدوداً.



عدم كفاءة النقل العام

يظل التخطيط العمراني الحالي في المنطقة منحازاً للسيارات ولا يولي حتى الآن أهمية لتصميم الأحياء بما يقلل من حركة مرور المركبات. وتستخدم وسائل النقل العام على نطاق واسع في معظم المدن ولكنها في تراجع بسبب عدم الموثوقية وعدم استيفاء شروط الراحة، وتسد هذه الفجوة وسائل النقل العام غير الرسمية. ولا تزال استدامة النقل تشكل تحدياً، فهذا القطاع مساهم رئيسي في الانبعاثات وتلوث الهواء.



صعوبة التنقل أو عدم إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة

أمام الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع البلدان العربية عوائق مادية تعرقل تنقلهم، مثل الأرصفة العالية والمداخل الضيقة، وعدم وجود الإشارات المسموعة في الشوارع. وهذه النواقص تقيد حركتهم، وتحول دون وصولهم إلى المساحات والمؤسسات، وترسخ إقصاءهم في المجتمع والاقتصاد والثقافة والسياسة والبيئة.

تشمل العوائق الأخرى:



الصراعات

أضعفت الصراعات سيادة القانون وقدرة الدول على توفير الخدمات الأساسية، وحفزت انتشار الإسكان غير النظامي والاستيلاء على الأراضي. ويغلب على مخيمات اللاجئين والنازحين اكتظاظ يهدد السلامة والأمن، ونقص في خدمات الصرف الصحي يؤدي إلى تفشي الأمراض.

وسرعت الصراعات تدمير التراث الثقافي والحضري في عدد من المدن، وربما عمداً في بعض الأحيان، كما في الجمهورية العربية السورية والعراق. وقد أدى التدمير المادي للمناطق الحضرية إلى تمزيق المجتمعات وقطع العلاقات الاجتماعية. وفي حالات كثيرة، تؤدي الصراعات، وما يعقبها، إلى الفصل بين الجماعات والأحياء السكنية على أسس طائفية أو عرقية.



عمليات تسجيل الملكية والأصول غامضة وقديمة ومضنية

تشكل هذه العمليات عائقاً كبيراً في تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة. فهي تقوّض القدرة على اقتناء المساكن والاستخدام المنتج للأراضي، والحياسة الآمنة للأراضي والمنازل. ويؤثر عدم وجود سجلات واضحة وسليمة، إضافة إلى تعقيد عمليات نقل الملكية، على القدرة على الحصول على الممتلكات وخدمات التمويل (الهدف 5)، خاصة بين النساء.

وغالباً ما يكون لدى البلدان التي تعاني من الصراعات سجلات قديمة أو غير محفوظة على النحو المطلوب. وهذا الوضع يزداد سوءاً بفعل النزوح وإتلاف وثائق الإسكان والأراضي والممتلكات. ونتيجة لذلك، يزداد المجتمع تفككا والأمن تدهوراً.

ليست المناطق التاريخية جزءاً من الحياة اليومية للسكان فحسب، بل هي أيضاً من الأصول الاقتصادية المهمة التي تجذب السياح. فالاعتراف بالتراث الثقافي المشترك يعزز التماسك الاجتماعي. ويشمل المخطط الوطني الجزائري لتخطيط الأراضي 2030 حماية التراث الثقافي والحفاظ عليه كركيزة أساسية.

المصدر: People's Democratic Republic of Algeria, 2014.

عرضة للإهمال

يجب أن تراعي استراتيجيات بناء القدرة على مواجهة الكوارث عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في المدن وغيرها، ويجب تخصيص الموارد وفقاً لذلك. وبشكل عام، فإن انخفاض عدد الوفيات نسبياً في المنطقة بسبب الكوارث والخسائر الاقتصادية المحدودة يرجع بقدر أقل إلى الاستراتيجيات الحالية لبناء القدرة على التحمل، مما هو راجع إلى انخفاض التعرض للكوارث الطبيعية مقارنة بأجزاء أخرى من العالم.

تتجاوز الأسعار الباهظة للأراضي والممتلكات قدرة الفقراء وغير الميسورين، فيلجأون إلى أنماط غير نظامية وغير آمنة للسكن، في أحياء تفتقر إلى الحد الكافي من الخدمات. ولا يتاح للفقراء الوصول إلى المساحات العامة المفتوحة والنظيفة والخضراء، لأنها تتركز في الأحياء الغنية. فالمجتمعات المقلدة والمساحات الخاصة التي يشترط دفع رسوم لدخولها، ترسخ التفكك الاجتماعي والإقصاء.

تم إطلاق "مجتمعي... مدينة للجميع" في دبي في عام 2013 كمبادرة متكاملة لمعالجة الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالإعاقة وتشجيع الاندماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة. وتؤدي هيئة الطرق والمواصلات في دبي دوراً حاسماً في تحويل المرافق والخدمات والمركبات العامة لجعلها في متناول الجميع.

المصدر: Government of Dubai, 2016.

الوافي. كما يعانون من تفكك الشبكات الاجتماعية الداعمة لهم ومن تقطع الوصول إلى الخدمات. ففي لبنان، يعيش نحو 73 في المائة من اللاجئين غير الفلسطينيين في أماكن مستأجرة، وهي شكل من أشكال المساكن غير الآمنة. ويمكن تصنيف ثلث منازل اللاجئين في لبنان بأنها مكتظة، وفي كثير من الأحيان تتشارك عدّة عائلات المسكن الواحد. ويعيش نحو 18 في المائة منهم في خيم في مستوطنات بشرية غير نظامية، في حين يشغل 9 في المائة أماكن غير سكنية، مثل مرائب السيارات والمحلات التجارية ومواقع العمل والمباني الزراعية¹⁷.

كما أن الفقراء، ومنهم النازحون من الريف إلى المدن واللاجئون في المدن والنازحون داخلياً والذين يعيشون في الأحياء الفقيرة أو في مساكن غير ملائمة، هم الأكثر عرضة لأضرار تغيير المناخ والكوارث الطبيعية والبشرية.

ويؤدي عدم توفر أماكن ملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة إلى تقييد قدرتهم على التحرك بحرية والوصول إلى مختلف الأماكن في المدن، وبالتالي إلى عزلهم. فالقيود المفروضة على حركتهم تحول بهم دون الحصول على فرص العمل، والمشاركة في المناسبات الاجتماعية والثقافية، والاختلاط بالآخرين، والتمتع بالمساحات الخضراء الصحية. ولا يمكن لنحو ثلاثة أرباع الأشخاص ذوي الإعاقة في كل من دولة فلسطين والمغرب استخدام وسائل النقل العام لأنها غير مجهزة¹⁶.

كما أن إنشاء مساحات تستوعب الأشخاص ذوي الإعاقة يفيد فئات أخرى من ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل كبار السن والأطفال الصغار.

وكثيراً ما يواجه اللاجئون والعائدون والنازحون داخلياً التمييز. فوجودهم في الخفاء لا يساعد في تقييم احتياجاتهم على النحو

ما العمل لتسريع التقدم في تحقيق الهدف 11

- تشجيع تطوير التطبيقات الذكية لتحقيق الشمول في قطاعات مثل النقل والصحة والتعليم والخدمات الأخرى.

2. تعزيز جمع البيانات على الصعيدين الوطني والمحلي:

- بناء القدرات لجمع البيانات في المدن، بما في ذلك إدخال البيانات في النظم الإحصائية الوطنية.
- تخصيص موارد مالية كافية للبلديات لمراقبة التنمية الحضرية على المستوى المحلي.
- إنشاء مرصد حضرية محلية ووطنية لتحليل حالة التنمية الحضرية، وتأثيرها على مختلف الفئات الاجتماعية، وارتباطها بالاستدامة والشمول.
- زيادة استخدام التكنولوجيا الذكية ونظم المعلومات الجغرافية وصور الأقمار الصناعية والبيانات الضخمة لسد النواقص في البيانات المحلية.

3. الاستثمار في حصول الجميع على الخدمات:

- الاستثمار في جعل المدن والمستوطنات البشرية متاحة للجميع، بما في ذلك النساء والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن والشباب والأطفال. ويشمل ذلك تحديث المباني، وتحسين إمكانية استخدام وسائل النقل العام وغيرها من البنى التحتية، وتخصيص حيز كافٍ للمساحات العامة والخضراء.

تحسين الحوكمة وإدارة الأراضي والممتلكات والأطر الإدارية وإمكانية حيازة الأراضي والمساكن بأسعار معقولة كلها من متطلبات العيش في المناطق الحضرية والريفية.

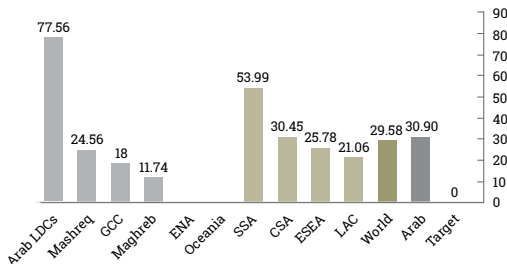
1. تقديم وتعزيز التخطيط الحضري الذي محوره الإنسان:

- تحقيق ترابط بين استراتيجيات التنمية الريفية والحضرية بحيث تتكامل وتلبى بالتساوي الاحتياجات المختلفة للسكان.
- تبني استراتيجيات لإدارة الأراضي على مستوى المدينة والمستوى الوطني بما يتماشى مع التنمية الاجتماعية والبيئية وكذلك التنمية الاقتصادية، وضمان إتاحة الوصول إلى المساحات الاجتماعية والخضراء بأسعار ميسورة، والاستخدام المستدام للأراضي.
- الاستثمار في المدن الصحية وإيلاؤها الأولوية وضمان اتباع نهج متعدد القطاعات للربط بين سياسات الاستدامة الحضرية والصحية والبيئية.
- وضع قوانين وآليات لتحسين سلامة النساء والفتيات وتسهيل حركتهن، وحمايتهن من التحرش في الأماكن العامة.
- إعطاء الأولوية للحوكمة الحضرية التشاركية بوسائل منها آليات إشراك المواطنين في صنع القرار.
- تمكين الحكومات المحلية والضغط من أجل تحقيق اللامركزية في صنع القرار وتخصيص الموارد.

- 4. كفاءة الاستدامة من خلال التنظيم والخبرة الفنية:**
- تنظيم النقل العام والخاص، وتحسين البنية التحتية لضمان الاستدامة وبناء الخبرات في مجال التكنولوجيات الحديثة لإنتاج وقود أنظف وتحسين مواصفات الوقود.
- 5. إنفاذ حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات للفئات المعرضة للمخاطر، وحماية هذه الحقوق:**
- إلغاء القوانين التمييزية، وإتاحة سبل الوصول إلى العدالة أمام النساء والأقليات والنازحين داخلياً والعائدين وغيرهم.
 - إصلاح آليات ملكية الأراضي والتسجيل، وتعميم الإجراءات المبسطة.
- 6. إعطاء الأولوية للنهج الشمولي في التخطيط الحضري وإدارة الأراضي، في سياق جهود إعادة الإعمار في بلدان الصراعات وما بعد الصراعات:**
- إعطاء الريادة للمواطنين في جهود التعافي وإعادة الإعمار، وإشراك الشباب قدر الإمكان.
 - الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي المعرض للخطر وحمايته، وترميم التراث المادي وغير المادي المتضرر والمدمر.

مقاصد الهدف 11 ومؤشراته في المنطقة العربية

| المقصد | المؤشر | البيانات |
|---|--|--|
| 1-11 ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030 | 1-11-1 نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة | الشكل 1: نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة (بالنسبة المئوية) |
| 2-11 توفير إمكانية وصول الجميع إلى نُظُم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشّة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام 2030 | 1-2-11 نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة، بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة | لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر. |



ملاحظة: بيانات هذا المؤشر هي فقط "متاحة لجميع البلدان النامية، كما يبلغ عنها سنوياً برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في تقارير الأهداف الإنمائية للألفية" (United Nations Statistics Division, 2019b). وهو ما يفسر نقص البيانات. جميع المتوسطات مرجحة حسب إجمالي سكان المدن لعام 2014 (United Nations Population Division, 2017b; United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2014 للبلدان التالية: الأردن وتونس وجزر القمر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان والصومال والعراق ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن.

لم تُستوفت المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

1-3-11
نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني

لم تُستوفت المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

2-3-11
نسبة المدن التي لديها هيكل يتيح مشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر في تخطيط المناطق الحضرية، ويعمل بانتظام ويؤدار بطريقة ديمقراطية

لم تُستوفت المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

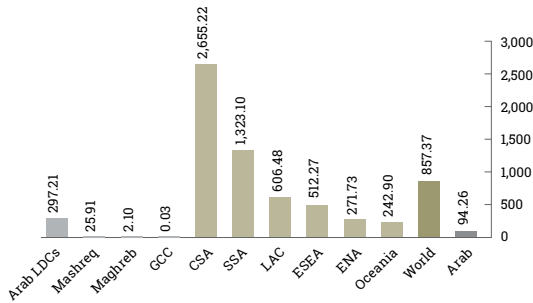
1-4-11
نصيب الفرد من مجموع النفقات (في القطاعين العام والخاص) التي تُنفق لصون وحماية وحفظ جميع أصناف التراث الثقافي والطبيعي، بحسب نوع التراث (ثقافي وطبيعي ومختلط، وما يعتبره مركز التراث العالمي تراثاً) ومستوى الحكم (وطني وإقليمي، ومحلي/بلدي)، ونوع الإنفاق (إنفاق تشغيلي/استثمار) ونوع التمويل المقدم من القطاع الخاص (تبرعات عينية، وتمويل من القطاع الخاص غير الربحي وبرامج الرعاية)

3-11
تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030

4-11
تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي

الشكل 2 عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرّروا مباشرةً بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص

(أ) عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث من بين كل 100,000 شخص

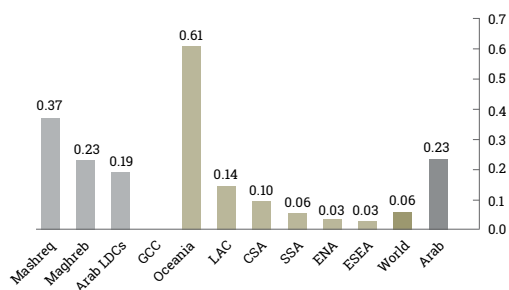


ملاحظة: يُضرب عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث بـ 100,000، ويُقسّم على عدد السكان، للحصول على الأعداد الإجمالية في البلدان. وتُرجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017). وتُحسب أيضاً لكل 100,000 شخص. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قِماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية (2009)، اليمن (2010)، الكويت (2011)، جيبوتي (2012)، تونس (2013)، المغرب (2014)، الأردن وجزر القمر والسودان ودولة فلسطين ولبنان ومصر (2017).

1-5-11
عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تأثروا مباشرةً بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص من السكان

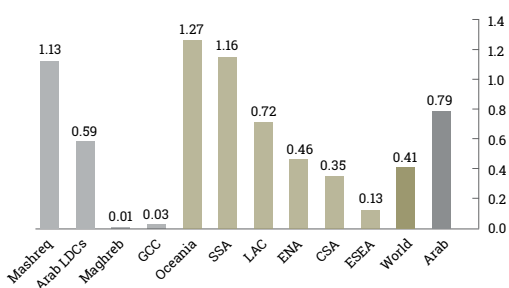
5-11
التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالنتائج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشّة، بحلول عام 2030

(ب) عدد الأشخاص المتوفين بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص



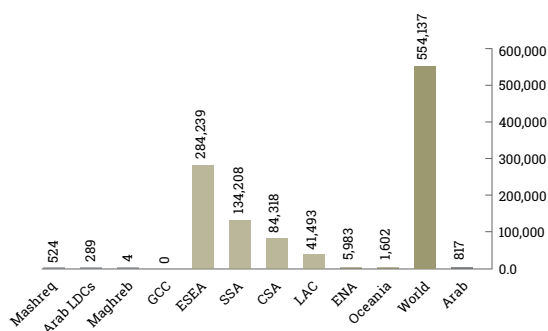
ملاحظة: يُضرب عدد الأشخاص المتوفين بسبب الكوارث بـ 100,000، ويُقسم على عدد السكان، للحصول على الأعداد الإجمالية في البلدان. وتُرَدِّج جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015)، (United Nations Population Division, 2015). وتُحسب أيضاً لكل 100,000 شخص. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قِماً بيانية سُجِّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية (2009)، اليمن (2010)، الكويت (2011)، جيبوتي (2012)، تونس (2013)، المغرب (2014)، الأردن وجزر القمر ودولة فلسطين ومصر (2017).

(ج) عدد الأشخاص المفقودين بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص



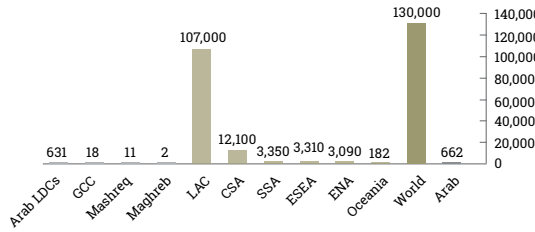
ملاحظة: يُضرب عدد الأشخاص المفقودين من الكوارث بـ 100,000، ويُقسم على عدد السكان، للحصول على الأعداد الإجمالية في البلدان. وتُرَدِّج جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015)، (United Nations Population Division 2017) and (United Nations Statistics Division 2019b). وتُحسب أيضاً لكل 100,000 شخص. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قِماً بيانية سُجِّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: تونس (2009)، الأردن واليمن (2010)، جيبوتي والمغرب (2011)، جزر القمر (2017).

الشكل 3 مجموع أعداد المساكن المتضررة والمدمرة بسبب الكوارث



ملاحظة: المجاميع هي العدد الكلي للقيم في البلدان (United Nations Statistics Division, 2019a). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قِماً بيانية سُجِّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية (2009)، اليمن (2010)، جيبوتي (2012)، تونس ودولة فلسطين (2013)، جزر القمر ولبنان والمغرب (2014)، الأردن والصومال والكويت ومصر (2017).

الشكل 4 الخسائر الاقتصادية المباشرة المنسوبة إلى الكوارث (بمليارات الدولارات بالأسعار الجارية)



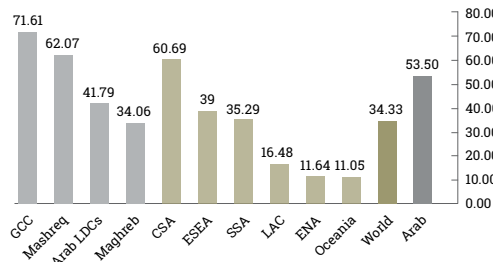
ملاحظة: المجاميع هي العدد الكلي للقيم في البلدان (United Nations Statistics Division, 2019a). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُخِّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية (2009)، اليمن (2010)، جيبوتي والكويت (2011)، تونس وجزر القمر (2013)، المغرب (2014)، الأردن والسودان ودولة فلسطين ولبنان ومصر (2017).

2-5-11

الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالنتائج المحلي الإجمالي العالمي والأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية الحيوية وعدد الأعطال التي لحقت بالخدمات الأساسية بسبب الكوارث

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

الشكل 5 المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات الدقيقة في المدن



ملاحظة: تُرَجَّح جميع المتوسطات حسب العدد الإجمالي لسكان المدن لعام 2016 (United Nations Population Division, 2017b; United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُخِّلت في عام 2016 لجميع البلدان باستثناء دولة فلسطين.

يمثل هذا المؤشر "متوسط التركيز السنوي للجسيمات الدقيقة المتعلقة ذات قطر أقل من 2.5 ميكرون (PM2.5)، وهو مقياس شائع لتلوث الهواء. المتوسط هو المتوسط المرجح لعدد سكان المدن في بلد ما ويُعتبر عنه بالميكروغرام لكل متر مكعب [ميكروغرام/م³] (United Nations Statistics Division, 2019b)." (United Nations Statistics Division, 2019b).

1-6-11

نسبة النفايات الصلبة للمدن، التي تُجمع بانتظام ويجري تفريغها نهائياً على نحو كاف، من مجموع النفايات الصلبة للمدن، بحسب المدينة

6-11

الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030.

2-6-11

المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات (على سبيل المثال الجسيمات من الفئة 2.5 والجسيمات من الفئة 10) في المدن (المرجّح حسب السكان)

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

1-7-11

متوسط حصة المنطقة السكنية بالمدن التي تمثل فضاء مفتوحاً للاستخدام العام للجميع، بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة

7-11

توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام 2030.

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

2-7-11

نسبة ضحايا التحرش البدني أو الجنسي بحسب العمر، والجنس، ووضع الأشخاص ذوي الإعاقة، ومكان حدوثه خلال الاثني عشر شهراً السابقة

| | | |
|--|--|--|
| <p>لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.</p> | <p>11-أ1 نسبة السكان الذين يعيشون في المدن التي تنفذ خطاً إنمائية مدنية وإقليمية، وتدمج التوقعات السكانية والاحتياجات من الموارد، بحسب حجم المدينة</p> | <p>11-أ دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية</p> |
| <p>لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.</p> | <p>11-ب1 عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030</p> | <p>11-ب العمل بحلول عام 2020، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططاً متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تعبير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030</p> |
| <p>لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.</p> | <p>11-ب2 نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث</p> | <p>11-ج دعم أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية</p> |
| <p>لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.</p> | <p>11-ج1 نسبة الدعم المالي المخصص المقدم إلى أقل البلدان نمواً لتشييد وتجديد المباني المستدامة والقادرة على الصمود والمتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد باستخدام مواد محلية</p> | <p>11-ج دعم أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية</p> |

ملاحظة: وسط وجنوب آسيا (CSA)؛ شرقي وجنوب شرقي آسيا (ESEA)؛ أوروبا وأمريكا الشمالية (ENA)؛ بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC)؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)؛ البلدان العربية الأقل نمواً (Arab LDCs)؛ أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا (Oceania)؛ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA).

تستند جميع الأرقام إلى قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة (United Nations Statistics Division, 2018) باستثناء البيانات المحدثة (United Nations Statistics Division, 2019a) بشأن المؤشرين التاليين: 11-5 [عدد الأشخاص الذين تأثروا بسبب الكوارث (العدد)، وعدد الأشخاص المتوفين بسبب الكوارث (العدد)، وعدد الأشخاص المفقودين بسبب الكوارث (العدد)]؛ و11-5-2 [الخسائر الاقتصادية المباشرة المنسوبة إلى الكوارث (بملايين الدولارات بالأسعار الجارية)].

الحواشي

1. UN-Habitat, 2012
2. المرجع نفسه.
3. United Nations Population Division, 2018
4. تضم الأحياء الفقيرة سكان المدن الذين يعيشون في أسر تعاني على الأقل من مشكلة واحدة من المشاكل الأربعة التالية: النقص في الحصول على مياه الشرب المحسنة، النقص في الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسنة، الاكتظاظ (ثلاثة أفراد أو أكثر في الغرفة)؛ المسكن مصنوع من مواد غير متينة (UN-Habitat, 2003)
5. حسابات الإسكوا، الشكل 1. لمزيد من التفاصيل عن بيانات البلدان، يمكن الاطلاع على مرفق هذا الفصل.
6. Internal Displacement Monitoring Centre, 2018; UNHCR, 2018b; UNRWA, 2018
المتحدة لشؤون اللاجئين "باللاجئين والذين يعيشون أوضاع لجوء". ولا تشمل بيانات المفوضية بيانات اللاجئين الفلسطينيين الذين يقعون ضمن ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.
7. United Nations, 2017
8. المرجع نفسه.
9. WHO, 2018
10. ESCWA, 2018
11. The Economist, 2016; ESCWA, 2018. مجموعات البلدان هي حسب المراجع.
12. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى IEA, 2019
13. World Bank, 2019, pp. 27-28
14. تقديرات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية حتى عام 2019.
15. Kaza and others, 2018, p. 59
16. ESCWA, 2017; Ministry of Solidarity, Women, Family and Social Development, 2014
17. UNHCR, 2018a

- The Economist (2016). "No Bed of Roses—Public Spaces in the Middle East". www.economist.com/middle-east-and-africa/2016/06/09/no-bed-of-roses.
- ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia) (2017). "Strengthening Social Protection for Persons with Disabilities in Arab Countries". Beirut. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/social-protection-persons-disabilities-english_0.pdf.
- (2018). "Disability and Sustainable Development Goal 11 in the Arab Region". *Social Development Bulletin* 7(1). www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/disability-sustainable-development-goal-english.pdf.
- Government of Dubai (2016). "Launching a Community-Wide Campaign to Strengthen the Status of Every Person as Part of the 'My Community ... A City for Everyone' Initiative". <http://tec.gov.ae/en/media-centre/press-releases/2016/within-a-community-place-for-all-initiative-a-community-wide-campaign-to-promote-the-status-of-everyones-efforts>.
- IEA (International Energy Agency) (2019). "CO2 Emissions by Product and Flow". IEA CO2 Emissions from Fuel Combustion Statistics (database). OECD iLibrary. <https://doi.org/10.1787/data-00430-en>.
- Internal Displacement Monitoring Centre (2018). "Global Internal Displacement Database". www.internal-displacement.org/database/displacement-data.
- Kaza, Slipa, and others (2018). "What a Waste 2.0—A Global Snapshot of Solid Waste Management to 2050". Urban Development Series. Washington D.C.: World Bank. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1329-0>.
- Ministry of Solidarity, Women, Family and Social Development (2014). "National Survey of Disability 2014". www.men.gov.ma/Ar/Documents/Rech-Nat2-FBilan-fr.pdf.
- People's Democratic Republic of Algeria (2014). "National Report on Housing for the Conference on Housing (Habitat III)". <http://habitat3.org/wp-content/uploads/National-Report-Africa-Algeria-Final-in-English.pdf>.
- United Nations (2017). HABITAT III Regional Report: Arab Region—Towards Inclusive, Safe, Resilient and Sustainable Arab Cities. <http://habitat3.org/wp-content/uploads/Habitat-III-Regional-Report-Arab-Region.pdf>.
- UN-Habitat (United Nations Human Settlements Programme) (2003). *Slums of the World: The Face of Urban Poverty in the New Millennium?*
- (2012). *The State of Arab Cities 2012: Challenges of Urban Transition*. www.unhabitat.org.
- UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees) (2018a). "Shelter - UNHCR Lebanon". www.unhcr.org/lb/shelter.
- (2018b). "UNHCR Population Statistics". <http://popstats.unhcr.org/en/overview>.
- UNRWA (United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East) (2018). "UNRWA in figures 2018". https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/unrwa_in_figures_2018_eng_v1_31_1_2019_final.pdf
- United Nations Population Division (2017a). *World Population Prospects 2017*. <https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/>.
- (2017b). *World Urbanization Prospects 2017*. <https://population.un.org/wup/>.
- (2018). *World Urbanization Prospects 2018: Urban and Rural Populations*. <https://population.un.org/wup/Download/>.
- United Nations Statistics Division (2018). "Global SDG Indicators Database". <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.
- (2019a). "Global SDG Indicators Database". <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.
- (2019b). "SDG Indicators Metadata Repository". <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/>.
- WHO (World Health Organization) (2018). "WHO Global Ambient Air Quality Database". www.who.int/airpollution/data/cities/en/.
- World Bank (2019). *Doing Business 2019—Regional Profile Arab World*. www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Profiles/Regional/DB2019/Arab-World.pdf.



الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

يختصر الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة نموذج التنمية المستدامة بأسره، على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. وفي المنطقة العربية، تظهر الحاجة الملحة إلى معالجة أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة واضحة في اتجاهات مثل تزايد ندرة المياه، وتزايد استخدام الطاقة وما تسببه من انبعاثات، وإنتاج النفايات، وانخفاض مستويات إعادة الاستخدام وإعادة التدوير، وتفاقم تلوث الهواء والماء. وقد اعتمدت دول عدة مؤخراً خطاً وطنياً في خطوة على مسار الاستهلاك والإنتاج المستدامين. إلا أن الحاجة لا تزال ملحة إلى تغيير جذري في حوافز أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة. وهذا يتطلب تحولاً من الاكتفاء بالنمو الاقتصادي إلى التركيز على نهج التنمية المستدامة، وتعبئة القطاع الخاص وتنظيمه لدعم هذا التحول، وإشراك المجتمعات والأفراد في إرساء فكر جديد.

وقائع

دعم الطاقة 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي

يبلغ دعم الطاقة مستويات مرتفعة في المنطقة، ناهزت 7.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017. وهذه النسبة أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 6.5 في المائة، وترتفع في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث تصل إلى 14.34 في المائة في المملكة العربية السعودية⁴.

+60%

ازداد نصيب الفرد من الاستهلاك المحلي للمواد في المنطقة العربية بأكثر من 60 في المائة بين عامي 1990 و2015، فقارب المتوسط العالمي¹. ويعني ذلك تزايداً في استهلاك الكتلة الحيوية الخام والوقود الأحفوري والمعادن.

انخفض نصيب الفرد من استهلاك المياه في العقد الماضي، لكنه بقي أعلى قليلاً من المتوسط العالمي في عام 2014، في منطقة تعاني من ندرة المياه⁵.



بصمة المواد

كان نصيب الفرد من بصمة المواد يُعادل نصف المتوسط العالمي في عام 2017، في دلالة على تباطؤ نمو الحاجة إلى المواد عبر سلسلة الإمداد التي تلبي الطلب النهائي².

تتراوح نسبة الأشخاص الذين تشملهم خدمات البلديات لجمع النفايات بين 100 في المائة في ثلاثة من بلدان مجلس التعاون الخليجي⁶ و67 في المائة في العراق و19 في المائة فقط في اليمن⁷، والفوارق كبيرة أيضاً بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية⁸.



بلدان مجلس التعاون الخليجي

يبلغ استهلاك الفرد من المواد المحلية في بلدان مجلس التعاون الخليجي 2.5 إلى 3 أضعاف المتوسط العالمي، مما يدل على ارتفاع المداخل ومعدلات الاستهلاك، بينما يقل هذا الاستهلاك كثيراً عن المتوسط العالمي في مجموعات البلدان الأخرى³. كما أن بصمة المواد أعلى في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

تجاوز نصيب الفرد من النفايات التي تجمعها البلديات بكثير المتوسط العالمي في عام 2012، وبلغ مستويات عالية للغاية في بلدان المشرق العربي وبلدان مجلس التعاون الخليجي.



تبلغ نسبة النفايات المعاد تدويرها 10 في المائة أو أقل من النفايات التي تجمعها البلديات في البلدان العربية الثمانية⁹ التي أبلغت عن هذا الرقم، باستثناء الإمارات العربية المتحدة التي تسجل 15 في المائة¹⁰.



70%

ازداد نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في المنطقة بنسبة ناهزت 70 في المائة بين عامي 1990 و2014، وتجاوزت معدل النمو السكاني السريع، وارتفعت الأرقام في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث قاربت أربعة أضعاف المتوسط العالمي.



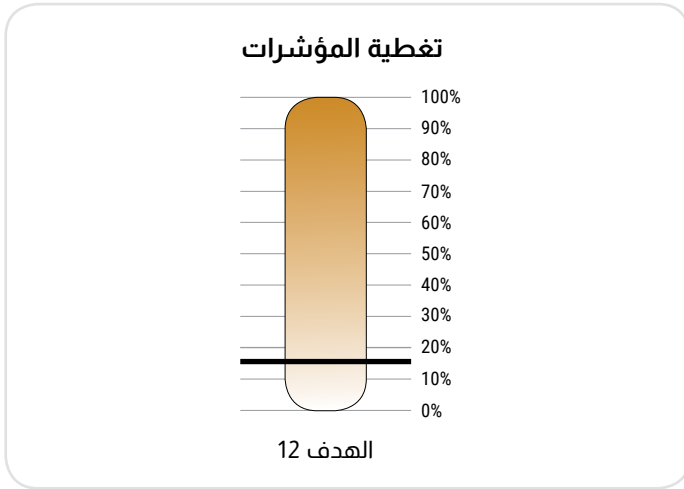
7 بلدان عربية

الاتفاقيات الدولية بشأن المواد الكيميائية

تحلّ المنطقة العربية في مرتبة متأخرة عن المتوسط العالمي في الامتثال للاتفاقيات الدولية الرئيسية بشأن المواد الكيميائية، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي التي تظهر مستوى أعلى من الامتثال¹³.

اعتمد مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة الاستراتيجية العربية الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في عام 2009، وقد اعتمدت سبعة بلدان¹¹ على الأقل خطط عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين أو صكوكاً مماثلة¹² تُعنى بقطاعات مثل الطاقة والمياه والزراعة والصناعة والسياحة.

قياس الهدف 12 في المنطقة العربية وفقاً لإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة



تتوفر بيانات عن مؤشرين من 13 مؤشراً¹⁴، وعن مقصدين من 11 مقصداً للهدف 12.

تركز مقاصد الهدف 12 على مواضيع التقاطع بين الاقتصاد والبيئة، ومنها استهلاك الموارد، والنفايات، والتلوث. ويتصل عدد من المقاصد والمؤشرات باتفاقيات بيئية عالمية، كتلك التي تعنى بإدارة الأمانة للمواد الكيميائية (اتفاقيات بازل وروتدام وستوكهولم)، وكذلك الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

وصنّفت تسعة من أصل 13 مؤشراً في المستوى الثالث في عام 2018، ما يعني أن منهجيات قياسها لا تزال قيد التطوير. ولا تتوفر بيانات لوضع خطوط الأساس لهذه المؤشرات في البلدان العربية. وبالمجمل توفر البيانات ضعيف جداً. وتواجه المنطقة في نقص البيانات تحدياً كبيراً في قياس التقدم في الهدف 12، غير أن عملية القياس تستفيد من البيانات المتوفرة لمؤشرات ضمن الأهداف الوثيقة الصلة بالهدف 12. ومن هذه المؤشرات ما يرتبط بالطاقة المتجددة (7-2-1)، وكفاءة استخدام الطاقة (7-3-1)، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة (9-4-1)، وجمع النفايات للمدن، (11-6-1)، وتلوث الهواء (11-6-2)، وتلوث المياه (3-9-2).

وفي الأمد القريب، يمكن تعويض نقص البيانات بمجموعة مؤشرات وطنية تكميلية قد تتيح رصداً أولياً للتقدم. وفي العديد من البلدان العربية، تتوفر البيانات لمؤشرات استهلاك الموارد الطبيعية (نصيب الفرد من استهلاك المياه والطاقة) ونصيب الفرد من إنتاج النفايات، وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

يتضمّن الهدف 12 مقصداً واحداً ينبغي تحقيقه بحلول عام 2020

والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة

المقصد 4-12 تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة عمرها، وفقاً للأطر الدولية المتفق عليها،

العوائق الرئيسية أمام ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة في المنطقة العربية

والرفاهية (الهدف 3)، وكفاءة استخدام المياه (الهدف 6)، وكفاءة استخدام الطاقة (الهدف 7)، واستهلاك الموارد (الهدف 8)، والبنية التحتية والصناعة (الهدف 9)، والأثر البيئي للمدن (الهدفان 11 و15)، وتغيّر المناخ (الهدف 13). وهكذا يتطلب الاستهلاك والإنتاج المستدامان اتخاذ إجراءات للتثقيف والتوعية باستدامة التنمية، وأساليب الحياة (الهدفان 4 و13)، وزيادة حصة الطاقة المتجددة، وتوسيع الاستثمار في البحث والتطوير وتشجيع الابتكار، وتحسين إدارة المدن.

يربط الهدف 12 بين جميع بلدان العالم، المتقدمة والنامية. والترابط العالمي بين أنماط الاستهلاك والإنتاج يعني أن التغيير في كل مكان ضروري لتحقيق التحوّل في أيّ مكان. ولبدء المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة أهمية بالغة للتحوّل في المنطقة العربية، لأن التباينات التاريخية كبيرة بين المناطق في أنماط الاستهلاك والإنتاج. وتحمل جميع الجهات الفاعلة، من حكومات وشركات ومنظمات المجتمع المدني وأفراد، مسؤولية في دعم هذا التحوّل على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

في عام 2015، أقفل مكب الناعمة في لبنان، بعد أن امتلأ بالنفايات، وذلك بضغط من السكان المحليين الذين يعيشون حول الموقع. وفي غياب أي بديل، بدأت القمامة تتراكم في شوارع بيروت، بسبب تدني نسبة إعادة التدوير.

ويتطلب حل أزمة النفايات في لبنان خطة متكاملة لتطوير البنية التحتية المناسبة وتحديد أفضل الاستثمارات. ومن الخطوات الأولى الهامة على هذا المسار، زيادة إعادة التدوير من خلال تغيير السلوكيات والممارسات في جمع النفايات. كذلك يشكّل تحويل النفايات إلى طاقة جزءاً من حل متكامل.

المصدر: Stella and others, 2018.

وقد ترسّخت الأنماط غير المستدامة في الاستهلاك والإنتاج في الهياكل الاقتصادية، ونُظّم وعمليات الإنتاج، والتكنولوجيات، والأطر المؤسسية والحوافز، وسلوكيات المنتجين والمستهلكين، وهي تتسبب بتغيّر المناخ، واستنفاد الموارد، وتدهور الأراضي والتصحر، وتوليد النفايات، وازدحام السير المزمّن، وتلوث الهواء والماء، كما تؤثر على صحة الإنسان.

ويتطلب التحوّل المنشود اتخاذ إجراءات فاعلة لتحقيق الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج. كما أن أطر وأدوات السياسة الوطنية المصممة تصميماً جيداً تتيح تحوّلات جذرية من خلال تغيير مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية¹⁵. ويمكن أن يكون هذا التحوّل مصدراً لفوائد جمّة في الزراعة (الهدف 2)، والصحة الجيدة

في ما يلي العوائق الرئيسية أمام تحقيق الهدف 12 في المنطقة العربية

العائق الرئيسي عالمي، هو عدم حدوث تغيّر جذري وشامل في أنماط الاستهلاك والإنتاج، أو تحوّل يعمّ نموذج النمو الاقتصادي والتنمية. وفي المنطقة عوائق أخرى تختلف بين البلدان والقطاعات، وتساعد معالجتها في تقصير المسافة إلى التحوّل المنشود في الهدف 12.



لا يزال يغلب على الاقتصاد نموذج خطي

يؤدي حصر الإنتاج في السحب والصنع والاستخدام والتخلص إلى استنفاد الموارد الطبيعية وتوليد النفايات والانبعاثات. وفي قطاعات مثل البناء والتصنيع وإنتاج الغذاء، لا يزال استخدام الموارد عموماً دون المستوى الأمثل من الكفاءة في الإنتاج، والتخلي عن المنتج يحدث قبل نفاذ عمره، ولا يُعاد استخدام النفايات من مراحل الإنتاج وما بعد الاستهلاك. وما من حوافز كافية لتشجيع القطاع الخاص على العمل بممارسات أكثر استدامة. لكن التحوّل إلى نموذج الاقتصاد الدائري قد يحقق مكاسب كبيرة. فباستطاعة بلدان مجلس التعاون الخليجي وحدها، مثلاً، أن توفر 138 مليار دولار بحلول عام 2030، إذا اعتمدت هذا النموذج في قطاعات مثل الإنتاج الكيميائي، وتشبيد المباني والبنية التحتية، وأنظمة النقل والنقل النظيفة¹⁶. إلا أن هذه المفاهيم يجب أن تندرج في أطر عمل وطنية شاملة.



الاعتماد الشديد على استخراج الموارد

في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي والمغرب العربي قيود على التنوع والتوسّع إلى القطاعات الأقل كثافة في استخدام الموارد (الهدف 8). فالمنطقة تمتلك أكبر احتياطي في العالم من النفط الخام وهي أكبر منتج للوقود الأحفوري، الذي هو عامل مهم في النمو الاقتصادي. ومن الصعب فصل الاقتصاد عن استهلاك الموارد بينما يتنامى الطلب العالمي عليها، لا سيما في غياب الالتزام السياسي بتغيير مفهوم النمو الاقتصادي والتخطيط له.



تحد التكاليف المرتفعة والقيود الأخرى على الموارد من اعتماد تقنيات وممارسات مستدامة وفعالة

يظهر ذلك في البنية التحتية (المباني والطاقة والمياه والنقل) والصناعة والزراعة وإنتاج الأجهزة المنزلية، وكذلك في تقديم الخدمات الأساسية مثل معالجة النفايات والصرف الصحي. وتشير التقديرات إلى أن 80 في المائة من النفايات الصلبة على مستوى البلديات في المنطقة هي مواد عضوية قابلة للتحلل أو مواد قابلة لإعادة التدوير¹⁷. لكن معظم هذه النفايات ينتهي إلى مكبات مفتوحة، ومعدلات إعادة التدوير لا تتجاوز في الغالب 10 في المائة¹⁸. وعلاوة على ذلك، غالباً ما يجري خلط النفايات الصلبة القابلة للتسميد بالنفايات الطبية الصناعية والخطرة أثناء تجميع النفايات والتخلص منها، ما يؤدي إلى التلوث ويحد من خيارات المعالجة المستدامة. وتختبر بعض البلدان تقنيات لتحويل النفايات إلى طاقة باستخدام الحرق والهضم اللاهوائي، لكنها لا تزال على نطاق ضيق بسبب التكاليف المرتفعة ونقص القدرة التقنية.



الأولوية السياسية دون المستوى المطلوب

لا تفي الأولوية السياسية المعطاة لتدابير الإنتاج والاستهلاك المستدامة بالمستوى المطلوب لإحداث الأثر المرجو. مع أن تدابير الإنتاج والاستهلاك يمكن أن تكون مصدر فوائد جمة للتنمية الاقتصادية ولمجموعة واسعة من القطاعات الإنتاجية، غالباً ما يُنظر إليها باعتبارها مسألة إدارة بيئية من اختصاص وزارات البيئة التي تفتقر في الغالب إلى الموارد والقدرة على التأثير. ولا بدّ من العمل لضمان المشاركة النشطة للقطاع الخاص، وبناء شراكات بين القطاعين العام والخاص، ولا سيما في إدارة الموارد وتقديم الخدمات، تدعم نقلة التحوّل إلى أنماط أكثر استدامة في الاستهلاك والإنتاج.



نقص الكفاءة في تدابير الدعم والتسعير واسترداد التكاليف

يسهم نقص الكفاءة في تدابير الدعم والتسعير واسترداد التكاليف مساهمة كبيرة في عدم استدامة الإنتاج والاستهلاك للطاقة وموارد المياه. فمعدّلات دعم الطاقة في المنطقة هي من أعلى المعدّلات في العالم. والواقع أن الخفض المتعمّد لأسعار خدمات المياه هو دعم للاستهلاك المفرط الذي يفتقر إلى الكفاءة¹⁹. ولحل مشكلة ندرة المياه العذبة، تعتمد بلدان عدة على تحلية المياه وضخ المياه الجوفية، وهي حلول مرتفعة الكلفة، تستهلك الطاقة بكثافة وتزيد من الانبعاثات. ويؤدي انخفاض رسوم الخدمة وعدم استرداد تكاليف عمليات إدارة النفايات إلى إجهاد الميزانيات الوطنية وتقييد الممارسات المستدامة.



النقص في التثقيف والوعي

يشكل هذا النقص عاملاً إضافياً يؤخر التقدم في تحقيق الهدف 12، ولا سيما في التوعية بأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، بما في ذلك ما يتعلق بالأغذية والتّظُم الغذائية، والحد من استخدام الموارد وتوليد النفايات، وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير. وتنتشر التّظُم الغذائية غير الصحية التي تفرط في الاستهلاك فتسبّب البدانة ومشاكل صحية أخرى. كذلك أصبح هدر الأغذية وتوليد المخلفات (الهدف 2) ممارسة شائعة، بسبب نقص الكفاءة في ممارسات ما بعد الحصاد؛ والافتقار إلى التقنيات المناسبة لمعالجة الأغذية ونقلها وتجهيزها؛ وعدم ملائمة إجراءات النقل وخدمات البنية التحتية الأخرى؛ والتعرض للقوارض والآفات في أثناء التخزين؛ وعدم كفاية التبريد²⁰.

منذ عام 2009، تدعم دائرة السياحة والتسويق التجاري في دبي قطاع السياحة لتقليل استهلاكه من الطاقة بنسبة 17 في المائة واستهلاكه من المياه بنسبة 14 في المائة. وقد انخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 688,000 طن. ويجري تشجيع الفنادق على زيادة مساحاتها الخضراء وغرسها بالنباتات، ومن ضمنها الأنواع المحلية.

المصدر: UNWTO, 2018.

تبرز المساهمات المحددة وطنياً، التي يعتزم السودان القيام بها للتخفيف من تغيّر المناخ، مجموعة من تدابير الاستهلاك والإنتاج المستدامة لزيادة الحصول على الكهرباء ودعم كهربة الريف، وتحسين كفاءة الطاقة وغطاء الغابات وخدمات إدارة النفايات. ويتطلب ذلك اعتماد ونشر التقنيات الحديثة والنظيفة، بما في ذلك طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة المائية وتحويل الهدر إلى طاقة، وتوليد الغاز الطبيعي، ومصابيح الفلورسنت والثنائية الصمام (LED) المدمجة، والأجهزة المنزلية الفعالة، ومطامر النفايات الصحية المزودة بمرافق لمعالجة النفايات وإعادة التدوير. وتبلغ الكلفة التقديرية لتدابير التخفيف 11.7 مليار دولار. كما تُخصّص مبلغ إضافي قيمته 1.2 مليار دولار لتدابير التكيّف مع المناخ. وسيكون من الضروري استكمال مساهمة الحكومة بدعم مالي دولي كبير لتنفيذ هذه التدابير.

المصدر: The Republic of Sudan, 2015.

عرضة للإهمال

عمل جديدة. وقد لا يعود التغيير بفوائد فورية على النساء، لأن هذه القطاعات يغلب عليها الرجال بسبب الفصل بين الجنسين في أسواق العمل الذي ينتج عنه تركّز النساء في أعمال القيمة المضافة المنخفضة. وتعمل النساء والأطفال بأعداد كبيرة في جمع النفايات وإعادة تدويرها، حيث يتعرضون للعديد من المخاطر الصحية. وفرص العمل المستقبلية بما تتطلبه من مهارات في التكنولوجيا المتقدمة ومستويات عالية من التحصيل العلمي، ستبقى بعيدة عن منال نسبة كبيرة من النساء بالمقارنة مع الرجال، وتحديدًا في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. ومع أن نسبة الإناث في هذه المجالات تتجاوز 60 في المائة في بعض الجامعات، فهي لا تعادل نسبة ما يحصلن عليه من فرص²¹. وتتطلب معالجة الفوارق الهيكلية في التعليم والعمالة معالجة الدافع الرئيسي أي التمييز بين الجنسين.

تركز خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين لدولة فلسطين على الزراعة والغذاء والسياحة والإسكان والبناء. وُضعت الخطة من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق، شملت الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. ومن المعايير الرئيسية التي اعتمدت لتحديد المبادرات ذات الأولوية وتمويلها زيادة شمول السكان المهمشين مثل النساء والشباب. وشملت المبادرات تقديم خدمات إرشادية تستهدف المزارعات البدويات، وتوسيع برامج الصحة المدرسية بما يركّز على تغذية الأطفال والتوعية بخيارات الغذاء الصحي.

المصدر: Environment Quality Authority of Palestine, 2016.

ستتطلب عواقب تعثر التقدم في تحقيق الهدف 12 الجميع، لشدة الترابط بين أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة عبر المناطق والبلدان والمجتمعات. غير أن بعض البلدان والفئات ستكون أكثر تأثراً نظراً لضعف إمكانية مشاركتها في عملية التحول في الإنتاج والاستهلاك والاستفادة منها.

البلدان الأقل نمواً في المنطقة هي أكثر عرضة للحرمان، بسبب النقص في الموارد والقدرات. وأي خطوة من قبيل اعتماد معايير بيئية صارمة، قد تفرض على اقتصاداتها الضعيفة نسبياً متطلبات غير واقعية تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية والنمو والدخل. وتحتاج هذه البلدان إلى دعم فني كبير ومساعدة مالية للانتقال إلى التقنيات والممارسات النظيفة والحديثة التي تساعد على تحقيق الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج.

تعاني المجتمعات الفقيرة في المستوطنات البشرية غير النظامية وغير المخطط لها من تدنٍ في مستويات تقديم الخدمات في قطاعات المياه والكهرباء وجمع النفايات. وتحمل هذه المجتمعات وطأة التلوث الناجم عن مواقع ومطامر النفايات، وفي المياه والهواء. والحلول لهذه المشاكل، سواء أكانت تقليدية أو حديثة أو تكنولوجية هي عادة حلول مركزية، وتتطلب الكثير من الأموال، وتُفرض من الأعلى إلى الأسفل. وكثيراً ما تهمل أصوات العاملين غير النظاميين في المستوطنات البشرية غير النظامية، واحتياجاتهم (في قطاع النفايات على سبيل المثال)، والآثار على سبل عيشهم وصحتهم.

وتتطلب أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة تحولات في الزراعة والصناعة والطاقة والبناء والنقل، تطلّ أسواق العمل، وتنشئ فرص

ما العمل لتسريع التقدّم في تحقيق الهدف 12

- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وخلق حوافز لتحسين الكفاءة والاستثمار في التقنيات الحديثة والمستدامة في مجالات الطاقة والمياه والنفايات والنقل. وقد يشمل ذلك مزيجاً من التدابير مثل الخصومات، والضرائب المنخفضة، والإعانات الأكثر استهدافاً، وإشارات الأسعار، والحصول على حقوق المياه/تصاريح المياه القابلة للتداول وغيرها من الحوافز.
 - وضع استراتيجيات متكاملة لإدارة النفايات الصلبة تركز على الإدارة الوقائية للنفايات: تقليل النفايات (تقليل النفايات إلى الحد الأدنى، تغيير العادات)؛ إعادة الاستخدام وإعادة التدوير (نظم الجمع المنفصلة، مراكز إعادة التدوير)؛ استعادة الطاقة (تقنيات تحويل النفايات إلى طاقة)؛ وإدارة المخلفات (التخلص النهائي، الطمر).
 - تطوير لوائح وحوافز لدعم ممارسات الاقتصاد الدائري، بما في ذلك تحقيق استفادة قصوى من المدخلات والموارد، ومن استخدام المنتج، واستعادة المنتجات الثانوية.
 - يتطلب الهدف 12 التزاماً من الجهات الفاعلة، من حكومات وشركات في القطاع الخاص، وتغييراً في السلوكيات والممارسات في العديد من المجالات. ولتحقيق ذلك، لا بدّ من إصلاح شامل للتخطيط الاقتصادي (الهدف 8) يراعي الأبعاد الاجتماعية والبيئية ويؤسس للاستدامة في أنماط الإنتاج والاستهلاك.
- ### 1. وضع سياسات وطنية وأطر لتحفيز الأنماط المستدامة في الإنتاج والاستهلاك:
- اعتماد خطط عمل وطنية وتعميم الأنماط المستدامة في الإنتاج والاستهلاك في الاستراتيجيات والخطط الوطنية السارية، لا سيما في الصناعة والزراعة والطاقة والمياه والنقل والصحة والنفايات.
 - ترشيد الإعانات غير المتسمة بالكفاءة وإلغاؤها تدريجياً، ومعالجة الآليات غير المناسبة في تسعير الخدمات الأساسية مثل إدارة المياه والنفايات واسترداد التكاليف.

- زيادة الوعي العام والتعليم والتدريب الفني المتعلق بتقنيات الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والممارسات مثل الحد من النفايات والتقليل منها إلى أدنى حد، وإعادة التدوير وإنتاج السماد، والوجبات الغذائية المستدامة والمغذية.
- دمج التنمية المستدامة والتغيير السلوكي المرتبط بها في المناهج الدراسية على جميع المستويات.
- تعزيز دور المجتمعات المحلية في تطوير سياسات إعادة التدوير وإدارة النفايات.
- تعزيز القدرة على الرصد والتقييم على جميع المستويات لتوجيه الانتقال إلى الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة، وضمان الالتزام باللوائح.

3. حشد الدعم الإقليمي والعالمي لنقل التكنولوجيا إلى البلدان الأقل نمواً:

- زيادة وصول البلدان الأقل نمواً إلى الخبرة والتمويل اللازمين لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتحديد فرص النمو الأخضر.

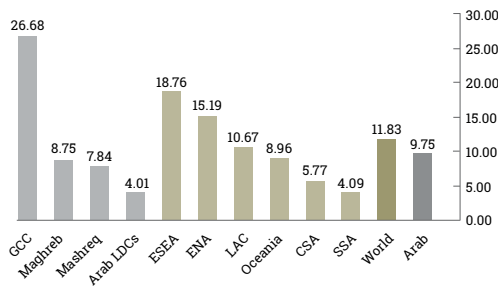
والنفايات. وقد يشمل ذلك مبادرات لبناء القدرات الوطنية على استيعاب واستنساخ التكنولوجيات النظيفة بشكل أفضل، والدمج بين كفاءة الموارد والإنتاج الأنظف في السياسات الوطنية.

2. تحسين المعرفة لإبلاغ السياسات وتغيير السلوكيات بما يتماشى مع الاستهلاك والإنتاج المستدامين:

- تعزيز الربط بين العلوم والسياسات بما يعود بالفائدة على التخطيط والتنفيذ لأهداف التنمية المستدامة، وتعزيز مساهمات الأكاديميين والباحثين في مناقشات السياسة العامة وآليات الرصد والتقييم.
- سد الثغرات الواسعة في البيانات، التي تعيق الاستجابة بسياسات وخطط مستنيرة، ووضع خطوط الأساس ومراقبة التقدم المحرز في مؤشرات الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة. وينبغي توجيه إدارة النفايات والمواد الكيميائية لتحسين جمع البيانات، على نحو عاجل.

مقاصد الهدف 12 ومؤشراته في المنطقة العربية

| المقصد | المؤشر | البيانات |
|---|---|--|
| 1-12 تنفيذ الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها | 1-1-12 عدد البلدان التي لديها خطط عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين أو التي أدمجت تلك الخطط في سياساتها الوطنية باعتبارها أولوية أو غاية | لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصل إلى المجموع الإقليمي لهذا المؤشر. |
| 2-12 تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام 2030 | 1-2-12 الأثر المادي، ونصيب الفرد من الأثر المادي، ونصيب الناتج المحلي الإجمالي من الأثر المادي | لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر. |

الشكل 1 نصيب الفرد من الاستهلاك المادي المحلي
(بالأطنان المترية)

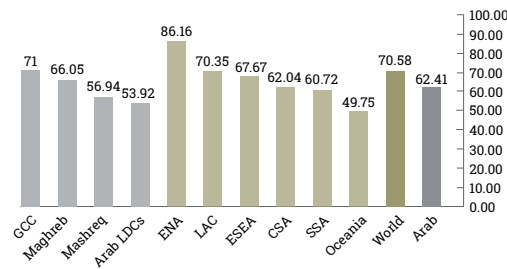
ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيمةً بيانيةً سُجّلت في عام 2017 لجميع البلدان باستثناء دولة فلسطين. ووفقاً لمستودع البيانات الوصفية لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، فإنّ الاستهلاك المادي المحلي هو مؤشر إقليمي (جانب الإنتاج) يدلّ على الاستهلاك المادي الظاهر لاقتصاد وطني معيّن... يشير الاستهلاك المادي المحلي إلى كمية المواد الفعلية في اقتصاد معيّن... وقد يتصف بلد معيّن، على سبيل المثال، باستهلاكٍ مادي محلي عالٍ جداً لأنه يحظي بقطاع إنتاج أولي كبير للتصدير، أو قد يتصف باستهلاكٍ مادي محلي متدنٍ جداً بسبب إسناد معظم العملية الصناعية الكثيفة المواد إلى بلدان أخرى (United Nations Statistics Division, 2019).
تجدّر الإشارة إلى أنّ هذا المؤشر يُعَمَّل تكراراً دقيقاً للمؤشر 2-4-8.

2-2-12

الاستهلاك المادي المحلي ونصيب الفرد من الاستهلاك المادي المحلي ونسبة الاستهلاك المادي المحلي إلى الناتج المحلي الاجمالي

لم تُستوف المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

الشكل 2 مستوى الالتزام بالاتفاقات البيئية الدولية المتعددة الأطراف المتعلقة ببنفايات المواد الخطرة وغيرها من المواد الكيميائية (مؤشر)



ملاحظة: المؤشر هو المتوسط الحسابي البسيط لنسبة الالتزام بالاتفاقات الأربعة المذكورة (اتفاقية بازل واتفاقية استكهولم وبروتوكول مونتريال واتفاقية روتردام). المجاميع العالمية والإقليمية ودون الإقليمية للمؤشر الذي تم إنشاؤه هي المتوسطات البسيطة للقيم التي سُجّلتها البلدان، حيث أنه مؤشر على مستوى الدولة. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيمةً بيانيةً سُجّلت في عام 2015 للبلدان التالية: الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان والصومال وعمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن.

1-3-12

مؤشر الخسائر الغذائية العالمية

3-12 تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام 2030

1-4-12

عدد الأطراف في الاتفاقات البيئية الدولية المتعددة الأطراف المتعلقة ببنفايات المواد الخطرة وغيرها من المواد الكيميائية، التي تفي بتعهداتها والتزاماتها في نقل المعلومات على النحو الذي يتطلبه كل اتفاق ذي صلة

4-12 تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة عمرها، وفقاً للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من أثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول 2020

2-4-12

نصيب الفرد من توليد النفايات الخطرة ونسبة النفايات الخطرة المعالجة، بحسب نوع المعالجة

لم تُستوف المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

1-5-12

معدل إعادة التدوير على الصعيد الوطني، وعدد أطنان المواد المعاد تدويرها

لم تُستوف المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

5-12

الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030

| | | |
|---|---|--|
| <p>لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.</p> | <p>1-6-12 عدد الشركات التي تنشر تقارير تتعلق بالاستدامة</p> | <p>6-12 تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها</p> |
| <p>لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.</p> | <p>1-7-12 عدد البلدان التي تنفذ السياسات وخطط العمل المتعلقة بالشراء العمومي المستدام</p> | <p>7-12 تعزيز ممارسات الشراء العمومي المستدامة، وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية</p> |
| <p>لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.</p> | <p>1-8-12 مدي تعميم مراعاة "1" تعليم المواطنة العالمية و"2" التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك التثقيف بشأن تغيّر المناخ) في (أ) السياسات التربوية الوطنية، و(ب) المناهج الدراسية و(ج) تدريب المعلمين و(د) تقييم الطلاب</p> | <p>8-12 ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام 2030</p> |
| <p>لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.</p> | <p>1-أ-12 كمية الدعم المقدم إلى البلدان النامية في مجالي البحث والتطوير من أجل إرساء أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والتكنولوجيا السليمة بيئياً</p> | <p>أ-12 دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدماً نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة</p> |
| <p>لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.</p> | <p>1-ب-12 عدد الاستراتيجيات أو السياسات وخطط العمل المنفذة في مجال السياحة المستدامة المتفق على أدوات رصدها وتقييمها</p> | <p>ب-12 وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات السياحة المستدامة، التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية، في التنمية المستدامة</p> |
| <p>لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.</p> | <p>1-ج-12 مقدار إعانات الوقود الأحفوري لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي (الإنتاج والاستهلاك) وكنسبة من مجموع النفقات الوطنية على الوقود الأحفوري</p> | <p>ج-12 ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الأسواق، وفقاً للظروف الوطنية، بما في ذلك عن طريق إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار أثارها البيئية، على أن تراعى في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة</p> |

ملاحظة: وسط وجنوب آسيا (CSA)؛ شرقي وجنوب شرقي آسيا (ESEA)؛ أوروبا وأمريكا الشمالية (ENA)؛ بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC)؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)؛ البلدان العربية الأقل نمواً (Arab LDCs)؛ أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا (Oceania)؛ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA).

تستند جميع الأرقام إلى قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة (United Nations Statistics Division, 2018b).

الحواشي

1. UNEP, 2019a
2. UNEP, 2016
3. UNEP, 2016; ESCWA, 2017
4. IMF, 2019; IMF, 2017
5. يستند التحليل إلى "المسحوبات السنوية من المياه العذبة، المجموع (بمليارات الأمتار المكعبة)" و"المسحوبات السنوية من المياه العذبة، المحلية (النسبة المئوية من إجمالي سحب المياه العذبة)" والبيانات من World Bank, 2017. يمكن الاطلاع أيضاً على ESCWA, 2017.
6. الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت. وتتوفر البيانات لتسعة بلدان عربية.
7. United Nations Statistics Division, 2018c
8. Kaza and others, 2018. مجموعات البلدان معرّفة في المراجع.
9. تونس، والجزائر، ودولة فلسطين، وقطر، ولبنان، ومصر، والمغرب.
10. United Nations Statistics Division, 2018a
11. هذه البلدان هي: الأردن (2016)، وتونس (2016)، والجزائر (2016)، ودولة فلسطين (2016)، ولبنان (2015)، ومصر (2015)، والمغرب (2015).
12. قُدّمت المساعدة الفنية لتطوير هذه الخطط من خلال برنامج SWITCH-Med الممول من الاتحاد الأوروبي ونفذته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمراكز الإقليمية (SwitchMed, 2017).
13. حسابات الإسكوا، الشكل 2.
14. وفقاً للمنهجية المستخدمة في هذا التقرير.
15. UNEP, 2019b
16. Bejjani and others, 2019
17. Al-Yousfi, 2006
18. بيانات البلدان متاحة في United Nations Statistics Division, 2018a
19. AFED, 2011
20. ESCWA and FAO, 2017
21. Islam, 2017

AFED (Arab Forum for Environment and Development) (2011). *2011 Report of the Arab Forum for Environment and Development: Green Economy—Sustainable Transition in a Changing Arab World*. Hussein Abaza, Najib Saab and Bashar Zeitoun, eds. <http://afedonline.org/Report2011/PDF/En/Full-eng.pdf>.

Al-Yousfi, A. Basel (2004). "Sound Environmental Management of Solid Waste - The Landfill Bioreactor". United Nations Environment Programme-Regional Office for West Asia. <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.578.1182&rep=rep1&type=pdf>.

Bejjani, Marwan, and others (2019). "Putting GCC Cities in the Loop: Sustainable Growth in a Circular Economy". www.worldgovernmentssummit.org/observer/reports/2019/putting-gcc-cities-in-the-loop-sustainable-growth-in-a-circular-economy.

ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia) (2017). "Progress on Sustainable Consumption and Production in the Arab Region". E/ESCWA/SDPD/2017/Technical Paper.10. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/technical_paper_10_scp.pdf.

ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), and FAO (Food and Agriculture Organization) (2017). "Arab Horizon 2030: Prospects for Enhancing Food Security in the Arab Region—Technical Summary". www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/uploads/arab-horizon-2030-prospects-enhancing-food-security-summary-english.pdf.

Environment Quality Authority of Palestine (2016). "Palestine—Sustainable Consumption and Production National Action Plan (SCP-NAP)". www.oneplanetnetwork.org/resource/palestine-sustainable-consumption-and-production-national-action-plan-scp-nap.

IMF (International Monetary Fund) (2017). "How Large Are Global Energy Subsidies? Country-Level Subsidy Estimates". www.imf.org/~media/Files/Topics/Environment/energy-subsidies/subsidies-database-2018.ashx.

— (2019). "Climate Change: Energy Subsidies". [www.imf.org/en/Topics/Environment/energy-subsidies#Energy Subsidies](http://www.imf.org/en/Topics/Environment/energy-subsidies#Energy%20Subsidies).

Islam, Samira I (2017). "Arab Women in Science, Technology, Engineering and Mathematics Fields: The Way Forward". *World Journal of Education* 7(6). <https://doi.org/10.5430/wje.v7n6p12>.

Kaza, Slipa, and others (2018). "What a Waste 2.0 - A Global Snapshot of Solid Waste Management to 2050". World Bank Urban Development Series. Washington, D.C. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/30317>.

Republic of Sudan (2015). "Intended Nationally Determined Contributions (INDCs)". [www4.unfccc.int/sites/ndcstaging/PublishedDocuments/Sudan First/28Oct15-Sudan INDC.pdf](http://www4.unfccc.int/sites/ndcstaging/PublishedDocuments/Sudan%20First/28Oct15-Sudan%20INDC.pdf).

Stella, Carlo, and others (2018). "The Lebanon Municipal Solid Waste Crisis and Pathways Forward". www.adlittle.at/sites/default/files/viewpoints/adl_the_lebanon_municipal_solid_waste_crisis_and_possible_pathways_forward-compressed_0.pdf.

SwitchMed (2017). "The SwitchMed Programme". www.switchmed.eu/en.

UNEP (United Nations Environment Programme) (2016). "Environment Live—12.2.1 Material Footprint (MF) and MF per Capita, per GDP". https://environmentlive.unep.org/indicator/index/12_2_1.

— (2019a). "International Resource Panel Material Flows Database". www.resourcepanel.org/global-material-flows-database.

— (2019b). "Measuring Progress: Towards Achieving the Environmental Dimension of the SDGs". www.unenvironment.org/resources/report/measuring-progress-towards-achieving-environmental-dimension-sdgs.

United Nations Population Division (2017). "World Population Prospects". <https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/>.

United Nations Statistics Division (2018a). "Environment Statistics: Percentage of Municipal Waste Collected Which Is Recycled". 2018. [https://unstats.un.org/unsd/environment/Questionnaires/website tables and selected time series/2016/PercentageMunicipalWaste_recycled.xlsx](https://unstats.un.org/unsd/environment/Questionnaires/website%20tables%20and%20selected%20time%20series/2016/PercentageMunicipalWaste_recycled.xlsx).

— (2018b). "Global SDG Indicators Database". <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.

— (2018c). "UNSD Environmental Indicators - Municipal Waste Collection". <https://unstats.un.org/unsd/envstats/qindicators.cshtml>.

— (2019). "SDG Indicators Metadata Repository". <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/>.

UNWTO (World Tourism Organization) (2018). *Tourism for Development—Volume II: Good Practices*. www.e-unwto.org/doi/book/10.18111/9789284419746.

World Bank (2017). "World Development Indicators Databank". <https://data.worldbank.org/indicator/ER.H2O.FWDM.ZS>.



الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره

تطال المنطقة العربية من جراء تغيّر المناخ آثاراً بالغة، بفعل ارتفاع درجات الحرارة، فتعرّض أعداداً كبيرة من السكان لمخاطر ندرة المياه والجفاف. ويوقع تزايد الكوارث والظواهر المناخية الشديدة خسائر في الأرواح ويلحق أضراراً في الاقتصاد. وفي حين يستثمر العديد من البلدان في التكيف مع تغيّر المناخ وتنويع الاقتصادات واعتماد استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث، يبقى من الضروري توسيع نطاق الجهود على مستوى المنطقة، لتشمل جميع الجهات المعنية، وتوثيق الرابط بين العلوم والسياسات العامة للتصدي لتغيّر المناخ، وجعل تقييم آثار تغيّر المناخ والمخاطر جزءاً أصيلاً من أنظمة التخطيط.

وقائع

ستتسبب آثار تغيّر المناخ في تناقص موارد المياه المتجددة بنسبة 20 في المائة بحلول عام 2030، نتيجة لانخفاض هطول الأمطار وازدياد الطلب على المياه مع ارتفاع درجات الحرارة، واتساع نطاق تسرّب مياه البحر إلى المياه الجوفية الساحلية بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر.⁷



شهدت المنطقة العربية ارتفاعاً في درجة الحرارة بمعدل 1.5 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الحقبة الصناعية¹.

**+1.5
درجة
مئوية**

96% وفيات ناجمة عن الكوارث في البلدان الأقل نمواً

يزداد عدد الكوارث كل سنة منذ عام 1990². وقد بلغ عدد الوفيات الناجمة عن الكوارث بين عامي 2010 و2019 أكثر من ضعف ما كان عليه في العقد السابق، معظم هذه الوفيات (96 في المائة) حدثت في البلدان الأقل نمواً³.

خطط التنمية الوطنية

تغطّي خطط التنمية في جميع البلدان الإنتاج الزراعي والرعي، لكن الخطط التي تنطرق بالتحديد إلى تغيّر المناخ والشواغل البيئية تبقى قليلة.

المساهمات المحددة وطنياً

قدّمت إحدى وعشرون دولة عربية مساهمات محددة وطنياً عملاً باتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ، شملت تدابير التخفيف والتكيف. إلا أن سبع دول لم تدرج في تقاريرها مقاصد خفض الانبعاثات (البحرين، والسودان، والصومال، وقطر، والكويت، ومصر، والمملكة العربية السعودية)⁸.

44 مليون شخص متضرر من الجفاف

أحق الجفاف أضراراً بأكثر من 44 مليون شخص في المنطقة بين عامي 1990 و2019⁴.

19.7 مليار دولار

أوقعت الكوارث أضراراً تجاوزت قيمتها 19.7 مليار دولار بين عامي 1990 و2019، منها 6.8 مليار دولار بسبب الزلازل، و5.7 مليار دولار بسبب الفيضانات، و6 مليارات دولار بسبب العواصف⁵.

مساهمة الفرد في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

تتزايد مساهمة الفرد في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على المستوى الإقليمي وقد قاربت المعدل العالمي في عام 2013. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، كاد معدل مساهمة الفرد في الانبعاثات يبلغ أربع مرات المتوسط العالمي. وتسجل مصر والمملكة العربية السعودية أعلى معدلات الانبعاثات التراكمية في المنطقة⁹.

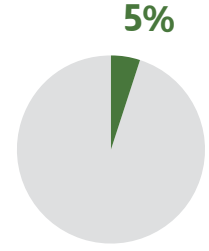
تشير التقديرات إلى أن تغيّر المناخ سيتسبب في الحد من توفر المياه، ويغيّر أنماط الإنتاج الزراعي، ويهدّد إنتاج الثروة الحيوانية، ويؤثر سلباً على الغابات والأراضي الرطبة، ويزيد من تعرّض السكان لتداعيات ندرة المياه وفقدان فرص العمل في الزراعة وموجات الحر⁶.



تمويل العمل المناخي

يشكل التكيّف مع تغيّر المناخ أولويّة في المنطقة، لكنّ التدفقات المالية الثنائية من البلدان المتقدمة لأغراض الحد من آثار تغيّر المناخ تجاوزت التدفقات لأغراض التكيّف بخمس مرات في عام 2016. ولم تستفد سوى 5 من أصل 22 دولة عربية من الصندوق الأخضر للمناخ، وهو صندوق متعدد الأطراف يدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ بسبيل منها اتفاق باريس¹¹.

لم تتجاوز مساهمة المنطقة في المجموع العالمي من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون 5 في المائة في عام 2014. كما لم يتجاوز نصيب المنطقة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي 5 في المائة¹⁰.



قياس الهدف 13 في المنطقة العربية وفقاً لإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة

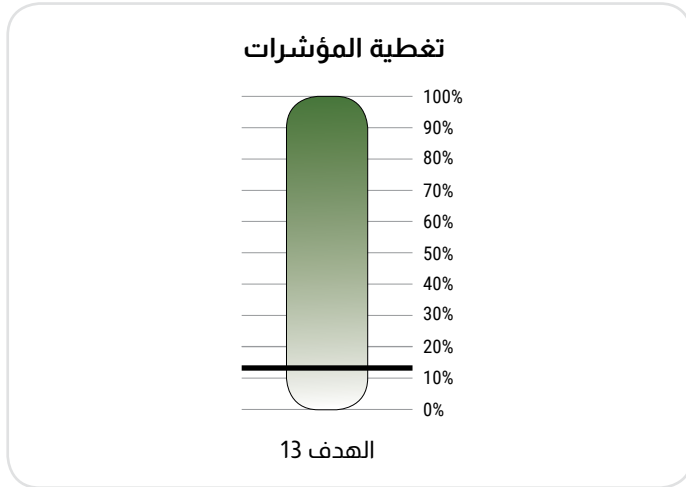
تتوفر بيانات عن مؤشر واحد من 8 مؤشرات¹²، وعن مقصد واحد من 5 مقاصد للهدف 13.

تركز مقاصد ومؤشرات الهدف 13 على المنعة إزاء تغيّر المناخ والتخطيط والتعليم والتمويل. وبين هذه المقاصد ومقاصد ومؤشرات الأهداف الأخرى روابط واضحة، مثل الهدف 7 الذي يتضمّن مقاصد عن كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة؛ والهدف 9 بشأن التصنيع المستدام؛ والهدفين 1 و11 ومقاصدهما عن القدرة على الصمود؛ والهدف 12 ومقاصده عن الاستخدام المستدام للموارد وعدم كفاءة إغانات الوقود الأحفوري.

وترتبط مقاصد ومؤشرات الهدف 13 باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ كما بإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث. ويتيح تقديم التقارير بموجب الاتفاقية والإطار مجالاً أفضل لقياس حالة تغيّر المناخ مع مرور الوقت. فللجهود الإقليمية الحاسمة والمستمرة والمتضاربة لإنتاج البيانات وتبادلها، فضلاً عن تقييمات وتوقعات تغيّر المناخ، أهمية بالغة، وهي تدعم جهود الحكومات العربية في قياس الأثر، وتصميم التدخلات، وتقديم التقارير عن الالتزامات العالمية¹³.

ومن الثغرات المحتملة في المؤشرات الرسمية للهدف 13 التركيز على اعتماد الخطط والاستراتيجيات والتبليغ عنها، بدلاً من التركيز على جودة هذه المواد ومحتواها ومدى الالتزام بها.

ومن الثغرات في المؤشرات أيضاً ما يرتبط برصد الانبعاثات. فليس هناك سوى مؤشر رسمي واحد عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وهو ضمن الهدف 9 (المؤشر 9-1-4 بشأن انبعاثات



ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة). ويستلزم القياس الملائم للتقدم المحرز في الإجراءات المتعلقة بتغيّر المناخ في المنطقة العربية كما في أماكن أخرى، استكمال المؤشرات الرسمية بمؤشرات وطنية عن إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ومساهمة الفرد في الانبعاثات والانبعاثات المنسوبة إلى كل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي. والبيانات بشأن هذه المؤشرات متاحة على نطاق واسع.

ومن شأن المؤشرات المتعلقة بالتمويل وبناء القدرات ودعم تطوير التكنولوجيا ونقلها واعتمادها في مجال تغيّر المناخ والحد من مخاطر الكوارث أن تساعد أيضاً في تقييم الاحتياجات والفوائد وفي تقدّم البلدان النامية، وفي تسريع تحقيق الهدف 13.

يتضمن الهدف 13 مقصداً واحداً ينبغي تحقيقه بحلول عام 2020

بحلول عام 2020 من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل عن طريق تزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن

المقصد 13-أ تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ 100 بليون دولار سنوياً

العوائق الرئيسية أمام التصدي لتغيّر المناخ وأثاره على المنطقة العربية

الحيز اللازم في التخطيط الإنمائي ولا في الاستراتيجيات والسياسات القطاعية.

ومن أشد آثار تغيّر المناخ ما يرتبط بتوفر المياه، وما يترتب عليه من تداعيات على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي. وتقع الأضرار على المجتمعات الريفية، وعلى الفقراء في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء.

وتتزايد الظواهر المناخية الشديدة، من جفاف وفيضانات مفاجئة وعواصف رملية وترايبية، بوتيرة لم يسبق لها مثيل¹⁴. وهي تهدد البلدان الفقيرة والغنية على حد سواء، فتؤثر في حياة الأفراد وصحتهم، وتتسبب بأضرار جسيمة للبنية التحتية، وللموارد سواء أكانت من خير الطبيعة أم صنع الإنسان. وتتفاوت كثيراً على التكيّف مع تغيّر المناخ بين البلدان العربية، وتبقى البلدان الأقل نمواً هي الأكثر عرضة لمخاطره¹⁵.

في العراق، هاجر أكثر من 60,000 مزارع فقير إلى مناطق حضرية، بعد أن تضررت سُبل عيشهم بالجفاف في عامي 2006 و2008. وشهد الأردن حركات نزوح مماثلة.

في مناطق الساحل في موريتانيا، تسببت كل موجة كبيرة من موجات الجفاف بنزوح إلى المدن وانتقلت الأسر من البدو بمئات الآلاف إلى نواكشوط ونواذيبو حيث تلامس الآبار العميقة المياه الجوفية. وازداد عدد سكان نواكشوط من 40,000 إلى أكثر من 700,000 بين عامي 1970 و2000.

في السودان، تحرك خط المناطق شبه الصحراوية والصحراوية من 50 إلى 200 كيلومتر جنوباً منذ عام 1930، ومن المتوقع أن يستمر بالتحرك جنوباً، ما يهدد 25 في المائة من الأراضي الزراعية في البلاد ويخفّض إنتاج الغذاء بنسبة 20 في المائة.

المصدر: United Nations, 2017.

على الرغم من الفوارق بين البلدان العربية في مستويات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ومساهمتها المنخفضة نسبياً من الانبعاثات على مستوى العالم، تتحمّل المنطقة أعباءً ثقيلة من جراء تغيّر المناخ. ومن العوامل التي تزيد من وطأة هذه الأعباء ما تشهده المنطقة من ندرة في المياه وتوسّع عمراني في غياب الإدارة السليمة، وعدم الكفاءة وضعف الإنتاجية في القطاع الزراعي.

وتطال آثار تغيّر المناخ البيئة المعيشية وصحة الإنسان (الهدف 3)، والازدهار (الهدف 8)، وتوفير المياه (الهدف 6)، والأمن الغذائي (الهدف 2). ومع النمو السكاني في جميع أنحاء المنطقة، يفاقم تغيّر المناخ الآثار السلبية للهجرة والتوسّع العمراني (الهدف 11). والتلوث في تصاعد يطال البر والمحيطات والهواء، ويصل في بلدان عديدة إلى مستويات باعثة على القلق، لما لها من عواقب مباشرة على صحة الإنسان. ولعل أكبر العواقب الناجمة عن تغيّر المناخ وما يجلبه من كوارث تقع على الفئات الفقيرة والمعرضة للفقير (الهدف 1)، ولا سيما سكان الريف والنساء الفقيرات وسكان الأحياء الفقيرة واللاجئين والنازحين وكذلك سكان المناطق الساحلية المنخفضة.

والتكيّف مع تغيّر المناخ أمرٌ لا مَنص منه، كذلك حال جهود التخفيف من آثاره. ويمكن دعم هذه الجهود بالتنويع الاقتصادي، الذي هو من الأولويات الحاسمة في حالات الاعتماد الشديد على النفط (الهدف 8)، والتحوّل إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة (الهدف 12).

ويرتبط تحقيق الهدف 13 بتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى ومقاصدها، بما في ذلك الهدف 7 (كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة)، والهدف 2 (الأمن الغذائي)، والهدف 9 (الانبعاثات الصناعية)، والهدف 12 (كفاءة الموارد ودعم الوقود الأحفوري) والهدفان 14 و15 (سلامة المحيطات والغابات). غير أن هذه الروابط لا تأخذ

في ما يلي العوائق الرئيسية أمام تحقيق الهدف 13 في المنطقة العربية



مستويات عالية من التعرض لتغيّر المناخ والتأثر به

يُعزى ارتفاع مستويات التعرض لتغيّر المناخ والتأثر به إلى خصوصيات إقليمية أساسية منها ندرة المياه العذبة والجفاف والنمو السكاني وتزايد التوسع العمراني والفقر وعدم الاستقرار والهشاشة والصراعات¹⁶. ولتغيّر المناخ أيضاً آثار عابرة للحدود كما التحركات السكانية التي تنتجها، جراء تأثر الموارد المائية المشتركة وتزايد التصحر. لذلك يتوقع أن يكون لأي إجراءات يتخذها أحد البلدان للتكيف أو التخفيف أثر على بلدان أخرى.

ويتفاقم التعرّض لتغيّر المناخ بفعل النقص في المساكن الآمنة الميسرة الكلفة وفي شبكات الصرف الصحي في المناطق الحضرية، وتقطع الكهرباء وضعف التدفئة والتبريد. وتزداد هذه المشاكل حدة في ظل توسّع عمراني من دون تخطيط. وفي غياب التدابير الفعالة للتكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، من المتوقع أن يزيد انكشاف المنطقة على مخاطر تغيّر المناخ وانعدام الأمن الغذائي في العقود المقبلة¹⁷، وتتسع موجات الهجرة والنزوح، وتنتهي أعداد متزايدة من السكان إلى المدن.

ويمكن أن يصل ارتفاع درجات الحرارة المتوقع في أجزاء من المنطقة إلى 5 درجات مئوية مع نهاية القرن، في حين يتوقع أن ينخفض معدل هطول الأمطار إلى حد كبير¹⁸، ولا سيما في بلدان شمال أفريقيا المطلة على البحر الأبيض المتوسط. فقد ينخفض هطول الأمطار في مرتفعات المغرب، مثلاً، بنسبة 40 في المائة بحلول نهاية القرن¹⁹. وفي استمرار عدم الكفاءة وضعف الإنتاجية في النظم الزراعية، احتمالات كبيرة لتفشي الجوع والفقر، خاصة في المناطق الريفية.



قدرة محدودة على التكيف في العديد من البلدان، واستجابات في السياسات والتخطيط غير ملائمة

عندما يجتمع النمو السكاني السريع والتوسع العمراني وتواتر الكوارث الناجمة عن تغيّر المناخ، تزداد تعقيداً تحديات التخطيط والتنمية²⁰. وفي حين تتأثر البلدان بأشكال مختلفة، تبقى البلدان التي تملك موارد مالية وتقنية كبيرة وبنية تحتية سليمة في وضع أفضل للاستجابة. ولا بد من المزيد من العمل على تبادل المعلومات والتكنولوجيا والقدرات داخل المنطقة لتأمين البنية التحتية اللازمة والفعالة في جميع البلدان.

وتخضع قدرات الحكومات لقيود إضافية بفعل تزايد الخسائر الاقتصادية، وارتفاع تكاليف إعادة التوطين القسري والصراع على موارد متضائلة، فيتعثّر تنفيذ الخطط الإنمائية، وتزداد البلدان تعرضاً للمخاطر. فلا بدّ من تعزيز الجهوية على صعيد البلدان، والحد من مخاطر الكوارث لتقليل الخسائر والأضرار الناجمة عن الأحداث الشديدة. ومن الضروري تزويد استراتيجيات التكيف التي تبني المنعة على المدى المتوسط والبعيد، بما تحتاج إليه من موارد للتمويل ومقومات للتنفيذ. ولا يزال يلزم المزيد من العمل على تحقيق التكامل والترابط على مستوى السياسة العامة بين الاستراتيجيات والخطط والاستثمارات المعنية بالتصدي لتغيّر المناخ والحد من مخاطر الكوارث، وتعميم المقاصد والسياسات المعنية بتغيّر المناخ في الخطط والرؤى الإنمائية الوطنية.



قدرات تقنية وبحثية محدودة

يقوّض ضعف البحث والتطوير وإنتاج المعرفة العمل على التصدي لتغيّر المناخ في المنطقة. فهذه الأسس لازمة لتوجيه وضع السياسات، وكذلك لقيادة التحوّل الثقافي اللازم للتوعية بتغيّر المناخ والتصدي له.

فالأبحاث التي تتناول تغيّر المناخ وتقييم آثاره في تحسّن حالياً، لكنها لم تستأثر بعد بالاهتمام الذي تستحقه. ونتيجة لذلك، لم تُدمج آثار تغيّر المناخ في التخطيط القطاعي الوطني ودون الوطني، والتخطيط العمراني وتخطيط استخدام الأراضي. ولا يُسترشد بها صراحةً في تدايير بناء منعة النظم الصحية والبنية التحتية والإسكان، وتحسين المجتمعات والمجموعات السكانية إزاء المخاطر، ولا سيما النساء وكبار السن وصغار المزارعين والمهاجرين. ويمثّل ضعف إدارة المخاطر تحدياً وطنياً وإقليمياً. ومن الضروري تعميق التعاون الإقليمي في أنظمة الإنذار المبكر بموجات الجفاف والعواصف الرملية والترابية وغيرها من الظواهر المناخية الشديدة.



نقص في كمية ونوعية الدعم المقدم في التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات

يتوقّف الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الدول النامية في المساهمات المحددة وطنياً على الدعم المالي من الدول المتقدمة. غير أن الوصول إلى الصناديق العالمية المعنية بالمناخ (مثل الصندوق الأخضر للمناخ) وتغذيتها يبقيان مبعث قلق. ولا تزال الأموال المخصصة لمشاريع التكيف، وهي أولوية للمنطقة، منخفضة. فالعقبات السياسية، ومسوغات الأهلية ومعاييرها، أو القدرة المحدودة في إعداد المشاريع، تشكل عوائق لبعض البلدان. وقد نجحت البحرين، وجزر القمر، ومصر، والمغرب، ودولة فلسطين من بلدان المنطقة في الحصول على تمويل من الصندوق الأخضر للمناخ، وتستفيد بلدان أخرى من صناديق برنامج التأهب في حين يسعى بعض البلدان إلى الاستفادة منها في إعداد المشاريع. لكنّ المتطلبات الصارمة التي يفرضها المانحون والمستثمرون وصعوبة وضع الاقتراحات لمشاريع تحظى بالتمويل لا تزال ضمن العقبات أمام الحصول على التمويل.

طوّرت مدينة عمّان في الأردن، انطلاقاً من إعلان العقبة لعام 2013 بشأن الحد من مخاطر الكوارث في المدن، استراتيجيةً للمِنعة. وهي تقوم على خمس ركائز تتناول جميع نواحي الحياة في المدينة واحتياجاتها.

وهذه الاستراتيجية هي ثمرة مشاركة واسعة لأصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، ومجموعات الشباب والأوساط الأكاديمية وغيرها، الذين اجتمعوا لمناقشة مستقبل المدينة ورسم خريطة طريق على ضوء إمكانياتها. وتدعو الاستراتيجية إلى تحويل التحديات إلى فرص لتنمية المدينة وضمان الرفاه لسكانها وللأجيال المقبلة.

في عام 2018، اجتاح إعصار مكونو عُمان واليمن، وحسب التقارير كان بقوة لم يسبق أن شهدتها عاصفة في المنطقة.

في عُمان، هطل من الأمطار في يوم واحد ما يُعادل ثلاث سنوات، فأُسفر عن مقتل 24 شخصاً. وعندما ضرب إعصار مكونو جزيرة سقطرى اليمنية في بحر العرب، التي صنفتها اليونسكو موقعاً طبيعياً من التراث العالمي، ألحق بها أضراراً جسيمة وتسبب بنزوح أكثر من 500 أسرة.

المصدر: OCHA, 2018; IFRC, 2018.

عرضة للإهمال

والإنتاج مقومات الاستدامة. وفي الآثار التراكمية، إلى جانب الأضرار التي تلحق اليوم بالفقراء والمجموعات الأكثر عرضة للمخاطر، ظلّم تاريخي يطال الشباب والأجيال المقبلة. فهؤلاء سيرثون بيئةً طبيعية ومادية واجتماعية واقتصادية أقل سخاءً وأكثر إجحافاً، تتناقص فيها الموارد وتتزايد المخاطر على الأرواح وسُبل العيش. ويواجه الشباب في المنطقة العربية عقبةً إضافيةً بسبب النُظم التعليمية التي لا تزوّدهم بما يلزم من معرفة وأدوات للتعبئة من أجل العمل المناخي. كما أن ضعف المشاركة السياسية والنقص في الآليات الفعالة للمشاركة المدنية (الهدف 16) من العوامل التي تضيق فرصهم في التأثير على وضع السياسات.

بحلول عام 2017، كان الجفاف في الصومال قد تسبّب في خفض متوسط محاصيل الحبوب بنسبة 70 في المائة، وفي وفاة أعداد كبيرة من الماشية، وفي تعرّض أكثر من 360 ألف طفل لسوء التغذية الحاد. ويواجه نحو 3 ملايين شخص، معظمهم في المجتمعات الريفية، انعدام الأمن الغذائي الحاد. وفي البلدان الهشة مثل الصومال، تجتذب الجماعات المسلحة غير القانونية مثل حركة الشباب، بشكل متزايد الشباب المتضررين من انعدام الأمن الغذائي الناجم عن الجفاف ومن محدودية فرص العمل.

المصدر: DFID, 2006; FSNAU-Somalia, 2017.

لا يوفر تغيّر المناخ أحداً، وستتأثر آثاره الجميع، لكنّ بعض الفئات تبقى أكثر عرضة من غيرها.

فتغيّر المناخ يفاقم ويضعف المخاطر التي تحدق بالمجتمعات الفقيرة. فهي، إذ تفتقر إلى الموارد اللازمة للتكيف مع التغيّرات أو مواجهة الصدمات، يُرجّح أن تتعرض لأشدّ الأضرار. وفقراء الريف أكثر انكشافاً من غيرهم لاعتمادهم في معيشتهم على المياه للزراعة، وعدم كفاية البنية التحتية، وسوء ظروف المعيشة²¹. ومن المناطق الأكثر تأثراً والأقل قدرة على التكيف، القرن الأفريقي والساحل الأفريقي وشبه الجزيرة العربية الجنوبية الغربية²². وفي جميع أنحاء المنطقة، في المدن والأرياف، من المرجح أن تتكبّد النساء والأطفال خسائر مستمرة بعد وقوع الكوارث، بفعل عوامل مثل النزوح وانقطاع سُبل العيش والشبكات الاجتماعية.

وغالباً ما يكون التوسّع العمراني السريع إما من دون تخطيط أو بتخطيط غير مراعي لتغيّر المناخ، ما يؤدي إلى نشوء وتوسّع مستوطنات بشرية غير نظامية شديدة التأثير بالأحداث المناخية. ويزداد التأثير بفعل تدمير البيئة الطبيعية التي تقي من تغيّر المناخ، وهشاشة المباني، والنقص في نُظم الصرف الصحي وإدارة مياه الصرف الصحي، وعدم كفاية الخدمات.

ويؤثر تغيّر المناخ في البيئة الطبيعية والمبنية، وفي طرق استخدام الموارد الطبيعية والاستفادة منها مثل الأرض والمياه والنفط وغيرها. ولا تستوفي الأنماط الحالية للاستهلاك

ما العمل لتسريع التقدم في تحقيق الهدف 13

1. **تطوير استجابات وطنية متماسكة للتخفيف من تغيّر المناخ والتكيف معه عملاً بالاتفاقات العالمية وتمشياً مع الظروف الوطنية:**
 - وضع أو تحديث الاستراتيجيات الوطنية للتكيف مع تغيّر المناخ والحد من مخاطر الكوارث، وتضمين آثار ومخاطر تغيّر المناخ في الخطط القطاعية، وخطط التنمية والبنى التحتية المحلية والحضرية، والتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي.
 - وضع مقاصد وطنية واضحة لتخفيف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تمسباً مع اتفاق باريس، واعتماد حوافز للحث على تخفيض الانبعاثات في قطاعات الطاقة والنقل والقطاعات الأخرى، مع الإقرار بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.
 - اعتماد أو تفعيل استراتيجيات الإدارة المتكاملة للمياه على الصعيد الوطني والإقليمي.
 - إعطاء أولوية للربط بين العلوم والسياسات والاستثمار فيه للتعلم في المعرفة وتطوير الحلول وتشجيع الابتكار بهدف التصدي لتغيّر المناخ.
 - إشراك وتنظيم القطاع الخاص باعتباره جهة فاعلة مسؤولة في تدابير التخفيف والتكيف.
 - زيادة الاتساق بين خطة عام 2030 واتفاق باريس وإطار سندي في جمع البيانات والتنفيذ وإعداد التقارير.
2. **تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية في المنطقة للتصدي لتغيّر المناخ:**
 - توحيد الجهود الإقليمية لدعم التدريب التقني وبناء القدرات في وضع النماذج المناخية وتقييم الآثار وتقييم المخاطر والتخطيط واستخدام نُظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بُعد وقوائم جرد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لدعم الرصد وإعداد التقارير.
 - زيادة قدرة واضعي الخطط والسياسات، على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، على دمج نتائج التقييمات العلمية لآثار تغيّر المناخ وقابلية التأثر في قرارات التخطيط.
 - الاستثمار في تحسين شبكات مراقبة الأرصاد الجوية الهيدرولوجية، وزيادة المعرفة واستيعاب تكنولوجيات الرصد الحديثة مثل الرصد بالأقمار الصناعية.
3. **زيادة الوعي وإشراك جميع أصحاب المصلحة في تحويل أنماط الاستهلاك والإنتاج، بما في ذلك استخدام الموارد الطبيعية وغيرها:**
 - دمج تغيّر المناخ في المناهج التعليمية في المنطقة، وإشراك الطلاب والشباب في معالجة أسبابه وآثاره.
 - إشراك النساء والشباب في صنع القرارات المتعلقة بتدابير الوقاية والتخفيف، وتشجيعهم على تولي أدوار قيادية في مجتمعاتهم لتحويل استخدام الطاقة والمياه إلى أنماط أكثر استدامة.
 - دعم الابتكار، وتمكين مراكز البحوث ومراكز الفكر على الصعيدين الإقليمي والوطني، وإنشاء أو تشجيع آليات الرصد والتقييم المستقلين للسياسات والإجراءات الاقتصادية والبيئية.
4. **حشد تمويل إضافي وتعبئة التكنولوجيا وتسريع بناء القدرات للعمل المناخي في المنطقة، بالاعتماد على مصادر عامة وخاصة:**
 - تحسين جودة وزيادة كمية التدفقات العامة الدولية لتمويل العمل المناخي بحيث تشمل حصصاً أكبر من المنح غير المشروطة وتمويل إجراءات التكيف.
 - تقوية موقع المنطقة في المفاوضات العالمية، وتعزيز الوصول الإقليمي ودون الإقليمي إلى التمويل المخصص لتغيّر المناخ وإلى التكنولوجيا وبناء القدرات.
 - زيادة الوصول إلى التمويل المخصص لتغيّر المناخ من صناديق متعددة (مثل الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف ومرفق البيئة العالمية)، ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، والمصادر الثنائية والقطاع الخاص، وكذلك من خلال أدوات الاستثمار المبتكرة (مثل السندات والصكوك الخضراء).
 - وضع خطوط أساس لتتبع مخصصات المناخ في الميزانيات الوطنية ودون الوطنية، وتقييم الإنفاق الفعلي وأثره.
 - إعادة هيكلة أسعار الطاقة ومستويات الدعم لدفع الاستثمار الخاص في الطاقة النظيفة والاستهلاك الأكثر استدامة.
 - البحث في آليات التسعير لتحفيز الاستثمار في خفض غازات الاحتباس الحراري.
 - إعطاء أولوية لنقل التكنولوجيا، لا سيما إلى البلدان الأقل نمواً، وتحسين مكانة المنطقة في الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة وفرص التمويل وتكييفها.

مقاصد الهدف 13 ومؤشراته في المنطقة العربية

المقصد

1-13

تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف معها

المؤشر

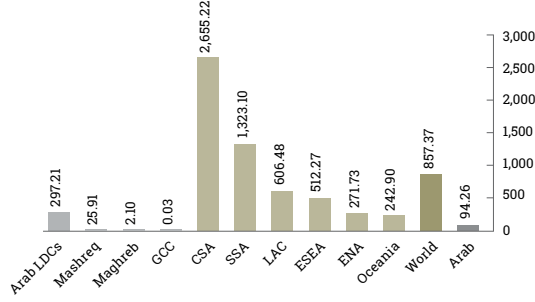
1-1-13

عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص

البيانات

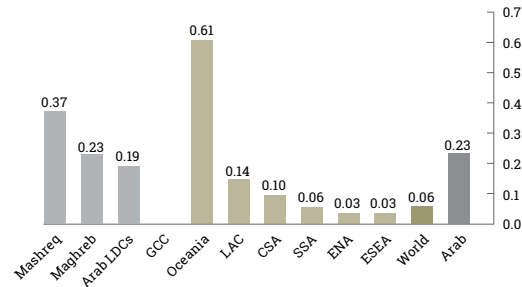
الشكل 1 عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص

(أ) عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث من بين كل 100,000 شخص



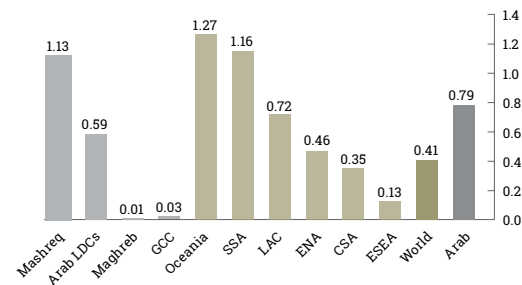
ملاحظة: يُضرب عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث بـ 100,000، ويُقسم على عدد السكان، للحصول على الأعداد الإجمالية في البلدان. وترد جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b). وتُحسب أيضاً لكل 100,000 شخص. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما يلي: سورية (2009)، اليمن (2010)، الكويت (2011)، جيبوتي (2012)، تونس (2013)، المغرب (2014)، الأردن وجزر القمر والسودان ودولة فلسطين ولبنان ومصر (2017).

(ب) عدد الأشخاص المتوفين بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص



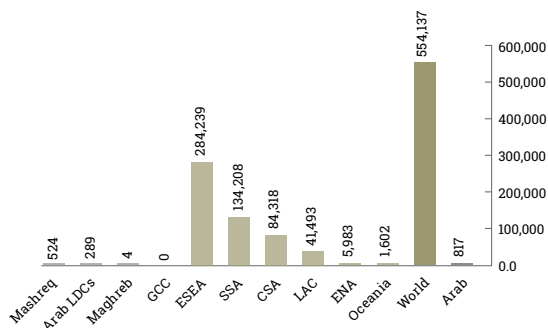
ملاحظة: يُضرب عدد الأشخاص المتوفين بسبب الكوارث بـ 100,000، ويُقسم على عدد السكان، للحصول على الأعداد الإجمالية في البلدان. وترد جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b). وتُحسب أيضاً لكل 100,000 شخص. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما يلي: سورية (2009)، اليمن (2010)، الكويت (2011)، جيبوتي (2012)، تونس (2013)، المغرب (2014)، الأردن وجزر القمر ودولة فلسطين ومصر (2017).

(ج) عدد الأشخاص المفقودين بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص



ملاحظة: يُضرب عدد الأشخاص المفقودين بسبب الكوارث بـ 100,000، ويُقسم على عدد السكان، للحصول على الأعداد الإجمالية في البلدان. وترد جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b). وتُحسب أيضاً لكل 100,000 شخص. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما يلي: سورية (2009)، اليمن (2010)، الكويت (2011)، جيبوتي (2011)، المغرب (2011)، جزر القمر (2017).

الشكل 2 عدد المساكن المتضررة بسبب الكوارث، وعدد المساكن المدقمة بسبب الكوارث



ملاحظة: المجاميع هي العدد الكلي للقيم في البلدان (United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما يلي: شجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية (2009)، اليمن (2010)، جيبوتي (2012)، تونس ودولة فلسطين (2013)، جزر القمر ولبنان والمغرب (2014)، الأردن والصومال والكويت ومصر (2017).

2-1-13

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمسياً مع إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2030-2015

3-1-13

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمسياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث

1-2-13

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

عدد البلدان التي أبلغت عن وضع أو تفعيل سياسة/استراتيجية/خطة متكاملة تزيد قدراتها على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ وتعزز القدرة على التأقلم مع المناخ، والتنمية القائمة على انبعاثات غازات الدفيئة المنخفضة على نحو لا يهدد إنتاج الأغذية (بما في ذلك وضع خطط تكيف وطنية، وتقديم مساهمة محددة على الصعيد الوطني، وبلاغات وطنية، وتقرير عن المستجدات لفترة السنتين، أو غير ذلك)

2-13

إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني

1-3-13

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

عدد البلدان التي أدمجت التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر في مناهج التعليم الابتدائي والثانوي والعالي

3-13

تحسين التعليم وإدكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به

| | | |
|---|---|---|
| <p>لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.</p> | <p>2-3-13 عدد البلدان التي أبلغت عن تعزيز قدرتها المؤسسية والهيكلية والفردية على تنفيذ تدابير التكيّف والتخفيف ونقل التكنولوجيا والتدابير الانمائية</p> | |
| <p>لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.</p> | <p>13-أ1 المبلغ السنوي الذي يجمع سنوياً مقيماً بدولار الولايات المتحدة في الفترة بين عامي 2020 و2025 بهدف الوفاء بالتزام توفير 100 بليون دولار</p> | <p>13-أ تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ 100 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2020 من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل عن طريق تزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن</p> |
| <p>لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.</p> | <p>13-ب1 عدد أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتلقى دعماً متخصصاً ومقدار الدعم المقدم، بما في ذلك التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات، لآليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغيّر المناخ، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة</p> | <p>13-ب تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغيّر المناخ في أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة</p> |

ملاحظة: وسط وجنوب آسيا (CSA)؛ شرقي وجنوب شرقي آسيا (ESEA)؛ أوروبا وأمريكا الشمالية (ENA)؛ بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC)؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)؛ البلدان العربية الأقل نمواً (Arab LDCs)؛ أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا (Oceania)؛ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA).

تستند جميع الأرقام إلى قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة (United Nations Statistics Division, 2018)، باستثناء البيانات المحدثة (United Nations Statistics Division, 2019a) بشأن المؤشر التالي. [1-1-13] عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث (عدد)؛ عدد الأشخاص المتوقّين بسبب الكوارث (عدد)؛ عدد الأشخاص المفقودين بسبب الكوارث (عدد).

1. استناداً إلى المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (ريكار). ESCWA and others, 2017.
2. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات عن عدد حوادث الكوارث (CRED, 2019). لمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على UNDRR, 2019.
3. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات عن الأشخاص المتوفين بسبب الكوارث (CRED, 2019). لمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على UNDRR, 2019.
4. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات عن الأشخاص المتضررين من الكوارث، حسب نوع الكارثة (الجفاف) (CRED, 2019). لمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على UNDRR, 2019.
5. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات عن مجموع الأشخاص المتأثرين (بالملايين) والأضرار الاقتصادية الناجمة عن الكوارث (بملايين الدولارات) (CRED, 2019). لمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على UNDRR, 2019.
6. ESCWA and others, 2017.
7. ESCWA, 2018.
8. CAIT Climate Data Explorer of the World Resources Institute. الاطلاع على cait.wri.org/indcs/ (استرجعت في كانون الثاني/يناير 2019).
9. ESCWA, 2019b; IEA, 2019; World Bank, 2019.
10. ESCWA, 2017.
11. يشار في هذه الحالة إلى التدفقات الدولية والإقليمية وغيرها من التدفقات العامة التي أبلغت عنها البلدان المتقدمة في تقاريرها الثالثة التي تقدم كل سنتين إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، المقدمة في عام 2018. وتستثنى التدفقات المتعددة الأطراف (ESCWA, 2019a, 2019c).
12. وفقاً للمنهجية المستخدمة في هذا التقرير.
13. مشروع ريكار (ESCWA and others, 2019).
14. مشروع ريكار (United Nations Convention to Combat Desertification, 2017), (ESCWA and others, 2017).
15. ESCWA and others, 2017.
16. World Bank 2014; UNDP and GEF, 2018.
17. ESCWA and others, 2017.
18. المرجع نفسه.
19. المرجع نفسه.
20. World Bank, 2012.
21. World Bank, 2014.
22. ESCWA, 2017.

- 100 Resilient Cities (2017). "Amman Resilience Strategy". www.100resilientcities.org/strategies/amman/.
- CRED (Centre for Research on the Epidemiology of Disasters) (2019). "The International Disasters Database EM-DAT". www.emdat.be/.
- DFID (Department for International Development) (2006). "Reducing the Risk of Disasters—Helping to Achieve Sustainable Poverty Reduction in a Vulnerable World". DFID Policy Papers. www.preventionweb.net/files/2067_VL108502.pdf.
- ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia) (2017). "Arab Region Progress in Sustainable Energy Global Tracking Framework Regional Report". www.unescwa.org/publications/gtf-regional-report-arab-region-progress-sustainable-energy.
- (2018). "ESCWA Water Development Report 7: Climate Change and Disaster Risk Reduction in the Arab Region". www.unescwa.org/publications/escwa-water-development-report-7.
- (2019a). "Access to Climate Finance in the Arab Region". 13th Regional Training Workshop on Capacity Development for Climate Change Negotiations for the Arab Countries. Cairo: United Nations Framework Convention on Climate Change. https://unfccc.int/sites/default/files/resource/NBFArabRegion_Session2_Griswold.pdf.
- (2019b). "Energy Vulnerability in the Arab Region". www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/energy-vulnerability-arab-region-english_0.pdf.
- (2019c). "Technical Report on Climate Finance in the Arab Region". Beirut. <https://www.unescwa.org/publications/climate-finance-arab-region>.
- ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), and others (2017). "Arab Climate Change Assessment Report—Main Report". www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/riccar_main_report_2017.pdf.
- ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), and others (2019). *Regional Initiative for the Assessment of Climate Change Impacts on Water Resources and Socio-Economic Vulnerability in the Arab Region (RICCAR)*. www.riccar.org/.
- FSNAU (Food Security and Nutrition Analysis Unit)—Somalia (2017). "Nearly 3 Million People in Somalia Face Crisis and Emergency Acute Food Insecurity". FSNAU-FEWSNET Technical Release, 2 February. www.fsnau.org/in-focus/fsnau-fewsnet-technical-release-february-2017.
- IEA (International Energy Agency) (2019). "CO2 Emissions by Product and Flow". IEA CO2 Emissions from Fuel Combustion Statistics (Database). OECDiLibrary. <https://doi.org/10.1787/data-00430-en>.
- IFRC (International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies) (2018). "Yemen: Cyclone Mekunu". Information bulletin. www.ifrc.org/docs/Appeals/18/IB_YE_2018.05.31.pdf.
- OCHA (UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs) (2018). "Yemen: Cyclone Mekunu Flash Update 1". 25 May. <https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-cyclone-mekunu-flash-update-1-25-may-2018-enar>.
- United Nations (2017). *HABITAT III Regional Report: Arab Region—Towards Inclusive, Safe, Resilient and Sustainable Arab Cities*. <http://habitat3.org/wp-content/uploads/Habitat-III-Regional-Report-Arab-Region.pdf>.
- United Nations Convention to Combat Desertification (2017). "Analysis of Sand and Dust Storms (SDS) between the Years 2003 and 2016 in the Middle East". <https://knowledge.unccd.int/publications/analysis-sand-and-dust-storms-sds-between-years-2003-and-2016-middle-east>.
- UNDP (United Nations Development Programme), and GEF (The Global Environment Facility) (2018). "Climate Change Adaptation in the Arab States: Best Practices and Lessons Learned". www.adaptation-undp.org.
- UNDRR (United Nations Office for Disaster Risk Reduction) (2019). "Regional Office for Arab States". www.undrr.org/about-undrr-where-we-work/arab-states.
- United Nations Population Division (2017). "World Population Prospects". <https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/>.
- United Nations Statistics Division (2018). "Global SDG Indicators Database". <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.
- (2019a). "Global SDG Indicators Database". <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.
- (2019b). "SDG Indicators Metadata Repository". <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/>.
- World Bank (2012). *Adaptation to a Changing Climate in the Arab Countries: A Case for Adaptation Governance and Leadership in Building Climate Resilience*. Dorte Verner, ed. Washington, D.C.: World Bank Group. <https://doi.org/10.1596/978-0-8213-9458-8>.
- (2014). *Turn Down the Heat: Confronting the New Climate Normal*. Washington, D.C.: World Bank. <http://documents.worldbank.org/curated/en/317301468242098870/pdf/927040v20WP0000ull0Report000English.pdf>.
- (2019). "World Development Indicators—CO2 Emissions (Metric Tons per Capita)". 2019. <https://data.worldbank.org/indicator/EN.ATM.CO2E.PC>.



نقر بأن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية مرتهن بالإدارة
المستدامة للموارد الطبيعية لكوكب الأرض. ومن ثم نحن مصممون
على حفظ المحيطات والبحار، وموارد مياه الشرب، وكذلك الغابات
والجبال والأراضي الجافة واستخدامها استخداماً مستداماً، وحماية
التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والحياة البرية.

تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030



الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

تتعرض المناطق البحرية المحيطة بالمنطقة العربية لمخاطر الاحتباس الحراري وتحمض المحيطات والتلوث البحري، جراء أنشطة التنمية البحرية والساحلية، وتصل نسبة متزايدة من المناطق البحرية إلى مستويات غير مستدامة من الناحية البيولوجية بفعل الصيد المفرط والصيد غير القانوني. وتهدد هذه التغيرات صحة أجيال اليوم والمستقبل ورفاههم وازدهارهم في جميع أنحاء المنطقة. ولا بد من سياسات متماسكة وفعالة لإنشاء مناطق بحرية محمية، وتحسين البيانات وبناء القدرات المؤسسية والتقنية، للتمكن من رصد الموارد البحرية وإدارتها بشكل مستدام، وإنفاذ القوانين ذات الصلة.

وقائع

27.6%

حققت المنطقة العربية تقدماً في إنشاء مناطق بحرية محمية. ففي عام 2017، بلغ متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي البحري التي تغطيها المناطق المحمية 27.63 في المائة. ومع ذلك تقل هذه النسبة عن المتوسط العالمي البالغ 44 في المائة، ومتوسطات معظم المناطق الأخرى¹.

يُظهر تقييم أجري حديثاً لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط أن حوالي 78 في المائة من المخزونات البحرية كانت عند مستويات غير مستدامة من الناحية البيولوجية في عام 2018⁸. وقد أفاد تقييم وطني في الخليج العربي باستنفاد ما نسبته 85 في المائة من مخزونات نوعين رئيسيين من الأسماك، إلى ما دون مستويات الاستدامة بكثير⁹.

تضع التنمية الساحلية السريعة وما يرتبط بها من استخدام متزايد للموارد الساحلية والبحرية، والتجارة البحرية عبر البحر الأحمر وخليج عدن، تحدياً كبيراً أمام حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها في المنطقة².



لا يزال تقييم المخزون السمكي للمناطق البحرية الأخرى في المنطقة العربية محدوداً. غير أن الانخفاضات المبلغ عنها في أحجام المصائد ومتوسط حجم الأسماك تشير إلى احتمال ممارسة الصيد المفرط.



تتعرض المحيطات والبحار الخمسة المحيطة بالمنطقة لخطر فرط المغذيات³ في المياه الساحلية، بمستوى يتراوح بين المعتدل إلى الشديد بحلول عام 2030، وفقاً لبيانات نماذج المحاكاة. ويُذكر أن البحر الأحمر وخليج عدن يواجهان خطراً أشد⁴.

بحلول
عام
2030

النفائات البحرية

تزداد مشكلة النفائات البحرية، بما فيها الحطام البلاستيكي، في المنطقة والعالم، وتطال أضرارها التنوع البيولوجي¹⁰. وفي البحر الأبيض المتوسط وحده، تؤدي النفائات البحرية أكثر من 130 نوعاً بحرياً¹¹.

ازداد إنتاج مصائد الأسماك منذ عام 1990 ليزيد عن الضعف بحلول عام 2016، وتفيد التقارير أن بلدان المغرب العربي تضم أكبر قطاع لصيد الأسماك، تليها البلدان العربية الأقل نمواً⁵. ويمثل قطاع صيد الأسماك في المغرب 2.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويعتمد عليه أكثر من نصف مليون من السكان⁶.



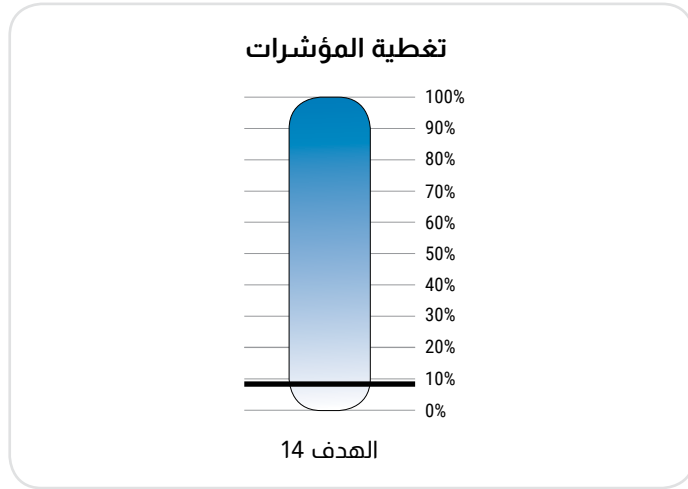
يتلقى البحر الأبيض المتوسط، الذي يضم 1 في المائة من مياه العالم، 7 في المائة من النفائات البلاستيكية في العالم (0.57 مليون طن سنوياً)، مما يُسفر عن تلوث السلاسل الغذائية والمياه، ويضر بالصحة العامة¹².

0.57
مليون
طن
سنوياً

تشوب التقييمات الإقليمية لاستدامة الأرصد السمكية ثغرات مزمنة. فعلى الصعيد العالمي، ارتفعت نسبة الأرصد السمكية المستنفدة بالكامل أو المستغلة على نحو مفرط إلى حوالي 89 في المائة في عام 2018⁷.



قياس الهدف 14 في المنطقة العربية وفقاً لإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة



نسبة تغطية المناطق المحمية في ما يتعلق بالمناطق البحرية هو المؤشر الوحيد الذي تتوفر عنه بيانات وطنية في المنطقة العربية، ومقصده واضح يتمثل في حفظ ما لا يقل عن 10 في المائة من المناطق الساحلية والبحرية. غير أن المؤشر لا يبيّن مدى فعالية الترتيبات المتخذة لإدارة المناطق المحمية. ويمثل ذلك عاملاً مهماً في المنطقة العربية، حيث قد تكون المناطق البحرية محمية بموجب التشريعات، ولكنها تفتقر إلى خطط إدارة فعالة، وإلى مناطق "حظر"، وإلى ترتيبات في المراقبة والتنفيذ لضمان الإدارة المستدامة.

تتوفر بيانات عن مؤشر واحد من 10 مؤشرات، وعن مقصد واحد من 10 مقاصد للهدف 14.

تغطي المقاصد الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وترتبط باتفاقيات دولية على غرار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واتفاقية التراث العالمي والاتفاقيات الدولية التي تنظم صيد الأسماك والتلوث البحري.

ويذكر أن البيانات الوطنية عن مؤشرات الهدف 14 قليلة جداً. وتتولى قياس العديد من المؤشرات على المستوى العالمي أو الإقليمي منظمات دولية مثل منظمة الأغذية والزراعة واليونسكو. وتعتمد تقييمات مخزون الأسماك نمذجة معقدة، يُستبعد إجراؤها على المستوى الوطني. فهي تقوم على عدة أنواع من البيانات، بما في ذلك بيانات مصائد الأسماك التي ترد في التقارير الوطنية، وكذلك جهد الصيد والبيانات البيولوجية.

ولا تزال معظم مؤشرات الهدف 14 قيد التطوير المنهجي. ففي بعض الحالات، تلقي الملاحظات المنهجية المتاحة الضوء على مجموعات من البيانات لسد النواقص على المدى القصير. فعلى سبيل المثال، يجري جمع البيانات بانتظام عن متوسط حموضة المياه البحرية في العديد من المناطق من خلال اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو ومراكز البيانات الأوقيانوغرافية الإقليمية والوطنية. ولا تضم المنطقة العربية حالياً مركز بيانات من هذا القبيل.

يتضمّن الهدف 14 أربعة مقاصد ينبغي تحقيقها بحلول عام 2020

المقصد 5-14 بشأن حفظ المناطق الساحلية والبحرية

المقصد 6-14 بشأن حظر بعض أشكال الإعانات

ويتضمّن الهدف 14 مقصداً واحداً ينبغي تحقيقه بحلول عام 2025

المقصد 1-14 بشأن منع التلوث والحد منه

من المقاصد العشرة التي يتضمّنها الهدف 14، ينبغي تحقيق أربعة مقاصد في عام 2020، في تأكيد على الطبيعة الملحة للتدخلات اللازمة والعواقب المحتملة للتراخي.

المقصد 2-14 بشأن إدارة النظم الإيكولوجية وحمايتها وتعزيز قدرتها على الصمود

المقصد 4-14 بشأن تنظيم الصيد والصيد المفرط والصيد غير القانوني

العوائق الرئيسية أمام حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية

وقطاع السياحة (الهدف 8)، وكذلك قطاع صيد الأسماك وصيد الأسماك الحرفي (الهدفان 1 و2). وتتأثر حياة الملايين وسبل عيشهم بالضرر الذي يلحق بهذه النظم الإيكولوجية.

تعيش شريحة كبيرة من سكان المنطقة العربية بالقرب من المناطق الساحلية، وتعتمد على خدمات النظم الإيكولوجية البحرية التي تؤثر على صحة البيئة (الهدفان 13 و15)، وصحة الإنسان (الهدف 3)،

كشفت مسح لتقييم موارد مصائد الأسماك في الخليج العربي أجرتها حديثاً هيئة البيئة في أبو ظبي أن أكثر من 85 في المائة من مخزون نوعين رئيسيين من الأسماك قد استنفد. ووصفت الدراسة النتائج بأنها من حالات الطوارئ البيئية، التي يمكن أن تؤدي إلى انقراض أنواع معينة. وقد بذلت محاولات لتثقيف الصيادين المحليين حول مخاطر الصيد المفرط، إلا أن عملية الرصد صعبة.

المصدر: Al Wasmi, 2019.

نمت أكبر "منطقة ميتة" في العالم في خليج عُمان بشكل كبير في الأعوام الأخيرة. والسبب في نشوء هذه المنطقة المسماة أيضاً "منطقة الحد الأدنى من الأكسجين" هو ارتفاع درجات الحرارة في المحيطات بسبب تغيّر المناخ، فيزداد تنفس البكتيريا ما يؤدي إلى استنفاد إمدادات الأكسجين. وقد يؤدي التلوث أيضاً إلى زيادة بعض العناصر الغذائية التي تسبب نمو الطحالب والبكتيريا. ويستحيل على العديد من الكائنات البقاء على قيد الحياة بسبب المستويات المنخفضة من الأكسجين.

المصدر: Queste and others, 2018.

وممارسات الاحتلال إلى الصيد المفرط في مناطق ضيقة، وازدياد عمليات تجريف القاع واستصلاح الأراضي.

ولا تزال محاولات حماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وحفظ المناطق المحمية لأجيال الحاضر والمستقبل، قليلة ومتباعدة. ومن الضروري تضافر الجهود لإدارة وكبح الأنشطة البشرية التي تلوث النظم الإيكولوجية الهشة وتتلّفها، وتستنفد الأرصة السمكية. وهذه التدابير بالغة الأهمية أيضاً للعمل الإقليمي والعالمي الهادف إلى التخفيف من آثار تغيّر المناخ.

ومن أسباب التدهور الرئيسية التلوث والضرر الناجم عن الأنشطة البرية، ومياه الصرف الصحي والمواد الكيميائية السامة والنفايات الصناعية، وانسكابات النفط والنفايات البلاستيكية، وأنشطة النقل المائي وتجريف القاع واستصلاح الأراضي (الهدفان 6 و9). وتتصدّر المنطقة العربية الترتيب العالمي في تحلية مياه البحر، ويؤثر المحلول الملحي الذي يُعاد إلى البحر على البيئة البحرية وجودة المياه الجوفية في المناطق الساحلية الكارستية.

وتحتزن المياه المحيطة بالبلدان العربية تنوعاً بيولوجياً في البيئة البحرية. ويُصنّف البحر الأبيض المتوسط، الذي هو أكبر بحر قاري في العالم، من النقاط الساخنة للتنوع البيولوجي البحري، إذ يضم، حسب التقارير، أكثر من 17,000 نوع، حُمسها من الأنواع المتوطنة¹³. ويتميز الخليج العربي وبحر عُمان بارتفاع الإنتاجية ودرجة الحرارة والملوحة، ويدعمان مع ذلك مجموعة من النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية مثل مستنقعات المانغروف وقيعان الأعشاب البحرية والشعاب المرجانية والشقق الطينية والرمليّة. وفي البحر الأحمر وخليج عدن تنوع بيولوجي كبير، حيث العديد من الأنواع المتوطنة. ويحتوي البحر الأحمر، وهو أعلى بحار العالم في درجات الحرارة وأكثرها ملوحة، حوالي 1,200 نوع من الشعاب المرجانية¹⁴.

وتعاني الحياة البحرية من الصراعات السابقة والدائرة في المنطقة العربية. ونتيجة للأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، ولتزعزع القانون والنظام، تتفاقم آثار التلوث وعدم معالجة مياه الصرف الصحي وغياب الضوابط في استخدام الأراضي الساحلية والموارد البحرية. وتؤدي القيود المفروضة على صيد الأسماك بفعل الصراعات

في ما يلي العوائق الرئيسية أمام تحقيق الهدف 14 في المنطقة العربية

النمو الاقتصادي والتوسع العمراني في معزل عن الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية



تواجه النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية مخاطر متزايدة جراء تدمير الموائل الطبيعية، وعمليات التجريف والردم، وإنتاج النفط الخام ومعالجته ونقله، والصيد المفرط، ودخول الأنواع الغازية، والتلوث، وتحمض المحيطات، وفراط المغذيات، والنفايات البحرية والحطام البلاستيكي، والمحلول الملحي الناتج من تحلية المياه وتغيّر المناخ. وقد تعطلت نظم إيكولوجية عديدة ذات أهمية حيوية للتنوع البيولوجي البحري أو استنفدت، بما في ذلك الشواطئ والأراضي الرطبة ومروج الأعشاب البحرية والشعاب المرجانية. وعلى الرغم من تدابير الحماية والصيانة، ومنها إنشاء مناطق بحرية محمية، لا يزال العديد من أنواع الأسماك البحرية عرضة لخطر الانقراض. وفي مثال على اجتزاء التنمية، تحقق دول مجلس التعاون الخليجي منذ ستينات القرن الماضي، على امتداد أجزاء من البحر الأحمر، تنمية بسرعة منقطعة النظير بواسطة الاقتصادات النفطية¹⁵. وبحلول أوائل التسعينيات، كانت قد غيرت معالم أكثر من 40 في المائة من سواحلها عن طريق الاستصلاح، الذي أوقع خسائر كبيرة في التنوع البيولوجي¹⁶.

وللتوسع العمراني في المناطق الساحلية، وسوء إدارة النفايات والملوثات وغياب القوانين التي تنظمها، بالإضافة إلى آثار تغيّر المناخ، عواقب ضارة (الأهداف 6، 7، 11، 12، و13)، تطال الأمن الغذائي وسبل العيش (الأهداف 1، 2، و3، و8) بفعل تناقص الأرصة السمكية، الذي يتفاقم جراء الصيد غير القانوني أو الصيد المفرط. وتضيف مياه الصرف الصحي التي يجري تصريفها في البحر في بعض البلدان، من غير معالجة أو من غير معالجة كافية، إلى مسببات الأمراض والتلوث البيولوجي والكيميائي، وتنتشر الأمراض المعدية وتضر بسلامة المأكولات البحرية.

التعقيد أو عدم الكفاءة في الإدارة والتنسيق والتخطيط على المستوى الإقليمي



تخضع إدارة المصائد في المحيطات والبحار الخمسة المحيطة بالمنطقة العربية لترتيبات محددة¹⁷. وتتداخل هذه الترتيبات في إطار معقد للإدارة البحرية، تتباين قدرته وفعاليتها في مواجهة الضغوط على البيئة البحرية. وتغلب عموماً على الاعتبارات البيئية الإقليمية أو الوطنية عوامل اجتماعية واقتصادية وطنية مثل زيادة أحجام المصيد والسياحة واستخراج الموارد. ومن التحديات التي لا تزال قائمة كيفية التخطيط الفعال للتنمية الساحلية، وإدارة عمليات الصرف وتلوث المياه، وتنظيم الأنشطة البحرية. وتغيب مناطق حظر الصيد والترتيبات اللازمة لتعافي المصائد عن الكثير من الأماكن التي توجد فيها متنزهات بحرية¹⁸.

محدودية التقييمات والبيانات لمخزونات الأسماك



يجري رصد استغلال المخزونات عموماً بتقييمات المخزونات السمكية التي تستغرق وقتاً طويلاً وتتطلب موارد كثيرة. وتتفاوت التقييمات من حيث انتظامها وجودتها إلى حد كبير. وتتوفر تقييمات متطورة جداً للبحر الأبيض المتوسط¹⁹؛ وتقييمات وطنية في الخليج العربي²⁰. أما عن البحار والمحيطات الأخرى، فالدراسات القليلة المتوفرة عنها قديمة ومتفرقة، ومحدودة التغطية للأرصدة السمكية والمناطق الجغرافية²¹. وبسبب النقص في بيانات التقييم تصبح الإدارة المستدامة لقطاع صيد الأسماك مهمة صعبة.

الافتقار إلى القدرة على الرصد والإنفاذ في مجال الصيد غير القانوني



تعاني المنطقة من نقص في بيانات تقييم الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، يحدّ من قدرتها على رصد القوانين وإنفاذها، لا سيما في البلدان الأقل نمواً. والاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2016، يشكّل خطوة هامة إلى الأمام. ومع ذلك لم تلتزم به حتى آب/أغسطس 2018 سوى خمس دول (جيبوتي والسودان والصومال وعمان وموريتانيا). ومن الفجوات الكبيرة الأخرى في هذا السياق النقص في الإبلاغ عن مصادد الأسماك²².

خطر تغيّر المناخ على التنوّع البيولوجي البحري



في تغيّر المناخ مخاطر ناشئة على المحيطات والبحار، تتسبب في ارتفاع درجة حرارة المحيطات ودرجة حموضة مياهها ما يؤدي إلى تدمير الشعاب المرجانية وإلى تداعيات أخرى مثل اتساع رقعة المناطق الميتة²³. ويحتمل أن ينقرض ثلث الأنواع البحرية في الخليج العربي وحده بحلول عام 2090 بسبب ارتفاع درجة حرارة المياه والتغيّرات في مستويات الملوحة والأكسجين²⁴. كما أن الضغوط المترتبة على الأنشطة البشرية مثل تدمير الموائل الطبيعية والصيد المفرط تزيد من حدة المخاطر.

عرضة للإهمال

وغالباً ما تشارك النساء مشاركة كبيرة في صناعة الأسماك والمنتجات السمكية وتجارتها، ويشكلن 47 في المائة على مستوى العالم من مجموع القوى العاملة في سلسلة الإمداد في مصادد الأسماك، أي ما يعادل 56 مليون وظيفة في قطاعي الصيد وما بعد المصيد²⁵. ومع ذلك، يحول نقص البيانات المفصلة حسب الجنس عن أنشطة صيد الأسماك في المنطقة دون الإحاطة بأدوار النساء.

وتتملك الحكومات في البلدان العربية الأقل نمواً قدرات مؤسسية محدودة لحماية مياهها الساحلية من أنشطة الصيد غير القانوني التي تقوم بها السفن المحلية أو الأجنبية. وقد تترتب على ذلك نتائج خطيرة، كلجوء الصيادين المحليين إلى القرصنة، ولا سيما أنهم شديدي التأثر بتدهور الأرصدة السمكية المحلية، في ظل محدودية الموارد والمصادر البديلة للغذاء والدخل وسبل العيش.

تساهم المصادد الصغيرة مساهمة متواضعة نسبياً في الاقتصادات الوطنية في المنطقة. وتؤدي مصادد الأسماك في المجتمعات الساحلية دوراً بالغ الأهمية على مستويات الأمن الغذائي والصحة والتغذية والدخل وسبل العيش وتخفيف وطأة الفقر، خاصة في الصومال، ودولة فلسطين، ولبنان، والمغرب، وموريتانيا، واليمن. وتؤدي ممارسات الصيد غير المستدامة والصيد غير القانوني، واستنفاد الأرصدة السمكية، والتلوث وتغيّر المناخ، إلى تهديد سبل عيش المجتمعات التي تعتمد على المصادد الصغيرة. أما الجهود المبذولة لضمان استدامة الأرصدة السمكية فيمكن أن تقلل من أحجام الصيد ومداخيل هذه المجتمعات. ويجب أن تترافق هذه التدابير مع تدابير للدعم الاجتماعي والاقتصادي للحد من الخسائر وحماية سبل المعيشة.

توفر المصادد الصغيرة فرص عمل في أنشطة مثل تجهيز الأسماك وتسويقها وتوزيعها، وبناء القوارب، وصناعة الشباك.

أدى الحصار المستمر المفروض على غزة إلى تقييد قدرة الحكومة الفلسطينية وشركائها الدوليين على ضمان الاستخدام المستدام لمخزونات الأسماك، والحد من التلوث والعدوى الجرثومية. وقد تسبب تدمير البنية التحتية بفعل القصف المستهدف لمحطة كهرباء غزة وغيرها من المرافق بتوقف ثلاث محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي، مما أدى إلى انسكاب مياه الصرف الصحي الخام في البحر. وتحول القيود المستمرة على استيراد مواد البناء دون إصلاح هذه المرافق الهامة لإدارة النفايات.

ويضطر الصيادون والصيدات في غزة إلى الصيد في المياه الضحلة فيلحقون أضراراً بالنظام البيئي الساحلي لغزة، حيث يؤدي استغلال الأسماك غير الناضجة التي لم تصل بعد إلى سن التكاثف إلى استنفاد الأرصدة السمكية. وبالنتيجة، تقلص المصيد من حوالي 4,000 طن في عام 1999 إلى حوالي 3,305 طن في عام 2016، ما فاقم انعدام الأمن الغذائي لعدد متزايد من السكان.

أدى الصيد المفرط والصيد غير القانوني قبالة سواحل الصومال إلى تدمير سبل عيش المجتمعات الساحلية. وهما السبب الرئيسي في انتشار القرصنة. ومياه ساحل الصومال البالغ طوله 1,880 ميلاً هي من أغنى مناطق الصيد في العالم، يعيش فيها سمك القرش والتونة والسردين وسمك النهاش وسمك سرطان البحر. ويحظر القانون الصومالي على السفن الأجنبية الصيد على مسافة 15 ميلاً من الساحل كما يحظر طرق الصيد المدمرة. إلا أن الافتقار إلى القدرة على التنظيم وإنفاذ القانون قد شجع الصيد غير القانوني. وفي غياب مصدر دخل موثوق، لجأ صيادو الصومال إلى القرصنة، وهاجموا مئات سفن الشحن.

المصدر: Brookings, 2017.

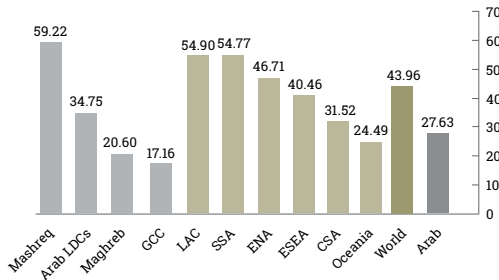
ما العمل لتسريع التقدم في تحقيق الهدف 14

- تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي لضمان التنفيذ وتعزيز قدرة البلدان العربية الأقل نمواً على إنفاذ قوانين الصيد وتنظيم الصيد ومنع الصيد غير القانوني.
 - اعتماد الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك التي تتبنى نهج النظام الإيكولوجي لمصائد الأسماك، ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، والاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه.
- 4. زيادة حماية المناطق البحرية وتقليل الضغوط الرئيسية على البيئة البحرية:**
- توسيع المساحات البحرية والساحلية المحمية في المنطقة، بما في ذلك من خلال اعتماد خطط الإدارة المتكاملة ومناطق الحظر وتوفير الموارد الكافية للإدارة وأنشطة الرصد والتنفيذ، ومن خلال التعاون بين الدول العربية.
 - تعزيز تنظيم وإدارة الآثار البيئية الواقعة على المحيطات من جراء التنمية الحضرية والصناعية والزراعية، بما في ذلك المنشآت البتروكيماوية ومنشآت الطاقة، والصناعات الكيماوية الساحلية ومصانع الكلور، وفرط المغذيات والتلوث الناجم عن انسكاب فائض المياه السطحية من الأنشطة الحضرية والزراعية، والتخلص من مياه الصرف المنزلية والصناعية، وعمليات تجريف القاع والردم، وكذلك السياحة.
 - اعتماد نهج متكامل لإدارة المناطق الساحلية من أجل تخطيط وإدارة آثار التنمية الساحلية على البيئة الساحلية والبحرية، وتقييم وإدارة الآثار المحتملة لارتفاع مستوى سطح البحر والفيضان الساحلي على المناطق الساحلية المعرضة للخطر نتيجة لتغير المناخ.
- 1. تحسين إنتاج المعرفة وتوطيد الربط بين العلوم والسياسات لدعم الإدارة المستدامة للبيئة وحمايتها وحفظها:**
- تحسين استخلاص البيانات المتعلقة بالبيئة الساحلية والبحرية، وتعزيز تبادل البيانات والمعلومات عبر المؤسسات المختلفة.
 - زيادة تغطية التقييمات الإقليمية والبيانات المتعلقة بالموارد البحرية ومصائد الأسماك، وباستدامة أنشطة صيد الأسماك.
- 2. دمج حماية البيئة البحرية وحفظها في خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات التنمية العمرانية في المناطق الساحلية. ويمكن دعم هذا الإجراء من خلال:**
- تقييم تأثير التلوث والتدهور على المجتمعات الساحلية.
 - تعزيز كفاءة الصيد للتخفيف من حدة الفقر في بعض المجتمعات مع مكافحة الصيد غير القانوني والصيد المفرط.
 - الاستثمار في السياحة المستدامة في المناطق الساحلية لتأمين العمل اللائق.
- 3. تحسين ترتيبات إدارة مصائد الأسماك البحرية في جميع المحيطات والبحار المحيطة بالمنطقة العربية:**

مقاصد الهدف 14 ومؤشراته في المنطقة العربية

| المقصد | المؤشر | البيانات |
|--|---|--|
| 1-14 منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام 2025 | 1-1-14 مؤشر فرط المغذيات في المناطق الساحلية وكثافة المخلفات البلاستيكية الطافية | لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر. |
| 2-14 إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادتها إلى ما كانت عليه من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام 2020 | 1-2-14 نسبة المناطق الاقتصادية الحصرية الوطنية التي تُدار باستخدام نهج قائمة على النظم الإيكولوجية | لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر. |
| 3-14 تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات | 1-3-14 قياس متوسط الحموضة البحرية في مجموعة متفق عليها من محطات تمثيلية لأخذ العينات | لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر. |
| 4-14 تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصدة السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقاً لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام 2020 | 1-4-14 نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن المستويات المستدامة بيولوجياً | لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر. |

الشكل 1 متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي البحري الرئيسية التي تغطيها المناطق المحمية (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُرجح جميع المتوسطات حسب إجمالي مساحة المنطقة الرئيسية للتنوع البيولوجي البحري بالكيلومترات المربعة (أي القاسم) لعام 2016، نقلًا عن البيانات السابقة لشهر حزيران/يونيو 2018 (United Nations Statistics Division, 2017). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيمًا بيانية سُجّلت في عام 2017 للبلدان التالية: الإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر وجزر القمر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان وعمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن.

يعكس هذا الإجراء الاتجاهات المتعلقة بتغطية المناطق المحمية للبلدان أو الأقاليم التي فيها مناطق رئيسية قليلة التنوع البيولوجي أو المفتقرة إلى هذه المناطق. ويفر هذا الإجراء بالتباين الشديد لمستوى التنوع البيولوجي عبر المساحات الممتدة (Rodrigues and others, 2004) مما يجنب تحقيق نتائج تشذ عن المطلوب، بحماية مناطق كبيرة على حساب أخرى تتطلب الحماية (United Nations Statistics Division, 2019b).

1-5-14

نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية

5-14

حفظ 10 في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستناداً إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام 2020

1-6-14

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

التقدم الذي تحرزه البلدان في مدى تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المنظم

6-14

حظر بعض أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصائد الأسماك، بحلول عام 2020

1-7-14

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

مصائد الأسماك المستدامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نمواً، وجميع البلدان

7-14

زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام 2030

1-أ-14

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

نسبة مجموع الميزانية المخصصة للبحوث في مجال التكنولوجيا البحرية

أ-14

زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية، من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً

| | | |
|---|--|---|
| <p>لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.</p> | <p>14-ب-1 التقدم الذي تحرزه البلدان في مدى تطبيق إطار قانوني/تنظيمي/سياساتي/مؤسسي يعترف بحقوق مصائد الأسماك الصغيرة في الوصول إلى الموارد البحرية ويحمي تلك الحقوق</p> | <p>14-ب توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق</p> |
| <p>لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.</p> | <p>14-ج-1 عدد البلدان التي تحرز تقدماً في التصديق على صكوك متعلقة بالمحيطات تنفذ القانون الدولي، وفي قبول تلك الصكوك وتنفيذها بموجب أطر قانونية وسياساتية ومؤسسية، على النحو الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، من أجل حفظ المحيطات ومواردها، واستخدامها على نحو مستدام</p> | <p>14-ج تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها استخداماً مستداماً عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، كما تشير إلى ذلك الفقرة 158 من وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه"</p> |

ملاحظة: وسط وجنوب آسيا (CSA)؛ شرقي وجنوب شرقي آسيا (ESEA)؛ أوروبا وأمريكا الشمالية (ENA)؛ بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC)؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)؛ البلدان العربية الأقل نمواً (Arab LDCs)؛ أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا (Oceania)؛ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA).

تستند جميع الأرقام إلى قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة (United Nations Statistics Division, 2018) باستثناء البيانات المحدثة بشأن المؤشر 14-5-1 [متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي البحري الرئيسية التي تغطيها المناطق المحمية (النسبة المئوية)] (United Nations Statistics Division, 2019a).

الحواشي

1. حسابات الإسكوا، الشكل 1.
2. PERGA, 2010.
3. فرط المغذيات هو زيادة الإنتاجية الأولية في المسطحات المائية بسبب زيادة توافر المواد الغذائية، المترتبة بشكل عام عن تصريف مياه الصرف الصحي البلدية غير المنقاة بشكل كافٍ، والصرف من المناطق الزراعية التي جرى تسميدها (Hupfer and Hilt, 2008).
4. Seitzinger and Mayorga, 2008.
5. تحليل الإسكوا بالاستناد إلى FAO, 2017a.
6. FAO, 2017b.
7. Kituyi and Thomson, 2018.
8. FAO, 2018.
9. Al Wasmi, 2019.
10. UN Environment, 2019.
11. Deudero and Alomar, 2015.
12. Dalberg Advisors, WWF Mediterranean Marine Initiative, 2019.
13. Coll and others, 2010.
14. Gladstone, 2008; PERGA, 2006, 2010.
15. Gladstone, 2008.
16. Hamza and Munawar, 2009; UN Environment, 2016.
17. البحر الأبيض المتوسط، والخليج العربي وبحر عُمان، والبحر الأحمر وبحر خليج عدن، وجنوب غرب المحيط الهندي، وشرق وسط المحيط الأطلسي. وتخضع مصائد الأسماك بشكل أساسي للعديد من هيئات مصائد الأسماك الإقليمية لشرق وسط المحيط الأطلسي، والبحر الأبيض المتوسط، والخليج العربي وبحر عُمان، وجنوب غرب المحيط الهندي. وتنظم اللجان الدولية صيد بعض أنواع الأسماك مثل سمك التونة.
18. Guidetti and others, 2014.
19. FAO, 2018.
20. Al Wasmi, 2019.
21. Sanders and Morgan, 1989.
22. Abdulrazzak and others, 2015.
23. Queste and others, 2018.
24. Wabnitz and others, 2018.
25. Lentisco and Lee, 2015.

- Abdulrazzak, Dalal, and others (2015). "Total Marine Fisheries Catches in the Persian/Arabian Gulf from 1950 to 2010". *Regional Studies in Marine Science* 2 (November): 28–34. <https://doi.org/10.1016/J.RSMA.2015.08.003>.
- AFED (Arab Forum for Environment and Development) (2009). *Report of the Arab Forum for Environment and Development—Arab Environment: Impact of Climate Change on Arab Countries*. Mostafa Tolba and Najib Saab, eds. [www.afedonline.org/afedreport09/Full English Report.pdf](http://www.afedonline.org/afedreport09/Full%20English%20Report.pdf).
- Al Wasmii, Naser (2019). "Some 85% of Key Fish Species in Arabian Gulf Wiped out, UAE Study Finds". *The National*, 27 January. www.thenational.ae/uae/environment/some-85-of-key-fish-species-in-arabian-gulf-wiped-out-uae-study-finds-1.818543.
- Brookings (2017). "Figures of the Week: Piracy and Illegal Fishing in Somalia". *Africa in Focus*. www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2017/04/12/figures-of-the-week-piracy-and-illegal-fishing-in-somalia/.
- Coll, Marta, and others (2010). "The Biodiversity of the Mediterranean Sea: Estimates, Patterns, and Threats". *PLoS ONE* 5(8): e11842. Steven J. Bograd, ed. <https://doi.org/10.1371/journal.pone.0011842>.
- Dalberg Advisors, WWF Mediterranean Marine Initiative (2019). "Stop the Flood of Plastic: How the Mediterranean Countries Can Save Their Sea". www.wwf.fr/sites/default/files/doc-2019-06/20190607_Rapport_Stoppons_le_torrent_de_plastique_WWF-min.pdf.
- Deudero, Salud, and Carme Alomar (2015). "Mediterranean Marine Biodiversity under Threat: Reviewing Influence of Marine Litter on Species". *Marine Pollution Bulletin* 98(1–2): 58–68. <https://doi.org/10.1016/J.MARPOLBUL.2015.07.012>.
- FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations) (2017a). "Fishery and Aquaculture Statistics—Capture Production". 2017. www.fao.org/fishery/static/Yearbook/YB2017_USBCard/navigation/index_content_capture_e.htm#D.
- (2017b). "Morocco: A Maritime Fishing Nation Works to Develop Its Aquaculture Sector". *Blue Growth Blog*, April. www.fao.org/blogs/blue-growth-blog/morocco-a-maritime-fishing-nation-works-to-develop-its-aquaculture-sector/en/.
- (2018). "The State of Mediterranean and Black Sea Fisheries". Rome: General Fisheries Commission for the Mediterranean. www.wipo.int/amc/en/mediation/rules.
- Gladstone, William (2008). "Towards Conservation of a Globally Significant Ecosystem: The Red Sea and Gulf of Aden". *Aquatic Conservation: Marine and Freshwater Ecosystems* 18(1): 1–5. <https://doi.org/10.1002/aqc.925>.
- Guidetti, Paolo, and others (2014). "Large-Scale Assessment of Mediterranean Marine Protected Areas Effects on Fish Assemblages". *PLoS ONE* 9(4): e91841. Brian R. MacKenzie, ed. <https://doi.org/10.1371/journal.pone.0091841>.
- Hamza, Waleed, and Mohiuddin Munawar (2009). "Protecting and Managing the Arabian Gulf: Past, Present and Future". *Aquatic Ecosystem Health & Management* 12(4): 429–39. <https://doi.org/10.1080/14634980903361580>.
- Hupfer, M., and S. Hilt (2008). "Lake Restoration". *Encyclopedia of Ecology: 2080-2093*. <https://doi.org/10.1016/B978-008045405-4.00061-6>.
- Kituyi, Mukhisa, and Peter Thomson (2018). "90% of Fish Stocks Are Used up – Fisheries Subsidies Must Stop". *World Economic Forum*. www.weforum.org/agenda/2018/07/fish-stocks-are-used-up-fisheries-subsidies-must-stop/.
- Lentisco, Angela, and Robert U. Lee (2015). "A Review of Women's Access to Fish in Small-Scale Fisheries". *Fisheries and Aquaculture Circular*. FIRO/C1098. Rome: FAO. www.fao.org/3/a-i4884e.pdf.
- PERSGA (The Regional Organization for the Conservation of the Environment of the Red Sea and Gulf of Aden) (2006). "State of the Marine Environment—Report for the Red Sea and Gulf of Aden: 2006". www.cbd.int/doc/meetings/mar/ebaws-2015-02/other/ebaws-2015-02-persga-submission1-en.pdf.
- (2010). "The Status of Coral Reefs in the Red Sea and Gulf of Aden: 2009". Jeddah. <https://reefcheck.org/PDFs/persga.pdf>.
- PERSGA (Regional Organization for the Conservation of the Environment of the Red Sea and Gulf of Aden), and GEF (Global Environment Facility) (2003). "Status of the Living Marine Resources in the Red Sea and Gulf of Aden and Their Management". Jeddah. www.persga.org/Files/Publications/Technical/TS/TS4_Status_LMR_in_RSGA_E_P2.pdf.
- Queste, Bastien Y., and others (2018). "Physical Controls on Oxygen Distribution and Denitrification Potential in the North West Arabian Sea". *Geophysical Research Letters* 45(9): 4143–52. <https://doi.org/10.1029/2017GL076666>.
- Sanders, M. J., and G. R. Morgan (1989). "Review of the Fisheries Resources of the Red Sea and Gulf of Aden". Rome. www.fao.org/3/a-t0152e.pdf.
- Seitzinger, Sybil, and Emilio Mayorga (2008). "Chapter 7.3 Nutrient Inputs from River Systems to Coastal Waters". *Large Marine Ecosystems: Status and Trends*: 179–195. Nairobi: United Nations Environment Programme. <https://doi.org/10.1016/B978-012374473-9.00292-7>.
- State of Palestine (2018). "Palestinian National Voluntary Review on the Implementation of the 2030 Agenda". <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/20024VNR2018PalestineNEWYORK.pdf>.
- UN Environment (2019). *Global Environment Outlook—GEO-6: Healthy Planet, Healthy People*. Paul Ekins, Joyeeta Gupta and Pierre Boileau, eds. Nairobi: Cambridge University Press. <https://doi.org/10.1017/9781108627146>.
- United Nations Environment Programme (2006). "The State of the Marine Environment Trends and Processes". The Hague. https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/12469/global_soe_trends.pdf?sequence=1&isAllowed=y.
- (2016). *GEO-6: Global Environment Outlook: Regional Assessment for West Asia*. Nairobi. <https://www.unenvironment.org/resources/report/geo-6-global-environment-outlook-regional-assessment-west-asia>.
- United Nations Statistics Division (2017). "Global SDG Indicators Database". Retrieved 1 June 2018. <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.
- (2018). "Global SDG Indicators Database". <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.
- (2019a). "Global SDG Indicators Database". <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.
- (2019b). "SDG Indicators Metadata Repository". <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/>.
- Wabnitz, Colette C. C., and others (2018). "Climate Change Impacts on Marine Biodiversity, Fisheries and Society in the Arabian Gulf". *PLoS ONE* 13(5). <https://doi.org/10.1371/journal.pone.0194537>.

الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي



يتراجع التنوع البيولوجي في المنطقة العربية، في حين يزداد التصحر. فتدهور الأراضي، وتدهور النظم الإيكولوجية، وفقدان التنوع البيولوجي، بما في ذلك في الغابات، عوامل لها تأثير سلبي تدريجي على صحة الإنسان ورفاهه، وتخفيف وطأة الفقر، والبيئة الطبيعية. ومن الضروري إدارة الأراضي على نحو مستدام من خلال المناطق المحمية والزراعة المستدامة، إلى جانب التخطيط الإقليمي المنسق والاستراتيجي، وزيادة الاستثمار في الإدارة المستدامة للغابات وترميم المناظر الطبيعية، وذلك من أجل عكس المسار الحالي للخسارة والتدهور.

وقائع

أثرت الصراعات في بعض الأقاليم سلباً على استخدام الأراضي والنظم الإيكولوجية، بما في ذلك من خلال البناء العشوائي والمتسارع في المجتمعات المحلية المضيفة المتضررة.



يتراجع التنوع البيولوجي في المنطقة العربية نتيجة للتوسع العمراني السريع واستصلاح الأراضي، والتعدي على الموائل الطبيعية الهشة.



خطر الانقراض

سجلت المنطقة في مؤشر القائمة الحمراء الذي يبين خطر انقراض الأنواع المهددة، معدلاً أفضل من المتوسط العالمي. إلا أن التنوع البيولوجي لا يزال عرضة للضغط، والأنواع في تناقص³.

يُسجل تحسّن كبير في حماية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية لليابسة والمياه العذبة منذ عام 2000، لكن مستويات الحماية لا تزال أدنى بكثير من المتوسطات العالمية¹.



منافع الموارد الجينية

يتفاوت التقدم المحرز في اعتماد الأطر التشريعية والإدارية وأطر السياسات العامة لضمان التقاسم العادل والمنصف لمنافع الموارد الجينية، وغالباً ما يكون معدل المنطقة في هذا المجال أدنى من المتوسط العالمي⁴.

فقدان 25% من مساحة الغابات

تراجعت مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة بمقدار 25 في المائة في المنطقة منذ عام 1990، وذلك بالدرجة الأولى جراء تراجعها الكبير في عدد من البلدان الأقل نمواً (جزر القمر والسودان والصومال)².

16 دولة

وقّعت جميع الدول العربية الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وعمدت ست عشرة دولة إلى وضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية محدّثة بشأن التنوع البيولوجي، وهذه خطوة واعدة⁵.

كان التقدم المحرز في الإدارة المستدامة للغابات بطيئاً مقارنةً بالمتوسطات العالمية.



المنطقة هي من أكثر المناطق تضرراً من العواصف الرملية والترابية. وتطال هذه العواصف معظم البلدان العربية، بما فيها الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، وليبيا، والمغرب، والمملكة العربية السعودية⁶.



يؤدي الاستغلال المفرط للنظم الإيكولوجية إلى فقدان الموائل، وانقراض الأنواع، وتقلص نطاق توزيعها الطبيعي.



تدهور الأراضي

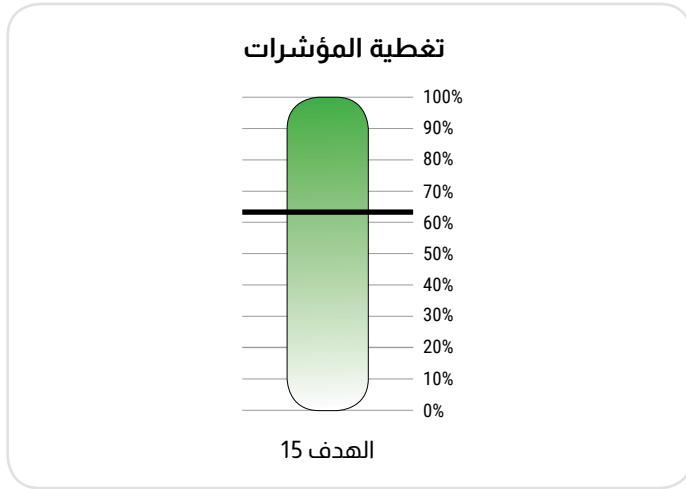
9 مليار
دولار
سنوياً

تُقدّر الكلفة الاقتصادية لتدهور الأراضي في المنطقة بمبلغ 9 مليار دولار سنوياً (بين 2 و7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لفرادى البلدان). أما الملوحة في التربة فتضعف الإنتاجية وغلة المحاصيل، ما يكبد المنطقة خسائر اقتصادية تُقدّر بمليار دولار سنوياً⁸.

المنطقة شديدة الجفاف، وتضمّ 92 في المائة من الأراضي القاحلة جداً و73 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة المتأثرة بظاهرة تدهور الأراضي⁷. والموارد المائية شحيحة، مع أمطار قليلة جداً، وهذا ما يؤثر على التغذية الطبيعية لموارد المياه السطحية والجوفية.

قياس الهدف 15 في المنطقة العربية وفقاً لإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة

تتوفر بيانات عن 9 من 14 مؤشراً، وعن 7 من 12 مقصداً للهدف 15.



لا تتوفر حالياً بيانات لقياس التقدّم المحرّز في تحقيق المقصد 9-15 المتعلق بإدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات. ويشير هذا النقص إلى ضعف أساسي في السياسات العامة الرامية إلى تحقيق الهدف 15.

يمكن أن يتحسن قياس التقدّم المحرّز في وقف فقدان التنوع البيولوجي، لأن جميع البلدان العربية وقّعت الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، ومعظمها قدّم استراتيجيات وخطط عمل وطنية حول التنوع البيولوجي.

لكن، ما زالت ثغرات رئيسية تشوب تقييم تدهور الأراضي وتتبعه (المقصد 3-15)، وتجارة الأحياء البرية غير المشروعة (المقصد 7-15)، والتدابير الرامية إلى منع خطر الأنواع الدخيلة الغازية (المقصد 8-15). وتشكل جميع هذه المقاصد مقومات أساسية لتحقيق الهدف 15، وهي ذات أهمية كبيرة للنظم الإيكولوجية في

المنطقة. ويشكل تدهور الأراضي والتصحر على وجه الخصوص تهديدين رئيسيين للتنوع البيولوجي والأمن الغذائي وسبل العيش، وينبغي أن تُعطى لهما الأولوية عند جمع البيانات وتحديد الأهداف.

يتضمّن الهدف 15 خمسة مقاصد ينبغي تحقيقها بحلول عام 2020

المقصد 5-15 اتّخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام 2020، بحماية الأنواع المهددة ومنع انقراضها

المقصد 8-15 اتّخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه وتقليل أثر ذلك إلى حد كبير، ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها

المقصد 9-15 إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات

المقصد 1-15 ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقاً للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية

المقصد 2-15 تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي

العوائق الرئيسية أمام حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي في المنطقة العربية

إلى حد كبير بتغيّر المناخ (الهدف 13) باعتبارها من أكثر المناطق جفافاً في العالم (الهدف 6). ويؤدّي ذلك إلى تفاقم التأثيرات الضارة الناجمة عن تدهور النظم الإيكولوجية، وفقدان الغابات والتنوع البيولوجي، والتصحر، وسوء إدارة الأراضي.

وتبرز عوائق رئيسية تحول دون التصدي للتدهور المستمر في النظم الإيكولوجية البرية وتراجع التنوع البيولوجي في المنطقة.

تضمّ جزيرة سقطرى الواقعة قبالة ساحل اليمن ثروةً من الروائع الطبيعية، وقد تمّ تصنيف 37 في المائة من النباتات فيها متوطنة أو فريدة من نوعها في المنطقة. وأعطيت لقب "غالاباغوس المحيط الهندي". وجرى تحييدها في الصراع اليمني باعتبارها مُدرّجة على قائمة اليونسكو لمواقع التراث العالمي، لكنّ القوى العسكرية انتشرت فيها في عام 2018، فازداد الخطر الذي تواجهه في الحرب المستمرة. واقترح الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية إضافة الجزيرة إلى قائمة التراث العالمي المعرض للخطر نظراً إلى عددٍ من التهديدات الأساسية، بينها التنمية غير المنضبطة، وانتشار الأنواع الدخيلة الغازية، وآثار تغيّر المناخ.

المصدر: UNESCO, 2019; IUCN, 2018.

تشكّل النظم الإيكولوجية البرية وما تنطوي عليه من تنوع بيولوجي مصدراً للغذاء والمواد الخام المستخدمة في البناء والطاقة، يرتبط مباشرة برفاه الإنسان والازدهار (الأهداف 2، 8، و9). وهي توفر خدمات النظم الإيكولوجية، مثل احتجاز الكربون، والحفاظ على نوعية التربة، وتوفير الموائل للتنوع البيولوجي، والحفاظ على جودة المياه، وضبط تدفق المياه، ومكافحة تآكل التربة. وجميع هذه الخدمات ضرورية للحفاظ على سلامة البيئة الطبيعية. فهي تمنح وقايةً من الكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات والانهييارات الأرضية، وتضبط المناخ وتحافظ على إنتاجية النظم الزراعية (الهدف 2).

ومع تعطلّ خدمات النظم الإيكولوجية، تسمي سبل عيش الإنسان مهددة، لا سيما في المناطق الريفية والجبلية. وهذا ما يدفع الناس إلى الهجرة نحو المدن، ويسبب ضغطاً على المستوطنات البشرية الحضرية (الهدف 11). وفي الوقت نفسه، أدت زيادة التوسع العمراني وسوء إدارة الأراضي إلى زيادة تدهور الأراضي وفقدان المساحات الخضراء.

وتحدّ الغابات من تأثير تغيّر المناخ من خلال امتصاص ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوّي وتخزينه على شكل كتلة حيوية. بالتالي، يضرّ تدهورها بنوعية الهواء وبصحة الإنسان (الهدف 3). وقد ازداد الغطاء الحرجي في بعض البلدان العربية على مدى العقود الماضية، لكنّ الاتجاه الإقليمي العام سلبيّ. وقد خسرت المنطقة 6.3 في المائة من غطائها الحرجي بين عامي 2000 و2015. وتتأثر المنطقة

في ما يلي العوائق الرئيسية أمام تحقيق الهدف 15 في المنطقة العربية

سوء تنظيم الأنشطة البرية وتوسّع المستوطنات البشرية

أدت الزيادة السريعة في عدد السكان والتوسّع العمراني في جميع أرجاء المنطقة، وكذلك التوسّع الزراعي في البلدان الأقل نمواً، إلى التعدي على الموائل الطبيعية الهشة وزوال الغابات. وما زالت ممارسات جمع الحطب والرعي المكثف شائعة في بعض البلدان، ما يؤدّي إلى تدهور الأراضي والتصحر. وتعدّ الممارسات الزراعية غير المستدامة، بما في ذلك أساليب زراعة التربة غير الملائمة وإدارة المياه غير المستدامة، من العوامل الأخرى المساهمة في ذلك. وتعزّز هذه العناصر بعضها البعض وتسرع التأثيرات السلبية لزيادة الجفاف، والعواصف الرملية والترابية. وقد أدت هذه الظواهر بدورها إلى تراجع في الزراعة، مهددة الأمن الغذائي¹⁰. لذلك، يجدر إدراج حماية الأراضي والغابات والتنوع البيولوجي في مختلف القطاعات لضمان الاستدامة، والصحة، والرفاه.

وما زال تنفيذ القوانين والالتزامات القائمة، بما فيها تلك الواردة ضمن استراتيجيات وخطط عمل وطنية بشأن التنوع البيولوجي، ضعيفاً في المنطقة. فالأطر التشريعية والإدارية المتقدمة وغير الفعّالة، إلى جانب محدودية الموارد المخصصة لإدارة التنوع البيولوجي، تؤدّي إلى انعدام الرصد والإنفاذ من جانب الوكالات البيئية.

نقص الالتزام السياسي والاستثمار المحدود في حماية التنوع البيولوجي

يعود النقص في إنشاء مناطق محميّة إلى عدم كفاية الالتزام السياسي بحماية التنوع البيولوجي مقارنةً بالضرورات الإنمائية الأخرى. وحتى داخل شبكات المناطق المحمية، تُعتبر تغطية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية غير كافية. فالعديد من المناطق المحمية الأصغر حجماً لا يزال معزولاً، ما قد يُحدّ من فوائد المحافظة عليها. ولا تحظى إدارة المناطق المحمية بالأولوية في الميزانيات، فتتراجع تدريجاً على مرّ الزمن.



قلّة المعلومات المتعلقة بالنُّظُم الإيكولوجية، فضلاً عن تغيّر المناخ والأنواع الدخيلة الغازية

يتسبّب تغيّر المناخ بتحويل الموائل، ويُخلّ بهجرة الأنواع وتوزيعها، ويؤثّر على سلامة النُّظُم الإيكولوجية وتدابير الحماية. ومع ذلك، تبقى التأثيرات على التنوّع البيولوجي غير مفهومة بشكل جيد لناعية درجة الحرارة وأنماط هطول الأمطار. فقلّة توفر البيانات تعوق القدرة على إدراج الآثار ضمن استراتيجيات الإدارة، ورصد التقدّم المحرّز والتغييرات التي تطرأ على مرّ الزمن، وتكثيف الخطط للتصدي للتحديات التي تعوق الحفاظ على النُّظُم الإيكولوجية. ورغم شيوع الأنواع الدخيلة الغازية وتهديدها الكبير للنُّظُم الإيكولوجية، فالبيانات الدقيقة حول توزيعها وآثارها محدودة. وهذه المسائل لا تُعالج بشكل جيد في خطط الإدارة.



تفاقم الضغوط الحالية على التنوّع البيولوجي في المنطقة بسبب الصراع وعدم الاستقرار

تفرض الصراعات المسلّحة والنكسات ما بعد الصراع تحديات حرجة على التنوّع البيولوجي، ويمكن أن تتسبّب بمزيد من التدهور. في الواقع، يمكن أن تُلقى الصراعات عبئاً كبيراً طويلاً الأجل على البيئة الطبيعية، بما في ذلك من خلال استمرار وجود المواد المتفجرة، مثل الألغام الأرضية، وإمدادات المياه الملوّثة، والسّمية البيئية الناتجة من تدمير البنية التحتية أو استخدام المواد الكيميائية. ففي الجمهورية العربية السورية على سبيل المثال، أفادت التقارير عن اندلاع 1,880 حريقاً في النُّظُم الإيكولوجية الطبيعية والمناطق المحمية في الفترة الممتدّة من عام 2011 إلى عام 2015، أثرت سلباً على الحياة البرية المحلية. وبدا ذلك جلياً من خلال الانقراض المحلي لأبو منجل الأصل الشمالي المهّدّد بشدّة، وفقدان أعداد هائلة من المها العربية في تدمر¹¹. وتضرّرت أيضاً الزراعة المروية بسبب ارتفاع ملوحة المياه نتيجة الصراع، واستُخدِمَت المناطق المحمية في بعض الحالات كأماكن تجمّع عسكري. وأدى الرعي الجائر إلى التصخّر¹².

تشكل الغابات في المنطقة العربية حوالي 1 في المائة من إجمالي الغطاء الحرجي في العالم. وهي تضمّ 75 في المائة من الغابات الطبيعية و25 في المائة من الغابات المزروعة. وعلى الرغم من ازديادها في بلدان معيّنة، سُجِّلَ بالإجمال تراجع قدره 2.55 مليون هكتار في الغطاء الحرجي بين عامي 2000 و2015. وحصلت معظم الخسائر في جزر القمر، والسودان، والصومال، وتُعزى بالدرجة الأولى إلى توسّع الأنشطة الزراعية.

المصدر: البيانات من United Nations Statistics Division, 2015, 2019a.

تقدّر الدراسات أنّ 50 في المائة من الجسيمات من الفئة 2.5 في المنطقة، وهي إحدى ملوّثات الهواء، تنتج من الغبار الطبيعي. ويساهم ذلك في ظهور وتفاقم أمراض الجهاز التنفسي، والسرطانات، وأمراض القلب والشرابيين، وغيرها من المخاطر الصحية.

المصدر: Karagulian and others, 2015; WHO, 2015.

عرضة للإهمال

الحصول على المزيد من الموارد المالية أو التكنولوجية، وعلى هامش أكبر من حرية التنقّل.

المجتمعات المحلية الريفية وغيرها من المجتمعات المحلية على الصعيد دون الوطني، بما في ذلك المجتمعات المحلية الجبلية، قد تكون أكثر عرضة لخطر الإهمال. فتقلص خدمات النُّظُم الإيكولوجية، مثل التلقيح، ومكافحة تآكل التربة والآفات، وترشيح المياه، سيتسبّب بعواقب وخيمة على المجتمعات المحلية التي تعتمد على زراعة الكفاف لكسب الرزق.

تتأثر جميع أشكال الحياة على الأرض بعدم إحراز تقدّم على مسار الهدف 15. ولن يسلم أحد من آثار تدهور النُّظُم الإيكولوجية البرية، وزيادة التصخّر، وتدهور الأراضي، وفقدان التنوّع البيولوجي، التي ستطال الصحة، والسلامة، والحصول على الغذاء، والإنتاجية الاقتصادية، والسلام، والاستقرار.

لكن القدرة على التكيف مع التغيير ستكون متفاوتة لأن بعض الفئات، والمجتمعات المحلية، والبلدان ستتمكّن من

ما العمل لتسريع التقدّم في تحقيق الهدف 15

- **1. زيادة الوعي بأهمية التنوّع البيولوجي وأخطار تدهور الأراضي وفقدان الغابات:**
 - إدماج تعزيز الاستخدام المستدام للنّظم الإيكولوجية الأرضية في المناهج التعليمية على جميع المستويات.
- **2. الاستثمار في التوسّع الاستراتيجي لشبكة المناطق المحمية في المنطقة وفي ترابطها، بما في ذلك مناطق التنوّع البيولوجي الرئيسية البرية، والجبلية والخاصة بالمياه العذبة:**
 - إنشاء مجموعات تنسيق وطنية لمناطق التنوّع البيولوجي الرئيسية لتحسين عمليات تحديد المناطق الهامة في المنطقة وحمايتها، لا سيما المناطق الجبلية والساحلية، ودفع عجلة النمو في المناطق المحمية والجمع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين.
 - تنفيذ برامج إعادة التحريج أو إصلاح الموائل في المناطق الرئيسية المعرضة لخطر التصحر أو التي توفر ممرات للحياة البرية بين المناطق المحمية و/أو مناطق التنوّع البيولوجي الرئيسية.
 - التعجيل في اعتماد وتنفيذ خطط العمل الوطنية للتنوّع البيولوجي، ووضع آليات شفافة لتتبع التنفيذ وإعداد التقارير وتقديمها إلى المجتمع الدولي.
- **3. استحداث نُظم تخطيط تكون أكثر مراعاةً للتنوّع البيولوجي، وتوفير خدمات النّظم الإيكولوجية، وتغيّر المناخ:**
- **4. إعداد حسابات النّظم الإيكولوجية الوطنية والبرامج الإقليمية الطويلة الأجل لجمع ورصد البيانات البيئية، من أجل توجيه القرارات على نحو أفضل، بما في ذلك البناء على أوجه الترابط بين السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية:**
 - زيادة التدريب وبناء القدرات في مجال تجميع حسابات النّظم الإيكولوجية واستخدام نُظم المعلومات الجغرافية، والاستشعار عن بعد، والبيانات المكانية، في سبيل تحسين إدارة الأراضي.
 - تحسين جمع البيانات عن معدّلات التصحر داخل المنطقة، بما في ذلك البيانات المتعلقة بغطاء الأرض، وديناميات إنتاجية الأراضي، ومخزون الكربون العضوي في التربة، فضلاً عن الأمن البيولوجي والأنواع الدخيلة الغازية.

مقاصد الهدف 15 ومؤشراته في المنطقة العربية

المقصد

1-15

ضمان حفظ وترميم النّظم الإيكولوجية البرية والنّظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقاً للالتزامات بموجب الاتّفاقات الدولية، بحلول عام 2020

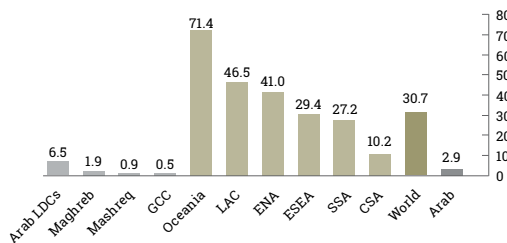
المؤشر

1-1-15

مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة

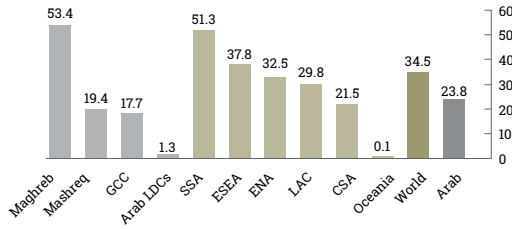
البيانات

الشكل 1 مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة (بالنسبة المئوية)



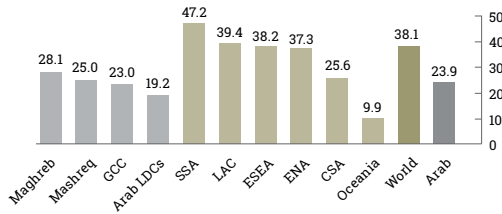
ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات بالرجوع إلى مجموع مساحة اليابسة في عام 2015 (United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سجّلت في عام 2015 لجميع البلدان.

الشكل 2 متوسط نسبة مناطق التنوّع البيولوجي الرئيسية للمياه العذبة التي تشملها المناطق المحمية (بالنسبة المئوية)



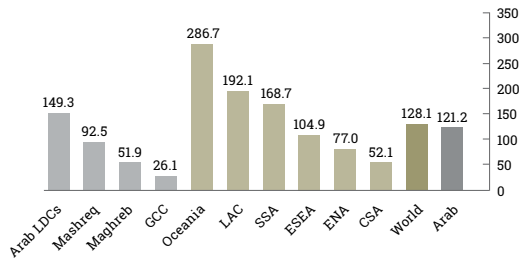
ملاحظة: تُرّجّح جميع المتوسطات بالرجوع إلى مجموع مساحة اليابسة في عام 2015 كبدل عن القاسم (United Nations Statistics Division, 2019b); يمكن أيضاً الاطلاع على مرفق التقرير. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سجّلت في عام 2017 للبلدان التالية: تونس والجزائر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان والصومال والعراق ودولة فلسطين ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن.

الشكل 3 متوسط نسبة مناطق التنوّع البيولوجي الرئيسية لليابسة التي تشملها المناطق المحمية (بالنسبة المئوية)



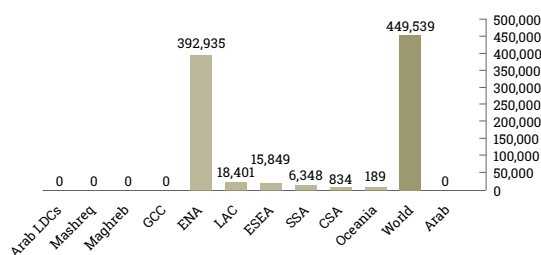
ملاحظة: تُرّجّح جميع المتوسطات بالرجوع إلى مجموع مساحة اليابسة في عام 2015 كبدل عن القاسم (United Nations Statistics Division, 2019b); يمكن أيضاً الاطلاع على مرفق التقرير. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سجّلت في عام 2017 لجميع البلدان.

الشكل 4 الكتلة الأحيائية فوق الأرض في الغابات في الهكتار الواحد (طن للهكتار الواحد)



ملاحظة: تُرّجّح جميع المتوسطات بالرجوع إلى مجموع مساحة الغابات في عام 2015 (United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سجّلت في عام 2015 للبلدان التالية: الأردن والإمارات العربية المتحدة وتونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وليبيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن.

الشكل 5 منطقة غابات معتمدة بموجب نظام اعتماد خاضع لآلية تحقّق مستقلة (آلاف الهكتارات)



ملاحظة: المجاميع هي العدد الكلي للقيم في البلدان. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سجّلت في عام 2017 لجميع البلدان.

2-1-15

نسبة المواقع الهامة التي تجسّد التنوّع البيولوجي لليابسة والمياه العذبة والتي تشملها المناطق المحمية، بحسب نوع النظام الإيكولوجي

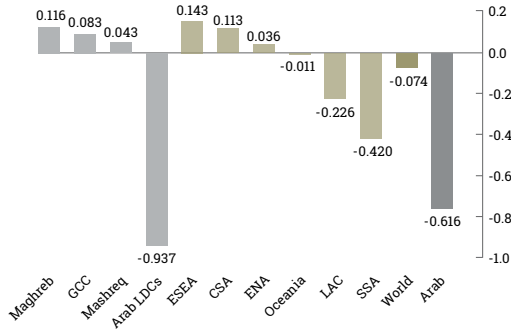
2-15

تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي، بحلول عام 2020

1-2-15

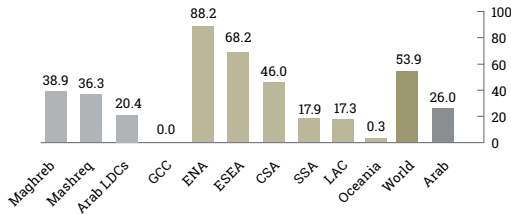
التقدّم المحرّز في إرساء الإدارة المستدامة للغابات

الشكل 6 معدّل التغيّر الصافي في مساحة الغابات
(بالنسبة المئوية)



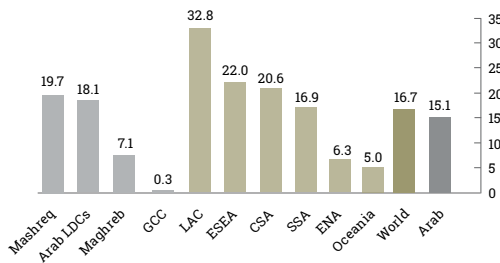
ملاحظة: معدّل التغيّر الصافي في مساحة الغابات لعام 2015 هو النسبة المئوية للتغيّر في مساحة الغابات خلال الأعوام الخمسة الماضية، بين عامي 2010 و2015 (United Nations Statistics Division, 2019b). تُرّجّح جميع المتوسطات بالرجوع إلى مجموع مساحة الغابات في عام 2015 (United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سجّلت في عام 2015 للبلدان التالية: الأردن والإمارات العربية المتحدة وتونس والجزائر وجزر القمر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان والصومال والعراق وعمان ودولة فلسطين ولبنان وليبيا والمغرب ومصر والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن.

الشكل 7 مساحة الغابات التي تدار على أساس خطة إدارة
طويلة الأجل (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُرّجّح جميع المتوسطات بالرجوع إلى مجموع مساحة الغابات في عام 2015 (United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سجّلت في عام 2010 للبلدان التالية: الإمارات العربية المتحدة وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية والسودان ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن.

الشكل 8 مساحة الغابات في المناطق المحمية المنشأة
قانوناً (بالنسبة المئوية)



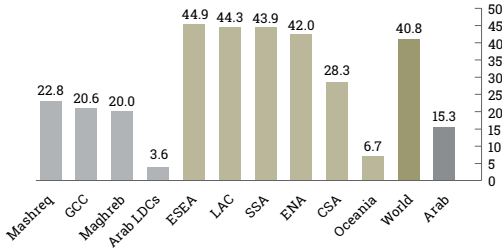
ملاحظة: تُرّجّح جميع المتوسطات بالرجوع إلى مجموع مساحة الغابات في عام 2015 (United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية (2010)، والأردن وتونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن (2015).

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

1-3-15 نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة

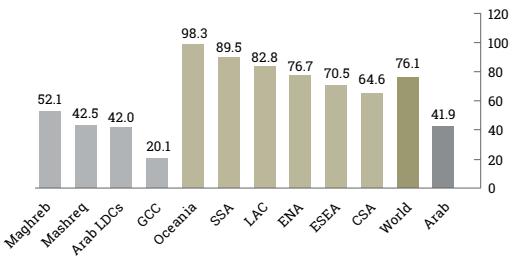
3-15 مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالم خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام 2030

الشكل 9 متوسط مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية للجبال التي تشملها المناطق المحمية (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُرّجّح جميع المتوسطات بالرجوع إلى مجموع مساحة الأراضي في عام 2015 كدليل عن القاسم (United Nations Statistics Division, 2019b); يمكن الاطلاع أيضاً على مرفق التقرير. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما بيّنته سجّلت في عام 2017 للبلدان التالية: الأردن والإمارات العربية المتحدة وتونس والجزائر وجزر القمر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان والصومال والعراق وعمان ودولة فلسطين ولبنان وليبيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن.

الشكل 10 مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي

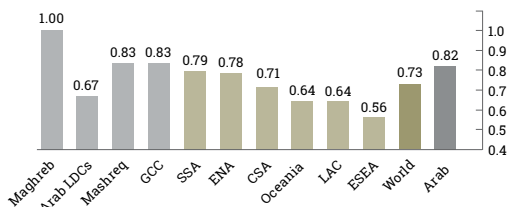


ملاحظة: يقيس مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي حجم النباتات الخضراء في المناطق الجبلية من أجل رصد التقدّم المحرز في المقصد المتعلق بالجبال وتبيان حالة حفظ البيئات الجبلية (United Nations Statistics Division, 2019b). تُرّجّح جميع المتوسطات حسب المساحة الجبلية في عام 2017 (United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما بيّنته سجّلت في عام 2017 للبلدان التالية: الأردن والإمارات العربية المتحدة وتونس والجزائر وجزر القمر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان والصومال والعراق وعمان ودولة فلسطين ولبنان وليبيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن.

بيانات البلدان، يمكن الاطلاع على مرفق هذا الفصل

ملاحظة: حسب شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (United Nations Statistics Division, 2019b)، يقيس مؤشر القائمة الحمراء خطر الانقراض الإجمالي بين مجموعات الأنواع، ويتراوح بين 0 و1، حيث يعني الصفر أنّ "جميع الأنواع مصنّفة باعتبارها مفترضة" والرقم 1 أنّ "جميع الأنواع مصنّفة باعتبارها الأقلّ إثارة للقلق". ولا يمكن حساب المجاميع الجغرافية. يمكن تصنيف مؤشرات القائمة الحمراء العالمية لإظهار الاتجاهات السائدة لدى الأنواع على نطاقات مكانية أصغر، لكنّ العكس ليس صحيحاً. فلا يمكن تجميع مؤشرات القائمة الحمراء الوطنية أو الإقليمية لإنتاج مؤشرات تُبيّن الاتجاهات العالمية، والسبب في ذلك هو أنّ خطر انقراض الأنواع عالمياً يحتاج إلى تقييم على النطاق العالمي، ولا يمكن تحديده مباشرة انطلاقاً من عدّة تقييمات على الصعيد الوطني غير نطاقه (علماً أنه يمكن تجميع البيانات المستمدة من هذه التقييمات لإدراجها في التقييم العالمي).

الشكل 11 البلدان الأطراف في المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة



ملاحظة: 1=نعم، و0=لا. المجاميع هي متوسطات حسابية غير مرّجّحة، وهي بالتالي تمثّل نسبة البلدان. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما بيّنته سجّلت في عام 2017 لجميع البلدان.

1-4-15

التغطية محسوبة بالمناطق المحمية من المواقع المهمة للتنوع البيولوجي الجبلي

4-15

ضمان حفظ النُظُم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، بحلول عام 2030

2-4-15

مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي

1-5-15

مؤشر القائمة الحمراء

5-15

اتّخاذ إجراءات عاجلة وهامّة للحدّ من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام 2020، بحماية الأنواع المهدّدة ومنع انقراضها

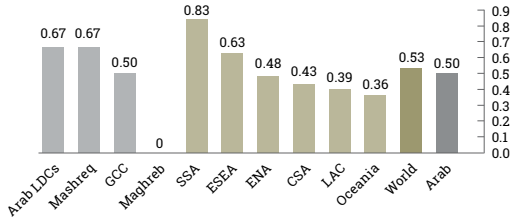
1-6-15

عدد البلدان التي اعتمدت أطراً تشريعية وإدارية وسياساتية لكفالة تقاسم المنافع على نحو عادل ومنصف

6-15

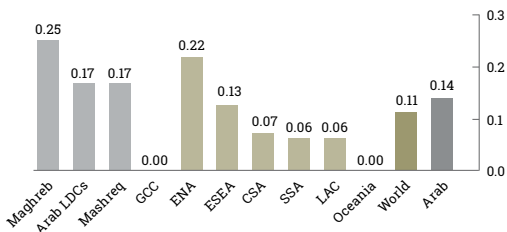
تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز السبل المناسبة للوصول إلى تلك الموارد، على النحو المتفق عليه دولياً

الشكل 12 البلدان الأطراف في بروتوكول ناغويا



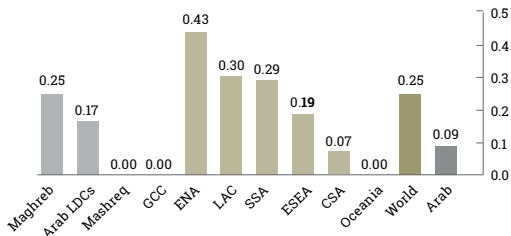
ملاحظة: 1=نعم، و0=لا. المجاميع هي متوسطات حسابية غير مرجحة، وهي بالتالي تمثل نسبة البلدان. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2017 لجميع البلدان.

الشكل 13 البلدان التي لديها أطر أو تدابير تشريعية وإدارية وسياساتية، يبلغ عنها من خلال نظام الإبلاغ الإلكتروني حول الامتثال للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة



ملاحظة: المجاميع هي متوسطات حسابية غير مرجحة، وهي بالتالي تمثل نسبة البلدان. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2012 لجميع البلدان.

الشكل 14 البلدان التي لديها أطر أو تدابير تشريعية وإدارية، وسياساتية يبلغ عنها من خلال مركز تبادل المعلومات بشأن الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها



ملاحظة: 1=نعم، 0=كلا. والمجاميع هي متوسطات حسابية غير مرجحة، وهي بالتالي تمثل نسبة البلدان. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2012 لجميع البلدان.

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

1-7-15

نسبة الأحياء البرية المُتَجَر بها، التي جرى صيدها أو الاتجار بها على نحو غير مشروع

7-15

اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات، والاتجار فيها، والتصدي لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة، على مستويي العرض والطلب على السواء

1-8-15

نسبة البلدان التي تعتمد تشريعات وطنية ذات صلة، وتخصّص موارد كافية لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية أو مراقبتها

8-15

اتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه وتقليل أثر ذلك إلى حدّ كبير، ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها، بحلول عام 2020

9-15

إدماج قيم النُّظْم الإيكولوجية والتنوّع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحدّ من الفقر، والحسابات، بحلول عام 2020

أ-15

حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوّع البيولوجي والنُّظْم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً

ب-15

حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفي من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة، بما في ذلك حفظ الغابات وإعادة زرع الغابات

ج-15

تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار بها، وذلك بوسائل تشمل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعي إلى الحصول على فرص سبل كسب الرزق المستدامة

1-9-15

التقدّم المحرّر نحو تحقيق الأهداف الوطنية المنشأة وفقاً للهدف 2 من أهداف أيتشي المتعلقة بالتنوّع البيولوجي من الخطة الاستراتيجية للتنوّع البيولوجي للفترة 2020-2011

1-أ-15

المساعدة الإنمائية الرسمية والنفقات العامة الموجهة لحفظ التنوّع البيولوجي والنُّظْم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً

1-ب-15

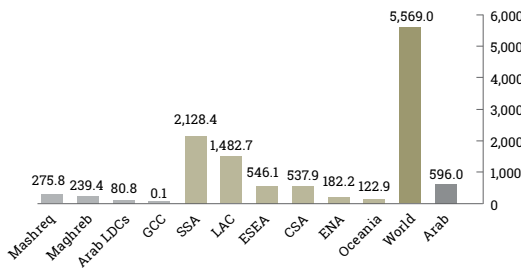
المساعدة الإنمائية الرسمية والنفقات العامة الموجهة لحفظ التنوّع البيولوجي والنُّظْم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً

1-ج-15

نسبة الأحياء البرية المُتَجَر بها، التي جرى صيدها أو الاتجار بها على نحو غير مشروع

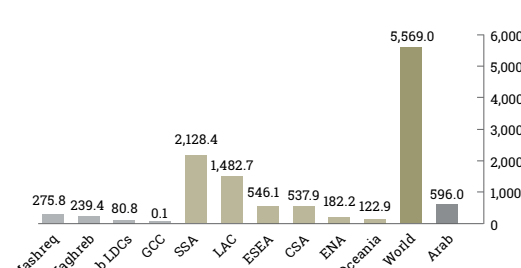
لم تُستوف المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

الشكل 15 مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية للتنوّع البيولوجي، حسب البلد المستفيد (بملايين الدولارات بالمعدلات الثابتة لعام 2017)



ملاحظة: المجاميع هي العدد الكلي للقيم في البلدان. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: عُمان (2010)، ليبيا (2016)، الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان والصومال والعراق ودولة فلسطين ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن (2017).

الشكل 16 مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية للتنوّع البيولوجي، حسب البلد المستفيد (بملايين الدولارات بالمعدلات الثابتة لعام 2017)



ملاحظة: المجاميع هي العدد الكلي للقيم في البلدان. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: عُمان (2010)، ليبيا (2016)، الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان والصومال والعراق ودولة فلسطين ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن (2017).

لم تُستوف المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

ملاحظة: وسط وجنوب آسيا (CSA)؛ شرقي وجنوب شرقي آسيا (ESEA)؛ أوروبا وأمريكا الشمالية (ENA)؛ بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC)؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)؛ البلدان العربية الأقل نمواً (Arab LDCs)؛ أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا (Oceania)؛ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA).

تستند جميع الأرقام إلى قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة (United Nations Statistics Division, 2018)، باستثناء البيانات المحدّثة (United Nations Statistics Division, 2019a) بشأن المؤشرات التالية: 1-15 [متوسط نسبة مناطق التنوّع البيولوجي الرئيسية لليابسة التي تشملها المناطق المحمية (النسبة المئوية)]، 1-4 [متوسط نسبة مناطق التنوّع البيولوجي الرئيسية للجبال التي تشملها المناطق المحمية (النسبة المئوية)]، و1-15 [مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية للتنوّع البيولوجي، حسب البلد المستفيد (بملايين الدولارات بالمعدلات الثابتة لعام 2017)].

الحواشي

1. حسابات الإسكوا، الشكلان 2 و3.
2. حسابات الإسكوا، بالاستناد إلى World Bank, 2015.
3. لبيانات البلدان، يمكن الاطلاع على مرفق هذا الفصل.
4. الأشكال من 11 إلى 14.
5. Convention on Biological Diversity, 2019.
6. Sissakian and Knutsson, 2013; Kobler, 2013. يمكن أيضاً الاطلاع على UNEP, WMO and the United Nations Convention to Combat Desertification, 2016.
7. ESCWA, 2016.
8. ESCWA and FAO, 2017.
9. وفقاً للمنهجية المُستخدمة في هذا التقرير.
10. UNEP, WMO and the United Nations Convention to Combat Desertification, 2016.
11. UNEP, 2016.
12. المرجع نفسه.

Convention on Biological Diversity (2019). Convention website. www.cbd.int/.

ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia) (2016). "Land Degradation Neutrality in the Arab Region – Preparing for SDG Implementation". Beirut. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/land-degradation-neutrality-arab-region-english_1.pdf.

ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), and FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations) (2017). "Arab Horizon 2030: Prospects for Enhancing Food Security in the Arab Region". www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-horizon-2030-prospects-enhancing-food-security-arab-region-english_0.pdf.

IUCN (International Union for Conservation of Nature) (2018). "IUCN Advises In-Danger Status for Yemen's Socotra Archipelago World Heritage Site". IUCN News. www.iucn.org/news/iucn-42whc/201806/iucn-advises-danger-status-yemen's-socotra-archipelago-world-heritage-site.

Karagulian, F., and others (2015). "Contributions to cities' ambient particulate matter (PM): A systematic review of local source contributions at global level". *Atmospheric Environment* 120: 475–483. <https://doi.org/10.1016/j.atmosenv.2015.08.087>.

Kobler, Martin (2013). "Combating Dust-Storms: Our Responsibility to Future Generations". United Nations in Iraq. www.uniraq.com/index.php?option=com_k2&view=item&id=403:combating-dust-storms-our-responsibility-to-future-generations&Itemid=606&lang=en.

Sissakian, Varoujan K., Nadhir Al-Ansari and Sven Knutsson (2013). "Sand and Dust Storm Events in Iraq". *Natural Science* 5(10): 1084–94. <https://doi.org/10.4236/ns.2013.510133>.

UNEP (United Nations Environment Programme) (2016). *GEO-6: Global Environment Outlook: Regional Assessment for West Asia*. Nairobi. www.unenvironment.org/resources/report/geo-6-global-environment-outlook-regional-assessment-west-asia.

UNEP (United Nations Environment Programme), WMO (World Meteorological Organization) and the United Nations Convention to Combat Desertification (2016). *Global Assessment of Sand and Dust Storms*. Nairobi: UNEP. http://uneplive.unep.org/redesign/media/docs/assessments/global_assessment_of_sand_and_dust_storms.pdf.

UNESCO (United Nations Educational Scientific and Cultural Organization) (2019). "Socotra Archipelago". UNESCO World Heritage Centre. <https://whc.unesco.org/en/list/1263/>.

United Nations Statistical Division (2015). UNdata: Planted Forest (FAOSTAT). Retrieved 21 October 2019. <http://data.un.org/Data.aspx?d=FAO&f=itemCode%3A6716>.

---- (2018). "Global SDG Indicators Database". <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.

---- (2019a). "Global SDG Indicators Database". <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.

---- (2019b). "SDG Indicators Metadata Repository". <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/>.

WHO (World Health Organization) (2015). WHO database on source apportionment studies for particulate matter in the air. https://www.who.int/quantifying_ehimpacts/global/source_apport/en/.

World Bank (2015). "World Bank Data: Forest area (percentage of land area)". Retrieved 21 October 2019. <https://data.worldbank.org/indicator/ag.Lnd.frst.zs>.



الهدف 16: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

في ضعف سيادة القانون، وعدم كفاية الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات العالمية لحقوق الإنسان، وتفاقم ظروف النزاع والاحتلال، عوامل تخلُّ بقدرة الدول العربية على تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وتصطدم جهود تحقيق التنمية المستدامة بنواقص تشوب الحوكمة كتقلُّص الفضاء المدني، والفساد، وضعف المشاركة السياسية لبعض الفئات الاجتماعية. كما تعمق هذه النواقص الاستقطاب والتمييز وعدم المساواة. وتتطلب معالجة الأسباب الجذرية لهذه التحديات توفر إرادة سياسية حقيقية وتوسيع الفضاء المدني للانتقال إلى مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة للجميع، وبناء مؤسسات فاعلة وشفافة وخاضعة للمساءلة قادرة على دعم تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

وقائع

يبقى عدد المحتجزين غير المحكوم عليهم كبيراً. فقد سجلت عشرة بلدان من سبعة عشر بلداً تتوفر فيها بيانات عن العقد الماضي معدلاتاً للمحتجزين غير المحكوم عليهم تزيد عن 30 في المائة من مجموع المحتجزين. وفي بعض البلدان، ارتفعت النسب لتبلغ 89 في المائة بل وحتى 99 في المائة.⁷



سجّلت مؤشرات سيادة القانون وجودة النُظُم وكفاءة الحكومة ومستويات الفساد في المنطقة تراجعاً خلال الفترة بين عامي 2010 و2016.¹



الحصول على المعلومات

لم تعتمد سوى ستّة بلدان عربية سياسات بشأن ضمان الحصول على المعلومات، وهذه البلدان هي: الأردن، وتونس، والسودان، ولبنان، والمغرب، واليمن.⁸

شهدت غالبية البلدان العربية في السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً في الاحتجاجات السلمية والمظاهرات العنيفة وعنف الغوغاء واستخدام الشرطة القوة المفرطة في مواجهة الاحتجاجات.²



يؤثر الفساد في القطاع الخاص، فربح المؤسسات التجارية في المنطقة تقريباً أفادت بأن موظفاً في القطاع العام طلب منها رشوة مرة واحدة على الأقل. وعلى سبيل المثال، بلغت نسبة المؤسسات التجارية التي طلب منها موظف في القطاع العام تقديم رشوة مرة واحدة على الأقل 37 في المائة في العراق والمغرب، و65 في المائة في اليمن.⁹



لا تزال المنطقة العربية شديدة البعد عن إنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال وإساءة معاملتهم، إذ يتعرّض 82.8 في المائة من الأطفال للعقاب الجسديّ وأو الاعتداء النفسي من مقدّمي الرعاية لهم.³



العنف ضد النساء والفتيات

ينتشر العنف ضدّ النساء والفتيات على نطاق واسع، وتتعرّض 37 في المائة من النساء المعاشرات لعنف جسدي في مرحلة ما من حياتهن.⁴ وأكثر من نصف بلدان المنطقة لا يجرم العنف ضد المرأة.⁵ ولا تجرم أغلبية البلدان الاغتصاب في إطار الزواج.⁶

معدّل جرائم القتل المتعمّد

يقلُّ معدّل جرائم القتل المتعمّد في المنطقة عن المتوسط العالمي، ولكنه شديد التفاوت بين البلدان، وهو في أعلى مستوياته في جزر القمر والعراق وموريتانيا.¹⁰

تسجيل الولادات

بلغ تسجيل ولادات الأطفال دون سن الخامسة مستوى جيداً نسبياً في المنطقة. لكنّ المتوسط الإقليمي يخفي تبايناً كبيراً على صعيد مجموعات البلدان، إذ أن 54 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة غير مسجلين في البلدان الأقل نمواً¹¹.

الوفيات الناجمة عن المعارك

وصل عدد الوفيات الناجمة عن المعارك في المنطقة إلى أعلى معدلاته المسجلة في عام 2014، فتجاوز 97 ألفاً ليقارب ما نسبته 70 في المائة من المجموع العالمي. إلا أن العدد انخفض إلى النصف تقريباً في عام 2017، فناهز 42 ألفاً. وانخفض مرة أخرى إلى ما دون 30 ألفاً في عام 2018¹³.

واردات الأسلحة

تلقت المنطقة العربية، بين عامي 2014 و2018، حوالي 36 في المائة من الواردات العالمية للأسلحة الثقيلة، وهي النسبة الأعلى في العالم بعد آسيا وأوقيانوسيا. وخلال هذه الفترة، كان خمسة من أكبر عشرة مستوردين للأسلحة الثقيلة من بلدان المنطقة العربية (الإمارات العربية المتحدة، والجزائر، والعراق، ومصر، والمملكة العربية السعودية)¹⁴.

دفعت أزمات الاحتلال والصراع المديدة بأكثر من 14.9 مليون شخص إلى النزوح داخلياً في عام 2017. وبحلول منتصف عام 2018، بلغ عدد اللاجئين من البلدان العربية المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أكثر من 8.7 مليوناً، بقي ثلثهم في المنطقة العربية، إضافة إلى نحو 5.4 مليون لاجئ فلسطيني مسجلين لدى الأونروا¹².

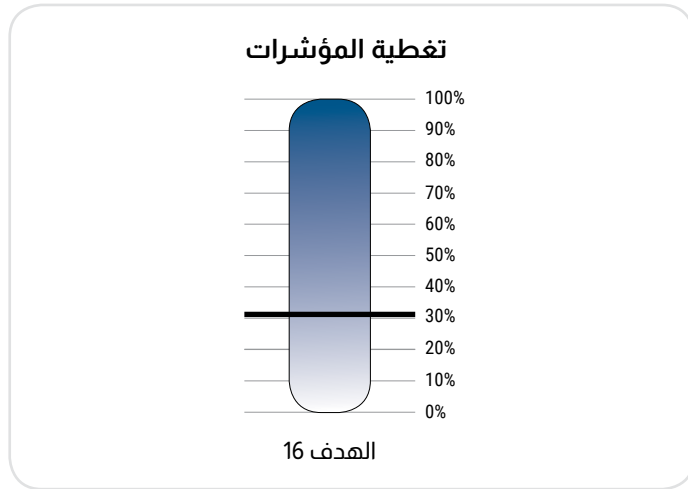


وقد بلغت نحو 6.2 في المائة في عام 2016، وتسجل أمريكا الشمالية ثاني أعلى نسبة لا تتجاوز 2.06 في المائة¹⁵.

تسجل المنطقة العربية أعلى نسبة مئوية في العالم للنفقات العسكرية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، **6.2% الناتج المحلي الإجمالي**

قياس الهدف 16 في المنطقة العربية وفقاً لإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة

تتوفر بيانات عن 7 من 23 مؤشراً، وعن 7 من 12 مقصداً للهدف 16¹⁶.



وتركز مؤشرات الهدف 16 على بُعد الأمن والسلامة الذي يشتمل عليه هذا الهدف، ولكن على حساب أبعاد أخرى، كإمكانية الوصول إلى العدالة، ومدى فعاليتها، وعدم التمييز، والانفتاح والشفافية. وتتعلق 9 مؤشرات من 23 مؤشراً مباشرةً بالأمن¹⁷. ويُقاس الفساد فقط من حيث الرشاوى في المعاملات التجارية، فلا تُعتبر في قياسه القضايا المتصلة بعمليات الشراء واستخدام الأموال العامة. كما لا تتناول المؤشرات بالتفصيل اللازم سيادة القانون، ولا نظام الضوابط والموازن الذي ينبغي اعتماده في مجالات كالمالية العامة، ولا سبل الحماية من سوء المعاملة وانتهاكات حقوق الإنسان.

ينطوي إنتاج البيانات المتعلقة بالهدف 16 وجمعها على تحد سياسي حاسم، لأن معظم مقاصد هذا الهدف ومؤشراته تدور حول العلاقة بين الدول والأفراد الذين تخدمهم. ويتطلب إنتاج البيانات وجمعها الوثوق في الإبلاغ وآليات مُحكّمة للإبلاغ والانتصاف، ويعتمد على توفر آليات رصد مستقلة وممتبنة، وعلى الالتزام السياسي بإنتاج بيانات شاملة ومفضّلة بالكامل حسب الجنس والدين والانتماء العرقي ووضع الإعاقة والموقع وحالة الهجرة والعمر، وغيرها من المعايير حسب السياق الوطني.

ولا تزال المنطقة تواجه نقصاً في بيانات حاسمة بشأن المقصدين 6-16 و7-16 حول إنشاء مؤسسات فاعلة وشفافة وخاضعة للمساءلة، وضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي؛ والمؤشر 16-3-1 المتعلق بإمكانية الوصول إلى آليات العدالة؛ والمؤشر 16-5-1 المتعلق بالفساد في القطاع العام؛ والمؤشر 16-10-1 المتعلق بالالتزام باحترام الحرية وحقوق الإنسان. وكل هذه المقاصد والمؤشرات أساسية لرصد التقدم في تعزيز الحوكمة الديمقراطية.

الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتعليم والمشاركة والعمل والتوسع العمراني (أهداف التنمية المستدامة 1، و3، و4، و5، و8، و11 وغيرها).

وفي حين يغطي المقصد 16-7 مفهوم المجتمعات الشاملة والعدالة، تستكمله مقاصد أهداف أخرى من أهداف التنمية المستدامة بمقاييس لهذه المجتمعات، كشمول الجميع في نُظُم

لا بدّ من اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في جمع البيانات الخاصة بجميع أهداف التنمية المستدامة، ويمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تؤدي دوراً مهماً في جمع البيانات، ولا سيما المتعلقة منها بالتمييز والتحرش. وفي دولة فلسطين، اتخذت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والجهاز المركزي للإحصاء خطوات مشجعة في هذا الاتجاه. فحسب مذكرة تفاهم بينهما، يمكن تبادل الآراء والتوجيه للتصدي للتحديات المرتبطة بالبيانات، ولا سيما المتصلة بالفئات الأكثر ضعفاً والمهمشين، فضلاً عن تنفيذ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

المصدر: OHCHR، 2018.

العوائق الرئيسية أمام إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات في المنطقة العربية

الفساد منتشر في جميع الدول العربية. ووفقاً لمؤشر مدركات الفساد لعام 2018، خمسة من أصل الأحد عشر بلداً التي سجلت أسوأ الدرجات عالمياً هي من المنطقة.

ويهدد الفساد التحوّل نحو التنمية المستدامة في القطاعين العام والخاص على السواء. وفي غياب الشفافية، ومع استئثار مصالح القلة بالأهمية، يتضاءل احتمال وضع سياسات تراعي مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية. كذلك يعرقل الوضع الراهن القدرة على تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

المصدر: Transparency International، 2018، 2019.

مؤشرات الحوكمة، بما في ذلك سيادة القانون، والمشاركة والمساءلة، وجودة الأنظمة، والاستقرار السياسي، وكفاءة الحكومة، والفساد¹⁸. واجتماع التحديات الهيكلية العميقة والمظالم السياسية والصراعات والاحتلال كفيل بتهديد النسيج الاجتماعي للمنطقة. ويعوق الفساد وضعف آليات المساءلة التحوّل نحو مجتمعات مزدهرة وشاملة للجميع، تجمع بين النمو المنصف والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. إضافة إلى أنّ ما يشوب المنطقة منذ عقود من قصور على مستوى حقوق الإنسان والحوكمة الديمقراطية يحد من قدرات الحكومات على الوفاء بالتزاماتها بشأن مختلف أهداف التنمية المستدامة، وعلى إحلال سلام مستدام.

يشتمل الهدف 16 بوضوح على القيم التي نصت عليها ديباجة خطة عام 2030 ومقدمتها، وعلى الرؤية التحويلية التي وضعتها. ويسلم هذا الهدف بالترابط بين السلام والعدالة والتنمية المستدامة. وفي تركيزه على الحوكمة، يضع الهدف 16 البعد السياسي للتنمية المستدامة في صدارة الجهود الرامية إلى تحقيق خطة عام 2030.

وتركّز مقاصد الهدف 16 على الحوكمة السليمة، واتخاذ القرارات على نحو شامل وتمثيلي، والمؤسسات الشفافة والخاضعة للمساءلة، وتمكين جميع أصحاب المصلحة، وتعزيز المجتمعات غير التمييزية الشاملة للجميع، واحترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان. فهذه ركائز يتكفل إرساؤها بإقامة المجتمعات السلمية. ويرتبط الهدف 16 بإمكانية الحصول على الخدمات والموارد، واستخدام الموارد الطبيعية وإدارتها، وعدم إهمال أحد، والمساواة بين الجنسين، والحدود الدنيا للحماية الاجتماعية والعمل اللائق، ووضع السياسات وخطط العمل لتحقيق التنمية المستدامة عموماً، وذلك من خلال وسائل كالتركيز على إقامة شراكات مع مجموعة كبيرة من الأطراف المتنوعة لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

وفي المنطقة العربية، يؤدي الافتقار إلى مؤسسات خاضعة للمساءلة وشفافة وفعالة، تضمن المساواة والعدالة، وتحافظ على السلام إلى تهديد خطة التنمية برمتها. ومقارنةً بالمناطق الأخرى، تسجّل المنطقة العربية ككل درجات منخفضة في

في ما يلي العوائق الرئيسية أمام تحقيق الهدف 16 في المنطقة العربية

عدم فعالية المؤسسات ومحدودية المساءلة



ما زالت غالبية البلدان العربية تواجه صعوبات في إنشاء مؤسسات فاعلة وشفافة وخاضعة للمساءلة تكون منفتحة ومتاحة. فالهيكل البيروقراطية التي عفا عليها الزمن والفساد المستشري والمحسوبية وديناميات المحاباة تعصف بالقطاع العام، ما يحول دون فعالية المؤسسات ويقوّض البيئة المؤاتية للمساءلة. وكثيراً ما تتخلل الثغرات الفصل بين السلطات المختلفة ما يحول دون ممارسة تلك السلطات لتأثيرها الكامل على الدوام. ويتجلى ذلك عندما يشكك المجتمع المدني في استقلالية السلطة القضائية، أو عندما يُعتبر أن التغييرات الدستورية تخدم القرارات السياسية.

ويرتبط ضعف المؤسسات ارتباطاً وثيقاً بضعف آليات المساءلة. فمن النادر أن تُخضع البرلمانات العربية الوزراء للمساءلة، كما أن دورها محدود في اعتماد الميزانيات العامة ورصد تنفيذها، ما يعكس ضعف دورها الرقابي وعدم قدرتها على مساءلة الجهات التنفيذية. ويتبين من انخفاض إقبال الناخبين، ولا سيما الشباب منهم، الشعور بالحرمان وتدني الثقة في الانتخابات كشكل أساسي للمشاركة السياسية وكسبيل لحفز التغيير السياسي. وتعود ملكية أغلبية وسائل الإعلام في المنطقة إلى الدولة، أو تحصل على تمويلها من شخصيات أو فئات سياسية، ما يحد من دورها في تعزيز ثقافة المساءلة.

ضعف سيادة القانون



بالرغم من التطورات الإيجابية، مثل اعتماد دساتير جديدة وإصلاحات دستورية وسياسات تركز على الحقوق، لا تزال المنطقة العربية متأخرة في دعم سيادة القانون، بل وتراجعت على هذا الصعيد خلال السنوات الأخيرة¹⁹. وقد وثقت عدّة منظمات وطنية ودولية حالات احتجاج تعسفي وتعذيب²⁰. ويشيع في المنطقة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة، فبات المتأثرون به يمثّلون، بالمتوسط في المنطقة، 50 في المائة من مجموع المحتجزين، وتصل نسبتهم إلى 70 في المائة في بعض البلدان، ما يسهم في تفشي اكتظاظ السجون²¹. كذلك، فإنّ القدرات الوطنية على ضمان العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان للجميع قاصرة بفعل القوانين التمييزية وقوانين الطوارئ وغياب القوانين التي تحمي الأفراد والجماعات من العنف والإيذاء والاستغلال، بمن فيهم المحتجزون والأطفال وكبار السن والعمّال المهاجرون والنساء.

تقلص الفضاء المدني



يعبّر الفضاء المدني عن مدى قدرة المواطنين على ممارسة الحقوق الأساسية في تكوين الجمعيات والتجمّع وحرية التعبير، وهو محدود في العديد من البلدان العربية. ويرى مراقبو المجتمع المدني الدوليون أنّ الفضاء المدني اليوم "مغلق" في تسعة بلدان عربية، و"مقموع" في ثمانية بلدان، و"معطل" في أربعة بلدان، و"مضيق عليه" في بلد واحد²². وفي السنوات الأخيرة، فرض عدد من البلدان قيوداً جديدة على المنظمات غير الحكومية، تشمل ضوابط أو تأخيرات تتعلق بالترخيص وحشد الموارد والتجمّع والنفوذ إلى الأماكن العامة²³. وتؤكد مجموعات المجتمع المدني أنّ قوانين وتشريعات مكافحة الإرهاب والجرائم السيبرانية للتعامل مع التشهير تزيد من تقييد حرية التعبير واستهداف الآراء الناقدة على الصعيد الوطني. وتعزز هذه النتائج الملاحظات والتوصيات المنبثقة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراضات الدورية الشاملة، وهيئات رصد المعاهدات والإجراءات الخاصة²⁴.

عدم إدراج حقوق الإنسان كما يلزم في الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية



تقع مسؤولية صون حقوق الإنسان على عاتق الدولة. وهذه الحقوق هي حجر الأساس لبناء مجتمعات شاملة للجميع وسلمية، ولذلك فمن الضروري أيضاً أن تركز على بنى أساسية اجتماعية وثقافية داعمة. ويتسع نطاق انتشار عدد من انتهاكات حقوق الإنسان كالعنف ضد النساء والأطفال، والتمييز ضد المهاجرين والعمّال المنزليين، والعقوبات الجسدية في المدارس. والقبول الاجتماعي لهذه الانتهاكات يعوق، في أحيان كثيرة، الجهود الرامية إلى إرساء آليات مؤسسية تتكفل بالعدالة والشمول، وإلى وضع السياسات اللازمة للتصدي لتلك الانتهاكات. وفي ما يتعرّض له الأشخاص ذوو الإعاقة أو المنتمون إلى بعض الأقليات من وصم دليل على أن المعايير الاجتماعية والسلوكية السائدة يمكنها أن تغلب على محاولات تعزيز الشمول والعدالة ذات الطابع الرسمي. وفي جميع أنحاء المنطقة، لم تُدرج حقوق الإنسان كما يجب في المناهج الدراسية ولا في معايير الحوكمة على الصعيدين المحلي والوطني.

عدم توعي الشمول في وضع السياسات



بالرغم من بعض التطوّرات في مراعاة المشاركة في عمليات صنع القرار، لا تزال الحوكمة المركزية هي السائدة، وتحافظ على نهج عمودي ينطلق من الأعلى إلى القاعدة في صنع السياسات. كما تواجه مراعاة المشاركة في وضع السياسات تحدياً إضافياً يتمثل في انتشار أعراف ثقافية تعزز الإقصاء. ولا تزال نسبة تمثيل المرأة في المناصب العامة تمثل المتوسط الإقليمي الأدنى في العالم، فنسبة النساء في المجالس التشريعية مثلاً لا تتجاوز 19 في المائة²⁵.

ويؤثّر إقصاء بعض الفئات من المناصب السياسية أو عملية صنع القرار في طبيعة التشريعات والسياسات ومدى شمولها لمصالح مختلف الفئات في المجتمع، ولا سيما الفقراء والعمّال والنساء والشباب والمحتجزون والأشخاص ذوو الإعاقة والأقليات العرقية والدينية وغيرهم. ويحدّ ذلك من اعتماد سياسات تركز على الحقوق، ويؤثر سلباً في قدرة الدولة على ضمان العدالة والمساواة أمام القانون.

في حين أقرّت بلدان عربية عدّة قوانين تنظّم الحصول على المعلومات، لا يزال على غالبيتها أن تفعل هذه القوانين في السياسات، أو أن تضع آليات لضمان التنفيذ ورصده²⁶. وهذا القصور في تفعيل يقوّض قدرة المجتمع المدني على تقييم أثر السياسات الإنمائية المتصلة بمختلف أهداف التنمية المستدامة.



الصراعات وحالات عدم الاستقرار الطويلة الأمد في المنطقة العربية

شهدت المنطقة عدداً من الحروب الأهلية منها أو بين الدول، التي خلّفت آثاراً مدمّرة على مكاسب التنمية. وتزداد التوترات القائمة بفعل تأثيرات خارجية واعتبارات جغرافية سياسية تحفّز الحروب بالوكالة. وفي حالات كثيرة، كان لهذه الصراعات والتوترات أثر سلبي غير مباشر على البلدان المجاورة، ما أدى إلى انتشار التسلح والتطرّف، وتزايد حدة الاستقطاب في المنطقة، وتغذية الصراعات العرقية والطائفية.

وننتج من هذه الصراعات وفاة وتشريد الملايين من الناس في جميع أنحاء المنطقة، ووقوع خسائر اقتصادية فادحة. وفي تصنيف عالمي للتكلفة الاقتصادية للعنف كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، أتت الجمهورية العربية السورية والعراق في المرتبتين الأولى والثانية على التوالي، تتبعهما عن كثب الصومال، وليبيا، واليمن²⁷.

وفي حين انخفض إجمالي واردات الأسلحة في مناطق أخرى (في الأمريكتين بنسبة 36 في المائة، وأوروبا بنسبة 13 في المائة، وآسيا وأوقيانوسيا بنسبة 6.7 في المائة، وأفريقيا بنسبة 6.5 في المائة)، ارتفع في المنطقة العربية بنسبة 78 في المائة بين عامي 2009 و2013، وعامي 2014 و2018²⁸. وتستنزف النفقات العسكرية والأمنية المتزايدة في جميع أنحاء المنطقة الميزانيات العامة من موارد قيمة ضرورية للتنمية. كما تترتب على الصراعات آثار ضارة أخرى لا مهرب منها، تشمل تزايد الاتجار بالبشر والتدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة.

وقوّضت الصراعات أيضاً، وبدرجة كبيرة، القدرة على تقديم الخدمات العامة وإمكانية الحصول عليها. فمعدّل الالتحاق بالمدارس في البلدان المتأثرة بالصراعات في انخفاض، وتسود نظرة إلى المؤسسات التعليمية بأنها غير فاعلة. وفي عام 2017، احتاج نحو 18.4 مليون طفل في سن الدراسة إلى المساعدة لمواصلة تعليمهم في سبعة بلدان تمرّ في أزمات (الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال ودولة فلسطين والعراق وليبيا واليمن)²⁹. ووُثقت عودة ظهور الأمراض البوائية، مثل الكوليرا، إضافةً إلى انتشار الجوع في البلدان التي تشهد صراعات وتلك التي لا تشهدا على حد سواء.



استمرار الاحتلال الإسرائيلي

تشهد المنطقة العربية احتلالاً هو الأطول في التاريخ الحديث. لقد تسبب الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين بوضع تحديات كبيرة أمام التنمية، وبانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، وبخسائر في الأرواح بلغت الآلاف. وتمثّل بعض سياسات إسرائيل وممارساتها وإجراءاتها، كضم الأراضي وبناء المستوطنات، انتهاكاً للقانون الدولي، كما أنها تحد من قدرة المؤسسات الفلسطينية على تزويد السكان بالخدمات الكافية والجيدة.

وفي كثير من الأحيان يعاني المدنيون الفلسطينيون من استخدام القوات العسكرية والأمنية الإسرائيلية المفرط وغير المتناسب للقوة. فبين عامي 2014 و2019، مثلاً، أصيب نتيجة للصراع المباشر 14,466 طفلاً فلسطينياً بجروح، وقُتل 720 طفلاً آخر³⁰. ويتعرّض معتقلون، من بينهم أطفال، للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، خاصة أثناء التوقيف والاستجواب. كذلك يولّد هدم المنازل والإخلاء القسري في الضفة الغربية، ولا سيما القدس الشرقية، بيئة قهرية تضاهي التشريد القسري، إذ لا يبقى خيار أمام الفلسطينيين سوى الرحيل. وبين عامي 2009 و2018، شُرّد نحو 9,000 فلسطيني (من بينهم 4,697 طفلاً) بسبب هدم المنازل³¹. ففي الاستيلاء على الأراضي وضمّها، والقيود المفروضة على قدرة الفلسطينيين على بناء المنازل والمباني وعلى التنقل، انتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني.

من شأن اعتماد نهج الحكومة المفتوحة أن يدعم قدرة البلدان العربية على تعزيز الشفافية والمساءلة وإشراك المواطنين في صنع القرارات الحكومية وتقديم الخدمات على نحو يركز على المواطنين. وتتميّز الحكومة المفتوحة بفعاليتها وكفاءتها في أداء واجباتها، وبأنشطتها الشفافة التي تستجيب لاحتياجات مواطنيها. وتقدر حكومة كهذه مشاركة المواطنين وخبرتهم ومعرفتهم عند اتخاذ القرارات. والحكومة المفتوحة هي أيضاً حكومة تتوخى الشمول وتتيح خدماتها لجميع المواطنين.

المصدر: ESCWA, 2018a.

لا تزال المنطقة العربية هي الأخطر بالنسبة إلى الصحافيين، إذ قُتل 191 صحافياً بين عامي 2012 و2016، أي 36 في المائة من إجمالي حالات قتل الصحافيين حول العالم خلال تلك الفترة.

وفي أجزاء من المنطقة العربية، جرى استغلال المخاطر المتزايدة جراء انتشار الجماعات المتطرّفة العنيفة والصراعات لتبرير ازدياد عمليّات الاعتقال والاحتجاز الواسعة النطاق، والإغلاق القسري لدور الإعلام، وفصل الصحافيين الناقدين، ومداومة نقابات الصحافيين، وطردهم الصحافيين الأجانب.

المصدر: UNESCO, 2016.

أكدت مسوح وطنية عدّة تزايداً مقلماً في انتشار العنف ضد الأطفال في البلدان العربية وتلك المجاورة لها. فتبيّن أنّ من بين مجموع الأطفال المشمولين بهذه المسوح، البالغ عددهم 85 مليوناً (تتراوح أعمارهم بين سنتين و14 سنة)، تعرّض نحو 71 مليون طفل (84 في المائة) لنوع من أنواع التأديب العنيف في الأيام الثلاثين السابقة للمسح، و68 مليون طفل (80 في المائة) لاعتداء نفسي، و60 مليون طفل (70 في المائة) لعقوبة جسدية، ونحو 27 مليون طفل (31 في المائة) لعقوبة جسدية شديدة. ويلقي التحليل الضوء على ترابط بين ارتفاع معدّل انتشار الممارسات العنيفة المستخدمة في تأديب الأطفال وبين القبول الواسع النطاق للعنف العائلي وتبريره في المنطقة.

المصدر: UNICEF, 2019.

حتى منتصف عام 2018، كان 5,781 فلسطينياً محتجزين في السجون الإسرائيلية (من بينهم 270 طفلاً و65 امرأة). ومن بين هؤلاء 456 محتجزاً إدارياً من دون تهمة أو محاكمة.

المصدر: ADDAMEER, 2018.

شهدت المنطقة، في السنوات الأخيرة، موجات عديدة من الاضطرابات السياسية على الصعيد الوطني. فاندلعت احتجاجات في بلدان كثيرة، واستمر بعضها لفترة لا يستهان بها. والشواغل الأساسية التي كثيراً ما يفيد المحتجون بأنها دفعتهم إلى التحرك هي عدم المساواة والظلم الاجتماعي وأشكال الحكم غير الديمقراطية والفساد وانتشار الفقر والبطالة.

عرضة للإهمال

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتؤخر للأسف المنطقة عن تحقيق الهدف 16.

ولا يزال الشعب الفلسطيني يواجه المصاعب الاقتصادية، وانعدام الأمن، والعنف والموت نتيجة للاحتلال الإسرائيلي. فيهدد الاحتلال جميع جوانب الحياة وجميع أبعاد التنمية. ويحذر الفلسطينيون خطر التأخر عن مسيرة التنمية في حال عدم التوصل إلى سلام وعدالة مستدامين³³.

بالنظر إلى الطابع العابر للحدود لقضايا السلام والحوكمة، يعرض الإخفاق في تحقيق الهدف 16 المنطقة ككل للتأخر عن المسيرة العالمية نحو التنمية المستدامة، إذ يتأثر الجميع بغياب السلام وضعف مؤسسات الدولة التمثيلية، وتتفاقم نتيجتهما أوجه الضعف القائمة.

وتؤدي عدم قدرة الدولة على ضمان سيادة القانون وإتاحة العدالة للجميع، في جميع الأماكن وطوال الوقت، إلى زيادة تعرض جميع الأفراد للمخاطر. غير أن الأفراد، كما الجماعات، الذين يتعرضون للتمييز على أساس هويتهم أو وضعهم يواجهون قيوداً إضافية أو متداخلة على مشاركتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهم، بصورة خاصة، شديداً يتعرضون للمخاطر. وتشمل هذه الفئات الفقراء والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات العرقية والدينية، وعديمي الجنسية أو اللاجئيين والعمال المهاجرين وغيرهم. ومن الصعب تحديد أوجه ضعفهم في غياب بيانات مفصلة بالكامل، وتسجيل مدني تام.

وتفتقر المرأة في جميع أنحاء المنطقة إلى المواطنة الكاملة وتواجه تحديات أكبر في الوصول إلى العدالة. ويرتبط ذلك على وجه الخصوص بالوصول إلى العدالة في مسائل الجنسية والطلاق وحضانة الأطفال وحيازة الأراضي والعنف على أساس الجنس والقيود المفروضة على التنقل³². وحتى عندما توجد قوانين لحماية المرأة، قد لا يجري إنفاذها، لأسباب منها عدم توفر آليات تتكفل بالإنفاذ. وتهمش هذه المظالم المرأة في المجالات

عندما يشهد الأطفال صراعاً، يمضون حياتهم وهم يتعاملون مع ما يولده ذلك من صدمة، وقد لا يتمكنون أبداً من اللحاق بأقرانهم. والأطفال الذين يفقدون أحد الوالدين أو كليهما، والذين يُتركون خارج المدرسة ولا يُسجلون، يكافحون باستمرار للتغلب على قيود تُفرض عليهم في سن مبكرة للغاية.

الأطفال غير المسجلين مصدر قلق بالغ. ففي عام 2017، مثلاً، كان 83 في المائة من اللاجئيين السوريين في لبنان دون سن الخامسة غير مسجلين. وعلى المنطقة اليوم أن تتعامل مع قضية الأطفال المولودين تحت حكم ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية الذين أعطوا وثائق صادرة عنه. وإضافة إلى عدم وضوح وضع هؤلاء الأطفال، قد يكونون قد تعرضوا للعنف والوحشية، ما يتطلب رعاية متكاملة خاصة وطويلة الأمد.

المصدر: UNHCR, UNICEF, and WFP, 2017.

ما العمل لتسريع التقدم في تحقيق الهدف 16

1. تكثيف الجهود لبناء مؤسسات فاعلة وشفافة وخاضعة للمساءلة:

- تعزيز فصل السلطات، ولا سيما بين السلطة القضائية والسلطتين التشريعية والتنفيذية.
- تفعيل الرقابة البرلمانية، بما في ذلك من خلال التعجيل بعمليات استعراض الميزانيات والموافقة عليها، وضمان تخصيص الموارد والحصول على المعلومات التي تمكن البرلمانات من العمل بفعالية.
- وضع تشريعات للحد من الفساد والمحسوبية، والاستناد إلى الجدارة في المؤسسات والأشغال العامة.
- تفعيل الرقابة البرلمانية، بما في ذلك من خلال التعجيل بعمليات استعراض الميزانيات والموافقة عليها، وضمان

- وضع آليات داخلية وخارجية لمراجعة الحسابات والرقابة، وتعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة والمجالس الاقتصادية والاجتماعية.
- استخدام التكنولوجيا لتعزيز الحكومة المفتوحة، واعتماد نهج تشاركية أكثر فعالية في الحكم، والحد من الفساد، وتقييم أثر السياسات.
- رفع القيود المفروضة على عمل المجتمع المدني، بما في ذلك ما يتعلّق بالترخيص والتجمّع وحشد الموارد.
- استحداث ضمانات دستورية أو آليات أخرى ضرورية لحماية الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات في مختلف أوساط المجتمع المدني، بما في ذلك وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية.

2. دعم سيادة القانون ومكافحة الفساد وتشجيع الحريات المدنية:

- تبني استراتيجيات ملموسة لمكافحة الفساد واعتماد نُظْم قوية من الضوابط والموازن.
- ضمان عمل المؤسسات القضائية والتشريعية على نحو مستقل.
- إلغاء القوانين التمييزية واستحداث قوانين ضدّ التمييز لضمان المساواة في الحقوق للجميع أمام القانون، بغض النظر عن الجنس أو الأصل العرقي أو حالة الإعاقة أو وضع الهجرة أو غير ذلك من الخصائص.
- سن قوانين لمكافحة جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف العائلي، والعنف في مكان العمل، والعنف ضد الأطفال، والعنف ضد العمّال المنزليين، والعنف في السجون وأماكن الاحتجاز، أو إنفاذ القوانين القائمة لهذه الغاية.
- تسير عمل المؤسسات الشعبية والمستقلة لحقوق الإنسان، بما في ذلك على المستويات المحلية.
- تشجيع المشاركة على قدم المساواة لجميع الفئات الاجتماعية، بما فيها النساء والشباب والأقليات، في صنع القرار على الصعيدين المحلي والوطني.

3. دعم سيادة القانون ومكافحة الفساد وتشجيع الحريات المدنية:

- اعتماد قوانين للوصول إلى المعلومات و/أو تفعيلها من خلال سياسات فاعلة وخاضعة للرصد.
- إصلاح الأجهزة الأمنية لتعزيز الشفافية واحترام حقوق الإنسان، والتقيّد بالضمانات الدستورية للحقوق والحريات، مع ما يصاحب ذلك من آليات رقابة.
- ضمان اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في جمع البيانات بوجه عام، وتحسين جمع البيانات لجميع مؤشرات الهدف 16، وتحسين عملية تحديد الفئات المعرضة للمخاطر والمهمشة على نحو منهجي.

4. دعم جميع الجهود الرامية إلى تعميم حقوق الإنسان بوصفها قيماً اجتماعية:

- تعزيز الحوار والتعاون على المستوى الإقليمي لتحقيق الهدف 16 نظراً إلى الطابع العابر للحدود للصراع وأوجه التشابه بين العوائق الهيكلية، بما في ذلك ضعف سيادة القانون، وعدم فعالية المؤسسات، ومحدودية المساءلة، وغيرها من التحديات التي توجع السخط الاجتماعي.

5. تكثيف الجهود الرامية إلى تخفيف حدّة الصراعات ومعالجة أسبابها الجذرية:

6. ضمان الأعمال الكامل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك حق اللاجئين الفلسطينيين:

- تحقيق السلام المستدام، وإنهاء احتلال يهدد رفاه الناس الذين يعيشون تحت وطأته، والالتزام الكامل بالقانون الدولي.

3. توسيع الفضاء المدني وتشجيع منظمات المجتمع المدني وتبني ثقافة مدنية ملتزمة وناضحة بالحياة؛ ومن الضروري أن تمتلك مجموعات المجتمع المدني القدرة على العمل كشركاء في تحقيق خطة عام 2030 ومساءلة الدولة عن التقدّم:

مقاصد الهدف 16 ومؤشراته في المنطقة العربية

المقصد

1-16

الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان

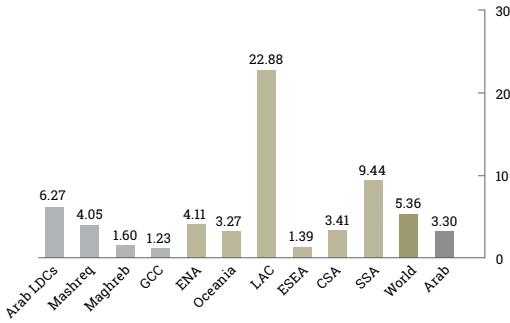
المؤشر

1-1-16

عدد ضحايا القتل العمد لكل 100,000 نسمة، بحسب العمر ونوع الجنس

البيانات

الشكل 1 عدد ضحايا القتل العمد لكل 100,000 نسمة



ملاحظة: تُرَجَّح جميع المتوسطات بحسب عدد السكان، بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قِماً بيانية سُجِّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية (2010)، تونس والكويت ومصر (2012)، اليمن (2013)، البحرين والعراق وعمان وقطر (2014)، الإمارات العربية المتحدة والجزائر وجزر القمر وجيبوتي والصومال وليبيا والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا (2015)، الأردن ولبنان ودولة فلسطين (2016) ووفقاً لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (United Nations Statistics Division, 2019). إن هذا المؤشر لا يشمل حالات القتل المتصلة مباشرة بالحروب/الصراعات وغيرها من حالات القتل التي ترقى إلى مستوى جرائم الحرب.

2-1-16

الوفيات المتصلة بالنزاعات لكل 100,000 نسمة، بحسب العمر والجنس والسبب

لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

3-1-16

نسبة السكان الذين تعرّضوا للعنف البدني أو النفسي أو الجنسي خلال الاثني عشر شهراً السابقة

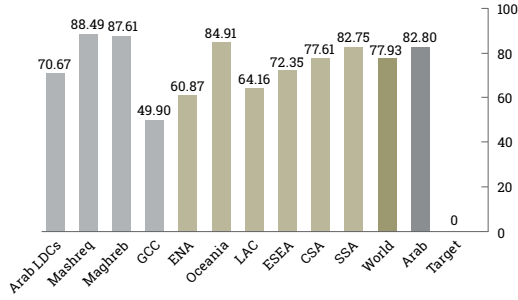
لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

4-1-16

نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند تجوالهم على الأقدام بمفردهم في أنحاء المنطقة التي يعيشون فيها

لم تُستوفَ المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

الشكل 2 نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و14 سنة والذين تعرّضوا لأي عقاب بدني و/أو اعتداء نفسي من جانب مقدّمي الرعاية في الشهر السابق (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُرّجح جميع المتوسطات حسب عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و14 سنة، بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: لبنان (2009)، العراق (2011)، الأردن وتونس وقطر (2012)، الجزائر واليمن (2013)، السودان ودولة فلسطين ومصر (2014)، موريتانيا (2015).

1-2-16

نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و17 سنة والذين تعرّضوا لأي عقاب بدني و/أو اعتداء نفسي من جانب مقدّمي الرعاية في الشهر السابق

2-16

إنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم

2-2-16

عدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل 100,000 نسمة، بحسب الجنس والعمر وشكل الاستغلال

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

3-2-16

نسبة الشباب والشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 سنة و29 سنة الذين تعرّضوا للعنف الجنسي قبل سنّ الثامنة عشرة

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

1-3-16

نسبة ضحايا العنف خلال الاثني عشر شهراً السابقة الذين أبلغوا عمّا تعرّضوا له من إيذاء إلى السلطات المختصة أو غيرها من آليات تسوية النزاعات المعترف بها رسمياً

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

3-16

تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة

2-3-16

المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة من مجموع السجناء

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

1-4-16

القيمة الإجمالية للتدفّقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة (بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة)

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

4-16

الحد بقدر كبير من التدفّقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادة تأهيلها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام 2030

2-4-16

نسبة الأسلحة المضبوطة أو المعثور عليها أو المسلّمة التي تحرّرت سلطة مختصة عن مصدرها غير المشروع/ظروفها أو تبيّنت من ذلك، تمشياً مع الصكوك الدولية

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

5-16

الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما

1-5-16

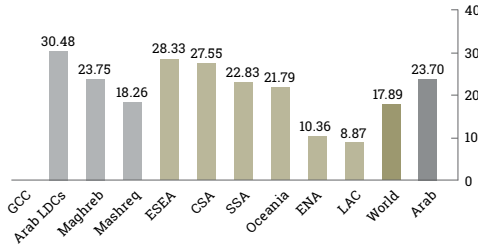
نسبة الأشخاص الذين اتّصلوا مرّة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفَعوا رشوة لمسؤول حكومي، أو طلب منهم أولئك المسؤولين الحكوميين دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهراً السابقة

لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتّوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

2-5-16

نسبة الأعمال التجارية التي اتّصلت مرّة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفَعَت رشوة إلى مسؤول حكومي أو طلب منها أولئك المسؤولون الحكوميين دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهراً السابقة

الشكل 3 عدد/نسبة الشركات التي طلب منها مرّة واحدة على الأقل دفع رشوة (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: المجاميع العالمية والإقليمية ودون الإقليمية هي متوسطات بسيطة لقيم البلدان. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: العراق (2011)، الأردن وتونس وجيبوتي ودولة فلسطين ولبنان والمغرب واليمن (2013)، السودان وموريتانيا (2014)، مصر (2016).

6-16

إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات

1-6-16

النفقات الحكومية الرئيسية كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة، بحسب القطاع (أو بحسب رموز الميزانية أو ما شابه)

لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتّوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

2-6-16

نسبة السكان الراضين عن تجربتهم الأخيرة في الاستفادة من الخدمات العامة

لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتّوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

7-16

ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات

1-7-16

نسبة الوظائف (بحسب العمر، والجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات السكانية) في المؤسسات العامة (الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية، والخدمة العامة، والسلطة القضائية) مقارنة بمستويات التوزيع على الصعيد الوطني

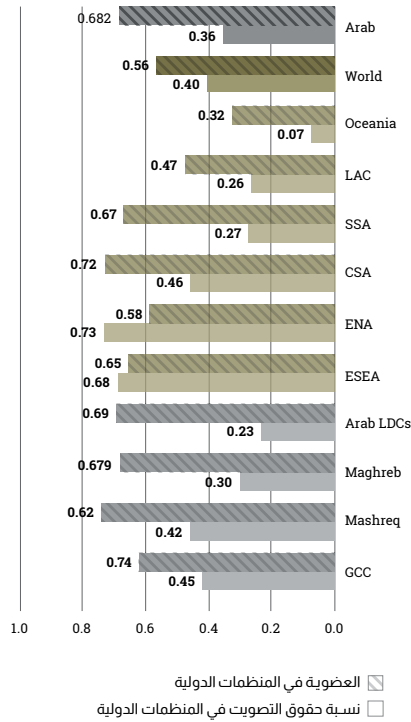
لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتّوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

2-7-16

نسبة السكان الذين يعتقدون أن صنع القرار عملية شاملة للجميع وملمية للاحتياجات، بحسب الجنس والعمر والإعاقة والفئة السكانية

لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتّوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

الشكل 4 العضوية في المنظمات الدولية ونسبة حقوق التصويت فيها (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: يُصوّر هذان المؤشران الفرعيان للمؤشر 1-8-16 ويُخَل كل منهما على حدة لاختلاف نطاقهما ووحدة كلٍّ منهما، ولأن كلا منهما يمثل مفهوماً يختلف في موضوعه عن الآخر. ومقياس المؤشر الفرعي الأول هو متوسط حسابي بسيط لسبعة متغيرات وهمية يمثل كل منها منظمة دولية، وتُسجَل قيمة 1 إذا كان البلد عضواً فيها، و0 إن لم يكن كذلك. ومقياس المؤشر الفرعي الثاني هو متوسط حسابي بسيط لسبعة متغيرات تبين القوة التصويتية للبلدان في كل من المنظمات الدولية السبع. كما تُسبب في مصادر البيانات أو نُقل عنها، وكما هو مبين في المرفق. والمجاميع العالمية والإقليمية ودون الإقليمية لكل من المؤشرين المستحدثين هي متوسطات بسيطة لقيم البلدان، وبالتالي تمثل، على التوالي، متوسط نسبة العضوية في المنظمات الدولية لكل منطقة ومتوسط حقوق التصويت. وتشمل المجاميع الإقليمية للمنطقة العربية لهذين المؤشرين قيماً بيانية لجميع البلدان سُجّلت في عام 2017.

1-8-16

نسبة عضوية البلدان النامية في المنظمات الدولية وحقوقها في التصويت في تلك المنظمات

8-16

توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية

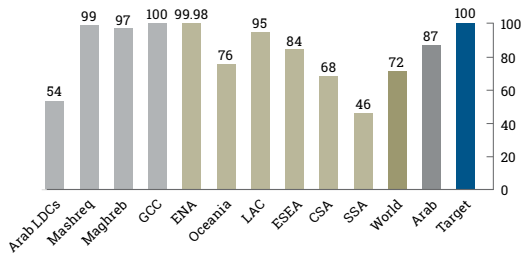
1-9-16

نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سُجّلت ولاداتهم في قيد السجل المدني، بحسب العمر

9-16

توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام 2030

الشكل 5 نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سُجّلت ولاداتهم في قيد السجل المدني (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُرَجَّح جميع المتوسطات حسب عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة وأربع سنوات (أي دون سن الخامسة)، بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: لبنان (2009)، العراق والمغرب (2011)، الأردن والإمارات العربية المتحدة وتونس وجزر القمر (2012)، الجزائر واليمن (2013)، السودان ودولة فلسطين ومصر (2014)، قطر وموريتانيا (2015).

10-16

كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية

1-10-16

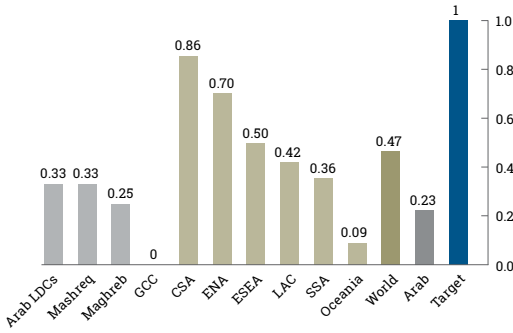
عدد ما تمّ التحقق منه من حالات القتل، والاختطاف، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب للصحفيين والعمالين في الوسط الإعلامي المرتبطين بهم والنقابيين والمدافعين عن حقوق الإنسان خلال الاثني عشر شهراً الماضية

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

2-10-16

عدد البلدان التي تعتمد وتطبق ضمانات دستورية و/أو تشريعية و/أو سياسية لإطلاع الجمهور على المعلومات

الشكل 6 عدد البلدان التي تعتمد وتطبق ضمانات دستورية و/أو تشريعية و/أو سياسية لإطلاع الجمهور على المعلومات



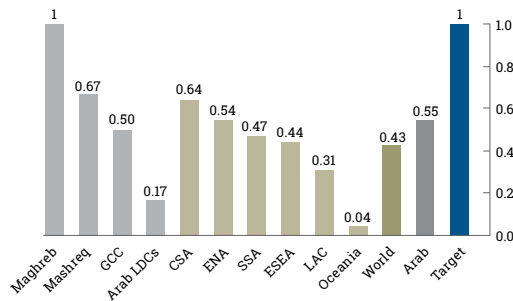
ملاحظة: المجاميع العالمية والإقليمية ودون الإقليمية هي متوسطات بسيطة لقيم البلدان، تمثل نسبة البلدان الممتثلة في العالم أو في منطقة أو منطقة دون إقليمية معينة، ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيمة بيانات سُجّلت في عام 2018 لجميع البلدان.

1-أ-16

تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة

1-أ-16

وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس



ملاحظة: استُحدث متغيّر وهمي تتراوح قيمته بين صفر وواحد من المجموعتين المحفوظتين لهذا المؤشر (الاطلاع على المرفق لمزيد من المعلومات)، والمجاميع العالمية والإقليمية ودون الإقليمية للمتغيّر الوهمي المستحدث هي المتوسطات البسيطة لقيم البلدان، نظراً إلى أنه مؤشر على مستوى الدولة، وبالتالي تمثل المجاميع نسبة البلدان الممتثلة في العالم أو في منطقة أو منطقة دون إقليمية معينة، ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيمة بيانات سُجّلت في عام 2017 لجميع البلدان.

16-ب

تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة وإنفاذها

1-ب-16

نسبة السكان الذين أُبلغوا عن تعرّضهم شخصياً لممارسات تمييزية أو تعرّش خلال الاثني عشر شهراً السابقة لأسباب يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان التمييز على أساسها

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

ملاحظة: وسط وجنوب آسيا (CSA)؛ شرقي وجنوب شرقي آسيا (ESEA)؛ أوروبا وأمريكا الشمالية (ENA)؛ دول مجلس التعاون الخليجي (GCC)؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)؛ البلدان العربية الأقل نمواً (Arab LDCs)؛ أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا (Oceania)؛ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA).

تستند جميع الأرقام إلى قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة (United Nations Statistics Division, 2018).

الحواشي

1. تحليلات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من World Bank, 2018.
2. تحليلات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من ACLED, 2019.
3. حسابات الإسكوا، انظر الشكل 2.
4. WHO, 2013.
5. UN Women Regional Office for the Arab States and North Africa, 2018.
6. ESCWA, 2017.
7. بالاستناد إلى بيانات من UNODC, 2017.
8. للمزيد من التفاصيل، الاطلاع على الرسوم البيانية للبلدان المرفقة بهذا التقرير.
9. حسابات الإسكوا، انظر الشكل 3.
10. المرجع نفسه، الشكل 1.
11. المرجع نفسه، الشكل 4.
12. Internal Displacement Monitoring Centre, 2018; UNHCR, 2018; UNRWA, 2018.
13. دولة فلسطين غير مشمولة في هذه الحسابات. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مجموعة بيانات برنامج جامعة أوبسالا للبيانات عن الوفيات الناجمة عن المعارك، المتوفرة على الرابط <https://ucdp.uu.se/downloads/index.html#battlerelated>. Petterson and others, 2019.
14. Wezeman and others, 2019 وحسابات الإسكوا بالاستناد إلى SIPRI, 2019.
15. حسابات الإسكوا، بالاستناد إلى بيانات الناتج المحلي الإجمالي من World Bank and SIPRI, 2018.
16. وفقاً للمنهجية المستخدمة في هذا التقرير.
17. Praia City Group on Governance Statistics, 2019.
18. تحليلات الإسكوا بالاستناد إلى حسابات باستخدام بيانات من World Bank, 2018.
19. المرجع نفسه، الاطلاع أيضاً على Amnesty International, 2018.
20. الاطلاع مثلاً على Amnesty International, 2018; OHCHR, 2017.
21. UNODC and the League of Arab States, 2016.
22. CIVICUS, 2019.
23. ANND, 2018.
24. OHCHR, 2019.
25. بالاستناد إلى بيانات من Inter-Parliamentary Union, 2019. مجموعات بلدان المنطقة حسب الاتحاد البرلماني الدولي متوفرة على الرابط <http://archive.ipu.org/wmn-e/new-groups.pdf>.
26. Shuqeir, 2018.
27. Institute for Economics and Peace, 2019.
28. Wezeman and others, 2019 وحسابات الإسكوا بالاستناد إلى SIPRI, 2019.
29. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى OCHA, 2018b.
30. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى OCHA, 2018a.
31. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى OCHA, 2018c.
32. ESCWA, 2017.
33. ESCWA, 2018b.

- ACLED (Armed Conflict Location and Event Data Project) (2019). "ACLED Data". www.acleddata.com/data/.
- ADDAMEER (Prisoner Support and Human Rights Association) (2018). "Statistics—Addameer". www.addameer.org/statistics.
- Amnesty International (2018). "Middle East and North Africa—Review in 2018". www.amnesty.org/en/countries/middle-east-and-north-africa/report-middle-east-and-north-africa/.
- ANND (Arab NGO Network for Development) and National Endowment for Democracy (2018). *Civic Space in the Arab World—Regional Report*. Arabic version. <http://www.civicspace.annd.org/data/banner/pdf/1.pdf>.
- CIVICUS (2019). "World Map—Tracking Conditions for Citizen Action". <https://monitor.civicus.org/>.
- ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia) (2017). "The State of Gender Justice in the Arab Region". www.unescwa.org/publications/state-gender-justice-arab-region.
- (2018a). "Fostering Open Government in the Arab Region". www.unescwa.org/publications/fostering-open-government-arab-region.
- (2018b). "Support for the Palestinian People: Impact of the Israeli Occupation and Practices". Thirtieth session, Beirut, 25–28 June. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/1800228.pdf.
- Institute for Economics and Peace (2019). "Global Peace Index—Measuring Peace in a Complex World". Sydney. <http://visionofhumanity.org/app/uploads/2019/07/GPI-2019web.pdf>.
- Inter-Parliamentary Union (2019). "Women in Parliaments: World and Regional Averages". <http://archive.ipu.org/wmn-e/world.htm>.
- Internal Displacement Monitoring Centre (2018). "Global Internal Displacement Database". www.internal-displacement.org/database/displacement-data.
- OCHA (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs) (2018a). "Data on Casualties—Occupied Palestinian Territory". (2018). www.ochaopt.org/data/casualties.
- (2018b). "Global Humanitarian Overview 2018". <https://interactive.unocha.org/publication/globalhumanitarianoverview/>.
- (2018c). "West Bank: Demolition and Displacement Trend Analysis". <https://app.powerbi.com/view?eyJrJoiOGFIMmRhYjgtYmMxMC00YTtYyLtg3ZmEtZGY1ZDExODk5ZDU5IiwidC16IjBmOWUzNWRLTU0NGYtNGY2MC1iZGNjLTViYTQxNmU2ZGM3MCIslmMiOjh9>.
- OHCHR (Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights) (2017). "UN Human Rights in the Field: Middle East and North Africa". In *the United Nations Human Rights Report 2017*, pp. 291–310. www2.ohchr.org/english/OHCHRreport2017/allegati/14_Middle_East_and_North_Africa_2017.pdf.
- (2018). "United Nations Human Rights Report 2018". www.ohchr.org/Documents/Publications/OHCHRreport2018.pdf.
- (2019). "Universal Human Rights Index". Accessed on 19 November 2019. <https://uhri.ohchr.org/en/>.
- Pettersson, Therese, Stina Högladh, and Magnus Öberg (2019). "Organized violence, 1989–2018 and peace agreements". *Journal of Peace Research* 56(4). <https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/0022343319856046>.
- Praia City Group on Governance Statistics (2019). "Handbook on Governance Statistics". http://ine.cv/praiagroup/handbook/Handbook_on_GovernanceStatistics-Draft_for_global_consultation.pdf.
- Shuqeir, Yahya (2018). "Access to Information in the Arab World—Focusing on Jordan, Tunisia and Yemen". Arab Reporters for Investigative Journalism and the Friedrich Naumann Foundation for Freedom. <https://mena.fnst.org/sites/default/files/uploads/2018/12/27/policypaperaccesstoinformationintheArabworlden.pdf>.
- SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute) (2018). "SIPRI Military Expenditure Database". www.sipri.org/databases/milex.
- (2019). "SIPRI Arms Transfers Database". www.sipri.org/databases/armstransfers.
- Transparency International (2018). "Corruption Perceptions Index 2018". www.transparency.org/cpi2018.
- (2019). "Middle East and North Africa: Corruption Continued as Institutions and Political Rights Weaken". www.transparency.org/news/feature/regional-analysis-MENA.
- UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women) Regional Office for the Arab States and North Africa (2018). "Facts and Figures: Ending Violence against Women and Girls".
- UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization) (2016). "Trends in the Safety of Journalists". <https://en.unesco.org/world-media-trends-2017/trends-safety-journalists>.
- UNHCR (Office of the United Nations High Commissioner for Refugees) (2018). "UNHCR Population Statistics". <http://popstats.unhcr.org/en/overview>.
- UNHCR (Office of the United Nations High Commissioner for Refugees), UNICEF (United Nations Children's Fund), and WFP (World Food Programme) (2017). "Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon". <https://data2.unhcr.org/en/documents/download/61312>.
- UNICEF (United Nations' Children's Fund) Regional Office for the Middle East and North Africa (2019). "Violent Discipline in the Middle East and North Africa Region". www.unicef.org/mena/reports/violent-discipline-middle-east-and-north-africa-region.
- United Nations Population Division (2017). "World Population Prospects". 2017. <https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/>.
- United Nations Statistics Division (2018). "Global SDG Indicators Database". <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.
- (2019a). "Global SDG Indicators Database". 2019. <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.
- (2019b). "SDG Indicators Metadata Repository" (2019). <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/>.
- UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime) (2017). "Statistics and Data—Unsentenced Detainees". <https://dataunodc.un.org/crime/unsentenced-detainees>.
- UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime), and the League of Arab States (2016). "Regional Programme for the Arab States (2016–2021)".
- UNRWA (United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East) (2018). "UNRWA in figures 2018". https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/unrwa_in_figures_2018_eng_v1_31_1_2019_final.pdf.
- Wezeman, Pieter D., and others (2019). "Trends in International Arms Transfers, 2018". SIPRI Fact Sheet. www.sipri.org/sites/default/files/2019-03/fs_1903_at_2018.pdf.
- WHO (World Health Organization) (2013). "Global and Regional Estimates of Violence Against Women: Prevalence and Health Effects of Intimate Partner Violence and Non-Partner Sexual Violence". <https://apps.who.int/iris/handle/10665/85239>.
- World Bank (2018). "Worldwide Governance Indicators—DataBank". <https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators>.



الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

يتطلب التحوّل الجذري الذي تدعو إليه خطة عام 2030 تضامناً وتكاملاً بين البلدان، ويلقي على كاهل الدول مسؤوليات مشتركة وبدرجات متفاوتة. فوسائل تنفيذ خطة عام 2030 لا تحددها الظروف التي يتفرد بها كل بلد فحسب، وتحيط مقاصد الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة بمواضع التركيز التي تتناولها خطة عمل أديس أبابا، الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وتفرض هذه المقاصد أطراً وديناميات عالمية تنظم تدفق وإدارة الموارد المالية والاقتصادية والطبيعية، وتحدد إيقاع حراك الأفراد، وتوجّه سبل تبادل المعارف والقدرات ونقلها.

وتواجه البلدان العربية تحديات جساماً في حشد وسائل التنفيذ على الصعيد الوطني، ولا تزال الهياكل الاقتصادية العالمية غير داعمة، إذ ترسخ عدم المساواة داخل البلدان والمناطق وفي ما بينها، ولا تزال المساعدات الدولية وجهود نقل المعارف والخبرات دون التوقعات والاحتياجات. وللمنطلقات الإقليمية أهمية حاسمة أيضاً، فهي إما تيسّر أو تعوق قدرة البلدان على تحريك الإرادة السياسية، وحشد الخبرات، وتعبئة الموارد اللازمة لمعالجة الأولويات العابرة للحدود. والأولويات في المنطقة العربية لا لبس فيها تشمل الأمن المائي، والأمن الغذائي، وتغيّر المناخ، والسلام. ولا يزال على البلدان العربية أن تعقد الإرادة السياسية لتعزيز التكامل الإقليمي في مختلف أبعاد التنمية المستدامة، والمضي على مسار تنفيذ خطة عام 2030.

وقائع

الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي

تتفاوت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة بالنفط. ففي عام 2017، بلغت النسبة مثلاً، 2.95 في المائة في العراق و4.86 في المائة في قطر، مقابل 21.82 في المائة في المغرب و21.92 في المائة في تونس¹.

دولار وارد
=
1.5 دولار خارج

سدّت بلدان المنطقة، مقابل كل دولار تلقته من الديون الواردة 1.5 دولار في خدمة رصيد الديون بين عامي 2011 و2016².

25%

قدّم بلدان عربيان مانحان (الإمارات العربية المتحدة والكويت) 25 في المائة من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية التي تلقاها كل من جزر القمر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، وموريتانيا، واليمن في عام 2018⁴.

تحويلات بقيمة 59.7 مليار دولار

بلغت قيمة التحويلات المالية إلى المنطقة 59.7 مليار دولار في عام 2019، أي 8.45 في المائة من مجموع التحويلات العالمية⁵. وبين عامي 2011 و2016، حرمت ممرات التحويل المكلفة، بما تفرضه من رسوم مرتفعة وغيرها من الإجراءات، المنطقة من 1.7 مليار دولار سنوياً، حسب التقديرات، كان يمكن الاستفادة منها لتمويل التنمية⁶.

الاستثمار المباشر الأجنبي

تعد المنطقة العربية مصدراً صافياً لرأس المال والإيرادات الأولية. فمقابل كل دولار تلقته المنطقة كاستثمار مباشر أجنبي، خرج منها 1.80 دولار كتدفقات خارجة وإيرادات أولية على الاستثمار المباشر الأجنبي⁷.

التدفقات المالية غير المشروعة

تفوق قيمة التدفقات المالية غير المشروعة في المنطقة قيمة النمو في المساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمارات المباشرة الأجنبية مجتمعة، وذلك منذ عام 2013³.

تستأثر الدول المصدرة للنفط الرئيسية (الإمارات العربية المتحدة، والجزائر، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، وليبيا، والمملكة العربية السعودية) بالحصّة الكبرى من التجارة الخارجية في المنطقة، وتتجاوز صادراتها 88 في المائة من مجموع الصادرات¹⁷.



التجارة البينية العربية

لم تتخطّ نسبة التجارة البينية في السلع من مجموع المبادرات التجارية في المنطقة العربية 13 في المائة في عام 2017¹⁸، ولا تزال أقل بكثير مما هي عليه في الاتحاد الأوروبي (64 في المائة) وفي رابطة أمم جنوب شرق آسيا (24 في المائة)¹⁹.

27%

تشكّل المنتجات النفطية الموجهة إلى مناطق أخرى 70 في المائة تقريباً من صادرات المنطقة العربية، وإذا ما استثنيت الصادرات النفطية، ارتفعت نسبة التجارة البينية في المنطقة إلى 27 في المائة، ومع ذلك تبقى أقل بكثير مما هي عليه في مناطق أخرى²⁰.

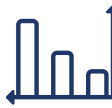
الشراكات بين القطاعين العام والخاص

تُعدّ غالبية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المنطقة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وتتركز في مجالي المياه والطاقة. وفي المنطقة ككل، تتركز معظم الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجالي الطاقة والاتصالات²¹.

تسعة بلدان

وضعت، حتى الآن، تسعة بلدان عربية قوانين بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وهي الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وتونس، والجمهورية العربية السورية، والعراق، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب²².

يتفاوت توفر البيانات من البلدان عن أهداف التنمية المستدامة. وعلى صعيد المنطقة تتوفر البيانات لأقل من نصف المؤشرات العالمية، ويفتقر معظم المؤشرات إلى بيانات مفصلة.



تغطية مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

تفتقر جميع بلدان المنطقة إلى البيانات الوافية عن المؤشرات التي تقيس البعد البيئي للتنمية المستدامة، ولا سيما عن الهدفين 12 و13.

لا تتجاوز نسبة الباحثين في المنطقة 2 في المائة من مجموع الباحثين في العالم، ولا تتجاوز نسبة الإنفاق على البحث والتطوير 0.64 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي أقل من نصف المتوسط العالمي⁸.

0.64%
للبحث
والتطوير

لا يصنف أي بلد عربي ضمن أفضل 20 بلداً حسب مؤشر الابتكار العالمي⁹.

مؤشر
الابتكار
العالمي

تتراوح نسبة مستخدمي الإنترنت من مجموع عدد السكان بين 21.84 في المائة في البلدان الأقل نمواً و78.35 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي¹⁰.



لا تزال نسبة النساء اللواتي يستخدمن الإنترنت أقل من نسبة الرجال في معظم البلدان العربية، ولكن الفوارق في بلدان مجلس التعاون الخليجي أقل بكثير من سائر البلدان العربية¹¹. وتشير أحدث البيانات إلى توسّع في الفارق بين الجنسين في المنطقة، من 17.4 في المائة في عام 2013 إلى 24.4 في المائة في عام 2019¹².



استخدام الإنترنت

سجّلت المنطقة أعلى معدلات لاستخدام الإنترنت في تطبيقات التواصل الاجتماعي، تليها الأنباء والبحث عن وظائف¹³.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

بين 0.6% و6%

لا تزال مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة، وقد تراوحت خلال الفترة 2016-2018 بين 0.6 في المائة و6 في المائة¹⁴. ومعظم التركيز هو على الاتصالات، مع كمية قليلة من الصادرات من منتجات التكنولوجيا¹⁵.

مجموع المبادلات التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي

يبدل الانفتاح التجاري للبلدان العربية على اعتمادها على الاقتصاد العالمي، ويقاس بنسبة مجموع المبادلات التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد تفاوت في عام 2016 بين 151 في الإمارات العربية المتحدة، و78 في تونس، و50.6 في المملكة العربية السعودية، و26.1 في مصر و24.5 في اليمن¹⁶.

في ما يلي العوائق الرئيسية أمام الشؤون المالية كوسيلة للتنفيذ في المنطقة العربية

السياسات المالية



يؤدي عدم الكفاءة في الإنفاق العام وفرض الضرائب على نحو غير فعال أو غير منصف في المنطقة إلى الحد من القدرة على حشد الموارد المحلية. وعلى الرغم من محاولة عدد من البلدان العربية توسيع القاعدة الضريبية وإزالة بعض الإعفاءات الضريبية وإلغاء الدعم غير الفعال للوقود الأحفوري، لا تزال الثغرات قائمة. ولا تزال البلدان الغنية بالنفط تعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية رغم التقلبات التي تصحبها. وفي تلك البلدان، لا تمثل الضرائب سوى نسبة ضئيلة من الإيرادات الحكومية، وفي الحالات التي ازدادت فيها الضرائب اقتصرت الزيادة على الصناعات الهيدروكربونية²³.

وتعتمد البلدان الفقيرة بالنفط والبلدان المتوسطة الدخل على الإيرادات الضريبية، غير أن نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها منخفضة، كما أنها، عموماً، مثقلة بأعباء خدمة الديون. وبدلاً من الضرائب المباشرة والتصاعدية، غالباً ما تفرض هذه البلدان ضرائب غير مباشرة وتنازلية تلقي بالعبء الأكبر على الأسر المتوسطة والمنخفضة الدخل. وخلال العقد الأخير، لم تشهد معدلات الضرائب على فئات الدخل الأعلى تغييراً في معظم البلدان العربية²⁴، وحتى في البلدان التي اعتمدت نماذج أكثر تصاعدياً للضرائب، لا يزال الامتثال والإنفاذ ضعيفين. وهذه وقائع تسهم في تزايد عدم المساواة بين مختلف فئات الدخل.

بنية الاقتصاد وانخفاض الاستثمارات



تهيمن على الاقتصادات العربية قطاعات غير منتجة، لا تولد فرص العمل الكافية واللائقة. فقطاعات الصناعة التحويلية والتصنيع والتجارة البيئية ضعيفة، والجزء الأكبر من الأنشطة الاقتصادية يتركز في القطاعات المالية والعقارات. ولا تزال الجهود المبذولة لتنويع الاقتصادات قاصرة. وبالنسبة إلى القطاع غير النظامي فهو واسع ومتجزئ، يؤثر على قيمة الاستثمار المباشر الأجنبي ونوعيته.

أما التمويل الخاص الطويل الأمد، المحلي والأجنبي، الموجه على نحو مسؤول إلى التنمية، كما تدعو إليه خطة عمل أديس أبابا، فيشبه الافتقار إلى مناخ الاستثمار التنافسي والترتيبات العابرة للحدود التي تيسر حركة رؤوس الأموال والأفراد في المنطقة. فمكامن الخطر محدقة بالاستثمار، وتفاقم العوائق أمام توجيه التمويل الخاص المستدام نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتوفر التحويلات المالية وتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي بين بلدان المنطقة، وخاصة من الاقتصادات العربية الغنية بالنفط، بعض الدعم، لكن، لا يزال مناخ الاستثمار غير مستقر، تكتنفه المخاطر وبعمه الفساد وتثقله التنظيمات المتقدمة وتحبطه البيروقراطية.

التدفقات المالية غير المشروعة



لا بد من كبح التدفقات المالية غير المشروعة لتعبئة الموارد وتعزيز الحوكمة وتنفيذ خطة عام 2030. وقد سجلت في المنطقة، بين عامي 2008 و2015، تدفقات غير مشروعة نتيجة التلاعب بالفواتير التجارية في القطاعات غير النفطية تعادل 8.2 في المائة من مجموع التبادل التجاري غير النفطي في العالم، وتبلغ قيمتها في المتوسط 60.3 مليار دولار سنوياً²⁵. وتسهم التدفقات غير المشروعة المرتبطة بهرب المخدرات والاتجار غير القانوني بالأسلحة وغير المعن بالنفط أيضاً في تآكل البيئة التنظيمية، وتضعف القدرة على تعبئة الموارد واستخدامها على نحو فعال²⁶.

خدمة الديون



تتخطى نسبة خدمة الديون إلى صادرات السلع والخدمات في المنطقة العربية ضعف المتوسط العالمي البالغ 4.62 في المائة، وتصل في بلدان المشرق العربي إلى 17.52 في المائة²⁷. ومع انحسار التوجه إلى إقراض البلدان المتوسطة الدخل بشروط ميسرة خلال السنوات الأخيرة، تتزايد أسعار الفائدة، فيتفاقم عبء الديون على هذه البلدان²⁸. وتستنزف خدمة الديون موارد تشتد الحاجة إليها في المنطقة، كما تحد من الحيز المالي وتهدد التنمية المستدامة. وفي عام 2018 سجل صافي تدفقات الديون إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل انخفاضاً كبيراً على الصعيد العالمي، ومع ذلك سجلت البلدان العربية أسرع تراكم في أرصدة الديون الخارجية، بلغ في المتوسط 6 في المائة، ودفعته المديونية في مصر التي تزايدت بنسبة 17 في المائة بين عامي 2017 و2018²⁹. وتبرز، في هذا الإطار، حالة لبنان الذي قدرّت نسبة الدين الحكومي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي فيه بحوالي 155 في المائة في عام 2019³⁰.

عدم الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية



قليلة هي البلدان المتقدمة التي وفّت بالتزام تخصيص ما يعادل 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية. وتحمل البلدان العربية، كما سائر البلدان النامية، الكلفة. وقد تغيرت طبيعة المساعدات الإنمائية الرسمية ونوعيتها بشكل كبير في السنوات الأخيرة، فلم تعد الأموال توجه بما يتناسب مع ما تتطلبه الأولويات الحاسمة للتنمية البشرية، ولا سيما الصحة والتعليم. ولا تزال نسبة كبيرة من المساعدات الإنمائية الرسمية شديدة الارتباط بمصالح البلدان المتقدمة والمانحة.

الصراعات



تؤدي الصراعات إلى فقدان مكاسب التنمية، وتلحق أضراراً بالغة بالصناعات والقدرات الإنتاجية، وتدمر البنية التحتية الحيوية، بل مدناً بأكملها في بعض الحالات. وتحوّل الصراعات مسار تدفق الموارد المحلية والمساعدات الخارجية نحو جهود الإغاثة الإنسانية الضرورية والإنفاق العسكري الضخم أساساً. وتزيد كلفة إعادة بناء البنية التحتية، وخصوصاً المستشفيات والمدارس، من أوجه النقص المزمن في تمويل احتياجات التنمية. وتتباين تقديرات الكلفة الاقتصادية للصراعات، وقد بلغت حسب أحد المصادر 752 مليار دولار بين عامي 2011 و2015، بما في ذلك التكاليف المباشرة التي تكبدها كل من الجمهورية العربية السورية والعراق، وليبيا، واليمن، والآثار غير المباشرة على البلدان المجاورة³¹. وتحوّل أيضاً نسبة من المساعدات الإنسانية لتغطية تكاليف الخدمات للاجئين داخل البلدان المانحة³²، ما يقلص المساعدات الموجهة لدعم الاستثمارات المنتجة والبنى التحتية اللازمة.

يحث **اتفاق باريس** على استجابة أقوى لتغيّر المناخ، وذلك بالدعوة إلى "التوازن بين التكيف والتخفيف" حسب الأولويات الوطنية. وبينما تلتزم البلدان العربية بالالتين، حددت التكيف كأولوية لها على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومع ذلك، تظهر بيانات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ لعام 2016، أن التمويل الذي قدمته البلدان المتقدمة للبلدان العربية، عبر قنوات ثنائية، لأنشطة التكيف يفوق بخمس مرات ما قدمته الأنشطة التكيف، كما أن القروض تفوق بخمس مرات المنح. ولم تتلقَ البلدان العربية الأقل نمواً أكثر من 2 في المائة من تدفقات تمويل الأنشطة المناخية إلى المنطقة العربية عبر قنوات ثنائية.

المصدر: ESCWA, 2019.

التكنولوجيا

حركة نقل التكنولوجيا إلى المنطقة العربية ضعيفة. وفي حين ينبغي أن تبذل البلدان المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات جهوداً إضافية، على بلدان المنطقة أن تحسّن من قدرتها على استيعاب التكنولوجيا المنقولة، سواء أكان ذلك من حيث القدرات البشرية (النظم التعليمية والبنى الأساسية للبحوث ونظم الابتكار) أم من حيث الأطر اللوجستية.

وقليلة هي الدراسات التي تقيّم استعداد البلدان العربية لتلقي التكنولوجيا. وقد خلصت دراسة حديثة ركزت على بلدان مجلس التعاون الخليجي، إلى أن ما يضعف استعداد تلك البلدان هو الافتقار إلى الخبرة في الإدارة الصناعية، وضعف المهارات التكنولوجية لدى السكان المحليين، والقوانين المرهقة والبيروقراطية.

المصدر: S. Elmuti and S. Abou-Zaid, 2013.

تحمل التكنولوجيا إمكانات هائلة في البلدان العربية، إذ يمكن أن يكون لها دور في تمكين الأفراد والمجتمعات، والحد من أوجه عدم المساواة، وإيجاد حلول للتحديات التي تعوق تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة في مجالات مثل تغيّر المناخ، والصحة العامة، والمياه والصرف الصحي، والاستخدام المستدام للطاقة، والحوكمة السليمة، والحد من الفقر، والتعليم. ويمكن للتكنولوجيا أيضاً أن توجد فرص عمل جديدة، وتحسّن ظروف العمل، وترفع القدرة التنافسية للقطاع الخاص، ولهذا أهمية خاصة في منطقة تتصف بكثافة الشباب وبالقدرة على استيعاب التكنولوجيا والاستفادة مما تزخر به من فرص. وفي بعض بلدان المنطقة، ولا سيما البلدان المتوسطة الدخل، ومحاولات لتسخير إمكانات التكنولوجيا في التغيير الاقتصادي والاجتماعي، غير أن هذه الجهود لا تزال محدودة. وتبقى المنطقة مستهلكة للتكنولوجيا لا منتجة لها، وتضعف فيها الروابط بين العلم والتكنولوجيا والابتكار والسوق.

في ما يلي العوائق الرئيسية أمام التكنولوجيا كوسيلة للتنفيذ في المنطقة العربية

ضعف القدرة الاستيعابية

تواجه المنطقة العربية ضعفاً في تحديد الأولويات والاستثمار في الإمكانيات البشرية مقارنة بمناطق أخرى. فلا تركز النظم التعليمية ولا الهياكل السياسية ولا الأعراف الاجتماعية على التفكير النقدي والإبداع وحل المشكلات. وقد حال ذلك دون تكوين نواة أساسية من الأفراد الذين يستخدمون التكنولوجيا وابتكرونها وينتجونها على نحو فعال، على نقيض بلدان شرق آسيا وجنوبها. واعتمد بعض البلدان المتوسطة الدخل، مثل الأردن، وتونس، والجزائر، ولبنان، والمغرب، مبادرات جديدة بالملاحظة، ولكن أغلبية الجهود لا تزال محدودة ويفتقر العديد منها إلى التمويل اللازم.

وأدى ضعف القدرة الاستيعابية إلى شيوع النهج الاستهلاكي لدى سكان المنطقة، فهم يستخدمون التكنولوجيات والمنتجات، ولكن من دون أن ينتجوها أو يكتفوها حسب الاحتياجات المحلية. وتطوّر معظم التكنولوجيات في أماكن أخرى، مع بعض الاستثناءات. ويحدّ ضعف القدرة الاستيعابية من الاستثمار في الإنتاج والصناعة في المجال التكنولوجي، ويفاقمه ضيق حيز التعاون الإقليمي الذي يسد السبل أمام توسيع الأسواق، ويحول دون استدامة الإنتاج. وتركز أكثرية الأنشطة التكنولوجية التي تضطلع بها مؤسسات القطاع الخاص، المحلية والمتعددة الجنسيات، على المبيعات والتسويق، وفي بعض البلدان، على تطوير برمجيات تلي بشكل جزئي الاحتياجات المحلية³³.

البنية التحتية التكنولوجية والترتيبات التنظيمية

يفتقر عدد من البلدان العربية، وخاصة البلدان الأقل نمواً والبلدان التي تعاني من تداعيات الصراع والاحتلال، إلى الموارد لتوفير البنية التحتية اللازمة لخدمات الإنترنت والاتصالات. وفي عدد من البلدان المتوسطة الدخل، ورغم توفر البنية التحتية المادية، قد لا يتساوى جميع السكان في الوصول إلى التكنولوجيا والخدمات، لأسباب منها ضعف الأطر القانونية والتنظيمية التي تضمن التغطية الشاملة لمختلف المناطق والمجتمعات المحلية. كما أن التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية واضح. ففي مصر في عام 2016، وصلت خدمة الإنترنت إلى 51.1 في المائة من الأفراد في المناطق الحضرية مقابل 33.5 في المائة في المناطق الريفية. وفي العام نفسه، بلغت المعدلات في المغرب 66.9 في المائة مقابل 44.4 في المائة، وفي عُمان 72.6 مقابل 61.3 في المائة³⁴.



غياب بيئة تمكينية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ونقل التكنولوجيا

يمثل اعتماد نظام متين للعلوم والتكنولوجيا والابتكار شرطاً أساسياً ومهماً لإنتاج التكنولوجيا ونقلها وتكييفها. وتحتضن المنطقة العربية 2 في المائة من الباحثين في العالم، وتخصص 0.64 في المائة من نفقات الناتج المحلي الإجمالي للبحث والتطوير، أي أقل من نصف المتوسط العالمي³⁵. وقد تضمنت بعض الخطط والرؤى الإنمائية الوطنية لعام 2030، التي وضعتها مؤخراً بلدان في المنطقة مثل الأردن، وعمان، وقطر، والكويت، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، ركائز ترتبط بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار. ولكن هذه الخطط، وأخرى مماثلة لها في المنطقة، إما لا تبين بوضوح سبل التنفيذ والتخطيط والتمويل، أو لا تتطرق إليها أصلاً³⁶.

وكذلك، ليس لدى البلدان اتجاه واضح بشأن إشراك القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث والمجتمعات المحلية لتعزيز التعاون والشراكة الفعالة في نقل التكنولوجيا وتكييفها. كما أنّ الحوافز المتاحة لإشراك الباحثين والأكاديميين في هذا القطاع محدودة للغاية. وفي المحاولات القليلة لنقل التكنولوجيا، كان الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية والبيئية محدوداً أو غائباً.

قلّة الحوافز لريادة الأعمال والأعمال الصغيرة



لا يتوفر في المنطقة ما يكفي من الصناديق الوطنية والإقليمية الداعمة للأفكار الناشئة والمبتكرة والشركات الصغيرة. ولا تزال جهود احتضان المبادرات الجديدة ودعمها محدودة من حيث الأطر اللوجستية والمعرفية. وغالباً ما تؤدي أوجه العجز هذه إلى هجرة الشباب وأصحاب المواهب الواعدة من المنطقة.

وتشوب بيئة الأعمال في المنطقة تنظيمات مرهقة أو متقادمة أو مكلفة، تعرّض على الشباب والنساء والمؤسسات الصغيرة الحصول على الائتمان والوصول إلى الأسواق والمعارف التطبيقية. فكلفة تسجيل نشاط تجاري جديد أو إغلاق نشاط تجاري قائم، مثلاً، مرتفعة للغاية، تسهم في توسّع القطاع الاقتصادي غير النظامي. ويشغل 17 بلداً عربياً مراتب من السنتين فأدنى حسب التصنيف العالمي للبيئة المؤاتية للأعمال التجارية (من بين 187 بلداً يغطيها التصنيف، حيث البلد ذو البيئة الأكثر ملاءمة هو الذي يشغل المرتبة الأولى). وتصنف خمسة بلدان عربية أيضاً، هي: الجمهورية العربية السورية، والصومال، والعراق، وليبيا، واليمن، من بين أصعب بلدان العالم لممارسة الأعمال التجارية³⁷.

بناء القدرات: ثغرات كبيرة وأدلة قليلة على التنفيذ

لا بدّ من بناء القدرات لإصلاح نُهج التخطيط للتنمية وتحديد وسائل تنفيذها، وصولاً إلى تحقيق خطة عام 2030 في المنطقة العربية. ويدعو عدد من أهداف التنمية المستدامة إلى دعم بناء القدرات لتزويد البلدان بما يلزمها من معارف وتقنيات ومهارات. ومن بين مقاصد أهداف التنمية المستدامة الستة عشر الأولى، تدعو تسعة على الأقل بوضوح إلى بناء القدرات، ويشير عدد كبير منها إلى تقديم البلدان المتقدمة للدعم، من خلال مثلاً تبادل المعارف العلمية والخبرات التكنولوجية (المقصد 14-أ)، وتشبيد البنى التحتية (المقصد 11-ج)، والتدريب المباشر (المقصد 3-ج). ولذلك، لا يمكن اعتبار بناء القدرات مقصداً خاصاً بالهدف 17.

وحسب تقييم لدعم بناء القدرات على أساس القيمة الدولارية للمساعدة المالية والتقنية المرصودة للبلدان النامية، يتبين أن المنطقة تلقت مجموع 3.97 مليار دولار في عام 2016، أي ما يعادل 15 في المائة من المجموع العالمي لهذه المساعدة*. ولكن البلدان العربية الأقل نمواً تلقت نصيباً أقل من مجموعات البلدان العربية الأخرى، في حين تلقي الأردن ومصر النصيب الأكبر، ما قد يدل على ضعف ربط المساعدة بالحاجة.

والثغرات شديدة الوضوح في بناء القدرات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الستة عشر الأخرى. وفي الواقع، تبرز القدرات المحدودة كحاجز أمام تحقيق عدد من الأهداف، ولا سيما ما يرتبط منها مباشرة بالبعد البيئي للتنمية المستدامة، كإدارة الموارد الطبيعية، وتقييم المخاطر، وتدابير التخفيف والتكيف (الأهداف 2، 6، 7، 12، 13، 14، و15). وتدل هذه الثغرات على أن الدعم المقدم أقل بكثير من الحاجة والطلب، ولا يفي بالالتزام العالمي بتمكين البلدان النامية من تحقيق خطة عام 2030.

*حسابات الإسكوا، الاطلاع على الشكل 5.

التجارة

بعدم المساواة في الوصول إلى مؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية والتمثيل فيها، ما يعوق دور التجارة في الحد من أوجه التفاوت العالمية، وتعزيز الأداء الاقتصادي، وتقليص الفوارق في المعرفة والموارد بين المجتمعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لم تُدمج المنطقة العربية كما ينبغي في سلاسل القيمة العالمية، ولا يزال مستوى التجارة البينية فيها منخفضاً. ويؤثر ضعف البنية التحتية التجارية (اللوجستية والمادية) والتفاوت في الترابط داخل البلدان وفي ما بينها، سلباً على تنفيذ الأهداف الأخرى. وتتأثر البلدان الأقل نمواً، كما بلدان أخرى في المنطقة،

في ما يلي العوائق الرئيسية أمام التجارة كوسيلة للتنفيذ في المنطقة العربية



بنية الاقتصادات العربية

في اعتماد بعض البلدان المفرط على النفط، والتركيز على القطاعات المنخفضة الإنتاجية، ومحدودية التصنيع، وضعف القطاع الزراعي تحديات تعوق مشاركة المنطقة في التجارة العالمية وتحد من قدرتها التنافسية. ولم يشهد اندماج المنطقة في سلاسل القيمة العالمية تحسناً يذكر خلال السنوات العشرين الأخيرة³⁸.



ضعف الإرادة السياسية لتحسين وتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والصكوك ذات الصلة

تشكّل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الإطار الأساسي لتنظيم التجارة بين البلدان العربية، ولا يزال موضع تركيزها الرئيسي الاتجار بالسلع، فلا تيسر التنقل الضروري للأشخاص والخدمات والاستثمارات. وتبقى اتفاقية منطقة التجارة أيضاً عرضة للديناميات السياسية، ما يؤثر على اتساق واستدامة التجارة البينية في المنطقة³⁹.



تجزؤ المفاوضات التجارية وغياب الرؤية التطلعية

تفتقر المفاوضات التجارية مع المناطق والكيانات الاقتصادية الأخرى إلى التنسيق ولا تُستخدم على النحو الأمثل لتحفيز النمو في الإنتاجية والخدمات على المستوى الوطني. ونادراً ما تبنثق الاتفاقات عن رؤية لما يمكن إنتاجه والاتجار به، ما يحد من قدرتها على تعبئة الموارد والقدرات والدعم⁴⁰. لذلك ينبغي للبلدان العربية أن تعزز موقفها التفاوضي ككتلة موحدة، على غرار ما حققته كتل البلدان الأفريقية والآسيوية.



عدم كفاية جهود البلدان المتقدمة لتحسين الوضع التجاري في البلدان النامية

رغم الالتزام بتيسير وصول السلع والخدمات الناشئة في البلدان النامية إلى الأسواق، وبمراجعة الاتفاقات التجارية النافذة لزيادة الوصول وتخفيض التعريفات، إلا أن البلدان المتقدمة لم تف بتلك الالتزامات، أو أن التزامها لم يرق إلى المستوى الكافي لتحسين الفرص التجارية للبلدان العربية. وينجم عن هذا القصور ضررٌ يمس بصورة خاصة البلدان الأقل نمواً التي تتوقف فرص نموها الاقتصادي، إلى حد كبير، على المعاملة التجارية التفضيلية، على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

المسائل العامة

شراكات أصحاب المصلحة المتعددين: محاولات مجزأة، وتقلص الفضاء المدني، وشراكات محدودة لخدمة الصالح العام

تفتقر مشاركات المجتمع المدني في تنفيذ خطة عام 2030 وما يرتبط بها من عمليات متابعة واستعراض، ولا ترقى إلى مستوى إمكاناتها، كما أنها تفتقر في الكثير من الأحيان إلى البيئة التمكينية. وتتنحصر مشاركة المجتمع المدني، غالباً، في المشاورات لإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى المكلف بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولم تسفر المشاورات حتى الآن عن آليات أكثر منهجية لمشاركة المجتمع المدني على المستويين الوطني والمحلي، رغم أهمية هذه المشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتدعو أهداف عدة إلى التعاون مع المستفيدين والجهات الفاعلة المحلية، وإلى إعطاء الأولوية لمساعدة الدولة أمام شعوبها. وقد سُجل خلال السنوات الأخيرة، في معظم بلدان المنطقة، تقلص في الفضاء المدني، ولا تزال القيود التشريعية المفروضة على عمل المجتمع المدني وعلى الوصول إلى المعلومات من التحديات الرئيسية في المنطقة (الهدف 16).

ينصب تركيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المنطقة في القطاعات المربحة للشركات متعددة الجنسيات وشركات القطاع الخاص الأخرى، ولا سيما في قطاعات الطاقة والكهرباء والاتصالات والنقل. ومن النادر أن تستهدف هذه الشراكات ما يسمى بالقطاعات الاجتماعية أو القطاعات التي تستثمر في القدرات البشرية أو الابتكار الاجتماعي. وفي بعض البلدان العربية قوانين لتنظيم الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ولكن لا بد من بذل مزيد من الجهود للتأكد من أنها تخضع للتدقيق لضمان توافيقها مع حقوق الإنسان ومبادئ الشمول والإنصاف*.

.Alsaidi, forthcoming*

الاتساق في السياسات والمؤسسات

يمثل بذل الجهود اللازمة لتعزيز الاتساق في السياسات والمؤسسات تحدياً عالمياً وإقليمياً ووطنياً. فعلى الصعيد العالمي، لم تتحقق بعد الموازنة بين مختلف الأقطار، بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، تلك المتعلقة بالحوكمة والأداء في الاقتصاد، وتغيّر المناخ، وتمويل التنمية، ودعم البلدان الأقل نمواً، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وللإسراع في تحقيق مختلف أهداف خطة عام 2030 في البلدان العربية، لا بد من تعزيز التكامل الإقليمي في مجالات حاسمة مثل التجارة وإدارة الموارد الطبيعية والهجرة وتغيّر المناخ والنقل.

وعلى الصعيد الوطني، أنشأت غالبية البلدان العربية لجاناً مشتركة بين القطاعات لتنسيق تنفيذ خطة عام 2030. وغالباً ما تكون هذه اللجان وزارية يرأسها مكتب رئيس الوزراء أو ما يعادله. ولكن يختلف نطاق هذه اللجان والوزن المعطى لكل بعد من أبعاد التنمية المستدامة من بلد إلى آخر.

ويصعب حتى الآن تقييم فعالية هذه اللجان في دفع العمل المشترك بين القطاعات. ولا يزال ضعف الاتساق بين الاستراتيجيات القطاعية الرامية إلى تحقيق أهداف محددة للتنمية المستدامة أو للأولويات الوطنية يمثل عائقاً رئيسياً، رغم الحاجة الملحة إلى دمج الاستراتيجيات أو إعادة صياغتها بحيث تتناول أوجه التضافر والمفاضلة بين مختلف أهداف التنمية المستدامة. ومن الأمثلة على ذلك، استراتيجيات إدارة الزراعة والمياه، التي لم يبلغ الدمج في ما بينها الحد اللازم في عدد من بلدان المنطقة. وكذلك، رغم تزايد أهمية تعميم منظور المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في الخطط الوطنية، نادراً ما يُراعى هذا البعد في استراتيجيات تعزيز النمو الاقتصادي والازدهار، أو التصدي لتغيّر المناخ.

وغالباً ما يبرز واضح السياسات القصور بصعوبة تبادل المعلومات والبيانات بين الجهات الفاعلة في مختلف القطاعات، ما يؤكّد الحاجة إلى تغيير ثقافي يطال مختلف مراحل دورة التخطيط والتنفيذ والمتابعة والاستعراض. وفي تنفيذ خطة عام 2030 فرصة لإحداث هذا التغيير الثقافي وتحسين التكامل لزيادة المنافع والحد من المفاضلات.

البيانات والرصد والمساءلة

ورغم ما تبذله أجهزة الإحصاء الوطنية من جهود ملحوظة لإنتاج البيانات اللازمة لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأولويات الوطنية وإعداد التقارير، تبقى الثغرات كبيرة، ولا سيما في البعد البيئي للتنمية المستدامة. وتفصيل البيانات ولا سيما حسب الجنس، ضعيف جداً، على الرغم من أهميته الحاسمة للتأكد من أن آليات وضع السياسات وتنفيذها تلبّي احتياجات جميع الفئات الاجتماعية والمجتمعات المحلية. وتضعف هذه الثغرات من قدرة خطة عام 2030 على الحد من عدم المساواة والوصول إلى من هم أكثر عرضة للإهمال. فإنتاج بيانات آنية مفضّلة وعالية الجودة ليس مجرد رכיعة فنية لتحقيق خطة عام 2030، بل هو أيضاً رכיعة سياسية كونه أساسياً لضمان الشمول والعدالة.

لا يُعرف سوى القليل عن مدى استناد آليات تنفيذ خطة عام 2030 في المنطقة إلى النتائج، وعن تقييم آثار السياسات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فتقييم السياسات والتدخلات ليس منتظماً، ونتائجه نادراً ما تعمم على الجمهور، كما تغيب في بعض الحالات آليات مساءلة الدولة أمام المواطنين. ويحدّ تقلص الفضاء المدني من إمكانية تقييم مختلف الشواغل، كجهود الدولة، والنفقات الحكومية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وفي السنوات الأخيرة، شجعت الاستعراضات الوطنية الطوعية بعض جهود التنسيق والتشاور، ومع ذلك طغى عليها الطابع الوصفي لجهود التنفيذ عوضاً عن التقييمي، وركزت أكثر على التحليل الكمي عوضاً عن النوعي على الصعيد الوطني.

في ما يلي العوائق الرئيسية أمام البيانات والرصد والمساءلة كوسائل للتنفيذ في المنطقة العربية

القدرات والتمويل

أنشأت بلدان عربية عدة آليات للرصد والمتابعة والاستعراض، فتعمل المؤسسة الوطنية المسؤولة عن تنسيق العمل على تنفيذ خطة عام 2030 مع جهاز الإحصاء الوطني أو وزارة التخطيط لإعداد تقارير مرحلية دورية عن مؤشرات الأداء الرئيسية الوثيقة الارتباط بأولويات التنمية الوطنية. كما أجرى عدد من البلدان عملية تحديد الروابط بين أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها ومؤشراتها من ناحية، والرؤى والاستراتيجيات والخطط الوطنية من ناحية أخرى.

ولا يزال إنتاج البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر غير كافٍ. ففي بعض الحالات، كما في الهدفين 1 و10، يمثل هذا النقص تحدياً منهجياً يعوق تحقيق الهدف. وتحدّ، في بعض البلدان، اعتبارات سياسية من إنتاج البيانات ونشرها. وقد حال غياب التعريف الشامل لمفاهيم أساسية كالقفر وعدم المساواة، وعدم قياس مؤشراتها بدقة دون تمكين واضعي السياسات من التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية، ما تسبب بتفاقم الشعور بالغبن والاستياء. وكذلك كان للقدرة المحدودة على إنتاج بيانات عن تغيّر المناخ والتنوع البيولوجي مثلاً، دور في غياب السياسات المناسبة.



ويصعب فصل التحديات المنهجية عن تلك المتعلقة بالتمويل. فقد أنشأت بعض البلدان (الأردن، وتونس، والجزائر، ودولة فلسطين، ومصر) آليات لإجراء مسح دورية للأسر المعيشية بهدف توليد البيانات، غير أن محدودية الموارد تؤثر على نطاق هذه المسوح ونوعيتها.



ضعف التنسيق

لا تتوفر، غالباً، الأطر المؤسسية اللازمة لتنسيق حركة البيانات بين الكيانات المختلفة على المستوى الوطني، وبين البيانات الوطنية وتلك العالمية، كالمصنات الوطنية لإعداد التقارير وقواعد البيانات المركزية. وحتى في الحالات التي تتوفر فيها مثل هذه الأطر، لا تكون فاعلة بالكامل. ولا تزال ثروة من البيانات الإدارية مربوطة بالعمليات الخاصة بكل قطاع فلا يسهل على صانعي السياسات الوصول إليها واستخدامها بالتنسيق بين مختلف القطاعات. ولا تتسق السجلات المدنية والإحصاءات الحيوية، إذ تسجل الكيانات المختلفة أرقاماً متضاربة، والحال كذلك، وإن بدرجة أقل، في البيانات المتعلقة بالزواج والطلاق، إذ تتوزع بين المحاكم والوحدات الإدارية. ويؤثر هذا التجزؤ سلباً في قدرة الدولة على جمع المعلومات من مصادر مختلفة وتصميم سياسات متكاملة فعالة. فتجزئة البيانات سبب مباشر لتجزئة السياسات والتدخلات.



إرادة سياسية محدودة لتوليد البيانات وتفصيلها وتعميمها

يضعف الالتزام بالشفافية في بعض بلدان المنطقة، خاصة إزاء مؤشرات حالة الهجرة والبطالة. ويعني الفراغ القانوني في أكثر من ثلثي البلدان التي شملها المسح، والبالغ عددها 14 بلداً، أن الأولوية ليست لتفصيل البيانات حسب فئات أو خصائص محددة، على الرغم من تزايد الطلب على البيانات المفصلة⁴¹. وفي مختلف أهداف التنمية المستدامة، تشمل الفئات المعرضة للإهمال غير المواطنين والعاملين المنزليين. ولا تجمع بيانات كافية ومنظمة عن الفئات التي لديها احتياجات محددة، مثل الأطفال والمراهقين وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. والتقدم في العديد من أهداف التنمية المستدامة غير متساوٍ على الصعيد دون الوطني، يجعل مناطق عديدة، خاصة الريفية وتلك البعيدة عن المركز، وجيوب المستوطنات البشرية غير النظامية داخل المدن، عرضة لمزيد من الإهمال.

ويتزايد استخدام البلدان العربية للاستعراضات الوطنية الطوعية كفرصة لتوسيع نطاق جمع البيانات. ولكن عدم إتاحة البيانات التي تنتجها النظم الإحصائية الوطنية، ولا سيما الوزارات المختصة، يضعف القدرة على مساءلة الدولة ومؤسساتها. وحتى في البلدان التي أنشئت فيها منصات للتقارير أو لوحات لتتبع المعلومات، قد لا تتاح البيانات باللغة العربية، فتبقى الشفافية محدودة. ولا يمكن للعديد من أصحاب المصلحة، مثل المجتمع المدني والأكاديميين ووسائل الإعلام على سبيل المثال لا الحصر، الوصول إلى المعلومات بسهولة وانتظام، ما يعوق قدرة هذه الأطراف على البحث والتقييم والمشاركة في العمليات المتعلقة بالسياسات والميزانيات العامة وما شابه.

ما العمل لتسريع التقدم في تحقيق الهدف 17

على التصدي لأوجه عدم المساواة بين البلدان والمناطق، وتدعم التحول المتسق والمتكامل نحو التنمية المستدامة على جميع المستويات.

يتطلب الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة جهوداً وطنية وإقليمية وعالمية، تسترشد بكيفية تأثير الأطر العالمية والإقليمية على التنفيذ على المستوى الوطني، وتساعد

الشؤون المالية

1. اعتماد سياسات مالية تركز على أهداف التنمية المستدامة:

• إصلاح السياسات المالية لتحسين كفاءة الإنفاق العام وتخصيص موارد كافية لأولويات التنمية المستدامة الوطنية.

• إصلاح السياسات الضريبية، انطلاقاً من الواقع الاجتماعي والاقتصادي في كل بلد، واعتماد نماذج تصاعدية تتوخى الإنصاف.

• تعزيز نظم الامتثال الضريبي وإنفاذ التشريعات ذات الصلة، من أجل استخدام الضرائب بفعالية.

2. توجيه السياسات الاقتصادية نحو تعزيز الإنتاجية والاستدامة:

• توجيه التخطيط الاقتصادي نحو قطاعات أكثر إنتاجية وتوليد فرص العمل ودعم جهود التنويع.

• توجيه الاستثمار المباشر الأجنبي نحو الصناعات والمبادرات الإنتاجية، مع التركيز على العائدات المتوسطة والطويلة الأجل وكذلك على نقل التكنولوجيا والمعرفة.

• تعزيز الإطار القانوني للحد من المخاطر وتخفيفها واجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي.

5. وفاء البلدان المتقدمة بالتزاماتها بالمساعدات الإنمائية الرسمية بما يتماشى مع خطة عمل أديس أبابا:

- زيادة كمية المساعدة بما لا يقل عن 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة وبما يتوافق مع أولويات التنمية المستدامة الوطنية للبلدان النامية.
- زيادة كمية ونوعية المساعدة التي تدعم القدرات البشرية في البلدان النامية، وضمان نقل المعارف والتكنولوجيات اللازمة.
- تعزيز الشفافية والمساءلة في المساعدة الإنمائية الرسمية، والحد من الازدواجية في الاحتساب ومن إدراج تكاليف اللاجئين داخل البلدان المانحة ضمن المساعدات الإنمائية الرسمية.
- زيادة النزاهة في مختلف التزامات التمويل، ولا سيما التزامات تمويل التنمية المستدامة المتوسطة والطويلة الأجل، والتمويل الخاص بالمانح، والمساعدات الإنسانية قصيرة الأجل.

- تخفيض كلفة التحويلات المالية، واعتماد أطر تنظيمية لتسهيل استثمارها، وتشجيع مساهمات المهاجرين في التنمية في بلدانهم الأصليين.

3. كبح التدفقات المالية غير المشروعة:

- تعزيز التشريعات والأطر التنظيمية وآليات الإنفاذ لحظر التدفقات المالية غير المشروعة والتلاعب بالفواتير، بما في ذلك الممارسات المتعلقة بالتلاعب بأسعار السلع وقيمتها وكميتها.
- بناء قدرات أجهزة إنفاذ القانون ومكاتب النيابة العامة لضبط الجرائم المالية ومكافحتها.
- زيادة التنسيق على المستوى الإقليمي للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة ومواءمة السياسات.

4. معالجة أزمة الديون وتعزيز مكانة المنطقة في المفاوضات العالمية ذات الصلة:

- دعوة الأطراف المعنية المتعددة إلى تخفيف أعباء الديون عن البلدان العربية الأقل نمواً والمتأثرة بالصراعات.
- عكس الاتجاهات الحالية في الإقراض لتحسين وصول البلدان المتوسطة الدخل إلى القروض الميسرة، وإعادة التفاوض على أسعار الفائدة للاقتصادات غير النفطية للتخفيف من عبء الديون بما يتناسب مع مستويات نموها.

التكنولوجيا

1. إعطاء الأولوية لبناء قدرة السكان الاستيعابية لاستخدام التطبيقات التكنولوجية وتكييفها وتخصيصها وتطويرها وفقاً للاحتياجات الإنمائية، والاستثمار في ذلك:

- دعم التحول الرقمي لعدد من الخدمات والمعاملات العامة كوسيلة فعالة لتطوير البنى التحتية المطلوبة ومبادرات القطاع الخاص لدفع هذا القطاع.
- 2. ضمان وصول الجميع إلى التكنولوجيا:
- تحسين الأطر التنظيمية لتوسيع نطاق البنى التحتية الضرورية لكي تغطي جميع المناطق والمجتمعات المحلية.
- الاستثمار في التنمية المحلية، وتشجيع المراكز أو الوحدات التكنولوجية في مختلف المناطق، بما في ذلك المناطق الريفية.

- إصلاح النظم التعليمية واعتماد منهجيات تربوية تشجع التفكير النقدي والإبداع وحل المشكلات في مختلف المواد والتخصصات الأكاديمية وفي جميع مستويات التعليم (من المستويات الأولى إلى الدراسات العليا).
- الاستثمار في مبادرات التعلم على مدى الحياة لبناء القدرة الاستيعابية لغير المنخرطين في التعليم النظامي.
- دمج التدريب المهني على المستويين الثانوي وما بعد الثانوي في سياسات الإصلاح التربوي الوطنية، مع التركيز على زيادة نطاق المهارات، ومعالجة ندرة الكفاءات المتوسطة المستوى أو الحرفية، والمساهمة في جهود التصنيع.

3. اعتماد استراتيجيات لتحسين البحث والتطوير:

- زيادة الميزانيات المخصصة للاستثمار في البحث والتطوير، وتحسين ظروف الباحثين في الجامعات ومراكز البحوث.
- تحسين الترابط والتفاعل بين الجامعات والمنظومة البحثية والصناعة، وتركيز أولويات البحث على احتياجات القطاعات المنتجة.
- تشجيع مساهمات القطاع الخاص في البحث والتطوير ومبادرات الابتكار.
- رفع القيود المفروضة على حرية التعبير لتشجيع المشاركة النشطة والحيوية للباحثين في السياسة العامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4. تسهيل إنشاء وتأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

- إنشاء صناديق وطنية وإقليمية وإصلاح القوانين لتسهيل القروض والمنح ورأس المال المجازف والتشارك في الأرباح، إلخ. لدعم رواد الأعمال الجدد.
- تبسيط وتعميم القواعد التنظيمية المتعلقة بإنشاء وإغلاق المؤسسات الجديدة والصغيرة والمتوسطة الحجم.

التجارة

1. تعزيز السياسات التجارية ودعم أوجه تضافرها مع التخطيط الاقتصادي:

- تصميم سياسات تجارية تطلعية تستفيد من الموارد البشرية والطبيعية والمالية القائمة، وترتبط برؤية للتحسين التدريجي للقدرة التنافسية التجارية.
- إعادة هيكلة الاقتصاد لإعطاء الأولوية للقطاعات المنتجة ودعم التصنيع المستدام والاستثمار في التكنولوجيات الخضراء.
- تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة وتحسين الإنتاجية الزراعية والبنية التحتية المتصلة بها، ومواءمة الأطر اللوجستية لإنتاج الأغذية وتوزيعها.

2. تشجيع التجارة البينية:

- التأكد من التنفيذ الكامل لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتوسيع نطاق تغطيتها للخدمات، وإعادة تفعيل العمل نحو قيام الاتحاد الجمركي العربي.

- تكثيف الجهود لتسهيل تنقل الأفراد والقوى العاملة والاستثمارات، وتنسيق المعايير والإجراءات ذات الصلة.

3. الارتقاء بتمثيل المنطقة في الحوكمة الاقتصادية العالمية وتعزيز مكانتها في المفاوضات:

- اتخاذ خطوات سياسية لضمان توحيد مواقف حكومات المنطقة وتنسيقها من الاتفاقيات التجارية، وتحديد القدرات اللازمة لتحسين التفاوض.
- رفع القيود المفروضة على وصول المنتجات والخدمات التي تنشأ عن البلدان الأقل نمواً إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، بما في ذلك من خلال إلغاء أو تخفيض التعريفات الباهظة.

البيانات والرصد والمساءلة

- زيادة إنتاج البيانات العالية الجودة واستخدامها بما يتفق مع المعايير الدولية، والربط بين القدرة الإحصائية والتمويل في خطط التنمية الوطنية، وتخصيص الموارد المالية اللازمة لإنتاج بيانات متسقة وعالية الجودة ومفصلة.
- إعطاء الأولوية لإنتاج بيانات عالية الجودة وآنية مفصلة حسب الدخل والجنس والسن والانتماء العرقي والإثني وحالة الهجرة ونوع الإعاقة والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة بالسياقات الوطنية.

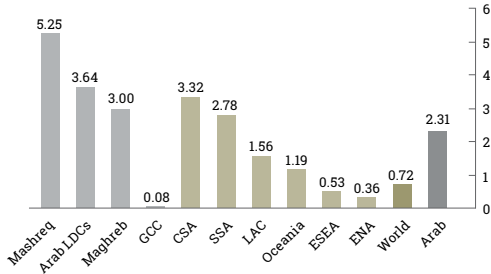
- زيادة التنسيق بين أجهزة الإحصاء الوطنية وجميع الهيئات المنتجة للبيانات، ولا سيما البيانات الإدارية، وزيادة التنسيق بين أجهزة الإحصاء الوطنية وهيئات الأمم المتحدة العاملة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.
- إنشاء منصات وطنية للإبلاغ وتفعيلها بالكامل، ورفدها بمصادر معرّفة بوضوح لكل مؤشر بما يتسق مع البيانات الوصفية الموحدة، وبمسارات منتظمة للتنسيق بين مختلف مصادر البيانات، وبآليات للنشر والشفافية وفقاً للمعايير الدولية.
- زيادة الشفافية في إنتاج البيانات واستخدامها، وتعزيز الإطار التشريعي، وتفعيل الالتزام بإتاحة البيانات للجمهور وتسهيل الوصول إليها.
- زيادة الوصول من دون قيود إلى البيانات، بما في ذلك البيانات الدقيقة، لتوليد المعرفة بشأن التنمية المستدامة في المنطقة، وتعزيز التحليلات المشتركة بين القطاعات، وتشجيع مشاركة مختلف أصحاب المصلحة في رصد السياسات والتدخلات وتقييمها.
- دمج وبناء القدرات لاستخدام مصادر بديلة للبيانات، بما في ذلك البيانات الضخمة والبيانات الجغرافية المكانية.

مقاصد الهدف 17 ومؤشراته في المنطقة العربية

| المقصد | المؤشر | البيانات |
|--|---|---|
| الشؤون المالية | | |
| 1-17 تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات | 1-1-17 مجموع الإيرادات الحكومية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب المصدر | لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر. |
| 2-1-17 نسبة الميزانية المحلية الممولة من الضرائب المحلية | 2-1-17 نسبة الميزانية المحلية الممولة من الضرائب المحلية | لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر. |
| 2-17 قيام البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك التزام العديد من تلك البلدان ببلوغ هدف تخصيص نسبة 0.7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، وتخصيص نسبة تتراوح بين 0.15 و 0.20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً؛ ويشجّع مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في إمكانية رسم هدف يتمثل في تخصيص 0.20 في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً | 1-2-17 صافي المساعدة الإنمائية الرسمية، ومجموعها، والمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، كنسبة من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي | لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر. |

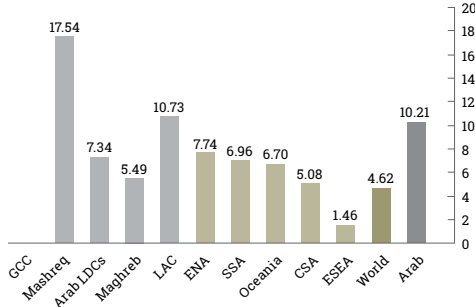
لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

الشكل 1 حجم التحويلات المالية (بالدولار) كنسبة من مجموع الناتج المحلي (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُرَجح جميع المتوسطات حسب مجموع الناتج المحلي إجمالي بالدولار بالأسعار الجارية لعام 2016 (القاسم)، مأخوذة من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي (World Bank, 2019). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: جيبوتي (2015)، الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر ودولة فلسطين والسودان والعراق وعمان وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن (2016).

الشكل 2 تكاليف خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُرَجح جميع المتوسطات حسب مجموع صادرات السلع والخدمات بالدولار بالأسعار الجارية لعام 2016 (القاسم)، مأخوذة من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي (World Bank, 2019). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: جزر القمر (2014)، جيبوتي (2015)، الأردن وتونس والجزائر والسودان ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا (2016). ووفقاً لمستودع البيانات الوصفية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (United Nations Statistics Division, 2019b)، هذا المؤشر هو النسبة المئوية لخدمة الدين (مدفوعات الأصل والفائدة) إلى صادرات السلع والخدمات، حيث تشير خدمة الدين فقط إلى الدين العام والدين المضمون من الحكومة، وهو أحد المقاييس المستخدمة لتحديد القدرة على تحمّل الديون. وتشير النسبة المنخفضة إلى أن هيكلية الديون في البلد/الإقليم/المنطقة هي ضمن القدرة على تحملها. ولا تغطي بيانات هذا المؤشر سوى 116 بلداً/إقليمياً. وتفتقر البلدان/الأقاليم ذات الدخل المرتفع، بما في ذلك بلدان مجلس التعاون الخليجي، إلى البيانات نظراً لعدم نشرها، وهو ما ينبغي أخذه في الاعتبار عند تحليل المتوسطات.

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

1-3-17

الاستثمار المباشر الأجنبي والمساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون في ما بين بلدان الجنوب كنسبة من إجمالي الميزانية المحلية

2-3-17

حجم التحويلات المالية (بدولارات الولايات المتحدة) كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي

3-17

حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية

1-4-17

تكاليف خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات

4-17

مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بها لإخراجها من حالة المديونية الحرجة

1-5-17

عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ نُظماً لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً

5-17

اعتماد نُظُم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً وتنفيذها

التكنولوجيا

6-17

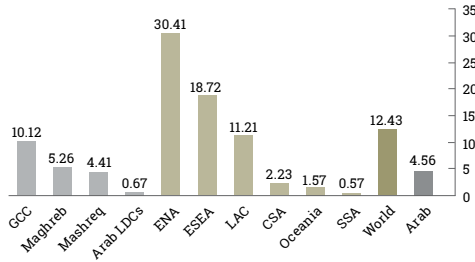
تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا

17-6-1

عدد اتفاقات التعاون في مجالي العلوم و/أو التكنولوجيا المبرمة بين البلدان، بحسب نوع التعاون

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

الشكل 3 الاشتراكات في الإنترنت السلكي ذي العريض لكل 100 من السكان (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُرجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُخِّلت في عام 2010 للعراق وفي عام 2016 للبلدان الأخرى البالغ عددها 21 بلداً.

17-6-2

الاشتراكات في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل 100 من السكان، بحسب السرعة

17-7

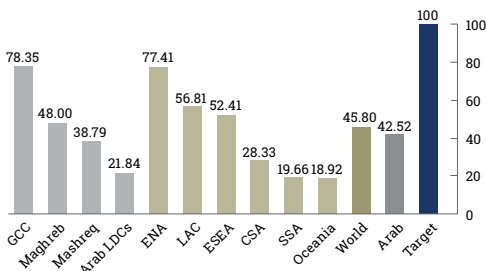
تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التسهيلية والفضيلية، وذلك على النحو المتفق عليه

17-7-1

مجموع مبلغ التمويل المعتمد للبلدان النامية من أجل تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها في البلاد النامية

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

الشكل 4 مستخدمو الإنترنت لكل 100 من السكان (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُرجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُخِّلت في عام 2016 لجميع البلدان العربية.

17-8-1

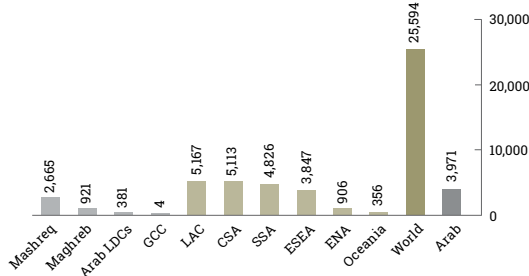
نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت

17-8

التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام 2017، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

بناء القدرات

الشكل 5 مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية (الإنفاق الإجمالي) للتعاون التقني (بملايين الدولارات بالأسعار الثابتة لعام 2016)



ملاحظة: المجاميع هي العدد الكلي للقيم في البلدان. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيمة بيانات سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: عُمان (2010)، الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان والصومال والعراق ودولة فلسطين ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن (2016). ولا يغطي هذا المؤشر سوى البلدان/الأقاليم المتقدمة ويستثنى البلدان/الأقاليم المانحة البالغ عددها 33 بلداً/إقليمياً من مختلف المناطق المُدرجة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

1-9-17

القيمة الدولارية للمساعدة المالية والتقنية (بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي) المرصودة للبلدان النامية

9-17

تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

التجارة

1-10-17

المتوسط المرجح للتعريفات الجمركية في جميع أنحاء العالم

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

10-17

إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة

1-11-17

حصة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

11-17

زيادة صادرات البلدان النامية زيادةً كبيرة، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام 2020

1-12-17

متوسط التعريفات الجمركية التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

12-17

تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها كفالة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على المنتجات المستوردة من أقل البلدان نمواً شفافة وبسيطة، وكفالة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصول إلى الأسواق

المسائل العامة

اتساق السياسات والمؤسسات

| | | |
|--|---|--|
| <p>لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.</p> | <p>1-13-17 لوحة متابعة حالة الاقتصاد الكلي</p> | <p>13-17 تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها</p> |
| <p>لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.</p> | <p>1-14-17 عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة</p> | <p>14-17 تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة</p> |
| <p>لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.</p> | <p>1-15-17 مدى استخدام أطر النتائج وأدوات التخطيط المملوكة للبلدان من جانب مقدمي التعاون الإنمائي</p> | <p>15-17 احترام الهامش السياساتي والقيادة الخاصين بكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة</p> |

شراكات أصحاب المصلحة المتعددين

| | | |
|--|--|--|
| <p>لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.</p> | <p>1-16-17 عدد البلدان التي أبلغت عن إحراز تقدم في ما يتعلق بأطر رصد فعالية التنمية لأصحاب المصلحة المتعددين التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة</p> | <p>16-17 تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية</p> |
| <p>لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.</p> | <p>1-17-17 المبلغ بدولارات الولايات المتحدة المرصود للشراكات بين القطاعين العام والخاص وشراكات المجتمع المدني</p> | <p>17-17 تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد</p> |

البيانات والرصد والمساءلة

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

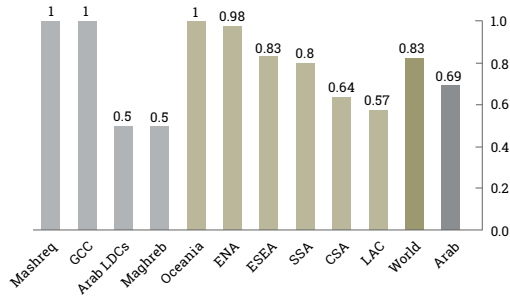
18-17

نسبة مؤشرات التنمية المستدامة الموضوعة على الصعيد الوطني، مع التصنيف الكامل لها عندما تكون ذات صلة بالغاية المستهدفة، وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

18-17

تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام 2020

الشكل 6 البلدان التي لديها تشريعات إحصائية على الصعيد الوطني والتي تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (متغير وهمي 0-1)

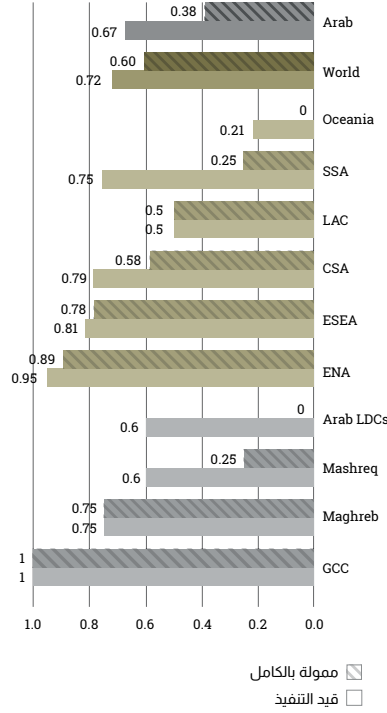


ملاحظة: المجاميع العالمية والإقليمية ودون الإقليمية هي المتوسطات البسيطة للقيم التي سجلتها البلدان، وبالتالي تمثل حصة البلدان التي لديها تشريعات إحصائية وطنية تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في منطقة معينة إقليمية أو دون إقليمية. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية فيما بينية سُجّلت في عام 2018 للبلدان التالية: الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي ودولة فلسطين والسودان والعراق وعمان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا.

2-18-17

عدد البلدان التي لديها تشريعات إحصائية على الصعيد الوطني والتي تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

الشكل 7 البلدان التي لديها خطط إحصائية وطنية ممولة بالكامل، والبلدان التي لديها خطط إحصائية وطنية قيد التنفيذ (متغيران وهميان 0-1)



ملاحظة: المجاميع العالمية والإقليمية ودون الإقليمية للسلسلتين هي المتوسطات البسيطة للقيم التي سجلتها البلدان، وبالتالي تمثل حصة البلدان التي لديها خطط إحصائية وطنية ممولة بالكامل أو قيد التنفيذ، في منطقة معينة إقليمية أو دون إقليمية.

ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية في السلسلة الأولى قيماً بيانية سُجّلت في عام 2018 للبلدان التالية: الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي ودولة فلسطين والسودان والعراق وعمان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا.

أما المجموع الإقليمي للمنطقة العربية في السلسلة الثانية فيشمل قيماً بيانية سُجّلت في عام 2018 للبلدان التالية: الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي ودولة فلسطين والسودان والعراق وعمان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن.

3-18-17

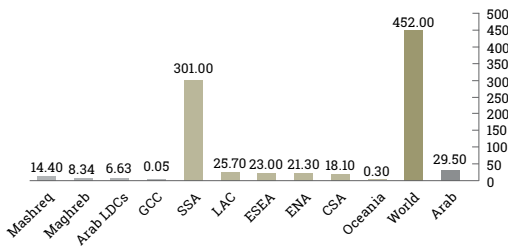
عدد البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية ممولة بالكامل وقيد التنفيذ، بحسب مصدر التمويل

19-17

الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بحلول عام 2030

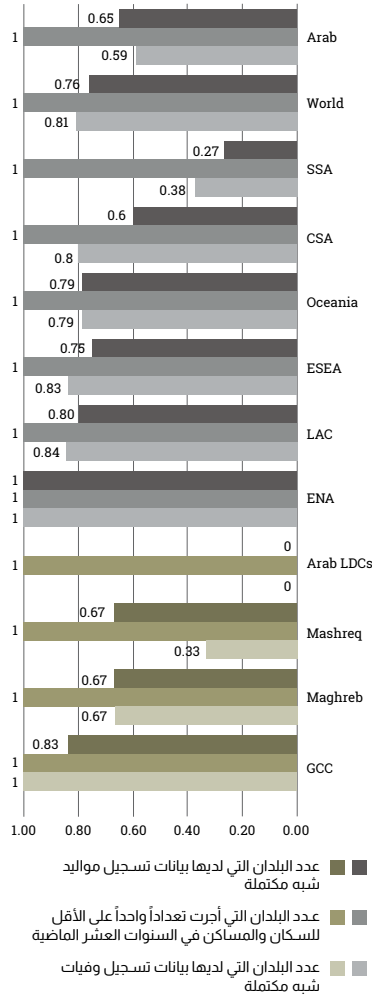
1-19-17

القيمة الدولارية لجميع الموارد المتاحة لتعزيز القدرات الإحصائية في البلدان النامية



ملاحظة: المجاميع هي العدد الكلي للقيم التي سجلتها البلدان، ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية (2012)، جزر القمر والمملكة العربية السعودية (2013)، الأردن والإمارات العربية المتحدة وتونس والجزائر وجيبوتي ودولة فلسطين والسودان والصومال والعراق وعمان وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن (2015). ولا يغطي هذا المؤشر سوى البلدان/الأقاليم المتلقية ويستثني البلدان/الأقاليم المتاحة البالغ عددها 33 بلداً/إقليمياً من مختلف المناطق المدرجة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الشكل 9 البلدان التي لديها بيانات تسجيل مواليد مكتملة بنسبة 90 في المائة على الأقل، والبلدان التي لديها بيانات تسجيل وفيات مكتملة بنسبة 75 في المائة على الأقل، والبلدان التي أجرت تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمسكن في السنوات العشر الماضية (متغيرات وهمية 1-0)



ملاحظة: المجاميع العالمية والإقليمية ودون الإقليمية للسلاسل الثلاث هي المتوسطات البسيطة للقيم التي سجلتها البلدان. وبالتالي تمثل حصة البلدان التي لديها بيانات تسجيل مواليد/وفيات شبه مكتملة أو البلدان التي أجرت تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمسكن في السنوات العشر الماضية في منطقة معينة إقليمية أو دون إقليمية.

ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية في سلسلة بيانات تسجيل المواليد قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية (2015)، الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر وجيبوتي والعراق وعمان ودولة فلسطين وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن (2016).

ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية في سلسلة بيانات تعدادات السكان والمسكن قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: جيبوتي (2009)، الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان والمملكة العربية السعودية (2010)، الكويت (2011)، موريتانيا (2013)، تونس والمغرب (2014)، الأردن وقطر (2015)، جزر القمر ودولة فلسطين ومصر (2017).

ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية في سلسلة بيانات تسجيل الوفيات قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية وجيبوتي (2015)، الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر ودولة فلسطين والسودان والعراق وعمان وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن (2016).

2-19-17
نسبة البلدان التي (أ) أجرت تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمسكن في السنوات العشر الماضية؛ و(ب) حققت نسبة 100 في المائة في تسجيل المواليد ونسبة 80 في المائة في تسجيل الوفيات

ملاحظة: وسط وجنوب آسيا (CSA)؛ شرقي وجنوب شرقي آسيا (ESEA)؛ أوروبا وأمريكا الشمالية (ENA)؛ بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC)؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)؛ البلدان العربية الأقل نمواً (Arab LDCs)؛ أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا (Oceania)؛ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA).

تستند جميع الأرقام إلى قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة (United Nations Statistics Division, 2018) باستثناء البيانات المحدثة بشأن المؤشرات التالية: 17-2 [البلدان التي لديها تشريعات إحصائية على الصعيد الوطني والتي تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (متغير وهمي 1-0)]، 17-3 [البلدان التي لديها خطط إحصائية وطنية ممولة بالكامل، والبلدان التي لديها خطط إحصائية وطنية قيد التنفيذ (متغيران وهميان 1-0)] (United Nations Statistics Division, 2019a).

الحواشي

1. IMF, 2019b.
2. ESCWA, 2018b.
3. المرجع نفسه.
4. OECD, 2019.
5. World Bank, 2019.
6. ESCWA, 2018b.
7. المرجع نفسه.
8. UNESCO, 2015. يمكن الاطلاع أيضاً على مقاصد الهدف 9 ومؤشراته (المؤشر 9-5-1).
9. Cornell University, INSEAD and WIPO, 2019.
10. حسابات الإسكوا، الشكل 4.
11. ITU, 2019a.
12. ITU, 2019b.
13. ESCWA, forthcoming.
14. المرجع نفس. البلدان التي يغطيها التقرير هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وتونس، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وعمان، ودولة فلسطين، والكويت، وموريتانيا.
15. بالاستناد إلى قيمة "الحصة من الأنشطة التكنولوجية المتوسطة والعالية" من UNIDO, 2019.
16. ESCWA, 2018a.
17. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى ESCWA, 2018a وبيانات التجارة المجمعّة من مصادر وطنية.
18. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات التجارة المجمعّة من مصادر وطنية. الاطلاع أيضاً على ESCWA, 2018a.
19. القيمة للاتحاد الأوروبي هي لعام 2016، ولمنطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 2015. المصادر: European Union, 2017; ASEAN Statistics, 2016.
20. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات التجارة المجمعّة من مصادر وطنية. الاطلاع أيضاً على ESCWA, 2018a.
21. Alsaidi, forthcoming.
22. المرجع نفسه.
23. ESCWA, 2019c.
24. المرجع نفسه.
25. ESCWA, 2018b.
26. المرجع نفسه.
27. حسابات الإسكوا، الشكل 2.
28. ESCWA, 2018b.
29. World Bank, 2020. مجموعة البلدان حسب تعريف البنك الدولي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
30. IMF, 2019a.
31. Sarangi and others, 2018; ESCWA, 2018b.
32. United Nations, 2019.
33. ESCWA, 2017.
34. ITU, 2019c.
35. UNESCO, 2015. يمكن الاطلاع أيضاً على مقاصد الهدف 9 ومؤشراته (المؤشر 9-5-1).
36. ESCWA, 2019a.
37. World Bank Group, 2019.
38. ESCWA, 2015.
39. المرجع نفسه.
40. المرجع نفسه.
41. Jafar, 2019. البلدان التي يشملها المسح هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والسودان، والعراق، وعمان، ودولة فلسطين، وقطر، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واليمن.

- Alsaidi, Mohamed Said (forthcoming). "Civil Society Handbook on Public-Private Partnerships". Arabic version.
- ASEAN (Association of Southeast Asian Nations) Statistics (2016). "Intra- and Extra- ASEAN Trade, 2015". https://asean.org/wp-content/uploads/2016/11/Table18_as-of-6-dec-2016.pdf.
- Cornell University, INSEAD (Institut Européen d'Administration des Affaires), and WIPO (World Intellectual Property Organization) (2019). The Global Innovation Index 2019. www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4434.
- Elmuti, Dean S., and Ahmed S. Abou-Zaid (2013). "Patterns of Technology Transfer among the Arab Gulf States: Opportunities and Challenges". *International Journal of Commerce and Management* 23(4): 339–53. <https://doi.org/10.1108/IJCoMA-02-2012-0012>.
- ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia) (2015). Assessing Arab Economic Integration: Towards the Arab Customs Union. www.unescwa.org/publications/assessing-arab-economic-integration-1st-issue.
- (2017a). External Trade Bulletin of the Arab Region: Twenty-Fifth Issue. 25th ed. Beirut. www.unescwa.org/publications/external-trade-bulletin-arab-region-issue25.
- (2017b). "The Innovation Landscape in Arab Countries: A Critical Analysis". Beirut. www.unescwa.org/publications/innovation-landscape-arab-countries-critical-analysis.
- (2018a). External Trade Bulletin of the Arab Region. Twenty-Sixth Issue. 26th ed. Beirut. www.unescwa.org/publications/external-trade-bulletin-arab-region-issue26.
- (2018b). "The State of Financing Development in the Arab Region". Beirut. www.unescwa.org/publications/state-financing-development-arab-region.
- (2019a). "Arab Horizon 2030: Innovation Perspectives for Achieving SDGs in the Arab Region". Beirut. www.unescwa.org/publications/arab-horizon-2030-innovation-perspectives-sdgs-arab-region.
- (2019b). "Climate Finance in the Arab Region: Technical Report". Beirut. www.unescwa.org/publications/climate-finance-arab-region.
- (2019c). "Fiscal Policy Review of Arab States 2019". Beirut. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/l1901323.pdf.
- (forthcoming). "Arab Digital Development Report". Beirut.
- European Commission (2018). "International Trade Statistics – Eurostat". <https://ec.europa.eu/eurostat/web/euro-indicators/international-trade>.
- European Union (2017). Globalisation Patterns in EU Trade and Investment 2017 Edition. Eurostat. <https://doi.org/10.2785/65836>.
- IMF (International Monetary Fund) (2019a). "Lebanon: 2019 Article IV Consultation – Press Release; Staff Report; Informational Annex; and Statement by the Executive Director for Lebanon". www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2019/10/17/Lebanon-2019-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-Informational-Annex-and-48733.
- (2019b). "World Revenue Longitudinal Data". Tax revenue in percentage of GDP. <https://data.imf.org/?sk=77413F1D-1525-450A-A23A-47AEED40FE78>.
- ITU (International Telecommunication Union) (2019a). "Gender ICT Statistics (Last Update 2017)". [www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/statistics/2019/Individuals using the internet by gender_Jun2019.xlsx](http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/statistics/2019/Individuals%20using%20the%20internet%20by%20gender_Jun2019.xlsx).
- (2019b). "Measuring Digital Development – Facts and Figures 2019". Geneva. www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/facts/FactsFigures2019.pdf.
- (2019c). "World Telecommunication/ICT Indicators Database". www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/publications/wtid.aspx.
- Jafar, Neda (2019). "Regional Assessment of Countries' Capacity to Produce Disaggregated Data". Presented at the Regional Workshop on Data Disaggregation for SDGs Indicators, Istanbul, 19-21 November. Beirut: ESCWA. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/u593/1.2_escwa.pdf.
- OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development) (2019). "QWIDS - Query Wizard for International Development Statistics". <https://stats.oecd.org/qwids/>.
- Sarangi, Niranjan, and others (2018). "Overview of Financing Sustainable Development in the Arab Region". Najib Saab and Abdul-Karim Sadik, eds., 2018 Report of the Arab Forum for Environment and Development: Financing Sustainable Development in Arab Countries, chapter 1. Beirut: AFED. www.afedonline.org/webreport2018/AFEDReport-financingSDinArabCountries2018.pdf.
- UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization) (2015). UNESCO Science Report: Towards 2030. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000235406>.
- UNIDO (United Nations Industrial Development Organization) (2019). "UNIDO Statistics Data Portal – CIP Database". 2019. [https://stat.unido.org/database/CIP 2019](https://stat.unido.org/database/CIP%202019).
- United Nations Inter-agency Task Force on Financing for Development (2019). Financing for Sustainable Development Report 2019. New York: United Nations. <https://developmentfinance.un.org/fsdr2019>.
- United Nations Population Division (2017). "World Population Prospects". <https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/>.
- United Nations Statistics Division (2018). "Global SDG Indicators Database". <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.
- (2019a). "Global SDG Indicators Database". <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.
- (2019b). "SDG Indicators Metadata Repository". <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/>.
- World Bank (2019). "Migration and Remittances Data". www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data.
- (2019). "World Development Indicators DataBank". <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators/preview/on>.
- (2020). "International Debt Statistics 2020". Washington, D.C. <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32382/9781464814617.pdf>.
- World Bank Group (2019). "Doing Business 2019: Regional Profile Middle East and North Africa (MENA)". www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Profiles/Regional/DB2019/MENA.pdf.



تواجه التنمية المستدامة في المنطقة العربية عوائق هيكلية تكاد تكون نفسها بين البلدان العربية الاثنى والعشرين على الرغم من اختلاف مستويات الدخل، والموارد الطبيعية، والملاحة السكانية. ويتطلب التحول الجذري في المنطقة تذييل هذه العوائق لإطلاق الطاقات الكامنة في الأفراد، وتحويل الالتزام بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى واقع.

يتناول هذا التقرير أداء المنطقة على مسار تحقيق خطة عام 2030 ويحدد موقعها من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ويتضمن تحليلاً كمياً ونوعياً لكل هدف على أساس إطار المؤشرات العالمية الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2017. ويجمع هذا التقرير خلاصة الخبرة المتعددة التخصصات في الإسكوا وخبرات هيئات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة وخبراء في شؤون المنطقة، ليرصد الروابط بين أهداف التنمية المستدامة، ويتناول العوائق الرئيسية أمام إنجازها، ويلقي الضوء على الفئات الأكثر عرضة للإهمال، ويحدد المنطلقات الأساسية للعمل في المستقبل. ويخلص التقرير إلى سلسلة نتائج مفادها ضرورة التغيير الهيكلي في المجتمع والاقتصاد والسياسة والثقافة والبيئة تحقيقاً للتحول المنشود في المنطقة.



United Nations Population Fund

